



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٣٥٣٨

١٠٤٥٠٢

٢٠٠١٣٦٦

٢٥٣١

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

شعبة الفقه

فقه عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما -

في أحكام الطهارة

جمعا ودراسة وتوثيقا

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب:

أبوبكر إدريس سيلا المالي

إشراف

فضيلة الدكتور / رمضان حافظ عبد الرحمن

١٤٢٠هـ

ملخص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه الكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فإن هذه الرسالة تتكون من مقدمة، وتمهيد، وثمانية فصول، وخاتمة، وتشتمل المقدمة على خطة البحث وبواعث اختيار الموضوع والمنهج الذي اتبعته في كتابة البحث.

وذكرت في التمهيد ترجمة عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- نسبه وولادته، وإسلامه، وحياته ومتعلقاتها، والقيمة العلمية لهذا العلم الفذ وتأثره بفقهاء أبيه واستقلال الشخصية الفقهية له .

وذكرت في ثمانية فصول فقهه في أحكام الطهارة حيث جمعت الآثار المروية عنه في أبواب الطهارة ودرست أسانيدها وحكمت على كل سند، واستنبطت فقهه من هذه الآثار مع ذكر دليل مساند له من الكتاب، أو السنة النبوية المطهرة، أو المعقول، وذكرت من وافقه أو خالفه في المسألة من الأئمة الأربعة مع ذكر نصوص الموافق معه، أو المخالف له من كتبهم المعتمدة .

ثم ذكرت في الخاتمة أهم نتائج البحث مع عرض المسائل التي تفرد بها عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الطالب:

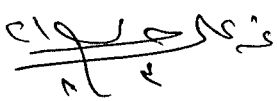


أبوبكر إدريس سيلا

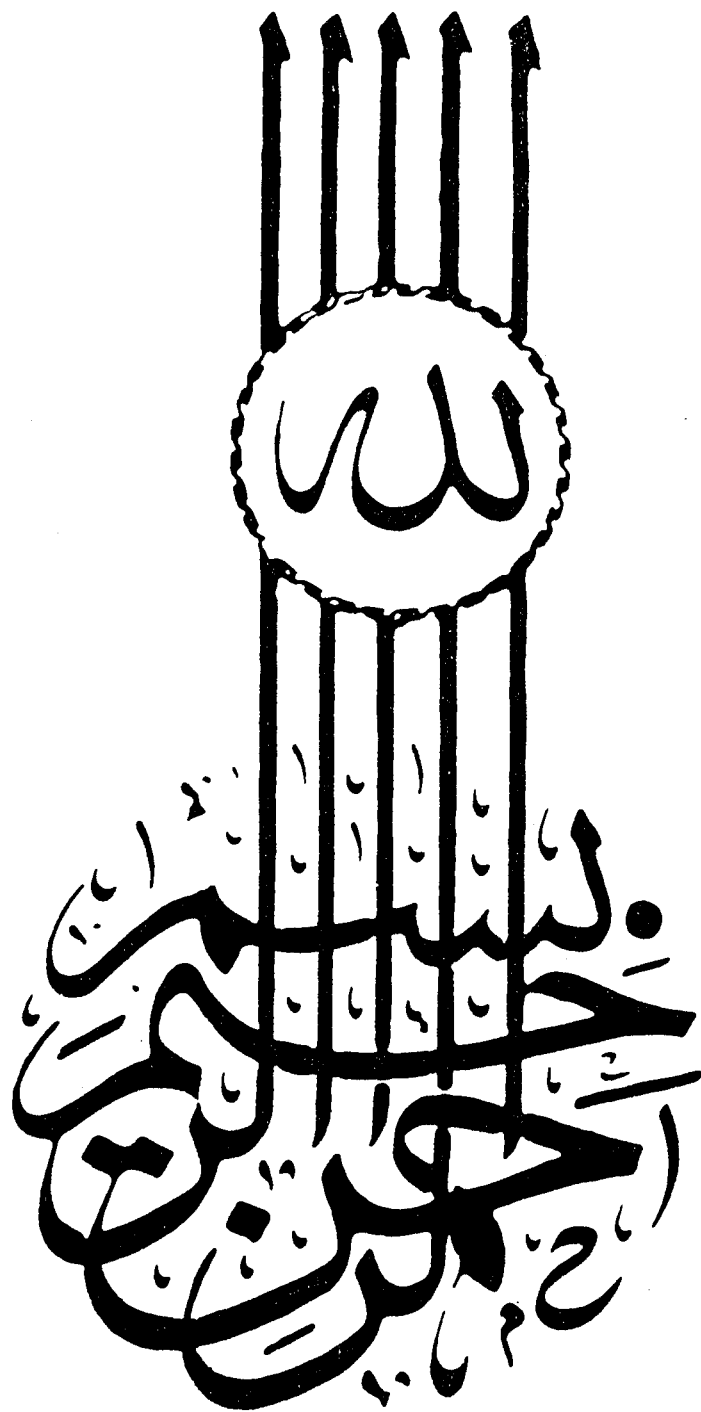
المشرف

د/يوسف عبدالمقصود

عميد كلية الشريعة



د/محمد بن علي العقلا



المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، اللهم إني أسألك السداد في الفكر، والسداد في القول، والسداد في العمل، فإنك أنت خير من سئل، وخير من أجاب، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ لِمَنْ آتَبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١).

وقال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٢).

والصلاة والسلام على هذا الرسول الكريم علم الهدى، ومنارة النور سيدنا محمد بن عبد الله أرسله الله رحمة للعالمين، وإني من الشاهدين أنه-صلوات الله وسلامه عليه- بلغ رسالة ربه، وأدى الأمانة إلى خلقه، وأرسى قواعد الدين الحنيف الظاهر على جميع الأديان، وصل اللهم وسلم على آل بيته وصحابته الكرام، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أما بعد: فإن الفقه الإسلامي الرشيد ثمرة القرآن الكريم، وثمره سنة رسول الله ﷺ التي هي المصدر التشريعي الشقيق للقرآن الكريم، فهما نوران متصلان، وصنوان لا يفترقان، ولا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء بأحدهما عن الآخر، فقد أكمل الله-عز وجل- بهما الدين، وأتم بهما النعمة، فله الحمد والمنة، إذ السنة هي الميمنة والمفسرة لكتاب الله العزيز، وهذه الثمرة القرآنية السنوية قد بلغت أوج كمالها بل اكتملت تماما قبل وفاة رسول الله ﷺ، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٣).

(١) سورة المائدة الآية ١٥-١٦.

(٢) سورة الفتح الآية ٢٨.

(٣) سورة المائدة آية ٣.

ولذا نرى أنه قد انطوت نصوصهما على قواعد كلية، وضوابط عامة أنارت الطريق للمجتهدين من هذه الأمة الإسلامية في استنباط الأحكام، وإيجاد الحلول الشرعية لكل ما يجد من وقائع، ويحل من حوادث لم يرد نص خاص بشأنها، كما نرى-أيضا- الشرعية الإسلامية الغراء تلي متطلبات الإنسان التشريعية، وتنظم حياته الخاصة منها والعامه فردا وجماعة، بيتا ودولة، في السياسة والحكم، وفي المال والاقتصاد، وفي الأخلاق والاجتماع، وفي العلاقات الزوجية والأسرية، وفي العبادات والمعاملات عموما، والسلم والحرب وذلك باختلاف الزمان والمكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والله إنها-بحق- شريعة شاملة أبدية خالدة.

وبما أن أن الصحابة-رضوان الله عليهم-أشربوا في قلوبهم الإسلام ومعرفة أحكامه بإيمانهم كانوا حريصين كل الحرص على فهم هذه الشريعة الغراء وتعلمها من رسول الله ﷺ وتطبيقها، فبدلوا في سبيل ذلك كل غال ونفيس وحفظوا لنا جميع ما صدر عن رسول الله ﷺ من الأقوال والأفعال والتقارير والصفات وغير ذلك.

وقد برز من الصحابة كثيرون اشتهروا بالعلم والفقه والفتوى منهم عبدا لله بن عمر رضي الله عنهما-وهم المكثرون- وعائشة، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبدا لله بن عباس، وعبدا لله بن مسعود، وزيد بن ثابت-رضي الله عنهم جميعا-.

يقول ابن حزم الأندلسي: "يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخمة" (١). هولاء الرجال-رضوان الله عليهم-صدقت عزائمهم، وخلصت نياتهم فاتاهم الله بسطة في العلم فتركوا لنا هذه الثروة الفقهية الضخمة الغالية النفيسة، فهي مفخرة أي مفخرة لهذه الأمة الإسلامية الرشيدة، فكان لزاما على كل من تشرف بالانتساب إلى الإسلام-وهيئت له الفرصة- أن يبذل كل ما في وسعه في استخراج هذه الدرر من مخابئها حيث إنها متناثرة في بطون الكتب وطياتها؛ ليكون هذا العمل منه إسهما في خدمة هذا الدين القويم .

ولذا رأيت-بتوفيق من الله- بعدما هيا الله لي الفرصة- والله الحمد- وجعلني أحد الباحثين تحت رعاية هذه الجامعة-حرسها الله وزادها شرفا وعزا- أن أشارك زملائي

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٩٢/٥ .

الباحثين في إخراج بعض هذه الثروات النفيسة من مظانها وجعلها سهلة المآخذ والمطالعة لمن يريد، وددت لو أني قمت بجمع فقه الصحابي الجليل عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في بعض فروعها، ذلك لأن فقهه - بلاشك - واسع وضخم - وإلى هذا أشار ابن حزم سابقا - وجليل الشأن في آن واحد، ويمكن أن أساهم بفعالية في جمع شتات فقهه؛ حتى يسهل الرجوع إليه لمن يروق له الاستفادة من ذلك، فاجتزأت من فقهه ما أستطيع إنجازه - إن شاء الله - في مدة تحضير الرسالة، ووقع اختياري على فقهه في أحكام الطهارة؛ ذلك لما للطهارة من أهمية بالغة في الفقه الإسلامي الرشيد وصلتها الوثيقة بالعبادات التي خلقنا من أجلها، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(١).

ولأنه - رضي الله عنه - أحد المكثرين من الفتوى، وكان من فقهاء المدينة المنورة بل من أبرز فقهاؤها في عصره، وهو معروف بشدة تأسيه برسول الله ﷺ لشدة تمسكه بالسنة، وحرصه على الآثار، وقد شهد له الصحابة بذلك، ومنهم عائشة - رضي الله عنها - ومن شهدت له عائشة فحسبه، حيث قالت: " ما كان أحد يتبع آثار النبي ﷺ في منزله كما كان يتبعه ابن عمر " ^(٢).

ولأن رسول الله ﷺ كان معلمه، وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في حزمه وإيمانه وقوة شخصيته مربيه .

روى زيد بن أسلم عن أبيه وصف تأثر ابن عمر - رضي الله عنه - بعمر فقال: " ماناقة أضلت فصيلتها في فلاة من الأرض بأطلب لأثره من ابن عمر لعمر " ^(٣).

قلت فمن كان هذا شأنه فينبغي العناية به وبمروياته وآثاره الفقهية وجمعها في كتاب واحد؛ ليسهل الرجوع إليه عند الحاجة .

أما عن الدراسات السابقة والرسائل العلمية حول فقه ابن عمر قليلة جدا ومع قلتها فهي تناولت فقه ابن عمر - رضي الله عنهما - بشكل عام ولم تخصص موضوعا معينا، أما موضوعي فهو خاص بموضوع معين وهو فقه عبد الله بن عمر في أحكام الطهارة، أتناوله

(١) سورة الذاريات الآية ٥٦ .

(٢) طبقات ابن سعد ٤/١٤٥ .

(٣) صفوة الصفوة ١/٥٦٧ .

جمعاً ودراسة وتوثيقاً مع ذكر سند الرواية ودراسته-إن شاء الله-، وهنا يجدر القيام بذكر الدراسات السابقة حول فقه ابن عمر؛ كي يتضح الفرق بينها وبين موضوعي:

١- موسوعة فقه عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- وهذا الكتاب قام بجمعه الدكتور/ محمد رواس قلعة جي ضمن سلسلة موسوعات، أو معجم مفهرس يجمع مرويات ابن عمر الفقهية على حروف المعجم، وقد بذل المؤلف جهوداً مشكورة في جمع فقه ابن عمر بشكل عام، وهذا الجهد يفتقر إلى الترتيب الفقهي، والتخريج العلمي من كتب الأحاديث والآثار .

٢- معجم فقه السلف عترة وصحابة وتابعين، وهذا المعجم قام بتأليفه/ محمد المنتصر الكتاني، جمع فيه فقه السلف من الصحابة والتابعين، وأورد فيه المؤلف مرويات ابن عمر الفقهية، ولاشك أن المؤلف قد بذل جهوداً طيبة يشكر عليها غير أن ما أورد من مرويات ابن عمر الفقهية يفتقر إلى الجمع الكلي، كما أن هذه المرويات تحتاج إلى التخريج العلمي لكونها مجردة عن التخريج .

٣- رسالة ماجستير تحت التسجيل بجامعة أم القرى بعنوان: فقه ابن عمر في الأحوال الشخصية، هذا ما وصل إليه علمي بالدراسات والرسائل العلمية السابقة حول فقه ابن عمر- رضي الله عنهما- وبهذا يتضح الفرق بين موضوع بحثي وبين الدراستين السابقتين؛ لأنهما تناولتا فقه ابن عمر بشكل عام بينما موضوع بحثي في مسائل الطهارة بالاستقصاء، أو شبه الاستقصاء .

المنهج الذي سلكته في كتابة هذا البحث كالاتي:

١- جمعت الآثار والمرويات الموقوفة على ابن عمر- رضي الله عنهما- مما يتعلق بأحكام الطهارة حسب ترتيب موضوعات البحث.

٢- خرجت بتخريج تلك الآثار بذكر أسانيدها من الكتب التي تهتم بالآثار، واكتفيت بذكر الأثر بدون السند حيث لم أقف على سند مع التنبيه على ذلك والإشارة إلى المرجع الذي أخذت منه الأثر في الهامش .

٣- درست أسانيد هذه الآثار من خلال رجالها، واتبعت تلك الدراسة بالحكم على الأثر من حيث الصحة والحسن والضعف .

٤- أشرت إلى الآيات القرآنية الواردة في البحث بذكر أرقامها وسورها في كتاب الله عز وجل في الهامش .

٥- شرحت الكلمات الغامضة الموجودة في الآثار مع التعليق إن احتاج الأمر إلى ذلك.

٦- قمت باستنباط فقه ابن عمر من الأثر بما يغلب على ظني أن ذلك هو المراد .

٧- ذكرت الدليل الذي يستدل به ابن عمر في المسألة إن وجد، وأذكر وجه الدلالة منه فإذا لم أجد له دليلاً أستدل بدليل من وافقه في المسألة من الأئمة الأربعة على اعتباره دليلاً له إن لم يخالف أصول منهجه .

٨- ذكرت من وافق ابن عمر ومن خالفه في المسألة من الأئمة الأربعة مع ذكر نص أقوال الموافق، أو المخالف له في الهامش معتمداً في أخذ هذه النصوص والآراء من كتب مذاهيبهم المعتمدة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

٩- قمت بدفع التعارض إن وجد هناك تعارض بين الآثار معتمداً في ذلك على أقوال العلماء بما تيسر لي إما بالتوفيق بينهما، أو بترجيح بعضها على بعض بما يظهر لي من المرجحات المعتبرة في أصول الفقه، أو مصطلح الحديث .

١٠- خرجت الأحاديث الواردة في البحث من كتب السنة مع بيان حكم المحدثين عليها إن وجد، وإذا وجدت حديثاً في الصحيحين، أو في أحدهما أكتفي بعزوه إليهما، أو إلى أحدهما مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

١١- نبهت إلى ماتفرّد به عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - من المسائل التي

احتواها بعض آثار موضوع هذا البحث .

١٢- قمت بترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في صلب الرسالة من غير المشهورين

بطريقة موجزة في الهامش .

١٣- ثم ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

١٤- وضعت مجموعة من الفهارس، وهي:

١- فهرس الآيات القرآنية الشريفة . مرتبة حسب ترتيب سور القرآن الكريم .

٢- فهرس الأحاديث النبوية المطهرة . مرتبة حسب حروف المعجم .

٣- فهرس الآثار . مرتبة حسب حروف المعجم .

(حـ)

- ٤- فهرس الأعلام . مرتبة حسب حروف المعجم .
 - ٥- فهرس مطالب البحث التي اتفق فيها أحد الأئمة الأربعة مع عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - .
 - ٦- فهرس المسائل التي تفرد بها ابن عمر- رضي الله عنهما- .
 - ٧- فهرس القواعد الأصولية المستنبطة من الآثار مرتبة حسب ورودها في البحث.
 - ٨- فهرس مصادر البحث ومراجعته .
 - ٩- فهرس محتويات البحث .
- هذا هو المنهج الذي سلكته في كتابة بحثي هذا .

مجممل خطة البحث

يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثمانية فصول، وخاتمة:
المقدمة: تشتمل على خطة البحث، وبواعث اختيار الموضوع، والمنهج الذي اتبعته في كتابة البحث .

التمهيد: يشتمل على ترجمة عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- نسبه، ولادته، إسلامه، حياته ومتعلقاتها، وفقهه، والقيمة العلمية لهذا الفقه، وتأثره بفقه أبيه واستقلال الشخصية الفقهية لابن عمر.

الفصل الأول: في الماء، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في أنواع الماء من حيث طهارته، وفيه خمسة مطالب.

المبحث الثاني: في أنواع الماء من حيث تطهيره، وفيه خمسة مطالب.

الفصل الثاني: في الآنية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في اتخاذ الآنية المضربة بفضة، أو المفضضة، وفيه مطلبان.

المبحث الثاني: في اتخاذ الآنية من الأشياء النجسة، والآنية المنهي عن الانتباز فيها،

وفيه ثلاثة مطالب.

الفصل الثالث: في السواك، والحجامة، وسنن الفطرة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في السواك، وفيه مطلب واحد .

(ط)

المبحث الثاني: في الحجامة، وفيه مطلب واحد.

المبحث الثالث: في سنن الفطرة، وفيه أربعة مطالب.

الفصل الرابع: في الوضوء، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في أعمال الوضوء، وفيه تسعة مطالب.

المبحث الثاني: في نواقض الوضوء، وفيه عشرة مطالب.

المبحث الثالث: في المسائل المتفرقة، وفيه سبعة مطالب.

الفصل الخامس: في المسح على الخفين، والجوربين، والجبائر، والاستطابة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في المسح على الخفين، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني: في الجوربين، وفيه مطلب واحد .

المبحث الثالث: في الجبائر والعصائب، وفيه مطلبان .

المبحث الرابع: في الاستطابة، وفيه مطلب واحد .

الفصل السادس: في الغسل، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في أسباب الغسل، وفيه عشرة مطالب .

المبحث الثاني: في المسائل المتفرقة في الغسل وما يلحق به، وفيه ثلاثة عشر مطلباً.

الفصل السابع: في التيمم، وفيه سبعة مطالب.

الفصل الثامن: في النجاسة، وفيه ثمانية مطالب.

الخاتمة: فيها أهم نتائج البحث .

وأخيراً أقول متمثلاً بقول رسول الله ﷺ ((من أتى إليكم معروفا فكافتوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافتموه))^(١) ، وقوله ﷺ: ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس))^(٢) ، أجزني أزجي خالص شكري وتقديري العميق لشيخى واستاذي الوالد الفاضل الدكتور / رمضان حافظ عبدالرحمن - حفظه الله - على ما بذله من جهد في سبيل

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد ص ٣٠٢ باب: من صنع إليه معروفا فليكافئه .

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٣ باب: من لم يشكر للناس .

(بـ)

إنجاز هذه الرسالة وإخراجها على الوجه الأليق بها، كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى القائمين على هذه الجامعة-حرسها الله- وأخص منهم بالذكر معالي مدير الجامعة الدكتور/ سهيل ابن حسن قاضي، والقائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وأخص منهم بالذكر عميدها سعادة الدكتور/ محمد بن علي العقلا، ورئيس قسم الدراسات العليا الشرعية سعادة الدكتور/ عبد الله الغطيمل على ما يبذلون من جهد كبير في خدمة العلم وطلابه، ولايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى كل من ساعدني على إتمام هذه الرسالة ببذل جهده، أو توجيه نصيحة، أو إبداء رأي، أو إعانة بدعاء مما كان له أثر طيب في هذا البحث فجزى الله الجميع عني وعن المسلمين خيرا الجزاء والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

مكة المكرمة

١٧ / ١ / ١٤٢٠ هـ

الطالب / أبو بكر إدريس سيلا
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول- شعبة الفقه-

التمهيد:

في ترجمة عبدا لله بن عمر -رضي الله عنهما -

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، وإسلامه، وهجرته .

المبحث الثاني: في حياته - رضي الله عنه - ومتعلقاتها .

المبحث الثالث: ورعه، وتقواه، ووفاته - رضي الله عنه -.

المبحث الرابع: في القيمة العلمية لفقهاء -رضي الله عنه-، وتأثره بفقهاء

أبيه مع الاستقلال الفقهي له .

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، وإسلامه، وهجرته

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه-رضي الله عنه- .

المطلب الثاني: ولادته-رضي الله عنه- .

المطلب الثالث: إسلامه، وهجرته- رضي الله عنه- .

المطلب الأول:

في اسمه، ونسبه-رضي الله عنه -:

أ- هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى ابن رياح بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب^(١).

ب- وكنيته: أبو عبد الرحمن وهو مشهور بها، وكتب التراجم مجمعة على ذلك، وهو أحد العبادلة الأربعة^(٢)، يلتقي نسبه من أيه مع نسب رسول الله ﷺ في كعب ابن لؤي بن غالب.

وهو شقيق حفصة^(٣) بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين -زوجة رسول الله ﷺ -
أمهما زينب بنت مظعون^(٤) أخت عثمان بن مظعون^(٥).

(١) الطبقات الكبرى ٤/١٤٢، الطبعة [بدون] لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، وهذا الكتاب أشهر كتبه ويعرف بطبقات ابن سعد، وتاريخ بغداد ١/١٧١، الطبعة [بدون] للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، وسير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي ٣/٢٠٣، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، والإصابة في تمييز الصحابة ٢/٣٣٨، الطبعة [بدون] لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني أبو الفضل المعروف بابن حجر.
(٢) وهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص هكذا سماهم أحمد ابن حنبل -رحمه الله -، قيل لأحمد: فابن مسعود؟ قال: ليس هو منهم. قال البيهقي: لأنه تقدمت وفاته، وهؤلاء عاشوا طويلا حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اتفقوا على شئ قيل: هذا قول العبادلة، أو فعلهم. انظر: كتاب تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٦٧، الطبعة [بدون] للإمام العلامة أبي زكريا يحيى بن شرف النووي.
(٣) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- كانت قبل رسول الله ﷺ تحت خنيس بن حذافة السهمي، ثم تزوجها رسول الله ﷺ بعد وفاة خنيس سنة ثلاث من الهجرة، وطلقها تطليقة واحدة، ثم ارتجعها بأمر من الله تعالى، توفيت في جمادى الأولى سنة ٤١هـ -الإصابة ٤/٢٧٣ ترجمة رقم (٤٩٦).

(٤) هي زينب بنت مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشية الجمحية، وهي زوج عمر بن الخطاب، وأم أولاده: عبد الله، وحفصة، وعبد الرحمن -رضي الله عنهم جميعا- وهي من المهاجرات، الإصابة ٤/٣١٩ ترجمة رقم (٤٩٩).

(٥) هو عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة الجمحي أبو السائب، صحابي أسلم بعد ثلاثة عشر رجلا، وهاجر إلى أرض الحبشة مرتين، وأراد التبتل و السياحة في الأرض زهدا بالحياة، فمنعه رسول الله ﷺ،

وشهد بدرا، وقبله النبي ﷺ ميتا حتى رثت دموعه الشريفة تسيل على خد عثمان، وهو أول من مات من المهاجرين، وأول من دفن بالبييع، انظر: الإصابة ٢/٤٥٧، والأعلام للزركلي ٤/٢١٤، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ.

المطلب الثاني:

في ولادته -رضي الله عنه - :

أ- قال ابن حجر^(١) -رحمه الله-: " مولد عبدا لله بن عمر في السنة الثانية، أو الثالثة من المبعث؛ لأنه ثبت أنه كان يوم بدر ابن ثلاث عشرة سنة، وكانت بدر بعد البعثة بخمس عشرة سنة " (٢) .

ب- أخرج البخاري^(٣) - رحمه الله تعالى- في صحيحه بسنده عن ابن عمر-رضي الله عنهما- ((أن النبي ﷺ عَرَضَهُ يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه وَعَرَضَهُ يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه)) (٤) .

(١) هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣هـ، ولع بالأدب والشعر، ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن، والحجاز، وغيرها، وكان حافظ الإسلام في عصره، له تصانيف كثيرة منها: تقريب التهذيب، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، وغيرها، توفي بالقاهرة سنة ٨٥٢هـ، الأعلام للزركلي ١/١٧٤ .

(٢) فتح الباري ٧/٤٥٨، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما-، الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩٠م .

(٣) هو أبو عبدا لله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برزبة البخاري الجعفي، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة من شوال سنة ١٩٤هـ قال البخاري: " رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح "، وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وكان -رحمه الله- من أوعية العلم يتوقد ذكاء، توفي سنة ٢٥٦هـ انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١، وتاريخ بغداد ٢/٤، وتذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥، والنجوم الزاهرة ٣/٢٥، ووفيات الأعيان ٤/١٨٨، ومرآة الجنان ٢/١٦٧، وشذرات الذهب ٢/١٣٤ .

(٤) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ٥/٥٤، لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -١٩٩٢م .

المطلب الثالث:

في إسلامه، وهجرته -رضي الله عنه-:

أ- إن من إكرام الله تعالى لعبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بقاء حياته نقية نظيفة من عبادة غير الله، لقد اعتنق الإسلام طفلاً، وجاهد في سبيل نشره شاباً وكهلاً، وبقي وفياً لمبادئه، متمسكاً بعهد رسول الله ﷺ - كما سيتجلى - إن شاء الله - في مستقبل هذا البحث - فلم يفتن بعده، ولم يتغير بعد أن أصبح شيخاً مسناً.

ب- لقد أجمع المؤرخون على أن إسلام عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان بمكة مع إسلام أبيه وهو يومئذ لم يبلغ الحلم، ثم هاجر مع أبيه (١).

ج- وهذا الإجماع من هولاء الجهابذة من فحول المؤرخين يرد على قول من يقول بإسلام ابن عمر، وأخته حفصة أم المؤمنين قبل إسلام أبيهما عمر بن الخطاب، ولاسيما كان عمر ابن عمر حين أسلم أبوه نحو سبع سنين (٢).

ولذا فإن جمهور المؤرخين يردون هذه الرواية، ولا يعتبرونها شيئاً (٣).

(١) وهجرة عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- مع أبيه هو المشهور، وهو المنصوص عليه في صحيح البخاري عن نافع أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، وفرض لابنه ثلاثة آلاف وخمسمائة فقليل له: هو من المهاجرين فلم نقصته؟ فقال: إنما هاجر به أبواه، يقول: ليس هو كمن هاجر

بنفسه . كتاب مناقب الأنصار ٤/٦٤٣، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة .

(٢) ذكر ذلك محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣/٢٠٩ .

(٣) منهم: ابن عبد البر النمري القرطبي في كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/٣٤٢، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ مطبوع بهامش كتاب الإصابة لابن حجر، ومنهم: ابن الأثير في كتابه أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣/٢٣٦، الطبعة [بدون] ، ومنهم: ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٣٤٧، وغيرهم -رحمهم الله جميعاً- .

د- وهذا قول نافع^(١) مولى عبد الله بن عمر يذكر لنا أن اختلاطا قام في ذهن البعض بين إسلام ابن عمر، وبيعته بيعة الرضوان فنشأت عنه هذه الرواية الخاطئة، يقول نافع: " الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم قبل عمر، وليس كذلك، ولكن عمر يوم الحديبية أرسل عبد الله إلى فرس له عند رجل من الأنصار يأتي به ليقاتل عليه، ورسول الله يبايع عند الشجرة، وعمر لا يدري بذلك، فبايعه عبد الله، ثم ذهب إلى الفرس فجااء به إلى عمر، وعمر يستلم^(٢) للقتال فأخبره أن رسول الله ﷺ يبايع تحت الشجرة قال: فانطلق فذهب معه حتى بايع رسول الله ﷺ فهي التي يتحدث الناس أن ابن عمر أسلم قبل عمر^(٣) .

وهكذا خلط من حكى إسلام ابن عمر قبل أبيه بين بيعة الإسلام، وبيعة الرضوان، والراجح أنه -رضي الله عنه- أسلم مع أبيه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-^(٤) .

(١) هو نافع بن الفقيه مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني أصله من بلاد المغرب، وقيل: نيسابور، من الثقات النبلاء، والأئمة الأجلاء، قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، بعثه عمر بن عبدالعزيز إلى مصر يعلم الناس السنن، توفي سنة ١١٧هـ البداية والنهاية ٣٢٣/٩، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م للإمام العالم الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير .

(٢) تلثم، واللتام: رد الرجل عامته على أنفه، ورد المرأة قناعها على أنفها، لسان العرب باب: الميم، فصل اللام مع التاء ٥٣٣/١٢ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، وقد جمع في كتابه بين التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية .

(٣) صحيح البخاري ٨٣/٥، كتاب المغازي، باب: غزوة الحديبية .

(٤) كتاب صفوة الصفوة ٥٦٤/١ الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م لابن الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج .

المبحث الثاني: في حياته - رضي الله عنه - ومتعلقاتها

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: حياته - رضي الله عنه - .
- المطلب الثاني: لباسه - رضي الله عنه - .
- المطلب الثالث: حليته، وحسن مظهره - رضي الله عنه - .
- المطلب الرابع: تطيبه - رضي الله عنه - .
- المطلب الخامس: حسن تعامله - رضي الله عنه - .

المطلب الأول: في حياته - رضي الله عنه - :

لقد اكتسب عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - شرف الإسلام وهو صغير، واكتسب شرف الهجرة مع أبيه مبكرا، كما اكتسب شرف الصحبة؛ لأنه كان من أولئك الشباب الذين يواظبون على مسجد رسول الله ﷺ وهم في ربيع الشباب فتوة^(١)، ونضارة.

وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - الصحابي الجليل، والتلميذ النجيب الذي يرقب رسول الله ﷺ بحب وإعجاب فيحفظ عنه، ويسمع منه، ويسأل عما فاتته إذا غاب؛ لضرورته، وكان يلزم المسجد فلا يكاد يفارقه حتى قيل: كان ابن عمر من أحلاس^(٢) المسجد يأوي إليه، ويسكنه^(٣).

فاكتسب العلم والعمل، والجود والزهد، والصبر والجهد، والقوة والجرأة، والعبادة والافتداء، وقد تمثلت هذه الصفات كلها حقائق ملموسة في حياته - رضي الله عنه - .
والذي يلفت الانتباه في حياة هذه الشخصية العظيمة الفذة هو حرصه على شدة تأسيه^(٤) برسول الله ﷺ، وملازمته لكبار الصحابة، وعمره الطويل الذي اكتسب فيه الخبرة، والتجربة تجعله ينفرد عن غيره .

قال مالك - رحمه الله -: " كان إمام الناس عندنا بعد زيد بن ثابت^(٥) عبد الله

(١) يقال: هو فتى بين الفتوة، مختار الصحاح ص ٤٩١ .

(٢) أحلاس: جمع جلس، وفلان جلس بيته إذا لم يبرحه، أي أن عبدا لله بن عمر كان يلزم المسجد ولا يبرحه، انظر: لسان العرب ٥٤/٦، باب السين، فصل الحاء مع اللام.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٧/٢ الطبعة [بدون] للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني .

(٤) تأسى بفلان: اتبع فعله، واقتدى به، لسان العرب ٣٥/١٤، باب الباء، فصل الهمزة مع السين .

(٥) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان الأنصاري أبو سعيد المدني، قدم النبي ﷺ المدينة وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكان يكتب له الوحي، قال عاصم عن الشعبي : غلب زيد الناس على إثنين: الفرائض، والقرآن، وقال مسروق: قدمت المدينة فوجدت زيد بن ثابت من الراسخين في العلم، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - توفي سنة ٤٥ هـ، وقيل: ٤٨ هـ، انظر: تهذيب التهذيب ٣/٣٤٦ الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، والإصابة في تمييز الصحابة ١/٥٦١، والاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/٥٥١ .

ابن عمر مكث ستين سنة يفتي الناس " (١) .

المطلب الثاني: في لباسه - رضي الله عنه - :

أ- كان عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - يلبس الإزار ولكن إزاره لم يكن يجاوز كعبيه اقتداء برسول الله، وإمثالا لأمره (٢) ﷺ قال موسى بن دهقان (٣) رأيت ابن عمر يتزر إلى أنصاف ساقيه (٤) .

وقال جميل بن زيد الطائي (٥): " رأيت إزار ابن عمر فوق العرقوبين (٦) ودون العضلة (٧) " (٨) .

ب- وكان عبدا لله بن عمر يعتم، وكان إذا اعتم أدار العمامة على رأسه، وترك لها عذبة (٩) يرخيها بين كتفيه اقتداء برسول الله ﷺ .

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢١/٣ .

(٢) عن ابن عمر قال: " مررت على رسول الله ﷺ وفي إزاري استرخاء فقال: يا عبدا لله إرفع إزارك، فرفعت، ثم قال: زد، فزدت، فما زلت أتحراها بعد، فقال بعض القوم: إلى أين فقال: أنصاف الساقين . " صحيح مسلم ١٦٥٣/٣، كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء وبيان حد مايجوز إرخاؤه إليه وما يستحب، الطبعة [بدون] ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج .

(٣) هو موسى بن دهقان البصري مدني الأصل، روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وأبان بن عثمان بن عفان، وروى عنه وكيع وأبو معشر البراء، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب ٣٠٦/١٠ (٧٢٨٠)، وتقريب التهذيب ٢٢٢/٢ (٦٩٨٦) الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١٢/٣، والطبقات الكبرى ١٧٤/٤ .

(٥) هو جميل بن زيد الطائي، روى عن ابن عمر، وكعب بن زيد، أو زيد بن كعب، روى عنه الثوري، وأبو بكر ابن عياش، وأبو معاوية، وإسماعيل بن زكريا، قال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال البخاري: لم يصح حديثه، وقال ابن حبان: وأهي الحديث، وذكره العقيلي في الضعفاء . تهذيب التهذيب ١٠٣/٢ (١٠٢٨) .

(٦) عرقوب: هو الوتر الذي خلف الكعبين بين مفصل القدم والساق من ذوات الأربع، وهو من الإنسان فويق العقب، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢١/٣، الطبعة [بدون] .

(٧) العضلة في البدن كل لحم صلبة مكتنزة، ومنه عضلة الساق، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٣/٣ .

(٨) الطبقات الكبرى ١٧٤/٤ .

(٩) عذبة كل شيء: طرفه، لسان العرب ٥٨٥/١، باب الباء، فصل العين مع الذال .

قال نافع: " كان ابن عمر يعتم ويرخيها بين كتفيه " (١) .

ج- وكان له خاتم يختم به الكتب كتب عليه ((عبدا لله بن عمر)) وهذا الاسم من أفضل الأسماء وأحبها إلى الله تعالى في الإسلام (٢) ، ولكنه كان لا يلبسه احتراماً لاسم الله المنقوش فيه إذ قد يعرض لبسه هذا الاسم المعظم إلى الامتهان، وكان يحفظه عند زوجته صفية (٣) أحياناً فإذا احتاجه ليختم به عقداً، أو كتاباً أحضره، فختم به، ثم أعاده (٤) .

د- وكان عبداً لله بن عمر -رضي الله عنهما- يلبس النعال السبتية (٥) حتى سأله عبيد بن جريح (٦) : رأيتك تلبس هذه النعال السبتية؟ قال: " إني رأيت رسول الله ﷺ يلبسها، ويتوضأ بها " (٧) .

(١) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ١٨٠/٥، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م للإمام الحافظ أبي بكر عبداً لله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، جمع في كتابه أفعال النبي ﷺ ، وآثاره، وآثار أصحابه، والتابعين -رضي الله عنهم جميعاً- .

(٢) روى مسلم في صحيحه عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ : ((إن أحب أسمائكم إلى الله عبداً لله، وعبداً الرحمن))، كتاب الآداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء ١٦٨٢/٣ ، قال النووي -رحمه الله-: " التسمية بهذين الإسمين، وتفضيلهما على سائر ما يسمى به " شرح النووي على صحيح مسلم ١١٣/١٤، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ- .

(٣) هي صفية بنت أبي عبيد بن مسعود بن عمرو تزوجها عبداً لله بن عمر فولدت له أبا بكر، وأبا عبيدة، وواقداً، وعبداً لله، وعمر، وحفصة، وسودة، وكان تزوجها في خلافة عمر بن الخطاب، وقد روت عن عمر بن الخطاب، وعن حفصة بنت عمر بن الخطاب زوج النبي ﷺ ، الطبقات الكبرى ٤٧٢/٨، وأسد الغابة ١٧٤/٦ .

(٤) المصنف ٣٤٧/١، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنفات، رحل الأئمة إليه إلى اليمن، وكان له سعة في العلم، عاش بضعا وثمانين سنة توفي في شوال سنة ٢١١هـ -رحمه الله- .

(٥) النعال السبتية: هي النعال المصنوعة من الجلود المدبوغة ولا شعر عليها، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٣٠/٢ .

(٦) هو عبيد بن جريح التيمي، روى عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وروى عنه زيد بن أبي عتاب، وسليمان بن موسى، وعمر بن عطاء، قال أبو زرعة والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: مكي تابعي ثقة، تهذيب التهذيب ٥٥/٧ (٤٥٢٧)، وتقريب التهذيب ٦٤٣/١ (٤٣٨١) .

(٧) الطبقات الكبرى ١٧٩/٤ .

وكان يتأسى برسول الله ﷺ في لباسه، ويلتزم بأمره فيه من تقصير إزاره، أو قميصه؛ تجنباً من الكبر والخلاء حتى أصبح التقصير صفة ظاهرة في لباسه معروفة عنه - رضي الله عنه -.

قال يحيى بن عمير^(١): " رأيت سالم بن عبد الله^(٢) وقف على أبي وعليه قميص مشمر، فأمسك أبي بطرف قميصه ونظر إلى وجهه، ثم قال: لكانه قميص عبد الله بن عمر^(٣) - رضي الله عنهما - .

(١) يحيى بن عمير المدني، أبو زكريا البراز مولى بني نوفل بن عدي، روى عن نافع مولى ابن عمر، وسعيد المقبري، وروى عنه معن بن عيسى، ومحمد بن خالد، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب ٢٢٧/١١ (٧٩٣٩)، وتقريب التهذيب ٣١١/٢ (٧٦٤٥).

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عمر القرشي العدوي، أحد فقهاء المدينة السبعة، ومن سادات التابعين، وعلمائهم، وثقاتهم، قال مالك: لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بمن مضى في الزهد والفضل والعيش الخشن منه، توفي سنة ١٠٦ هـ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٣٤٤/١، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، تهذيب التهذيب ٣٨٠/٣ (٢٢٦٩)، وتقريب التهذيب ٣٣٥/١ (٢١٨٢).

المطلب الثالث: في حليته، وحسن مظهره -رضي الله عنه - :

كان عبداً لله بن عمر -رضي الله عنهما- ربعة^(١) من الرجال، آدم^(٢) له حمة^(٣) تضرب إلى منكبيه، جسيماً يخضب بالصفرة، ويحفي شاربه^(٤) [أي يبالغ في قصه] .
وعن البراء^(٥) قال: " رأيت ابن عمر في السعي بين الصفا والمروة فإذا رجل ضخم آدم " ^(٦) .

قال نافع: "كان ابن عمر يصفر لحيته، وكان يعني لحيته إلا في حج، أو عمرة" ^(٧)، أي كان يأخذ ما جاوز القبضة في حج، أو عمرة، وكان يقبض على لحيته، ثم يأخذ ما جاوز القبضة ^(٨) .

والعناية بالشعر تكسب المرء مظهراً حسناً، وقد كان شعر ابن عمر ينزل على منكبيه، قال هشام بن عروة^(٩): " رأيت شعر ابن عمر يضرب منكبيه " ^(١٠) .
وكان يعتني بشعره فيدهنه، ويرجله.

قال نافع: " كان ابن عمر يدهن في اليوم مرتين " ^(١١) .

(١) ربعة: مربع الخلق لا طويل ولا قصير، لسان العرب ١٠٧/٨، باب العين، فصل الرء مع الباء .

(٢) الآدم: من الناس الأسمر، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢/١ .

(٣) الحمة: مجتمع شعر الرأس هي التي تبلغ المنكين، المصباح المنير ١ / ١١٠ .

(٤) البداية والنهاية ٥/٩ .

(٥) هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن مجدعة بن حارثة الأوسي أبو عمارة المدني الصحابي ابن الصحابي،

روى عن النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعلي-رضي الله عنهم جميعاً- قال ابن حبان: استصغره النبي ﷺ

بيدر، توفي سنة ٧٢هـ، تهذيب التهذيب ٣٨٨/١، وتقريب التهذيب ١٢٣/١ .

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٧/٢ .

(٧) سير أعلام النبلاء ١٣٧/٣ .

(٨) الطبقات الكبرى ٩٨٧/٤ .

(٩) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو المنذر، رأى ابن عمر، ومسح رأسه ودعا له، ورأى سهل بن

سعد، وجابر، وروى عن أبيه وعمه عبداً لله بن الزبير، قال ابن سعد والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة إمام في

الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة ٤٦هـ، تهذيب التهذيب ٤٤/١١، وتقريب التهذيب ٢٦٧/٢ .

(١٠) والطبقات الكبرى ١٨١/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٠٨/٣ .

(١١) الطبقات الكبرى ١٧٥/٤ .

وإذا ظهر الشيب في شعره فإنه كان يغير لونه بالصفرة، روى نافع: " أن ابن عمر كان يصفر لحيته " (١) .

وكان ابن عمر -رضي الله عنهما - إذا كثرت شعره، وفحش في الرأس، أو البدن لم يكن يتأخر في إزالته، أو تهذيبه بقص الزائد منه، بل كان -رضي الله عنه- يقلم أظفاره، ويقص شاربه كل جمعة (٢) .

وكان يحب ألا يزيد طول لحيته عن قبضة اليد، فكان يقبض على لحيته ويقص ما زاد عن قبضته (٣) ، ويقص ما تناثر من شعرها، ويحلق ما تحت حلقه من الشعر (٤) .

(١) سير أعلام النبلاء ٣/٣٠٨ .

(٢) شرح السنة ١٢/١١٤، الطبعة [بدون] للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغدادي، المقب ب ((حي السنة)) .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/٢٢١، وشرح السنة ١٢/١٠٨، وأخرجه البخاري عن نافع ولفظه: ((كان ابن عمر إذا حج واعتمر قبض لحيته فما فضل أخذه))، كتاب اللباس، باب: قص الشارب ١٠/٢٩٦، ومسلم ١/٢٥٧، كتاب الطهارة، باب: خصال الفطرة .

(٤) المجموع شرح المهذب ١/٣٥٠، الطبعة [بدون] .

المطلب الرابع: في تطيبه - رضي الله عنه - :

إذا كان التطيب من سنة المصطفى ﷺ فابن عمر معروف بشدة تأسيه برسول الله ﷺ والاقتراء به، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يتطيب بأحسن طيب وبخاصة إذا كان يحضر جمعا من الناس .

وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا راح إلى الجمعة اغتسل، وتطيب بأحسن طيب^(١)، وكذلك كان يفعل إذا أراد الخروج للعيد^(٢) .

وكان يجمر^(٣) ثيابه ثلاثا لهما^(٤)، أي للجمعة والعيد، وكان يعمل على إزالة أسباب النتن بالاغتسال قبل الطيب، وكان يغتسل كل جمعة.

وكان يزيل شعر العانة، وشعر الإبط^(٥)؛ لأنهما مبعث النتن بما يجتمع فيهما من العرق، والوسخ .

(١) الموطأ ١/١١١، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس، وكتاب المصنف في

الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة ١/٤٨١ .

(٢) الطبقات الكبرى ٤/١٥٢ .

(٣) يقال: ثوب مُجَمَّرٌ ومُجَمَّرٌ وأجمرت الثوب وجمرته إذا بخرته بالطيب، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٩٣ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١/٤٨١، والطبقات الكبرى ٤/١٥٩، وكتاب طرح التثريب في شرح التقريب ٢/٥٦،

الطبعة [بدون] للإمام زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى ٨٠٦ هـ .

(٥) السنن الكبرى ١/١٥٢، الطبعة [بدون] لإمام المحدثين أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.

المطلب الخامس: في حسن تعامله -رضي الله عنه-:

كان حسن التعامل مع الناس إحدى الصفات الحميدة في ابن عمر-رضي الله عنهما-، وكان إذا خرج مع تلاميذه في سفر، ونحوه يخدمهم كما يخدمونه، وأخلاق الإنسان تظهر في السفر على حقيقتها.

قال مجاهد بن جبر^(١): " صحبت ابن عمر وأنا أريد أن أخدمه فكان يخدمني أكثر " (٢) .

وقال: كنت أسافر مع عبدا لله بن عمر فلم يكن يطيق شيئا من العمل إلا عمله لا يكله إلينا، ولقد رايته يظأ على ذراع ناقتي حتى أركبها^(٣) .

ومن حسن تعامله، وطيب خلقه لا يسب، ولا يلعن، بل كان حليما لا يتغيظ على أحد لخطأ وقع فيه، بل كان يعفو، ويصفح حتى لو كان المخطئ خادما له، أو عبدا.

قال سالم: " ما لعن ابن عمر-رضي الله عنهما- قط خادما إلا واحدا فأعتقه " (٤) .
وقال زيد بن أسلم^(٥): " جعل رجل يسب ابن عمر، وابن عمر ساكت، فلما بلغ باب داره إنثفت إليه فقال: إني وأخي عاصما^(٦) لانسب الناس " (٧) .
وكان إذا استقرض شيئا وفاه أحسن منه في القدر، أو في الصفة .

(١) هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، قال ابن سعد: كان ثقة فقيها سالما كثير الحديث، وقال ابن حبان: كان فقيها ورعا عابدا متقنا، وقال الذهبي: أجمعت الأمة على إمامته، والاحتجاج به، توفي سنة ١٠٣هـ وهو ساجد، تهذيب التهذيب ٣٨/١٠، وتقريب التهذيب ١٥٩/٢ .
(٢) صفوة الصفوة ١/٥٧٦ .

(٣) الطبقات الكبرى ٤/١٦٤ .

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١/٣٠٨، وسير أعلام النبلاء ٣/٢١٥ .

(٥) هو زيد بن أسلم العدوي أبو أسامة المدني الفقيه مولى ابن عمر، قال يعقوب بن شيبة: ثقة من أهل الفقه والعلم، وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب ٣/٣٤٥ (٢٢٠٦)، وتقريب التهذيب ١/٣٢٦ (٢١٢٣) .

(٦) هو عاصم بن عمر بن الخطاب الفقيه الشريف أبو عمر القرشي العدوي، ولد أيام النبوة، حدث عن أبيه وأمه، وكان طويلا جسيما حتى قيل: كان ذراعه ذراعا ونحوها من شبر، وكان من نبلاء الرجال وهو جد الخليفة عمر ابن عبدالعزيز لأمه مات سنة ٧٠هـ فرثاه ابن عمر أخوه حيث قال:

فليت المنايا كن خلفن عاصما
فعلشنا جميعا أو ذهبن بنا معا

الطبقات الكبرى ٥/١٥، وأسد الغابة ٣/٨٦، وسير أعلام النبلاء ٤/٩٧ .

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٣٤٠ .

فعلن عطاء^(١) مولى ابن سباع قال: " أقرضت ابن عمر ألفي درهم فوفانيها بزائد مئتي درهم، فقلت: ما أرى ابن عمر إلا يجربني ، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنها تزيد مائتي درهم، فقال: هي لك " ^(٢) .

وحسن تعامله هذا، والخلق الكريم الرفيع جعله حريصا على الوفاء بشبه الوعد وهو يحتضر، فاسمع ماذا يقول: " إنه كان خطب إليّ ابني رجل من قريش، وقد كان مني إليه شبه الوعد فوالله لا ألقى الله بثالث النفاق^(٣) ، أشهدكم أنني قد زوجته ابني " ^(٤) .

(١) هو عطاء بن يعقوب المدني مولى ابن سباع، قال النسائي: ثقة روى له مسلم حديثا واحدا في الحج، تهذيب التهذيب ١٨٩/٧، تقريب التهذيب ٦٧٦/١ .

(٢) الطبقات الكبرى ١٦٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٢١٥/٣ ، إنما جازت هذه الزيادة حيث لم يكن هناك شرط عليها بينهما، ولم تكن عادة أما إذا كانت الزيادة شرطا في القرض على أن يرد الآخر أكثر، أو أفضل فهو حرام لا يجوز، وفعل ابن عمر هذا له سند في السنة ففي صحيح مسلم عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرا فقدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أحد فيها إلا خيارا رباعيا، فقال: ((أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء)) ١٢٢٤/٣، كتاب المساقاة، باب: من استلف شيئا فقضى خيرا منه، وفي الموطأ ٥٢٤/٢، كتاب البيوع، باب: ما يجوز من السلف، قال النووي عند شرح الحديث: " وفيها أنه يستحق لمن عليه دين من قرض، أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض حر منفعة ، فإنه منهي عنه؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطا في عقد القرض " شرح النووي على صحيح مسلم ٣٦/١٠ .

(٣) يشير ابن عمر-رضي الله عنهما- إلى حديث رسول الله ﷺ الذي رواه البخاري وسلم من حديث أبي

هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((آية المنافق ثلاثة إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان)) البخاري ١٢٤/٧، كتاب الأدب، باب: قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾، ومسلم ٧٨/١، كتاب الإيمان، باب: خصال المنافق .

(٤) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ١٣٢/٣، الطبعة [بدون] .

المبحث الثالث: ورعه، وتقواه، ووفاته - رضي الله عنه -

وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: الشهادة له بالورع، والتقوى.

المطلب الثاني: زهده، وتقشفه .

المطلب الثالث: كثرة بكائه من خشية الله .

المطلب الرابع: صلاته، وصيامه .

المطلب الخامس: تصدقه، وعدم حرصه على المال .

المطلب السادس: تركه القضاء، ورفضه الإمارة، والخلافة .

المطلب السابع: توقيه الفتنة، وعدم الخوض فيها .

المطلب الثامن: إقلاله التحديث عن رسول الله ﷺ .

المطلب التاسع: تمسكه بالسنن وحرصه على الآثار .

المطلب العاشر: وفاته رضي الله عنه .

المطلب الأول: في الشهادة له بالورع، والتقوى -رضي الله عنه -:

مما لاخلاف فيه بين الباحثين أن عبدا لله بن عمر -رضي الله عنهما- نشأ شابا صالحا بشهادة الصادق المصدوق عليه السلام، واكتهل على الصلاح والتقوى والورع، وشاخ على أتم هذا الخلق، وأحسنه، وشهد له بذلك أقرانه من الصحابة-رضوان الله عليهم- وكبار التابعين، ومن بعدهم حيث تناقلت حلقات العلم فضائله ومآثره العظيمة، ومن يتتبع كتب التراجم فإنه يجد العلماء قد بدأوا ترجمته بعبارات بليغة تلخص فضائله الجملة، وأعماله الحميدة خلال حياته المباركة .

أ- أما شهادة الصادق المصدوق عليه السلام فقد روى مسلم في صحيحه^(١) عن نافع عن ابن عمر-رضي الله عنهما- قال: رأيت في المنام كأن في يدي قطعة استبرق، وليس مكان أريد من الجنة إلا طارت إليه، قال: فقصصته على حفصة، فقصصته حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ((أرى عبدا لله رجلا صالحا)) .

وروى البخاري في صحيحه^(٢) بسنده عن ابن عمر عن أخته حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: ((إن عبدا لله رجل صالح)) .

ب- أما شهادة الصحابة له منها: قول عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه- من كبار الصحابة-: " إن من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا عبدا لله بن عمر " ^(٣) .
وقول جابر-رضي الله عنه-: " مارأيت أحدا إلا قد مالت به الدنيا، أو مال بها إلا عبدا لله بن عمر " ^(٤) .

(١) ١٩٢٨/٤، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما-.

(٢) ٥٨٥/٤، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: مناقب عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما-، وفي رواية الترمذي-رحمه الله-((إن أحاك رجل صالح)) أو ((إن عبدا لله رجل صالح)) ٦٣٨/٥، كتاب المناقب، باب: مناقب عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- . .

(٣) حلية الأولياء ٢٩٤/١، وسير أعلام النبلاء ٢١١/٣، والبداية والنهاية ٥/٩ .

(٤) حلية الأولياء ٢٩٤، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٧/٢ .

ج- أما شهادة التابعين الذين عاصروه فمنها:

- قول سعيد بن المسيب^(١) سيد التابعين: " لو شهدت لأحد أنه من أهل الجنة لشهدت لابن عمر"^(٢) .

- وقوله: " مات ابن عمر يوم مات وما من الدنيا أحد أحب أن ألقى الله بمثل عمله منه"^(٣) .

وقول كل من طاوس^(٤)، وميمون بن مهران^(٥) بعبارة واحدة: " ما رأيت أروع من ابن عمر، ولا أعلم من ابن عباس"^(٦) .

^(١) هو الإمام السيد الجليل أبو محمد سعيد بن المسيب المخزومي، أحد أعلام الدنيا، وسيد التابعين، قال ابن عمر: لو

رأى رسول الله ﷺ هذا لسره، وقال علي بن المديني: لأعلم من التابعين أوسع علما منه وهو عندي أجل التابعين، وكان من فقهاء المدينة، جمع بين الحديث والفقه والتفسير والورع والعبادة، وجل روايته عن أبي هريرة، وكان زوج ابنته، وكان مولده لستين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب، وتوفي بالمدينة سنة ٩٤هـ، انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب للفيقيه عبد الحي بن العماد الحنبلي ١٠٢/١، الطبعة [بدون]، وتذكرة الحفاظ ٥٤/١، للذهبي، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ .

^(٢) صفوة الصفوة ٥٦٦/١ .

^(٣) البداية والنهاية ٤٧/٩ .

^(٤) هو طاوس بن كيسان اليماني الجندي، أحد الأعلام علما وعملا، أخذ عن عائشة، لما ولي عمر بن عبد العزيز كتب إليه طاوس إن أردت أن يكون عملك خيرا فاستعمل أهل الخير، فقال عمر: كفى بها موعظة، وكان أعلم التابعين بالحلال والحرام، توفي حاجا بمكة قبل يوم التروية بيوم صلى عليه هشام بن عبد الملك، شذرات الذهب ١٣٣/١، وتذكرة الحفاظ ٩/١ .

^(٥) هو الإمام القدوة ميمون بن مهران أبو أيوب عالم الجزيرة، أعتقته امرأة بالكوفة فنشأ فيها واستوطن الجزيرة، قال سليمان بن موسى الفقيه: كان هؤلاء علماء الناس في خلافة هشام الحسن، ومكحول، وميمون بن مهران والزهري، توفي سنة ١١٧هـ، شذرات الذهب ١٥٤/١، وتذكرة الحفاظ ٩٨/١ .

^(٦) وفيات الأعيان وأنباء الزمان ٢٩/٣ .

المطلب الثاني: في زهده، وتكشفه^(١) - رضي الله عنه:-

كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر الفاروق - رضي الله عنهما - أساتذة عبدا لله ابن عمر في الزهد، منهم فهم معنى الزهد قولاً وعملاً، وبهم تأسى فأبغض الدنيا وأعرض عنها، واكتفى منها بما يستر الجسم ويقيم الأود - مع كونه ثرياً مليئاً - ورغب في الآخرة وأعلن لها جهاد النفس، وعمر الأرض وزينها بالعبادة، والأعمال الصالحة .

كان عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - يؤثر التكشف في لباسه، وطعامه، وأثاث بيته.
أ - تكشفه في لباسه - رضي الله عنه:-

أما تكشفه في لباسه فكان يؤثر اللباس الخشن على اللباس اللين، روى قزعة^(٢):
رأيت على ابن عمر ثياباً خشنه، فقلت له: إني قد رأيتك بثوب لين مما يصنع بخراسان وتقر عيناى أن أراه عليك، قال: أرينه فلمسه وقال: أحرير هذا؟ قلت لا إنه من القطن، قال: إني أخاف أن ألبسه أخاف أن أكون مختالاً فخوراً، والله لا يجب كل مختال فخور^(٣).

وسأله رجل عما يلبس من الثياب؟ فقال له: البس ما لا يزدريك فيه السفهاء، ولا يعيبك به الحكماء، قال: ماهو؟ قال: ما بين الخمسة إلى العشرين درهما^(٤).

وكان يفضل أن يلبس هو وولده القديم المرقع من الثياب؛ لينفق ثمن الثوب الجديد في سبيل الله، روى ميمون بن مهران: أن رجلاً من بني عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - استكساه إزاراً وقال: قد تحرق إزارى، فقال ابن عمر: ارفع إزارك، ثم البسه، فكره الفتى

(١) التكشف: يُس العيش، وترك الترفه، النهاية في غريب الحديث ٤/٦٦، ولسان العرب ٩/٢٨٢، باب الفاء، فصل القاف مع الشين.

(٢) قزعة بن يحيى البصري مولى زياد بن أبي سفيان، قال العجلي: بصري تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن خراس: صدوق، تهذيب التهذيب ٨/٣٢٧ (٥٧٦٥)، وتقريب التهذيب ٢/٣٠ (٥٥٦٤).

(٣) حلية الأولياء ١/٣٠٢.

(٤) المرجع السابق الصفحة نفسها.

ذلك، فقال له عبد الله: ويحك اتق الله ولا تكونن من القوم الذين يجعلون ما رزقهم الله في بطونهم، وعلى ظهورهم^(١).

ب- تقشفه في الطعام:

وأما إثارة التقشف في الطعام، فكان يتمثل في كمية الطعام التي كان يأكلها، ونوعية الطعام الذي يتناوله.

أما كمية الطعام التي يأكلها: لقد جاءه مولى له يسلم عليه، وكان قادمًا من العراق فقال له: أهديت إليك هدية، قال: وما هي؟ قال: جوارش، قال: وما جوارش؟ قال: تهضم الطعام، فقال: ما ملأت بطني طعامًا منذ أربعين سنة، وفي رواية أنه قال: ما ملأت بطني منذ أربعة أشهر، فما أصنع به^(٢) !! ؟

أما نوعية الطعام الذي يتناوله، فروى سفيان^(٣) قال: أراد ابن عمر -رضي الله عنه- السفر من مكة -المكرمة- عائداً إلى المدينة -المنورة- فاتخذ له ابن صفوان^(٤) سفرة من نقي، أي من دقيق منخول وفالودج^(٥)، وأخبصة^(٦)، وبعثها إليه، فأتي بها فلما نظر إليها بكى وقال: ما هكذا كنا، ما شبت منذ أسلمت، فأمر بها فقسمت ودعا بسفرته وقال: لا خير إلا فيما بقي نفعه غدا^(٧).

(١) حلية الأولياء ٣٠١/١، صفوة الصفوة ٧٥٤/١.

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ٤١٠/٧، رقم الحديث (٥٤٧٩)، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، للإمام ابن الأثير.

(٣) هو سفيان بن دينار المكي روى عن ابن عمر، مقبول، من الثالثة، وذكره ابن حبان في الثقات، التهذيب ٩٩/٤ (٢٥٣٣)، والتقريب ٣٧٠/١ (٢٤٤٧).

(٤) هو عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة الجمحي، أبو صفوان، كان من أشرف قريش، ولد على عهد النبي ﷺ روى عن أبيه وغيره، قتل مع ابن الزبير سنة ٧٣هـ التهذيب ٢٣٦/٥ (٣٥٠٤)، والتقريب ٥٠٢/١ (٣٤٠٥).

(٥) الفالودج: نوع من الحلوى، والخبیصة: الحلوى المخبوسة: أي المخلوطة، المصباح المنير ١٧٥/١.

(٧) صفوة الصفوة ٥٧٥/١.

ج- تقشفه في أثاث بيته:

أما تقشفه في أثاث بيته فيكفي ما روى ميمون بن مهران حيث قال: " دخلت على ابن عمر فقومت كل شيء في بيته من فرش، أو لحاف، أو بساط وكل شيء عليه فما وجدته يساوي مائة درهم " (١) .

ولم يكن زهد ابن عمر-رضي الله عنهما- وتقشفه عن بخل فقد كان سخيا كريما تمر الأموال الوافرة به مرورا، وتعبر داره عبورا سريعا؛ لأنه كان جوادا ينفق الكثير على الفقراء والمساكين حتى كأن جوده، وزهده، وورعه تعمل معا في فن عظيم لتشكيل أروع فضائل هذا الإنسان العظيم، فهو يعطي الكثير؛ لأنه جواد، ويعطي الحلال الطيب؛ لأنه ورع، ولا يبالي أن يتركه الجود فقيرا؛ لأنه زاهد (٢) !!

وتزول دهشتك، ويتلاشى استغرابك من هذا التقشف الاختياري منه-رضي الله عنه- عندما تمعن النظر في قوله: " ما شبت منذ أسلمت " (٣) ، وعندما تعلم أن أستاذ هذه الشخصية العظيمة هو رسول الله ﷺ ومربيه هو الفاروق عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-.

(١) الطبقات الكبرى ٤/١٦٥، وسير أعلام النبلاء ٣/٢١٣ .

(٢) رجال حول الرسول ﷺ ص ١٢٨ .

(٣) صفوة الصفوة ١/٥٧٥، حلية الأولياء ١/٢٩٩ .

المطلب الثالث: في كثرة بكائه من خشية الله تعالى :

كان ابن عمر -رضي الله عنهما- رقيق القلب، سريع الدمعة، كثير البكاء تهطل دموعه كلما قرأ آية، أو سمعها من غيره وفيها ذكر النار، أو فيها تهديد ووعيد.

قال نافع: " كان ابن عمر -رضي الله عنهما- إذا قرأ ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(١) بكى حتى يغلبه البكاء^(٢) .

وقال نافع: " ما قرأ ابن عمر -رضي الله عنه- هاتين الآيتين قط من آخر سورة البقرة إلا بكى ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ... ﴾^(٣) الآية ثم يقول: إن هذا الإحصاء شديد^(٤) .

وقال القاسم بن أبي بزة^(٥) : حدثني من سمع ابن عمر -رضي الله عنهما- قرأ: ﴿ وَيَلِ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾^(٦) حتى بلغ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال: فبكى حتى خر^(٧) ، وامتنع من قراءة ما بعده^(٨) .

وعن عبد الله بن عبيد^(٩) عن أبيه أنه تلا ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾^(١٠) فجعل ابن عمر يبكي حتى لثقت^(١١) لحيته وجيبه من دموعه، فأراد الرجل أن يقول لأبي

(١) سورة الحديد آية ١٦ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٩/٢، وسير أعلام النبلاء ١٤٢/٣ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٤-٢٨٦ .

(٤) حلية الأولياء ٣٠٥/١ .

(٥) القاسم بن أبي بزة اسمه نافع، ويقال: يسار، ويقال: نافع بن يسار المكي أبو عبد الله القارئ المخزومي، ثقة، من الخامسة، قال ابن معين والنسائي والعجلي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، التقريب ١٨/٢ (٥٤٦٩)، والتهذيب ٢٧٠/٨ (٥٦٦٨) .

(٦) سورة المطففين آية ١-٦ .

(٧) خر فلان: إذا سقط، لسان العرب ٢٣٤/٤، باب الرء، فصل الحاء مع الرء .

(٨) حلية الأولياء ٣٠٥/١ .

(٩) عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي، ثقة، قال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة يحتج بحديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، قتل في الغزو سنة ١١٣هـ التهذيب ٢٧٢/٥ (٣٥٦٨)، والتقريب ٥١١/١ (٣٤٦٦) .

(١٠) سورة النساء آية ٤١ .

(١١) لثقت: ابتلت، يقال: لثق الطائر إذا ابتل ريشه، النهاية ٢٣١/٤ .

أقصر فقد آذيت الشيخ^(١) أي عبدا لله بن عمر، وما سمع واعظا يعظ إلا بكى، قال يوسف بن ماهك^(٢) : رأيت ابن عمر عند عبيد بن عمير^(٣) ، وعبيد يقص -أي يعظ- فرأيت ابن عمر ودموعه تهراق^(٤) .

وما ذكر النبي ﷺ إلا بكى، عن عاصم بن محمد العمري^(٥) عن أبيه قال: " ماسمعت ابن عمر ذكر النبي ﷺ إلا بكى " ^(٦) .

(١) سير أعلام النبلاء ٢١٤/٣، والطبقات الكبرى ١٦٢/٤ .

(٢) هو يوسف بن ماهك بن مهران الفارسي المكي، مولى قريش، ثقة، من الثالثة، توفي سنة ١٠٣، التهذيب ٣٦٨/١١، والتقريب ٣٤٥/٢ .

(٣) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي أبو عاصم المكي، من كبار التابعين، وكان قاص أهل مكة، جمع على ثقته، توفي قبل ابن عمر سنة ٦٨ هـ التهذيب ٦٣/٧ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١٤/٣، والطبقات الكبرى ١٦٢/٤ .

(٥) عاصم بن محمد بن زيد بن عبدا لله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ثقة، من السابعة، قال أحمد وابن معين وأبو داود: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، التهذيب ٥٣/٥ (٣١٨٣)، والتقريب ٤٥٩/١ (٣٠٨٩) .

(٦) سير أعلام النبلاء ٢١٤/٣ .

المطلب الرابع: في صلاته، وصيامه - رضي الله عنه -:

روى البخاري ومسلم - رحمهما الله - في صحيحيهما بسندهما عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: " كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذ رأى رؤيا قصها على النبي ﷺ فتمنيت أن أرى رؤيا أقصها على النبي ﷺ، وكنت غلاما شابا عزبا، وكنت أنام في المسجد على عهد النبي ﷺ، فرأيت في المنام كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار فإذا هي مطوية كطي البئر، وإذا لها قرنان كقرني البئر، وإذا فيها ناس قد عرفتهم فجعلت أقول أعود بالله من النار، أعود بالله من النار، فلقيهما ملك آخر فقال لي: لن ترع، فقصصتها على حفصة، فقصصتها حفصة على النبي ﷺ فقال: ((نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي بالليل))^(١).

قال سالم: فكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلا لقد فسر الرسول ﷺ هذه الرؤيا تفسيرا جعل قيام الليل منتهى آمال عبد الله، ومناط غبطته، فقد كان أحبا الليل يقومه مصليا، وصديق السحر يقطعه داعيا ومستغفرا^(٢).

وإذا كانت الصلاة صلة بين الإنسان وخالقه فقد كان عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - يعمل لتوطيد هذه الصلة دائما يتحرى القبلة بوجهه، وكفيه، وقدميه، ويستشعر عظمة هذا اللقاء مع الله - سبحانه وتعالى - .

عن طاوس قال: " ما رأيت مصليا مثل ابن عمر أشد استقبالا للقبلة بوجهه، وكفيه، وقدميه " ^(٣).

وعن واسع بن حبان قال^(٤): " كان ابن عمر يجب أن يستقبل كل شئ منه القبلة إذا صلى حتى كان يستقبل بإبهامه القبلة " ^(٥).

(١) البخاري ١٣٦٧/٣، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -، ومسلم ١٩٢٧/٤، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن عمر .

(٢) رجال حول الرسول ﷺ ص ١٢٦ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥٨/٣، وحلية الأولياء ٣٠٨/١ .

(٤) واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو بن مالك الأنصاري، قال أبو زرعة: مدني ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات،

التهذيب ٩٠/١١ (٧٦٩٩)، والتقريب ٢٧٩/٢ (٧٤٠٦) .

(٥) الطبقات الكبرى ١٥٧/٤ .

أما صلاة الجماعة فإنه كان يحرص عليها كل الحرص^(١) حتى إن ابن عمر كان لا يسامح نفسه إذا ما فرط بالجماعة في فرض من فروض الصلوات الخمسة، بل كان يفرض على نفسه عقوبات يزيد بها قربا إلى الله تعالى، ويسمو بها إلى الدرجات العلا، فكان إذا فاتته صلاة العشاء في جماعة أحيا ليلته.

عن نافع: " أن ابن عمر -رضي الله عنه - كان إذا فاتته صلاة العشاء أحيا بقية ليلته " (٢).

وكان يحيي ليله فلا ينام من الليل إلا القليل، ويطيل القيام حتى يستند على الجدار في صلاته من التعب^(٣)، فإذا جاء وقت السحر جلس للدعاء والاستغفار، قال نافع: كان ابن عمر -رضي الله عنه- يحيي الليل صلاة، ثم يقول: يانافع أسحرنا؟ أقول: لا فيعاود الصلاة إلى أن أقول: نعم، فيقعد ويستغفر ويدعو حتى يصبح^(٤).

وأما صيامه -رضي الله عنه- فكان كثير الصيام لا يكاد يفطر في حضر إلا لمرض، وكان لا يصوم في السفر.

عن نافع قال: " كان ابن عمر لا يصوم في السفر، ولا يكاد يفطر في الحضر إلا أن يمرض، أو في أيام يقدّم - يطلب من غيره أن يأكل عنده - فإنه كان رجلا كريما يحب أن يؤكل عنده، وكان يقول: ولأن أفطر في السفر فأخذ برخصة الله أحب إليّ من أن أصوم " (٥).

(١) روى مسلم بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا)) ٤٤٩/١، كتاب المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٧٧/٣.

(٣) مصنف عبدالرزاق ٢٧٧/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣٥/٣، وحلية الأولياء ٣٠٣/١، الإصابة ٣٤٩/٢.

(٥) الطبقات الكبرى ١٤٨/٤، ويشير عبد الله بن عمر إلى الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ سورة البقرة آية ١٨٤، وإلى قوله -رضي الله عنه- الإفطار في السفر صدقة تصدق الله بها على عباده، مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٠/٢.

المطلب الخامس: في تصدقه، وعدم حرصه على المال - رضي الله عنه:-

كان عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - ينفق في وجوه الخير إنفاق من لا يخشى الفقر ولا يحسب له حسابا، والأموال الكثيرة تأتيه^(١) فلا تتجاوز يديه، بل لم يكن المال يجد له مكانا في قلبه؛ لأنه يعتقد أن المال ماهر لإوسيلة لاسعاد الناس، وتخفيف البؤس والشقاء عنهم، وأن المال في أصله مال الله تعالى وضعه تحت أيدي عباده لقضاء حوائجهم به، ولذا كان أولاهم بهذا المال أشدهم حاجة إليه.

وكان يختار للانفاق الجيد وما تحبه نفسه من الأموال؛ استجابة لقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٢).

ومراد ابن عمر - رضي الله عنهما - في ذلك: أنه يتغني بذلك البر عندا لله، وأنه بتصدقه بما تعلق قلبه به تفرغ لقلبه لله تعالى حتى لا يشغله غيره^(٣).

استمع إليه بما يحدثنا به، وهو القائل - رضي الله عنه - : لما حضرتني هذه الآية - يقصد قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ...﴾ الآية - فذكرت ما أعطاني الله، فلم أجد شيئا أحب إلي من جارية لي - يقال لها رُميثة - فقلت: هي حرة لوجه الله، فلو أني أعود في شيء جعلته لله لنكحتها - يعني تزوجتها - فأنكحها نافعا^(٤).

وكان يشتري السكر فيتصدق به، فيقال له: لو اشتريت بثمانه طعاما كان أنفع لهم من هذا، فيقول: إني أعرف الذي تقولون، ولكن سمعت الله يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وابن عمر يحب السكر^(٥).

(١) كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقبل العطاء مهتديا بتعليم رسول الله ﷺ لأبيه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقد روى مسلم بسنده عن ابن عمر أن النبي ﷺ ((كان يعطي عمر العطاء فيقول له: أعطه يا رسول الله من هو أفقر إليه مني، فقال رسول الله ﷺ اخذه فتمول أو تصدق به، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ، وما لا تتبعه نفسك))، قال سالم: فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحدا شيئا ولا يرد شيئا أعطيه، الزكاة ٢/٧٢٢ باب: إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، ومسنده أحمد ٥٧٤٨/٨.

(٢) سورة آل عمران آية ٩٢.

(٣) موسوعة فقه عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - ص ٢٠.

(٤) حلية الأولياء ١/٢٩٥، وتفسير ابن كثير ٦١/٢، والدر المنثور في التفسير بالمأثور ٢/٢٦٢.

(٥) حلية الأولياء ١/٢٩٥، وإحياء علوم الدين ١/٢٢٨، والدر المنثور ٢/٢٦٢.

وقال ميمون بن مهران: " أتى ابن عمر-رضي الله عنهما- بيضة وعشرين ألفا فما قام من مجلسه حتى أعطاهما وزاد عليها، قال: ولم يزل يعطي حتى أنفد ما كان عنده، فجاء بعض من كان يعطيه فاستقرض من بعض من كان أعطاه، فأعطاه إياه" (١) .
واشترى غلاما بأربعين ألفا فأعتقه، فقال: يا مولاي قد أعتقتني فهب لي شيئا أعيش به، فأعطاه أربعين ألفا (٢) .

وكان إذا رأى العبد تقيا ورعا أعتقه، وكان رقيق ابن عمر-رضي الله عنهما- قد عرفوا ذلك منه فرموا شمر أحدهم فيلزم المسجد، فإذا رآه ابن عمر على تلك الحالة الحسنة أعتقه، فيقول له أصحابه: يا أبا عبد الرحمن والله ما بهم إلا أن يخذعوك، فيقول: " ما خدعنا أحد بالله إلا أخذعنا" (٣) ، وبذلك كثر عتقاؤه، قال نافع: " ما مات ابن عمر-رضي الله عنهما- حتى أعتق ألف إنسان أو زاد" (٤) .

وكانت صدقات ابن عمر-رضي الله عنهما- بما يجب تتعدى الانفاق والعتق إلى التصدق بما يحب ويشتهي من الطعام، فعن سعيد بن أبي هلال (٥) أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- نزل الجحفة فقال: إني لأشتهي حيتانا، فالتمسوا له، فلم يجدوا له إلا حوتا واحدا، فأخذته امرأته-صفية بنت أبي عبيد-فصنعته، ثم قربته إليه، فأتى مسكين حتى وقف عليه، فقال له ابن عمر: خذه، فقال أهله: سبحان الله قد عنيتنا ومعنا زاد نعطيهِ !! فقال: إن عبدا لله يحبه (٦) .

(١) صفوة الصفوة ٥٧١/١، والطبقات الكبرى ١٤٨/٤ .

(٢) البداية والنهاية ٤/٩ .

(٣) حلية الأولياء ٢٩٥/١، والبداية والنهاية ٤/٩، ووفيات الأعيان ٣٠/٣ .

(٤) صفوة الصفوة ٥٧١/١، ووفيات الأعيان ٣١/٣ .

(٥) سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري ويقال أصله من المدينة، روى عن جابر وأنس مرسلا، قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن حبان: في الثقات، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله . انظر: تهذيب التهذيب

٨٤/٤ (٢٥٠٣)، والتقريب ٣٦٦/١ (٢٤١٧) .

(٦) حلية الأولياء ٢٩٧/١ .

المطلب السادس: في تركه القضاء، ورفضه الإمارة والخلافة:

لقد عاش عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما-طويلا، وعاصر الأيام التي فتحت فيها أبواب الدنيا على المسلمين، وفاضت الأموال، وكثرت المناصب، والفتن، وكانت وظيفة القضاء من أرفع مناصب الدولة والمجتمع، وكانت تضمن لشاغلها ثراء وجاها ومجدا، لكن ابن عمر لم يرغب فيه، لذا كان نفر من الصحابة يرون أنه ليس أحد فيهم على الحالة التي فارقهم عليها النبي ﷺ إلا ابن عمر^(١).

أ- رفضه للقضاء-رضي الله عنه:-

رفض ابن عمر أن يعمل في القضاء؛ خوفا من أن تزل قدمه، قال له الخليفة عثمان بن عفان-رضي الله عنه:- " اقض بين الناس"، فقال: "لا أقض بين اثنين، ولا أؤم اثنين"، فقال عثمان: "أتعصني؟" قال: "لا، ولكنه بلغني أن القضاة ثلاثة، رجل قضى بجهل فهو في النار، ورجل حاف-جار وظلم- ومال به هواه فهو في النار، ورجل اجتهد فأصاب فهو كفاف لأجرله ولاوزر عليه، فقال عثمان: " إن أباك كان يقضي"، فقال: "إن أبي كان يقضي فإذا أشكل عليه شئ سأل النبي ﷺ وإذا أشكل على النبي ﷺ سأل جبريل وإني لأجد من أسأل، أما سمعت النبي ﷺ يقول: ((من عاذ بالله فقد عاذ بمعاذ))، فقال عثمان: "بلى"، فقال: "فإني أعوذ بالله أن تستعملني"، فأعفاه، وقال: " لا تخبر بهذا أحدا"^(٢).

ب- رفضه الإمارة-رضي الله عنه:-

إن ورع عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- دفعه إلى رفض إمارة الشام عندما عرضت عليه؛ لأن الإمارة لاتقل خطورة عن القضاء .

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٣٣٩/٢ .

(٢) الطبقات الكبرى ١٤٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٢٣/٣، وانظر: سنن الترمذي ٦١٢/٣ كتاب الأحكام، رقم الحديث (١٣٢٢)، ولم يكن في تخلي ابن عمر عن القضاء تعطيل لوطنية القضاء ولا إلقاء بها إلى أيدي الذين

لا يصلحون لها بل هناك كثيرون من أصحاب الرسول ﷺ ورعون صالحون، وكان بعضهم يشتغل بهذه الوظيفة، ومن ثم فقد آثر ابن عمر البقاء مع نفسه ينميها ويزكيها بالمزيد من الطاعة، والمزيد من العبادة والله أعلم، وانظر: سير أعلام النبلاء ٢٢٣/٣.

روى نافع عن ابن عمر قال: "بعث إليّ علي بن أبي طالب فقال: يا أبا عبد الرحمن إنك رجل مطاع في أهل الشام، فسر إليهم، فقد أمرتك عليهم، فقلت: أذكرك الله وقرابتي من رسول الله ﷺ وصحبتني إياه إلا ما أعفيتني، فأبى عليّ، فاستعنت عليه بحفصة، فأبى، فخرجت ليلاً إلى مكة، فقيل له: إنه خرج إلى الشام، فبعث في أثري، فجعل الرجل يأتي المريد فيخطم بعيره بعمامته؛ ليدركني، قال: فأرسلت حفصة: إنه لم يخرج إلى الشام، إنما خرج إلى مكة فسكن" (١).

ج- رفضه الخلافة-رضي الله عنه:-

روى خالد بن سُمير (٢) قال: قيل لابن عمر: لو أقمت للناس أمرهم، فإن الناس قد رضوا بك كلهم، فقال لهم: "أرأيتم إن خالف رجل من المشرق؟" قالوا: إن خالف رجل قُتِل، وما قُتِل رجل في صلاح أمة، فقال ابن عمر: "والله ما أحب لو أن أمة محمد أخذت بقائمة رمح، وأخذت بزُجّه-أي بالحديد التي في أسفل الرمح-فَقُتِل رجل من المسلمين، ولي الدنيا وما فيها" (٣).

إن خوف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما-وتقواه وورعه دفعه أن يرفض منصب الخلافة عندما وجهها إليه الناس، والفتنة كانت تهب رياحها يمينا وشمالا، ذلك؛ لأن من يتولى الخلافة في مثل هذه الحال لابد له من أن يحمل السلاح على معارضيهِ؛ لتتوحد الكلمة، ويلتئم الصدع، وورع ابن عمر يأبى عليه أن يرفع السيف في وجه مؤمن متأول قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ.

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢٤/٣ .

(٢) هو خالد بن سُمير السدوسي البصري، روى عن ابن عمر وأنس وعبد الله بن رباح، وروى عنه الأسود بن شيبان، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: بصري ثقة، تهذيب التهذيب ٨٩/٣ (١٧١٩)، والتقريب ٢٥٩/١ (١٦٤٧).

(٣) الطبقات الكبرى ١٥١/٤، والله إنه هو ابن عمر بن الخطاب-رضي الله عنهما- وصاحب رسول الله ﷺ لا أرى فيه إلا مثل ما يرى فيه الذهبي-رحمه الله-حين قال: "وأين مثل ابن عمر في دينه وورعه وعلمه وخوفه وتقواه؟ رجل تعرض عليه الخلافة فيأبأها، والقضاء من مثل عثمان فيرده، ونيابة الشام لعلي فيهرب منه، فالله يجتبي إليه من يشاء، ويهدي إليه من ينيب، سير أعلام النبلاء ٢٣٥/٣.

المطلب السابع: توقيه الفتنة وعدم الخوض فيها:

عن عبد الله بن عبيد عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: "إنما كان مثلنا في هذه الفتنة^(١) كمثل قوم كانوا يسيرون على جادة يعرفونها فيينماهم كذلك إذ غشيتهم سحابة وظلمة، فأخذ بعضهم يمينا وشمالا فأخطأ الطريق، وأقمنا حيث أدركنا ذلك حتى جلى الله ذلك عنا فأبصرنا طريقنا الأول، فعرفناه، وأخذنا فيه، وإنما هؤلاء فتیان قريش يقتتلون على هذا السلطان، وعلى هذه الدنيا، ما أبالي أن يكون لي ما يقتل بعضهم بعضا عليه^(٢) .

وكان ابن عمر -رضي الله عنهما- شديد الاحتياط والتوقي في دينه، وهذا هو الذي جعله لم يكن طرفا في المنازعة أيام خلافة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فلم يقاتل ولم يشهد مع علي شيئا من حروبه حين أشكلت عليه؛ لورعه، فقعد عنه، ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه حين حضرته الوفاة، وسئل عن تلك المشاهد، فقال: "كففت يدي فلم أقدم، والمقاتل على الحق أفضل"^(٣) .

(١) يقصد الفتنة التي حصلت بين المسلمين إثر مقتل عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

(٢) حلية الأولياء ١/٣١٠ .

(٣) أسد الغابة ٣/٣٤٢، وسير أعلام النبلاء ٣/٢١٣، ووفيات الأعيان ٢/٢٣٤، والوفائي بالوفيات ١٧/٣٦٤ .

المطلب الثامن: إقلاله التحديث عن رسول الله ﷺ :

عرف عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بالعلم الغزير النافع وبطول ملازمته النبي ﷺ ، فقد حفظ القرآن الكريم، وفهم آياته وأحكامه، وعاش طويلاً، فاحتاج الناس إلى علمه وفقهه، ويتحلى -رضي الله عنه- إلى جانب هذا العلم الوفير بالتواضع، والورع والدقة في التحديث، فلا يفتي إلا بما يعلم، ولا يزيد في حديث رسول الله ﷺ ؛ خشية أن يشاكلة شيء من الخطأ فيدخل تحت قوله ﷺ: ((من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))^(١) .

وكان الناس يحرصون على لقائه -رضي الله عنه- ومجالسته؛ لسماع ما عنده من حديث رسول الله ﷺ ؛ لقلة تحديثه عن الرسول ﷺ ، ولعنايته التامة بحديثه ﷺ حتى قال الشعبي^(٢): " جالست ابن عمر سنة فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ شيئاً " ^(٣) .

وقال اسحاق بن سعيد^(٤) عن أبيه: ما رأيت أحداً كان أشد اتقياً للحديث عن رسول الله ﷺ من ابن عمر -رضي الله عنه-^(٥) .

ولشدة التزامه بجانب الدقة فيما يحدث لا يزيد ولا ينقص، قال أبو جعفر محمد بن علي^(٦): " لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أحذر إذا سمع من رسول الله ﷺ شيئاً إلا يزيد فيه ولا ينقص منه من عبد الله بن عمر " ^(٧) -رضي الله عنهما- .

(١) أخرجه البخاري ٤٣/١، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ .

(٢) هو عامر بن شراحيل أبو عمرو الشعبي، أحد الأعلام، ولد في زمن عمر بن الخطاب، وسمع علياً وأبا هريرة وابن عمر، وروى عنه منصور وحسين، قال عن نفسه: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثت بحديث إلا حفظته، وقال مكحول: ما رأيت أفتق من الشعبي، انظر: الكاشف ٥٥/١ .

(٣) الطبقات الكبرى ١٤٥/٤ .

(٤) اسحاق ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، روى عن أبيه وعكرمة وخالد، وروى عنه أبو نعيم وأبو الوليد، ثقة، توفي سنة ١٧٠هـ، انظر: الكاشف ١٠٩/١ .

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٩/٢ .

(٦) هو محمد بن علي أبو جعفر الباقر، روى عن أبيه وابن عمر وجابر، وروى عنه ابنه جعفر الصادق والزهرى، ثقة، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، ولد سنة ٥٦هـ وتوفي سنة ١١٨هـ، انظر: الكاشف ٨٠/٣ .

(٧) الطبقات الكبرى ١٤٤/٤، وسير أعلام النبلاء ٢١٣/٣ .

المطلب التاسع: في تمسكه بالسنن وحرصه على الآثار:

كان قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١) منهج حياة لعبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- واقتناعه بمدلول هذه الآية الكريمة خالط قلبه وفكره وروحه مما حمله على اتباع آثار النبي ﷺ، وأحواله، وأفعاله، وتشدد فيه أيما تشدد!!

فقد روى نافع أن ابن عمر-رضي الله عنهما- كان يتبع آثار النبي ﷺ فيصلي في كل مكان صلى فيه حتى إن النبي ﷺ نزل تحت شجرة، فكان ابن عمر يتعاهد تلك الشجرة فيصب في أصلها الماء؛ لكيلا تيبس^(٢).

وقال مجاهد: "كنا مع ابن عمر-رضي الله عنهما- في سفر، فمر بمكان فحاد عنه- تنحى وأخذ يمينا وشمالا- فسئل لم فعلت ذلك؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا، ففعلت"^(٣).

وعن نافع عن ابن عمر-رضي الله عنهما-: أنه كان في طريق مكة يقول برأس راحلته يثنيها، ويقول: "لعل خفا يقع على خف"-يعني خف راحلة النبي ﷺ^(٤).

وقد بلغ تتبع عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- لأمر رسول الله ﷺ وأحواله وسننه وآثاره إلى حدٍ يخاف على عقله من رآه؛ من كثرة اهتمامه بذلك، فعن نافع قال: "لو نظرت إلى ابن عمر-رضي الله عنهما- إذا أتبع أثر النبي ﷺ لقلت: هذا مجنون"^(٥)!! ولقد شهد له الصحابة بذلك منهم عائشة-رضي الله عنها- بل أكدت انفراد ابن عمر بذلك حيث قالت: "ما كان أحد يتبع آثار النبي ﷺ في منازله كما كان يتبعه ابن عمر"^(٦).

(١) سورة الأحزاب آية ٢١ .

(٢) حياة الصحابة ٢/٦٥٥، وسنن البيهقي ٥/٢٤٥، واسد الغابة ٣/٣٤١، وسير أعلام النبلاء ٣/٢١٣.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢/٤٠، والترغيب والترهيب ١/٤٢ .

(٤) حلية الأولياء ١/٣١٠، وحياة الصحابة ٢/٦٥٥.

(٥) المستدرک علی الصحیحین ٣/٥٦١.

(٦) الطبقات الكبرى ٤/١٤٥ .

المطلب العاشر: في وفاته-رضي الله عنه:-

وبعد أن أمضى عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- في هذه الحياة الدنيا عمرا طويلا مملوءة أيامه بجلال الأعمال، وفضائل الخصال، ومكارم الأخلاق، أراد الله لهذه النفس الزكية الطاهرة أن تميل للمغيب؛ ليلتقي بمن أفنى عمره المبارك باتباعه-قولا وعملا-محمد رسول الله ﷺ، وصحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين وذلك في العام الثالث والسبعين^(١) للهجرة النبوية الشريفة، وكانت وفاته بمكة المكرمة، وله من العمر سبع وثمانون سنة^(٢)، وقيل: أربع وثمانون سنة^(٣).

وكان ابن عمر قد أوصى ابنه سالما بأن يدفن خارج الحرم عندما اشتد به المرض، قال: "يا بني إن أنا مت فادفني خارجا من الحرم؛ فإنني أكره أن أدفن فيه بعد أن خرجت منه مهاجرا، فقال: يا أبت إن قدرنا على ذلك، فقال ابن عمر: تسمعي أقول لك، وتقول: إن قدرنا على ذلك؟ قال: أقول: الحجاج^(٤) يغلبنا، فيصلي عليك، قال: فسكت ابن عمر"-رضي الله عنهما-^(٥).

(١) اختلف المؤرخون في سنة وفاة ابن عمر-رضي الله عنهما- فمنهم من يقول: إنه توفي سنة ثلاث وسبعين، ومنهم من يقول: إنه توفي سنة أربع وسبعين، ولعل الصواب أنه توفي في أواخر عام ثلاث وسبعين، انظر: الاستيعاب ٢/٣٤٤، والطبقات الكبرى ٤/١٨٧، والإصابة ٣/٣٤٠، وصفوة الصفوة ١/٥٨٢، وتذكرة الحفاظ ١/٤٠، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٣٢.

(٢) انظر: كتاب التاريخ الكبير ٣/٥.

(٣) الاستيعاب ٢/٣٤٤، والطبقات الكبرى ٤/١٨٧، والإصابة ٣/٣٤٠، وصفوة الصفوة ١/٥٨٢، وتذكرة الحفاظ ١/٤٠، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٣٢.

(٤) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، ولد بالطائف، وانتقل إلى الشام، فلحق بروح بن زباع نائب عبد الملك بن مروان، فكان في عديد شرطته، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره، وأمره بقتال عبد الله ابن الزبير، فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبدا لله، وفرق جموعه، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليها العراق، وكان ظلوما جبارا خبيثا سفاكا للدماء، وكان ذا شجاعة ومكر وفصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة، توفي سنة أربع وخمسين. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٤٣، ووفيات الأعيان ٢/٢٩، ومروج الذهب ٣/٣٦٥، والنجوم

الزاهرة ١/٢٣٠، والأعلام ٢/١٧٥.

(٥) الطبقات الكبرى ٤/١٨٧.

ولما توفي-رضي الله عنه-غلبهم الحجاج عليه، فصلى عليه، ودفن في الحرم في مقبرة المهاجرين بفتح نحو ذي طوى^(١).

سبب وفاته:

حج عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- مع الحجاج بن يوسف، وكان عبد الملك ابن مروان^(٢) كتب إلى الحجاج ألا يخالف عبد الله بن عمر في الحج، فأتى ابن عمر حين زالت الشمس يوم عرفة، ومعه ابنه سالم بن عبد الله، وصاح به عند سرادقه أي-الرواح- فخرج عليه الحجاج في معصرة، فقال: "هذه الساعة"؟ قال: "نعم"، قال: "فأمهلي أصب عليّ ماء"، قال: فدخل، ثم خرج، قال سالم: فسار بيني وبين أبي، فقلت له: "إن كنت تحب أن تصيب السنة فعجل الصلاة وأوجز الخطبة"، فنظر إلى عبد الله؛ ليسمع ذلك منه، فقال عبد الله: صدق، ثم انطلق عبد الله حتى وقف في موقفه الذي كان يقف فيه^(٣)، فكان ذلك الموضع بين يدي الحجاج، فأمر الحجاج من نخس به^(٤) حتى نفرت ناقته، فسكنها ابن عمر، ثم ردها إلى الموضع الذي كان يقف فيه، فأمر الحجاج أيضا بناقته فنخست، فنفرت بابن عمر، فسكنها حتى سكنت، ثم ردها إلى ذلك الموقف، فثقل على الحجاج أمره، فأمر رجلا معه حربة^(٥) -يقال: إنها كانت مسمومة- فلما دفع

(١) الاستيعاب ٣٤٤/٢، والطبقات الكبرى ١٨٧/٤.

(٢) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي أبو الوليد المدني ثم الدمشقي، كان طالب علم قبل الخلافة، ملك ثلاث عشرة سنة، من الرابعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من فقهاء أهل المدينة وقرائهم قبل أن يلي ما ولي، انظر: تهذيب التهذيب ٣٦٨/٦ (٤٣٦٥)، والتقريب ٦٢٠/١ (٤٢٢٧).

(٣) كان عبد الله بن عمر قد شهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع، فوقف معه في موقفه بعرفة، فكان ابن عمر يقف في ذلك الموقف كلما حج، انظر: كتاب نسب قريش ص ٣٥١.

(٤) نخس الدابة: طعنها بعود، أو غيره فهاجت، انظر: المصباح المنير ٢٦٤/٢.

(٥) الحربة: هي كالرمح، المصباح ١٣٨/١.

الناس من عرفة لصق به ذلك الرجل، فأمر الحربة على رجله وهي في غرز رحله^(١)، فمرض منها أياماً، فمات بمكة المكرمة، ودفن فيها، وصلى عليه الحجاج بن يوسف الثقفي^(٢).

(١) الغرز: ركاب الإبل، انظر: المصباح المنير ١/٤٤٥ .

(٢) كتاب نسب قريش ص ٣٥١، وهذه الرواية تصرح بأن الحجاج قصد التخلص من ابن عمر وتعمد قتله، ولكن أكثر الروايات تؤكد أن الحجاج كان سبياً في وفاة عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بطريق غير مباشر، وذلك لأنه أمر بحمل السلاح في الحرم في موسم الحج، وقد جاء هذا مصرحاً به على لسان ابن عمر أثناء مرضه عندما جاء الحجاج بن يوسف يعوده، قال سعيد بن العاص: دخل الحجاج يعود ابن عمر، وقد أصاب رجله قال: كيف تجدك يا أبا عبد الرحمن؟ لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه، فقال عبد الله: أنت الذي أصبتني، قال: كيف؟ قال: يوم أدخلت حرم الله السلاح، ثم جعل الحجاج يكلمه، فأغمض ابن عمر عينيه ولم يرد عليه. انظر: صفوة الصفوة ١/٥٨١، وتذكرة الحفاظ ١/٣٧، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٣٠، ووفيات الأعيان ٣/٣١.

المبحث الرابع:

في القيمة العلمية لفقهاءه، وتأثره بفقهاء أبيه مع الاستقلال الفقهي له

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القيمة العلمية لفقهاء ابن عمر - رضي الله عنهما -.

المطلب الثاني: هو أحد المكثرين من الفتوى من الصحابة.

المطلب الثالث: تأثره بفقهاء أبيه (عمر بن الخطاب) مع الاستقلال الفقهي له.

المطلب الأول: القيمة العلمية لفقهِ ابن عمر-رضي الله عنهما:-

أما عن القيمة العلمية لفقهِ هذا الصحابي الجليل-رضي الله عنه- فيكفي أن أقول لك أيها القارئ إن الدين، والفقهِ، والعلم انتشر في الأمة عن أصحاب عبد الله بن عمر، وأصحاب عبد الله بن عباس، وأصحاب عبد الله بن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت. فعلم أهل المدينة عن أصحاب زيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر-رضي الله عنهم-، وعلم أهل مكة عن أصحاب عبد الله بن عباس-رضي الله عنهما-، وعلم أهل العراق عن أصحاب عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه-، فعلم الناس عامة عن أصحاب هؤلاء الأربعة^(١).

ويظهر علم عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- من خلال حفظه للقرآن الكريم، وروايته للأحاديث، وفقهِه، وفتاواه، وأقواله التي أثرت عنه.

(١) لقد تحمل الصحابة شرف المعرفة، فكانوا لأمتهم القدوة الحسنة بعد نبيهم ﷺ، وكان مصدر التشريع في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام الكتاب، والسنة، والاجتهاد، واجتهد النبي ﷺ ودرب أصحابه على الاجتهاد، ووعدهم بالثواب عليه، وشاور أصحابه في كثير من الأمور؛ ليكون هذا المبدأ أساساً لاتفاقهم على الحكم، واجماعهم عليه، ويصبح من بعده مصدراً من مصادر التشريع، حيث لم يكن للاجماع مكان في حياته ﷺ؛ لأن الرجوع إليه بما استنبطوه كان واجباً عليهم، فإن أقرهم عليه كان سنة عنه، وإن لم يقرهم فلا حجة فيه، وبهذا صارت مصادر التشريع في عهد الصحابة أربعة: الكتاب، والسنة، والاجماع، والاجتهاد، وكان هذا الترتيب محل اتفاق بينهم، ولكن اختلفوا في كيفية الاجتهاد واستعمال الرأي فيما يوجد فيه نص، ونتج عن هذا وجود الاتجاهين عن الصحابة-رضي الله عنهم:-

١- منهم من كان يتوسع في الاجتهاد، ويتعرف على المصالح والحكم التي شرع الحكم من أجلها، ومنهم عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود-رضي الله عنهما-.

٢- ومنهم من كان يغلب عليه الاحتياط، فيلزم الوقوف عند النص كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص-رضي الله عنهم-. انظر كلا من: إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ٢١/١، وتاريخ الفقهِ الإسلامي في عهد النبوة والصحابة والتابعين ٢٦١/١ للدكتور محمد أنيس عبادة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، وتاريخ الفقهِ الإسلامي لمحمد علي السائيس ص ٧٢-٧٥ الطبعة بدون، وتاريخ الفقهِ الإسلامي للشيخ محمد الخضري بك ص ٨٠-١٠٠ الطبعة التاسعة ١٣٩٠هـ، والمدخل لدراسة الشريعة ص ١٣٦ لعبد الكريم زيدان، الطبعة الخامسة ١٣٩٦هـ.

١- حفظه للقرآن الكريم:

كان مسجد النبي ﷺ - في المدينة المنورة - مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، وكان يسمع له ضجة بتلاوة القرآن الكريم، وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - من طلاب هذه المدرسة الخالدة الملازمين لها ليلا ونهارا، ذكر أبو عبيد^(١) في كتاب القراءات أسماء الذين جمعوا كتاب الله في صدورهم، وعد منهم العبادلة الأربعة^(٢).

وكان قصد ابن عمر - رضي الله عنهما - وهدفه من حفظ القرآن الكريم تلقي أوامر القرآن، والعمل بها في خاصة شأنه، وشأن الجماعة، ولذا كان بطيئا في تعلم الآيات التي يحفظها، فعن ميمون بن مهران أن ابن عمر تعلم سورة البقرة في أربع سنين^(٣).

ب- روايته لحديث رسول الله ﷺ :

لقد اكتمل نور الوحي في علم ابن عمر، وفكره، وقلبه، فأضاف إلى حفظ القرآن تعلمه رواية الحديث، وإذا كانت كثر حتى تلاميذ العالم، وإقبال طلاب العلم عليه عنوان تفوقه وتبحره، فيكفي أن نعلم أن عدد الذين حملوا عنه العلم مئتان وسبعة وعشرون نفسا^(٤)، والذين حملوا عنه العلم من أهل مصر وحدها أكثر من أربعين شخصا^(٥).

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، من كبار أئمة الحديث، واللغون والفقهاء، له مصنفات من أشهرها (الغريب المصنف) ولا يزال مخطوطا، و(الأموال) مطبوع، توفي سنة ٢٢٤هـ، انظر: تذكرة الحفاظ ٥/٢، وتهذيب التهذيب ٣١٥/٧.

(٢) نقلا عن الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٧، ومباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ص ٦٦، ونرى ابن عمر - رضي الله عنهما - قد أثبت حفظه وجمعه للقرآن حين رد على الحجاج بن يوسف الثقفي، ودافع عن نفسه برد هادئ بعيد عن القسوة والعنف مدعما بالحجة والمنطق السديد، عن المطعم بن مقدم الصنعاني قال: كتب الحجاج إلى عبد الله بن عمر: بلغني أنك طلبت الخلافة، وإن الخلافة لاتصلح لعي - الذي يعجز عن احكام النطق - ولا بخل، ولا غيور، فكتب إليه ابن عمر: أما ما ذكرت من أمر الخلافة أني طلبتها، فما طلبتها، وما هي من بالي، وأما ما ذكرت من العي والبخل والغيرة، فإن من جمع كتاب الله فليس بعي، ومن أدى زكاة ماله فليس ببخل، وأما ما ذكرت فيه من الغيرة، فإن أحق ما غرت فيه ولدي أن يشركني فيه غيري، انظر: حلية الأولياء ١/٢٩٣، وصفوة الصفوة ١/٥٦٧.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٤/١٦٤، وحياة الصحابة ٣/٧٤١.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣/٢٠٤-٢٠٨.

(٥) لأنه اشترك في فتح مصر، وبنى دارا فيها، فأخذ عنه أكثر من أربعين نفسا من أهلها، ورووا عنه، سير أعلام النبلاء ٣/١٣٨.

قال النووي^(١): "واعلم أن ابن عمر أحد الستة الذين هم أكثر الصحابة رواية عن النبي ﷺ، وهم: أبو هريرة، وابن عمر، وأنس، وابن عباس، وجابر، وعائشة رضي الله عنهم"^(٢).
وقد ساعد ابن عمر - رضي الله عنهما - على الإكثار من الرواية تقدم إسلامه، وطول عمره، ومخالطته للرسول ﷺ، فقد كانت أخته حفصة زوج النبي ﷺ فسهل ذلك عليه في دخوله وخروجه على النبي الكريم ﷺ^(٣).

روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ (٢٦٣٠) حديثاً، وأخرج له الشيخان - البخاري، ومسلم - (٢٨٠) حديثاً، اتفقا على (١٦٨) حديثاً، وانفرد البخاري ب(٨١) حديثاً، وانفرد مسلم ب(٣١) حديثاً، وأحاديثه موجودة في الكتب الستة، والمسانيد، وسائر السنن^(٤)، قال البخاري: "أصح الأسانيد مطلقاً مالك عن نافع عن ابن عمر، ويسمى هذا الإسناد مسبك الذهب"^(٥) أي سلسلة الذهب.

ج- فتاواه:

لقد ذكرنا آنفاً في المطلب الأول من المبحث الرابع من هذا البحث أنه - رضي الله عنه - كان من المكثرين من الفتوى إلا أنه كان حذراً فيه لا يقول برأيه؛ لأنه كان شديد الاحتياط، والتوقى لدينه في الفتوى، ويخشى أن يخالف أصحابه الذين سبقوه، وكان يقول: "إني لقيت أصحابي على أمر، وإني أخاف إن خالفتهم؛ خشية ألا ألحق بهم"^(٦).

(١) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين النووي الفقيه الشافعي، ولد سنة ٦٣١هـ، وكان رأساً في الزهد، وقدوة في الورع، قانعا باليسير، راضياً عن الله، وله تصانيف كثيرة منها: المجموع، توفي سنة ٦٧٦هـ، انظر: شذرات الذهب ٣/٣٥٤، وتذكرة الحفاظ ٤/٢٥٠، والنجوم الزاهرة ٧/٢٧٨، والأعلام ٩/١٨٤.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٨٠.

(٣) السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٢٠٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣/٢٣٨، وخلاصة تهذيب الكمال ص ٢٠٨.

(٥) خلاصة تهذيب الكمال ص ٢٠٨.

(٦) الطبقات الكبرى ٤/١٤٤، وشفوة الصفوة ١/٥٦٧.

وعلى الرغم من كل هذا فقد انتشرت أقواله بين أقاويل المفتين، فقد حدث الإمام مالك بن أنس قال: قال لي أبو جعفر المنصور^(١) أمير المؤمنين: "كيف أخذتم قول ابن عمر من بين الأقاويل؟" فقلت له: "بقي يا أمير المؤمنين، وكان له فضل عند الناس، ووجدنا من تقدمنا أخذبه"، قال: "فخذ بقوله وإن خالف عليا وابن عباس"^(٢).

وعلى هذا ترى أن ميزته العلمية في كثرة الجمع، ودقة النقل، لا كثرة الاستنباط^(٣).

— أقواله التي أثرت عنه:

أما أقواله التي أثرت عنه فكثيرة أذكر نموذجاً منها على سبيل المثال لا الحصر. لقد تفجرت ينابيع الإيمان في قلب ابن عمر، وعلى لسانه، وأقوال الإنسان مرآة نفسه، وإعلان عن مواقفه، ومبادئه، وأخلاقه، وحصيلة لإيمانه، وتجاربه، وثقافته، وتعظم قيمة أقوال ابن عمر، وتدخل إلى القلوب، وتؤثر في النفوس؛ لأنها قد ترجمت إلى عمل وواقع مشهود.

قوله في صفة صحابة رسول الله ﷺ :

قال: "من كان مستنفاً فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا خير هذه الأمة وأبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ

(١) هو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو جعفر المنصور، بويع له بالخلافة في ذي الحجة سنة ١٣٦هـ وهو ابن ٤١ سنة، وكانت مدة خلافته ٢٢ سنة إلا أياماً، وتوفي سنة ١٥٨هـ، انظر: البداية والنهاية ١٠/١٣٠.

(٢) الطبقات الكبرى ٤/١٤٧.

(٣) ويلاحظ هنا ما رواه ابن سعد في طبقاته ج ٢/٣٧٣ عن الشعبي أنه قال: "كان ابن عمر جيد الحديث، ولم يكن جيد الفقه"، فإنه رأي عراقي في مدني، وقد كان العراقيون يطعنون على المدنيين مسلكتهم في الفقه؛ لأنهم أهل مدرسة الحديث، والمدنيون يطعنون على العراقيين؛ لأنهم أهل مدرسة الرأي، وكل فريق منهما يجتهد فيما ذهب إليه، وخاصة كان منهج ابن عمر -رضي الله عنهما- عدم الإجابة عما لا يقع، بل يكفي فقط بالإجابة بوقائع

من حياة النبي ﷺ وحياة أصحابه، مكتفياً بذلك الدليل عن المصطلحات الفقهية المبنية على الإكثار من الفرضيات كما كان الحال في منهج العراقيين. انظر: تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد علي السائس ص ٥٧، وموسوعة فقه عبد الله بن عمر ص ٢٧.

ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد ﷺ كانوا على الهدى المستقيم والله رب الكعبة" (١).

قوله في الفتنة:

قال وهو على قمة عمره الطويل: "لقد بايعت رسول الله ﷺ فما نكثت، ولا بدلت إلى يومي هذا، وما بايعت صاحب فتنة، ولا أيقظت مؤمنا من مرقدته" (٢).
وقال: "لواجتمعت عليّ الأمة إلاّ رجلين ما قاتلتهما" (٣).

قوله في نفسه:

كتب إليه عبدالعزيز بن مروان (٤) أن ارفع إليّ حاجتك، فكتب إليه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إبدأ بمن تعول، واليد العليا خير من السفلى))، وإني لأحسب اليد العليا المعطية، والسفلى السائلة، وإني غير سائلك شيئا، ولاراد رزقا ساقه الله إليّ منك (٥).

فكان عبد الله بن عمر لا يسأل أحدا، ولا يرد رزقا ساقه الله إليه من غيره.

قوله في الزهد والورع:

قال: "يا بن آدم صاحب الدنيا بيدتك، وفارقها بقلبك، وهمك، فإنك موقوف على عملك، فخذ مما في يدك لما بين يديك عند الموت يأتيك الخير" (٦).
وهكذا كان زاهدا في الدنيا وما فيها، ورعا في أعماله، تقيا من الله عز وجل.

(١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٣٠٥/١.

(٢) رجال حول الرسول ﷺ ص ١٢٢.

(٣) الطبقات الكبرى ٤/١٥٠، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٩٣.

(٤) هو عبدالعزيز بن مروان بن الحكم أخو الخليفة عبد الملك بن مروان، أمره أبوه على مصر، فأقام بها أكثر من عشرين سنة، وكان صدوقا، مات بعد الثمانين، انظر: تقريب التهذيب ١/٦٠٧، وتهذيب التهذيب ٦/٣١٢.

(٥) مسند الإمام أحمد ٢/١٥٢.

(٦) حلية الأولياء ١/٣٠٦.

قوله في العلم:

قال: " العلم ثلاثة أشياء: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدري"^(١)، وهذا كان منهجه في علمه، وفتواه- رضي الله عنه -.

قوله في الإيمان:

قال: " لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يعدّ الناس حمقى في دينه"^(٢). أي حتى يعتبر الناس قليلي عقل؛ لإيثارهم الدنيا الفانية على الآخرة الباقية، وهذا قد حصل له فعلا أيام الفتنة .

(١) حياة الصحابة ٦٤٩/٣ .

(٢) حلية الأولياء ٣٠٦/١ .

المطلب الثاني:

هو أحد المكثرين من الفتوى من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين:

غني عن البيان أن الناس كانوا في حياة رسول الله ﷺ يرجعون إليه في أمورهم الشرعية، وحين توفي عليه الصلاة والسلام كان الناس يرجعون إلى فقهاء الصحابة، وقام بالفتوى بعد رسول الله ﷺ برك^(١) الإسلام، وعصابة الإيمان، وعسكر القرآن، وجند الرحمن، أولئك أصحاب الرسول ﷺ ألين الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، وأحسنها بيانا، وأصدقها إيمانا، وأعمها نصيحة، وأقربها إلى الله وسيلة^(٢).

وكانوا بين مكثرتهم^(٣)، ومتوسط^(٤)، ومقل^(٥)، ولما احتاج المسلمون بعد وفاة النبي ﷺ إلى فقه الصحابة الذين عرفوا بالعلم، وملازمة النبي عليه الصلاة والسلام، وحفظ القرآن، ورواية الحديث؛ ليفتوهم في وقائع حياتهم المستجدة، ولينقلوا لهم سنة النبي ﷺ كما عهدوه منه عليه الصلاة والسلام، توجهوا في أول الأمر إلى كبار الصحابة^(٦) -رضوان الله عليهم- حيث لم يكن يتجاوز عبدالله بن عمر الثانية والعشرين من عمره فهو من صغار الصحابة، ثم لم يلبث أن تولى عمر بن الخطاب الخلافة بعد

(١) البرك: صدر كل شيء، والمراد به هنا الصحابة رضوان الله عليهم، النهاية ١٢١/١، والمصباح المنير ٤٥/١.

(٢) إعلام الموقعين ١٢/١.

(٣) الذين حفظت عنهم الفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ مائة ونيف وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة، وكان المكثرون منهم سبعة: عمر بن الخطاب، وابنه عبدالله، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وعائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن عباس -رضي الله عنهم جميعا-، إعلام الموقعين ١٢/١.

(٤) والمتوسطون منهم: أبو بكر الصديق، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وأبوسعيد الخدري، وأبوهريرة، وعثمان بن عفان، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبدالله، ومعاذ بن جبل، وطلحة، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وأبوبكرة، وعبادة بن الصامت، ومعاوية بن أبي سفيان، إعلام الموقعين ١٢/١.

(٥) والمقلون في الفتيا هم بقية الصحابة ممن حفظت عنهم الفتوى لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان، والزيادة اليسيرة على ذلك، ويمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصي والبحث، انظر: إعلام الموقعين ١٢/١، والإحكام في أصول الأحكام ٩١/٥-٩٣.

(٦) مثل: عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، انظر: الطبقات

أبي بكر الصديق-رضي الله عنهما-، وليس من المعقول أن يترك الناس كبار الصحابة ليستفتوا صغارهم، بل وليس من المعقول أن يترك الناس عمر الفاروق الشيخ العالم ويستفتوا ابنه الشاب .

وهكذا غطى ضياء شمس عمر لمعان نجم عبدا لله بن عمر^(١)، وهذا هو سر عدم إقبال الناس على ابن عمر في شبابه، قال مجاهد بن جبر: "ترك الناس أن يقتدوا بابن عمر وهو شاب، فلما كبر اقتدوا به"^(٢) .

ولما توفي كبار الصحابة، وبقي صغارهم تصدر كل من ابن عمر، وابن عباس، وجلسا يفتيان الناس وليس لهم مزاحم في الفتوى، وقد أفاد ابن عمر تقدم سنه، وكثرة ممارسته للفتوى خبرة خاصة في الفتوى حيث توسعت مداركه، قال محمد بن شهاب الزهري^(٣): "لا تعدلن برأي ابن عمر، فإنه أقام ستين سنة بعد رسول الله ﷺ فلم يخف عليه شيء من أمره، ولا من أمر أصحابه"^(٤) .

ثم إن ورعه وخوفه من الله تعالى كان يسلبه الجسارة على الفتيا حيث كان حذرا في الفتوى، فلم يكثر منها-بالنسبة لغيره من المكثرين للفتوى- برغم أنه تصدى لإفتاء الناس ستين عاما، عن نافع أن رجلا سأل ابن عمر-رضي الله عنهما- عن مسألة، فطأطأ ابن عمر رأسه، ولم يجبه حتى ظن الناس أنه لم يسمع مسألته، قال: فقال له: يرحمك الله، أما سمعت مسألتني؟ قال: بلى، ولكنكم كأنكم ترون أن الله ليس بسائلنا عما تسألون عنه، اتركنا-يرحمك الله-حتى نتفهم في مسألتك، فإن كان لها جواب عندنا، وإلا أعلمناك بأنه لا علم لنا به"^(٥) .

(١) موسوعة فقه عبدا لله بن عمر ص ٢٦ .

(٢) الطبقات الكبرى ٤/٤١٧ .

(٣) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الإمام، ولد سنة خمسين، حدث عن ابن عمر، وهو من كبار التابعين، توفي في رمضان سنة أربع وعشرين ومائة، تذكرة الحفاظ ١/١١٣، والتقريب ٢/١٣٣، والتهذيب ٩/٣٨٥ .

(٤) تذكرة الحفاظ ١/٣٩ .

(٥) الطبقات الكبرى ٤/١٦٨، وصفوة الصفوة ٢/٥٦٦، وحياة الصحابة ٣/٧٢٢ .

وكان يعتبر جوابه للسائل لأعلم، ولأدري علما في ذاته، بل كان فرحه بالمسألة التي لا يعلم جوابها عندما يقول لأعلم أكبر من فرحه بإجابته عن المسألة التي يعرف جوابها. عن عروة^(١) قال: "سئل ابن عمر عن شيء فقال: لأعلم به، فلما أدبر الرجل قال لنفسه: سئل ابن عمر عما لا أعلم له به، فقال: لا أعلم لي به"^(٢). ولذا كانت المسائل التي يردها من غير جواب عليها أكثر من المسائل التي يجب عليها، قال نافع: كان ابن عباس، وابن عمر يجلسان للناس عند مقدم الحاج، فكنت أجلس إلى هذا يوما، وإلى هذا يوما، فكان ابن عباس يجيب ويفتي في كل مسألة سئل عنها، وكان ابن عمر يرد أكثر مما يفتي^(٣).

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة أربع

وتسعين على الصحيح، انظر: تقريب التهذيب ٦٧١/١ (٤٥٧٧)، والتهذيب ١٥٩/٧ (٤٧٢٤).

(٢) سنن الدارمي ٦٣/١، الطبعة بدون، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي الدارمي.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢٢/٣.

المطلب الثالث:

تأثره بفقهِه أبيه-عمر بن الخطاب-مع الاستقلال الفقهي له-رضي الله عنهما-: إن المعاشة تنتج تأثيراً، ولذا لقد تأثر ابن عمر بعمر بن الخطاب- رضي الله عنهما- وحق له أن يتأثر به وقد تكاملت جوانب العظمة في شخصية عمر- رضي الله عنه-فهو عظيم في عدله وحكمه، عظيم في زهده وورعه، وعظيم في مسئوليته عن بنيه وتربيته لهم، لقد اعجب به ابنه عبدالله، وأحبه، وأطاعه في كل ما يشير إليه، وشابهه بأفعاله وأقواله، روى زيد بن أسلم عن أبيه وصف تأثر ابن عمر بعمر فقال: " ما ناقة أضلت فصيلها في فلاة من الأرض بأطلب لأثره من ابن عمر لعمر" (١) .

وقال سعيد بن المسيب: " كان أشبه ولد عمر بعمر عبدالله، وأشبه ولد عبدالله بعبدالله سالم" (٢) .

ولذا كان ابن عمر- رضي الله عنهما- إذا سئل عن مسألة يحفظ فيها حكماً عن عمر بن الخطاب يجيب بما حكم به عمر- رضي الله عنه-.

روى أبو مجلز (٣) أن رجلاً سأل ابن عمر عن أعور فقمت عينه خطأ، فقال عبدالله بن صفوان: قضى فيها عمر بن الخطاب بالدية الكاملة، فقال الرجل: إني لست إياك أسأل، إنما أسأل ابن عمر، فقال ابن عمر: " يحدثك عن عمر وتسالني" (٤) !!

وسئل-رضي الله عنه-عن عبد استكره أمة على الزنا، فقال: " رفع إلى عمر عبد استكره أمة حتى افتضها، فجلده، ونفاه، ولم يجلدها؛ من أجل أنه استكرهها" (٥) .

وإن كان ابن عمر قد تأثر بأبيه في التفكير الفقهي فهذا لا يعني أن تفكيره الفقهي كان تبعاً لأبيه، بل كان له تفكيره الفقهي الخاص المستقل؛ لأنه كان مجتهداً مطلقاً، وهذا يتضح لك في ختام هذا البحث حيث سنذكر المسائل التي تفرد بها عن غيره-إن شاء الله-.

(١) صفوة الصفوة ١/٥٦٧ .

(٢) المرجع السابق ١/٥٦٧ .

(٣) هو لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، أبو مجلز-بكسر الميم وفتح اللام-مشهور بكنيته، ثقة، مات

سنة تسع ومائة، انظر: تقريب التهذيب ٢/٢٩٤ (٧٥١٧)، وتهذيب التهذيب ١١/١٥١ (٧٨١٢).

(٤) المحلى لابن حزم ١٠/٤١٨، والمغني لابن قدامة ٨/٥ .

(٥) كشف الغمة عن جميع الأمة ٢/١٧٥ .

الفصل الأول: في الماء

وفيه مبحثان

المبحث الأول: أنواع الماء من حيث طهارته، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا .

المطلب الثاني: نجاسة سؤر الكلب .

المطلب الثالث: نجاسة سؤر الحمار .

المطلب الرابع: طهارة سؤر السنور .

المطلب الخامس: طهارة سؤر الفرس .

المبحث الثاني: أنواع الماء من حيث تطهيره، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الأولى عدم التطهر بماء البحر .

المطلب الثاني: جواز التطهر بفضل طهور المرأة .

المطلب الثالث: لا يجوز أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة الجنب، أو الحائض .

المطلب الرابع: جواز مسح الرأس بفضل ماء اللحية .

المطلب الخامس: جواز الوضوء بالماء الحار .

المبحث الأول:

أنواع الماء من حيث طهارته:

الماء من حيث طهارته ثلاثة أقسام^(١):

- ١- ماء طهور: ويقصد به الماء الباقي على أصل خلقته^(٢).
- ٢- ماء طاهر: ويقصد به الماء الذي خالطه طاهر فغير اسمه، أو غلب على أجزائه^(٣).
- ٣- ماء نجس: ويقصد به الماء الذي تغير بمخالطة النجاسة، أو بتغيير أحد أوصافه الثلاثة: لونه، أو طعمه، أو ريحه.

^(١) بيان ذلك أن الماء إما أن يجوز الوضوء به، أو لا يجوز، فإن جاز فهو الطهور، وإن لم يجز فلا يخلو إما أن يجوز شربه، أو لا، فإن جاز فهو الطاهر، وإن لم يجز فهو النجس.

^(٢) أعني على أي صفة كانت من برودة، أو حرارة، أو ملوحة، أو غيرها، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾.

^(٣) كأن صار صبغاً، أو خلا، أو شايًا؛ لأنه أزال عنه اسم الماء، وأزال عنه معناه؛ لكونه لا يطلب منه الإرواء، فيكون طاهراً

في نفسه غير مطهر لغيره، انظر إلى كل من شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدئ للإمام كمال الدين

محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٦٨١هـ / ١٦٩، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م، مطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، وحاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين

١٧٩/١، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، وأسهل المدارك شرح

إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك لأبي بكر بن حسن الكشناوي ٣٤/١، الطبعة الثانية، التاريخ (بدون)، مطبعة

عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للعلامة أحمد بن غنيم بن سالم

ابن مهنا النفراوي المالكي التوفى سنة ١١٢٥هـ / ١١٩، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، بدون ذكر رقم الطبعة

وتاريخها، والمهذب في فقه مذهب الإمام الشافعي رحمه الله للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف

الشيرازي ٣/١-٥، ط: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، وروضة

الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ / ٧، ط: المكتب

الإسلامي للطباعة والنشر، بدون ذكر رقم الطبعة، وتاريخها، والمقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني رحمه

الله للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ١٥/١، ط: المطبعة السلفية، بدون ذكر رقم

الطبعة وتاريخها، وكشاف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى

سنة ١٠٥١هـ / ٢٢/١، ط: مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤هـ، بدون ذكر رقم الطبعة.

المطلب الأول:

١- إذا بلغ الماء قلتين^(١) لم يحمل نجسا:

روى ابن أبي شيبة حدثنا ابن عُليّة، عن عاصم بن المنذر، عن رجل، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا"^(٢).

توثيق الأثر:

١- ابن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة أبو بكر الكوفي، ثقة حافظ من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين^(٣).

٢- ابن عُليّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن عليّة ثقة حافظ من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة^(٤).

٣- عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام المدني، صدوق من الرابعة^(٥).

٤- رجل مجهول.

الحكم على الأثر: إسناد هذا الأثر ضعيف لوجود رجل مجهول^(٦).

(١) قلتان: مثنى قلة: وهي إناء للعرب كالجرة الكبيرة، وقيل: الحب العظيم، وقيل: الجرة العامة، وقيل: الكوز الصغير، والجمع قُلل، وقلال، والجرة الكبيرة من جرار هجرونها خمسمائة رطل عراقي تقريبا، وتساوي أربعمائة وستة وأربعين رطلا مصريا وثلاثة أسباع الرطل، وتساوي ثلاثة وتسعين صاعا وثلاثة أمداد، وتساوي خمس قرب حجازية أي عشر صفيحات، وهجر: اسم لناحية بالبحرين تعمل القلال وتصدرها إلى المدينة، وقد أفاد هذا التصدير المدينة حيث قلدوها وعملوا مثلها، انظر كلامن: لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، باب اللام فصل القاف مع الميم ٥٦٥/١١، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، دار صادر بيروت، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ٥١٤/٢ لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ/٥١٤، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية بيروت، وإبانة الأحكام شرح بلوغ المرام لعلوي عباس المالكي، وحسين سليمان التوري ٣٦/١ ط: مطابع شركة الشمري بالقاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١/١٣٣، الطهارة، الماء إذا كان قلتين أو أكثر.

(٣) تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ-٥٢٨/١، وتهذيب التهذيب للمؤلف ٥/٦.

(٤) التقريب ١/٩٠، (٤١٧)، وتهذيب ١/٢٤٩ (٤٥٦).

(٥) التقريب ١/٤٥٩ (٣٠٩٠)، وتهذيب ٥/٥٣ (٣١٨٤).

(٦) والأثر الضعيف يعتبر من فقه العلم حسب المنهج المتبع.

فقه العَلَم من الأثر:

دل الأثر على أن الماء إذا بلغ قدر قلتين فإنه لا يقبل النجاسة، بل يدفعها عن نفسه.
دليله:

عن عبدا لله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يسأل عن الماء يكون بالفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع، والدواب فقال: ((إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث))^(١).

وجه الدلالة:

تحديد رسول الله ﷺ الماء بالقلتين دال على أن هذا القدر من الماء يدفع النجاسة عن نفسه، وما دونه ليس كذلك؛ لأنه إذا استوى حكم القلتين وما دونهما لا يكون للتحديد فائدة، ولا بد له من فائدة^(٢).

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على أن الماء إذا بلغ قلتين لا ينجس، وأن ما دونهما ينجس بملاقاة النجاسة الشافعية^(٣)، والحنابلة في المشهور في المذهب^(٤).

^(١) الحديث أخرجه الشافعي في الأم ٤/١ الطهارة، باب الماء الراكد، وأحمد في مسنده رقم (٤٦٠٥) ٤/٦، ٢٧٦، و (٤٨٠٣) ٩/٧، و (٤٩٦١) ٧/٨٤، وأبو داود في سننه ٢٨/١ كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، والترمذي في سننه ٩٧/١، الطهارة، باب إن الماء لا ينجسه شيء، والنسائي في سننه ١٧٥/١، المياه، باب التوقيت في الماء، وابن ماجه في سننه ١٨٢/١، الطهارة، باب مقدار الماء الذي ينجس، والبيهقي في سننه ٤٤٢/١، الطهارة، باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس، قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ومسلم المستدرک ١٣٢/١، وصححه الألباني وقال: صححه الطحاوي، والذهبي، والنووي، والعسقلاني. انظر: تلخيص الحبير ١٠٦/١، و خلاصة البدر المنير ٨/١، وإرواء الغليل ٦٠/١.

^(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٢٥/١.

^(٣) جاء في مغني المحتاج: ((ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس... ودونهما ينجس بالملاقاة))، وانظر: المهذب ١/٥-٦.

^(٤) جاء في المغني: ((وإذا كان الماء قلتين... فوقع فيه نجاسة فلم يوجد لها طعم، ولا لون، ولا رائحة فهو طاهر، وأما ما دون القلتين إذا لاقته النجاسة فلم يتغير بها فالمشهور من المذهب أنه نجس))، وانظر: شرح منتهى الإرادات ٢١/١، وكشاف القناع ٤٣/١.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - المالكية في المشهور^(١)، وقالوا: إن الماء الكثير والقليل لا ينجس إلا بتغيره، والحنفية^(٢)، قالوا: إن الماء إذا وقعت فيه النجاسة ينجس سواء كانت النجاسة قليلة، أو كثيرة، وأن الغدير العظيم، والماء الذي بلغ عشرا في عشر إذا وقعت فيه النجاسة لا ينجس .

القاعدة الأصولية المستنبطة من الأثر:

إن القاعدة الأصولية المستنبطة من هذا الأثر هي : مفهوم المخالفة.

((إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا)) .

إن هذا الأثر يدل بمنطوقه على أن الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل نجسا، ويدل بمفهومه

على أن الماء إذا لم يبلغ قلتين يحمل النجس .

^(١) جاء في الفواكه الدواني ١/١٢٢: ((المشهور عند مالك - رضي الله عنه - أن الماء لا ينجس إلا بتغيره، ولو أقل من من قلتين))، ((إذا وقعت نجاسة من ماء قليل ولم يغيره فإنه لا ينجس على المشهور من مذهبنا))، وانظر: الخرشني على مختصر خليل ١/٦٦ .

^(٢) جاء في الهداية ١/١٨: ((وكل ماء وقعت فيه النجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة، أو كثيرا))، والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد جانبيه بتحريك الطرف الآخر إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النجاسة لاتصل إليه. أو أن يبلغ عشرا في عشر، أي عشرة أذرع. انظر: تبيين الحقائق ١/٢١، وفتح القدير ١/٧٣ .

المطلب الثاني:

٢-نجاسة سؤر^(١) الحمار :

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن عبيدا لله عن نافع عن ابن عمر: " أنه كان يكره سؤر الحمار " .
- ٢- وروى أيضا حدثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن حجاج وعبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان يكره سؤر الحمار " ^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ تقدمت ترجمته .
- ٢- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، ثقة فقيه، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومائة ^(٣).
- ٣- عبيدا لله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب شقيق سالم، ثقة، من الثالثة، مات سنة ست ومائة ^(٤).
- ٤- نافع مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه، تقدم .
- ٥- عبدالرحيم بن سليمان الكنانى أبو علي نزيل الكوفة ثقة له تصانيف من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة ^(٥).
- ٦- حجاج بن أرطاة بن ثور النخعي الكوفي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ، والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين ومائة ^(٦).

(١) السؤر: بقية الشيء، وسؤر الحمار بقية ما شرب منه من الماء، ويستعمل في الطعام، والشراب، وغيرهما، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/٣٢٧ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١/٣٥ في الوضوء بسؤر الحمار والكلب من كرهه .

(٣) التقريب ١/٢٢٩ (١٤٣٦)، والتهذيب ٢/٣٧٣ (١٥٠٤) .

(٤) التقريب ١/٦٣٥ (٤٣٢٦)، والتهذيب ٧/٢٣ (٤٤٧٠) .

(٥) التقريب ١/٥٩٨ (٤٠٧٠)، والتهذيب ٦/٢٧٠ (٤٢٠٥) .

(٦) التقريب ١/١٨٨ (١١٢٢)، والتهذيب ٢/١٨١ (١١٨٥)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/٤٥٨ .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني ضعيف؛ لوجود حجاج بن أرطاة فيه.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يكره (أي يحرم) ^(١) فضل شراب الحمار .

دليله:

عن أنس ^(٢) - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ أمر عام خيبر مناديا ينادي أن الله ورسوله ينهاكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس ^(٣) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ رجس فإن هذه العبارة تستعمل في النجاسات، قال الله تعالى: ﴿...أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ ^(٤)، وهذا يقتضي نجاسة سؤر الحمار ^(٥) .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على نجاسة سؤر الحمار الخنابلة على المشهور في المذهب ^(٦) .

^(١) إن لفظ الكراهة عند عبد الله بن عمر إذا أطلقت حملت على التحريم .

^(٢) هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين، صحابي مشهور، مات سنة اثنتين وتسعين، انظر: التقريب ١/١١١ (٥٦٦)، والتهذيب ١/٣٤٢ (٦١٤) .

^(٣) البخاري ١/٨٨، المغازي، باب غزوة خيبر، ومسلم ٣/١٥٤٠، الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحمر الأنسية، والنسائي ١/٥٦ الطهارة، باب سؤر الحمار .

^(٤) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

^(٥) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٧٦، وكشاف القناع ١/١٩٢ .

^(٦) جاء في الإنصاف ١/٣٤٢: ((وسباع البهائم، والطيور، والبغل، والحمار الأهلي نجسة))، وعن أحمد: أن سؤر الحمار نجس إذا لم يجد غيره تيمم وتركه . انظر: المغني ١/٤٨، وكشاف القناع ١/١٩٢ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - المالكية^(١)، والشافعية^(٢) فقالوا بطهارة سؤر الحمار، والحنفية^(٣) قالوا: إنه مشكوك فيه، والحنابلة في رواية عن الإمام أحمد^(٤).

القاعدة الأصولية:

لفظ (يكره) يدل على التحريم عند عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - إلا إذا اقترن بقريضة تصرفه إلى معنى آخر.

(١) جاء في أسهل المدارك ٣٦/١: ((ما أفضلته البهائم طاهر)) وهي: الخيل، والحمير، والبغال، يعني: لا يكره استعمال الماء الذي شربت منه البهائم وبقي منه شيء سواء في الإناء، أو في البحر، أو غيرها، بل الباقي طاهر ظهور يجوز استعماله في الغسل، والوضوء، ورفع الخبث. وانظر: مواهب الجليل ٥١/١، والخرشي على مختصر خليل ٦٥/١، والشرح الكبير للدردير ٣٤/١.

(٢) جاء في المجموع ٢٢٧/١: ((ومنهنا طهارة سؤر جميع الحيوانات من الخيل، والبغال، والحمير، والسباع... فسؤر الجميع، وعرقه طاهر غير مكروه))، وانظر: روضة الطالبين ١٣/١.

(٣) وجاء في الهداية ٣٠/١: ((وسؤر الحمار، والبغل مشكوك فيه))، ومعنى الشك عند الحنفية: التوقف فيه فلا ينحس الطاهر، ولا يظهر النجس، وعند عدم الماء يتوضأ بسؤر الحمار ويتمم مع الوضوء احتياطاً؛ للخروج عن العهدة. انظر: فتح القدير ١١٣/١.

(٤) جاء في المغني ٤٨/١: ((عن أحمد أنه قال في البغل، والحمار إذا لم يجد غير سؤرهما: يتمم معه))، قال ابن قدامة: ((وهذه الرواية تدل على طهارة سؤرهما؛ لأنه لو كان نجساً لم تجز الطهارة به)).

المطلب الثالث:

٣- نجاسة سؤر الحمار، والكلب^(١):

روى ابن أبي شيبة حدثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن حجاج وعبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان يكره سؤر الحمار، والكلب " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم.
- ٢- عبدالرحيم بن سليمان: ثقة له تصانيف، تقدم.
- ٣- حجاج بن أرطاة: صدوق كثير الخطأ، والتدليس، تقدم.
- ٤- عبيدا لله بن عبد الله بن عمر: ثقة، تقدم .
- ٥- نافع: ثقة ثبت، تقدم .

الحكم على الأثر:

هذا الأثر ضعيف ؛ لوجود حجاج في سنده .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- كان يكره أي (يحرم) فضل شراب الكلب .

دليله:

عن أبي هريرة^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرات))^(٣) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣٥/١، في الوضوء بسؤر الحمار والكلب من كرهه .

(٢) هو أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل المشهور حافظ الصحابة، واسمه عبدالرحمن بن صخر، مات سنة سبع

وخمسين، انظر: التقريب ٤٨٣/١ (٨٤٦٧)، والتهذيب ٢٣٧/١٢ (٨٧٧٣) .

(٣) البخاري ٦٣/١ الوضوء، باب: إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا، ومسلم ١٣٤/١ الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، والموطأ ٥٨/١ الطهارة، باب: جامع الوضوء، والنسائي ٥٤/١ الطهارة، باب: تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((فليرقه، ثم ليغسله سبعا)) أمر بإراقة ما ولغ فيه الكلب، فدل ذلك على نجاسته؛ لأنه لو لم يكن نجسا لما أمر بإراقتة، ثم أمر بغسله، والطهارة تكون من حدث، أو نجس، ولا يمكن حمله على طهارة الحدث، فتعين حمله على طهارة النجس^(١).

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على نجاسة سؤر الكلب الجمهور من الأحناف^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - المالكية^(٥) وقالوا بطهارة سؤر الكلب.

القاعدة الأصولية:

أل، في لفظة (الكلب) للاستغراق، فتشمل جميع أنواع الكلب.

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٣/١٨٤، والمعني لابن قدامة ١/٤٧، ومعني المحتاج ١/٧٨.

(٢) جاء في الهداية ١/٢٩: ((وسؤر الكلب نجس))، وانظر: فتح القدير ١/١٠٩، والاختيار لتعليل المختار ١/٢٨-٢٩.

(٣) جاء في المجموع ١/٢٢٧: ((فسؤر الجميع [الحيوانات]، وعرقه طاهر غير مكروه إلا الكلب والخنزير وفرع أحدهما))، وانظر: الأم للإمام الشافعي ١/٥، وروضة الطالبين ١/١٣.

(٤) جاء في المعني ١/٤٦: ((الكلب، والخنزير، وماتولد منهما، أو من أحدهما فهذا نجس عينه، وسؤره، وجميع ما خرج منه))، وانظر: الإنصاف ١/٣١٠، وكشاف القناع ١/١٩٥.

(٥) جاء في الاستذكار ٢/٢٠٨: ((جملة مذهب مالك - رحمه الله - عند أصحابه اليوم أن الكلب طاهر، وأن الإناء يغسل منه سبعا عبادة، ولا يهرق شيء مما ولغ فيه غير الماء وحده؛ ليسارة مؤنته، وأن من توضأ به إذا لم يجد غيره أجزاءه، وأنه لا يجوز التيمم لمن كان معه ماء ولغ فيه كلب))، وانظر: المعونة ١/١٨٠، والتمهيد ١/٣٢٠، ومواهب الجليل ١/٥١.

المطلب الرابع:

٤- طهارة سؤر السنور^(١) :

روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن رجل من أهل المدينة قال: وضع لعبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- طهور، فشرّب منه السنور، فجاء عبد الله ليتوضأ منه، فقليل له: إن السنور شرب منه، فقال: "إنما هي من أهل البيت"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- أبو الأحوص: هو سلام بن سليم الحنفي الكوفي، ثقة متقن، من السابعة، مات سنة سبع وسبعين ومائة^(٣) .
- ٣- سَمَاكُ بن حرب بن أوس بن خالد الدهلي أبو المغيرة، صدوق، وقد تغير بآخره وكان ربما تلقن، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة^(٤) .
- ٤- عن رجل مجهول .

الحكم على الأثر:

إسناد هذا الأثر ضعيف؛ لوجود مجهول فيه .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان لا يرى بأساً في فضل شراب الهرة، وأن فضل شرابها طاهر يجوز الوضوء به^(٥) .

^(١) السنور: الهر، والأنتى: سنورة، قال ابن الأنباري: وهما قليل في كلام العرب، والجمع سنائر، المصباح المنير ١/٣١٢ .

^(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١/٣٧، الطهارة، باب: من رخص في الوضوء بسؤر الهر .

^(٣) التقريب ١/٤٠٥ (٢٧١١)، والتهديب ٤/٢٥٦ (٢٧٩٨) .

^(٤) التقريب ١/٣٩٤ (٢٦٣٢)، والتهديب ٤/٢١٠ (٢٧١٨) .

^(٥) وهناك رواية أخرى عنه أنه كان يكره سؤر الهر، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه ١/٩٨ عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكره سؤر السنور، وعمدة هذه الرواية: أن الهرم لا يجل أكله، وسؤر الحيوان متولد من لحمه، وحكمه حكم لحمه، فلا يصح الوضوء بسؤره، لكن لما كانت الهرة مما لا يمكن تحاشيها، فهي من الطوافين = = =

دليله:

عن كبشة بنت كعب بن مالك^(١) وكانت تحت ابن أبي قتادة، أن أبا قتادة دخل عليها، فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى^(٢) لها الإناء حتى تشرب، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: ((إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم، أو الطوافات))^(٣).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ: ((إنها ليست بنجس)) دل الحديث بلفظه على طهارة فضل شراب الهرة^(٤).

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على طهارة سؤر السنور المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

== والطوافات كما بينه رسول الله ﷺ لأجل هذه العلة رخص بسورها، وعلى هذا كان عمل ابن عمر - رضي الله عنهما - كما هو واضح في أثر المسألة عنه، وهو القائل: ((إنما هي ربيطة من رباط البيت))، أي ملازمة البيت، انظر: موسوعة فقه عبد الله بن عمر ص ٤١٣ .

^(١) هي كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية، زوج ابن أبي قتادة، لها صحبة، انظر: التقريب ٦٥٧/٢ (٨٧١٢)، والتهذيب ٣٩٧/١٢ (٩٠٢٢) .

^(٢) أي مال لها الإناء ليسهل عليها الشرب فيه .

^(٣) مالك في الموطأ ٥٠/١ الطهارة، باب: الطهور للوضوء، والترمذي ١٥٣/١ الطهارة، باب: ماجاء في سؤر الهرة، وأبو داود

٣١/١ الطهارة، باب: سؤر الهرة، والنسائي ٥٥/١ الطهارة، باب: سؤر الهرة، وابن ماجه ١٣١/١ الطهارة، باب: الوضوء

بسؤر الهرة، والرخصة في ذلك، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء في الباب، وصححه ابن خزيمة

، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وقال الحاكم: وقد صحح مالك هذا الحديث، واحتج به في موطئه، وقد شهد

البخاري، ومسلم لمالك أنه هو الحكم في حديث المدنيين، فوجب الرجوع إلى هذا الحديث في طهارة الهرة. انظر:

نصب الراية ١٣٦/١، وتلخيص الحبير ٤١/١ .

^(٤) انظر: المغني ٥١/١، ونيل الأوطار ٤٨/١ .

^(٥) جاء في أسهل المدارك ٥٦/١: ((وسؤر الحيوان، وعرقه طاهر إلا ما يتناول النجاسة فيكره))، وانظر: الاستذكار

١١٢/٢، ومواهب الجليل ٥١/١، والخرشي على مختصر خليل ٦٥/١، والشرح الكبير للدردير ٣٤/١ .

^(٦) جاء في المجموع ٢٢٧/١: ((ومذهبنا أن سؤر الهرة طاهر غير مكروه))، وانظر: الأم ٧/١، وروضة الطالبين ٣٣/١ .

^(٧) جاء في الإنصاف ٣٤٣/١: ((وسؤر الهر ومادونها في الخلقة طاهر))، ((وهذا المذهب مطلقاً بلاريب)) ،

وانظر: المغني ٤٦/١، وكشاف القناع ١٩٥/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الأحناف^(١)، وقالوا: إن سورها طاهر مكروه.

القاعدة الأصولية:

القاعدة الأصولية المستنبطة من هذا الأثر هي: **الدلالة الإلتزامية**.
 ((إنما هي من أهل البيت))، يلزم من هذه العبارة أن يكون سورها طاهرا .

(١) جاء في الهداية ٢٩/١: ((وسور الهرة طاهر مكروه)) لأن نجاسة لحمها توجب نجاسة سورها إلا أن الشارع أسقط نجاستها لعله الطواف، فقلنا بالطهارة مع الكراهة، وفي رواية عن أبي يوسف: أنه غير مكروه، وانظر: فتح القدير ١١١/١، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٨٥/١ .

المطلب الخامس:

٥- طهارة سؤر الفرس:

روى ابن أبي شيبة حدثنا حفص، عن حجاج وعبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - " أنه كان لا يرى بأساً بسؤر الفرس " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- حفص بن غياث: ثقة فقيه ، تقدم .
- ٣- حجاج بن أرطاة: صدوق كثير الخطأ والتدليس، تقدم .
- ٤- عبيدالله شقيق سالم بن عبدالله بن عمر: ثقة، تقدم .
- ٥- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد هذا الأثر ضعيف؛ لوجود حجاج بن أرطاة فيه .

فقهه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يرى بأساً في فضل

شراب الفرس .

دليله:

عن أسماء بنت أبي بكر (٢) قالت: " ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا ونحن بالمدينة، فأكلناه " (٣) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣٦/١ الطهارة، باب: في الوضوء بسؤر الفرس، والبعير .

(٢) هي: أسماء بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام من كبار الصحابة، عاشت مائة سنة، وماتت سنة أربع

وسبعين، انظر: التقريب ٦٢٨/٢ (٨٥٧١)، والتهذيب ٣٤٨/١٢ (٨٨٨٠) .

(٣) البخاري ٥٨١/٦ الذبائح والصيد، باب: النحر والذبيح، ومسلم ١٥٤١/٣ الصيد والذبائح، باب: في أكل لحوم الخيل،

والنسائي ٢٢٧/٧ الضحايا، باب: الرخصة في نحر ما يذبح، وذبح ما ينحر، ومن المعلوم أن قول الصحابي،

الصحابة: كنا نفعل كذا مقيد بعهد رسول الله ﷺ يعتبر من قبيل المرفوع؛ لأن ذلك يشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع

على ذلك، وأقرهم عليه، وتقديره أحد وجوه السنن المرفوعة. انظر: توضيح الأفكار لمحمد بن إسماعيل ٢٧٣/١ .

وجه الدلالة:

قولها: ((فأكلناه)) دليل على جواز أكله، فجواز أكل لحم الفرس دليل على طهارة
سوره من باب أولى .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على طهارة سؤر الفرس الجمهور :
الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) .

القاعدة الأصولية:

القاعدة الأصولية المستنبطة من هذا الأثر هي: **الجواز** .
((كان لا يرى بأسا بسؤر الفرس)) هذه العبارة تدل على الجواز .

^(١) جاء في الهداية ٣١/١: ((وسؤر الفرس طاهر عندهما... وكذا عنده في الصحيح))، هما صاحبا أبي حنيفة:

أبويوسف، ومحمد بن الحسن، وعند أبي حنيفة طاهر في الصحيح من الروايات عنه. وانظر: فتح القدير ١١٧/١،
وحاشية ابن عابدين ٢٢٢/١ .

^(٢) جاء في أسهل المدارك ٥٦/١: ((وسؤر الحيوان طاهر))، وانظر: الخرشبي على مختصر خليل ٦٥/١، والشرح
الكبير للدردير ٣٤/١ .

^(٣) جاء في المجموع ٢٢٧/١: ((وسائر الحيوان المأكول، وغير المأكول فسؤر الجميع، وعرقه طاهر غير مكره))، وانظر:
الأم للإمام الشافعي ٧/١، وروضة الطالبين ١٣/١ .

^(٤) جاء في مسائل الإمام أحمد لابنه عبد الله ص ٨-٩: ((أما سؤر الفرس، والدابة، والشاة، والبعير، والبقرة فلا بأس به)) .

المبحث الثاني:

أنواع الماء من حيث تطهيره:

الماء من حيث تطهيره^(١) قسمان :

١- ماء مطهر لغيره: وهو الطهور .

٢- ماء غير مطهر لغيره: وهو غير الطهور .

^(١) التطهير يكون لنجاسة حقيقية، أو لنجاسة حكمية، فالنجاسة الحقيقية: مثل البول، والعذرة، والدم، ونحو ذلك، والحكمية: مثل الحدث الأصغر، كخروج ريح من دبر، أو تبول، أو الحدث الأكبر، كوجوب غسل من جماع، وخروج دم حيض، أو نفاس المقنع ١/١٩.

المطلب الأول:

٦-الأولى عدم التطهر بماء البحر:

روى ابن أبي شيبة، حدثنا أبو بكر قال: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن صهبان قال: سمعت ابن عمر يقول: " التيمم أحب إليّ من الوضوء من ماء البحر" (١).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين ومائة (٢) .
- ٣- وكيع بن الجراح بن مريح الرؤاسي-بضم الراء-أبوسفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات سنة ست، أوسبع ومائتين (٣) .
- ٤- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة، من السابعة، مات سنة ستين ومائة (٤) .
- ٥- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة (٥) .
- ٦- عقبة بن صهبان الأزدي، بصري ثقة، من الثالثة، مات بعد السبعين ومائة (٦) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٢٢/١ الطهارة، باب: من يكره ماء البحر، ويقول: لا يجزئ .

(٢) التقريب ٣٦٦/٢ (٨٠١٤)، والتهذيب ٣١/١٢ (٨٣١٣) .

(٣) التقريب ٢٨٣/٢ (٧٤٤١)، والتهذيب ١٠٩/١١ (٧٧٣٥) .

(٤) التقريب ٤١٨/١ (٢٧٩٨)، والتهذيب ٣٠٨/٤ (٢٨٨٦) .

(٥) التقريب ٢٦/٢ (٥٥٣٥)، والتهذيب ٣٠٦/٨ (٥٧٣٤) .

(٦) المرجعين السابقين ٦٨١/١ (٤٦٥٦)، و٢٠٩/٧ (٤٨٠٥) .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- يرى أن التيمم أحب إليه من الطهور بماء البحر.

دليله:

قول الله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾^(١) .
وقوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾^(٢) .

وجه الدلالة:

أن الماء المنزل من السماء غير ملح، وماء البحر ملح فيكون مكروهاً .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- الجمهور من الأحناف^(٣) ، والمالكية^(٤) ،
والشافعية^(٥) ، والحنابلة^(٦) ، وقالوا: بجواز التطهر بماء البحر، وهو مما تفرد به ابن عمر-

(١) سورة الفرقان آية ٤٨ .

(٢) سورة الأنفال آية ١١ .

(٣) جاء في الهداية ٨/١: ((الطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، والبحار))،

وانظر: بدائع الصنائع ١١٣/١ .

(٤) جاء في الفواكه الدواني ١٢٠/١-١٢١: ((وماء السماء، وماء العيون، وماء الآبار، وماء البحر طيب طاهر مطهر

للنجاسات))، وانظر: المعونة ١٧٤/١، والشرح الكبير للدردير ٣٤/١ .

(٥) جاء في المهذب ١٠/١: ((يجوز رفع الحدث، وإزالة النجس بالماء المطلق وهو ما نزل من السماء، وما نبع من

الأرض ماء البحر، وماء الأنهار، وماء الآبار))، وانظر: المجموع ١٢٧/١ .

(٦) جاء في كشف القناع ٢٦/١: ((والماء الطهور ما نزل من السماء كالمطر، وذوب الثلج والبرد، وماء الأنهار،

والعيون، والآبار، ومنه ماء البحر))، وانظر: المغني ٧/١ .

المطلب الثاني:

٧- جواز التطهر بفضل طهور المرأة:

روى ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث، عن عبيدا لله بن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: "لابأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضا، أوجنبا"^(١).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم.
- ٢- حفص بن غياث: ثقة فقيه، تقدم.
- ٣- عبيدا لله بن عبد الله بن عمر: ثقة، تقدم.
- ٤- نافع: ثقة ثبت، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على جواز التطهر بفضل طهور المرأة ما لم تكن حائضا، أوجنبا.

دليله:

١- عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: ((كان الرجال، والنساء يتوضؤون

في زمان رسول الله ﷺ جميعا))^(٢).

وجه الدلالة:

قال ابن عبد البر^(٣): " هذا دليل واضح على إبطال قول من قال: لا يتوضأ بفضل

^(١) مصنف ابن أبي شيبة ١/٣٨ باب: في الوضوء بفضل المرأة، والموطأ ١/٧٠ الطهارة، باب: جامع غسل الجنابة.

^(٢) البخاري ١/٧٠ الوضوء، باب: وضوء الرجل مع امرأته، والموطأ ١/٥١ الطهارة، باب: الطهور للوضوء.

^(٣) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي، الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام صاحب التصانيف الفاتحة، ولد بالمغرب سنة (٣٦٨هـ) وكان ظاهري المذهب، ثم رجع عن القول بالقياس، وكان يميل إلى مذهب الشافعي مع أنه مالكي المذهب، وعاش خمسا وتسعين سنة توفي عام (٤٦٣هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٣، وتذكرة الحفاظ ٣/١١٢٨، والأعلام ٩/٣١٦.

المرأة؛ لأنه معلوم إذا اغترفا جميعا من إناء واحد فكل واحد منهما متوضي بفضل صاحبه^(١).

٢- عن عائشة قالت: ((كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد من جنابة))^(٢).

وجه الدلالة:

قول عائشة اغتسل أنا والنبى من إناء واحد من جنابة فكل واحد منهما مغتسل بفضل صاحبه.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز التطهر بفضل ظهور المرأة الجمهور من الأحناف^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة في رواية^(٦).

القاعدة الأصولية:

١- (أل) في لفظة المرأة للاستغراق، فتشمل الحرة، والأمة.

٢- لا بأس معناه الجواز.

(١) الاستذكار ١٢٦/٢.

(٢) البخاري ٨٨/١ الغسل، باب: هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة.

(٣) جاء في المبسوط ٦١/١: ((ولا بأس بأن يغتسل الرجل، والمرأة في إناء... فإذا جاز أن يفعلا معا فكذلك أحدهما

بعد الآخر))، وانظر: الأصل ٣٩/١، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٨٣/١.

(٤) جاء في أسهل المدارك ٣٨/١: ((لا بأس بسؤر الحائض، والجنب، وما فضل عنهما من وضوء، أو غسل لا بأس

بشربه، وبالوضوء منه، والاعتسال))، وانظر: مواهب الجليل ٥٢/١، والشرح الكبير للدردير ٣٥/١.

(٥) جاء في المجموع ٢٠٨/٢: ((وأما فضل المرأة فيجوز عندنا الوضوء به للرجل سواء نخلت به، أم لا، ولا كراهة

فيه))، وانظر: روضة الطالبين ٨٧/١.

(٦) جاء في الإنصاف ٤٨/١: ((وعنه: يرفع الحدث مطلقا كاستعمالهما معا في أصح الوجهين))، ((يجوز الوضوء

به للرجال، والنساء))، انظر: المعنى ٢١٤/١.

المطلب الثالث:

٨- لا يجوز أن يتوضأ الرجل بفضله طهور المرأة الجنب، أو الحائض:

روى عبدالرزاق، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: "لابأس أن يتوضأ الرجل بفضله المرأة ما لم تكن حائضا، أو جنبا" (١).

توثيق الأثر:

١- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، ثقة حافظ مصنف، شهير من التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين (٢).

٢- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المثبتين، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة (٣).

٣- نافع: ثقة ثبت، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان يمنع التطهر بفضله طهور المرأة إذا كانت حائضا، أو جنبا، أما إن كانت طاهرة فلا بأس بفضله طهورها.

دليله:

لم أقف على دليل له في هذه المسألة، بل تفرد بها عن الأئمة الأربعة.

(١) مصنف عبد الرزاق ١٠٧/١ الطهارة، باب: سؤر المرأة.

(٢) التقريب ٥٩٩/١ (٤٠٧٨)، والتهذيب ٢٧٥/٦ (٤٢١٣).

(٣) التقريب ١٥١/٢ (٦٤٤٤)، والتهذيب ٥/١٠ (٦٧٢٣).

المطلب الرابع:

٩-جواز مسح الرأس بفضل ماء اللحية:

ذكر ابن المنذر، عن أبي زرعة، حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا أبوشيبه ويحيى بن عبدالرحمن، عن ابن أنعم، عن ابن عمر قال: "من نسي مسح رأسه فليمسح بفضل لحيته"^(١).

توثيق الأثر:

١- ابن المنذر: هو أبوبكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، ثقة حافظ، مات سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة^(٢).

٢- عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد أبو زرعه الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٦٤ هـ^(٣).

٣- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي أبو إسحاق الفراء الرازي يلقب بالصغير، ثقة حافظ، من العاشرة، مات بعد العشرين ومائتين^(٤).

٤- الوليد بن مسلم القرشي أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس، والتسوية، من الثامنة، مات سنة خمس وتسعين ومائة^(٥).

٥- أبوشيبه: إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين ومائتين^(٦).

٦- يحيى بن عبدالرحمن الكنانى أبوشيبه المصري، صدوق، من السادسة^(٧).

(١) نقله عنه ابن المنذر في الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف ٢٨٦/١، وابن عبدالبر في التمهيد ٤٢/٤٣-٤٣،

وابن قدامة في المغني ١٩/١، والنووي في المجموع ٢٠٧/١، وانظر: نيل الأوطار ٣٠/١.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٤/٤٩٠، وشذرات الذهب ٢/٣٨٠.

(٣) التقريب ١/٦٣٦ (٤٣٣٢)، والتهذيب ٧/٢٨ (٤٤٧٧).

(٤) المرجعين السابقين ١/٦٧ (٢٥٩)، و١/١٥٣ (٢٧٥).

(٥) التقريب ٢/٢٨٩ (٧٤٨٣)، والتهذيب ١١/١٣٣ (٧٧٧٦).

(٦) التقريب ١/٦٠ (٢٠٠)، والتهذيب ١/١٢٣ (٢١٤).

(٧) المرجعين السابقين ٢/٣٠٨ (٧٦٢٢)، و١١/٢١٨ (٧٩١٥).

٧-عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيها، ضعيف في حفظه، من السابعة، مات سنة ست وخمسين ومائة، وكان رجلاً صالحاً^(١).

الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف؛ لوجود عبدالرحمن بن زياد في سنده وهو ضعيف.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- يرى أن من نسي مسح رأسه في الوضوء وكان في لحيته ماء من فضل وضوءه فإنه يجزئه أن يمسح رأسه بهذا البلل.

دليله:

قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾^(٢).
وقوله تعالى: ﴿وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

إن الله تعالى عم كل ماء، ولم يخصه، فيدخل فيه الماء المستعمل.

بيان من وافقه:

وافق عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز التطهر بالماء المستعمل المالكية^(٤)، والشافعية في القديم^(٥)، والحنابلة في رواية عن أحمد^(٦).

(١) التقريب ٥٦٩/١ (٣٨٧٦)، والتهذيب ١٥٨/٦ (٤٠٠٠).

(٢) سورة الفرقان آية ٤٨.

(٣) سورة الأنفال آية ١١.

(٤) جاء في المعونة: ((والماء المستعمل في طهارة الحدث طاهر))، وانظر: الذخيرة للقرافي ١٦٥/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤١/١.

(٥) جاء في مغني المحتاج ٢٠/١: ((إنه في القديم طهور؛ لوصف الماء في الآية بلفظ طهور يقتضي تكرار الطهارة...))، وانظر: روضة الطالبين ٧/١.

(٦) جاء في المغني ١٩/١: ((وعن أحمد رواية أخرى: أنه طاهر مطهر))، وانظر: الإنصاف ٤٨/١.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الأحناف^(١)، والشافعية في الجديد^(٢)، والحنابلة في ظاهر المذهب^(٣).

القاعدة الأصولية:

(من) هنا عام.

"من نسي مسح رأسه فليمسح بفضله لحيته"

تشمل الأحرار والعبيد.

^(١) جاء في المبسوط ٦٣/١: ((وإن مسح رأسه بماء أخذه من لحيته لم يجزه؛ لأنه مسح بالماء المستعمل، فإن الماء إذا

فارق عضوه يصير مستعملاً))، وانظر: المبسوط ٤٦/١، والهداية ١٩/١.

^(٢) جاء في روضة الطالبين ٧/١: ((وأما المستعمل في رفع حدث فطاهر، وليس بطهور على المذهب، وقيل: طهور

في القديم))، وانظر: الوسيط في المذهب ٢٩٩/١، ومغني المحتاج ١٩/١ - ٢٠.

^(٣) جاء في المغني ١٨/١: ((ولا يتوضأ بماء وضئ به... وظاهر المذهب أن الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر غير

مُطهر لا يرفع حدثاً، ولا يزال نجساً))، وانظر: الإنصاف ٤٨/١، وكشاف القناع ٣٢/١.

المطلب الخامس:

١٠- جواز الوضوء بالماء الحار:

روى ابن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن علي، عن أيوب قال: سألت نافعاً عن الماء المسخن فقال: " كان ابن عمر-رضي الله عنهما- يتوضأ بالحميم^(١) " (٢) .
وروى عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع: " أن ابن عمر-رضي الله عنهما- كان يتوضأ بالماء الحميم " (٣) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة : ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- إسماعيل بن علي: ثقة حافظ، تقدم.
- ٣- أيوب بن أبي تيمة كيسان السخيتاني أبوبكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة ١٣١هـ (٤) .
- ٤- نافع : ثقة ثبت، تقدم .
- ٥- عبدالرزاق: ثقة ثبت، تقدم .
- ٦- معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة (٥) .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

(١) الماء الحميم: هو الماء الحار، المصباح المنير ١/١٥٣ .
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٣١/١ في الوضوء بالماء المسخن .
(٣) مصنف عبدالرزاق ١٧٥/١ باب الوضوء من ماء الحميم .
(٤) التقريب ١/١١٦ (٦٠٦)، والتهذيب ١/٣٦١ (٦٥٤) .
(٥) المرجعين السابقين ٢/٢٠٢ (٢٨٣٣)، و ١٠/٢١٩ (٧١٢٦) .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثران على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يتوضأ بالماء الحار .

دليله:

قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾^(١) .

وجه الدلالة:

الماء الحار داخل في عموم الماء النازل من السماء، وهو يشمل كل ماء سواء كان حارا، أو باردا .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز الوضوء بالماء الحار الجمهور من المالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) .

^(١) سورة الفرقان آية ٤٨ .

^(٢) جاء في جواهر الإكليل ٧/١: ((ولا يكره المسخن بنار))، وانظر: الشرح الكبير للدردير ٤٥/١ .

^(٣) جاء في المجموع ١٣٦/١: ((ولا تكره الطهارة بالمسخن))، وانظر: مغني المحتاج ١٩/١ .

^(٤) جاء في المغني ١٦/١: ((ولا يكره الوضوء بالماء المسخن)) . وأما الأحناف فلم أجد لهم نصا في هذه المسألة .

الفصل الثاني: في الآنية

وفيه مبحثان

المبحث الأول: اتخاذ الآنية المضبية بفضة، أو المفضضة.

المبحث الثاني: اتخاذ الآنية من الأشياء النجسة، والآنية المنهي عن

الانتباز فيها .

المبحث الأول:

اتخاذ الآنية المضيبة بفضة، أو المفضضة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحريم الشرب في الإناء المضيب بفضة، أو المفضض.

المطلب الثاني: كراهة الوضوء بآنية الصفر، والنحاس .

المطلب الأول:

١١- تحريم الشرب في الإناء المضبب^(١) بفضة، أو المفضض^(٢) :

١- روى البيهقي أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ببغداد أخبرنا إسماعيل بن محمد الصغار، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة، ولا ضبة فضة " .

٢- وروى البيهقي أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل، أنبأنا علي بن محمد المصري حدثنا سليمان بن شعيب الكسائي، حدثنا علي بن معبد، حدثنا موسى بن أعين، عن خصيف، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه أتى بقدح مفضض ليشرب منه، فأبى أن يشرب، فسألته، فقال: إن ابن عمر منذ سمع رسول الله ﷺ نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة لم يشرب في القدح المفضض " (٣) .

توثيق الأثر:

- ١- البيهقي: هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحراني الحافظ العلامة الثبت الفقيه، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة^(٤) .
- ٢- أبو الحسين: هو علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي البغدادي، كان عدولا وقورا صدوقا ثبتا، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة^(٥) .
- ٣- إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح البغدادي الصفار، كان ثقة متعبصا للسنة، توفي ببغداد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة^(٦) .

(١) الضبة: من حديد، أو صفر، أو نحوه يشعب بها الإناء، وجمعها: ضبات، وضيبتة، بالثقل عملت له ضبة، المصباح المنير ٣٥٧/٢ .

(٢) الإناء المفضض: المشعب بالفضة، انظر: مختار الصحاح ص ٥٠٦ .

(٣) السنن الكبرى ٢٩/١ الطهارة، باب: النهي عن الإناء المفضض .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/١٦٣، وتذكرة الحفاظ ٢/١١٣٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧/٣١١، وتاريخ بغداد ١٢/٩٨-٩٩ .

(٦) سير أعلام النبلاء ١٥/٤٤٠، ولسان الميزان ١/٤٣٢ .

٤- الحسن بن علي بن عفان العامري، أبو محمد الكوفي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين بعد مائتين، وقيل: إن أبا داود روى عنه^(١).

٥- عبدا لله بن نمير-بنون مصغرا-الهمداني، أبوهشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائتين^(٢).

٦- عبيدا لله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومائة^(٣).

٧- نافع: ثقة ثبت، تقدم

٨- علي بن محمد المصري أبو الحسن البغدادي المشهور بالمصري، الإمام المحدث، قال أبو بكر الخطيب: كان ثقة عارفا، توفي وله نيف وثمانون سنة^(٤).

٩- سليمان بن شعيب الكسائي المصري، وثقه العقيلي، وأصله من نيسابور، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين^(٥).

١٠- علي بن معبد بن شداد الرقي، نزيل مصر، ثقة فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان عشرة ومائتين^(٦).

١١- موسى بن أعين الجزري، مولى قريش، أبو سعيد، ثقة عابد، من الثامنة، مات سنة خمس، وأوسع وسبعين ومائة^(٧).

١٢- خصيف-بالصاد المهملة مصغرا-بن عبدالرحمن الجزري أبو عون، صدوق سئ الحفظ خلط بآخره، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة سبع وثلاثين ومائة^(٨).

(١) التقريب ٢٠٦/١ (١٢٦٥)، والتهذيب ٢٧٥/٢ (١٣٣٢).

(٢) التقريب ٥٤٢/١ (٣٦٧٩)، والتهذيب ٥٣/٦ (٣٧٩٢).

(٣) المرجعين السابقين ٦٣٧/١ (٤٣٢٤)، و٣٤/٧ (٤٤٨٥).

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٨١/١٥، وتاريخ بغداد ٧٦-٧٥/١٢.

(٥) لسان الميزان لابن حجر ٩٨/٤.

(٦) التقريب ٧٠٣/١ (٤٨١٧)، والتهذيب ٣٢٤/٧ (٤٩٧٨).

(٧) التقريب ٢٢٠/٢ (٦٩٧٠)، والتهذيب ٢٩٨/١٠ (٧٢٦٣).

(٨) المرجعين السابقين ٢٦٩/١ (١٧٢٣)، و١٢٩/٣ (١٧٩٥).

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر الأول قال عنه النووي: إنه صحيح، وقال: رواه البيهقي بإسناد صحيح^(١). وإسناد الأثر الثاني: حسن.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثران على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة، ولاضبة فضة، وأنه منذ سمع من رسول الله ﷺ ينهى عن الشرب في آنية الذهب، والفضة لم يشرب في القدح المفضض.

دليله:

١- عن ابن أبي ليلى^(٢) قال: كان حذيفة^(٣) بالمدائن، فاستسقى، فأتاه دهقان^(٤) بقدح فضة، فرماه به، فقال: "إني لم أرمه إلا أنني نهيته فلم ينته، والنبي ﷺ نهانا عن الحرير، والديباج، والشرب في آنية الذهب، والفضة وقال: ((هن لهم في الدنيا، وهن لكم في الآخرة))"^(٥).

وجه الدلالة:

نهى النبي ﷺ عن الحرير، والديباج، وعن الشرب في آنية الذهب والفضة، والنهي يقتضي التحريم، وتحريم الشيء مطلقا يقتضي تحريم كل جزء منه^(٦).

(١) المجموع للنووي ٣١٩/١.

(٢) هو عبدالرحمن الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة، من الثانية، مات سنة ست وثمانين، التقريب ٥٨٨/١، والتهديب ٢٣٣/٦.

(٣) حذيفة بن اليمان حليف الأنصار، صحابي جليل، من السابقين، مات في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين. التقريب ١٩٢/١ (١١٦٠).

(٤) الدهقان: معرب يطلق على رئيس القرية، وعلى التاجر، وعلى من له مال، وعقار، وداله مكسورة، وتضم، والجمع: دهاقين. المصباح المنير ٢٠١/١.

(٥) البخاري ٦١٢/٦ الأشربة، باب: الشرب في آنية الذهب، ومسلم ١٦٣٧/٣ اللباس، باب: تحريم إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء.

(٦) انظر: المغني ٣٢١/٨، ومجموع فتاوى لابن تيمية ٨٥/٢١.

٢- عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم))^(١).

وجه الدلالة:

إن الشارع توعّد الشارب في آنية الفضة بنار جهنم، وهو وعيد شديد، ولا يكون إلا على محرم، فلم يبق في تحريمه اشكال^(٢).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- الجمهور من الأحناف^(٣) الذين يقولون بالجواز، والمالكية^(٤) يقولون بالكراهة التنزيهية، وكذا الشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦) يقولون: إنه لا بأس أن يشرب بالمضبب بفضة إن كان الشرب من غير موضع الضبة، وبالتالي تكون المسألة مما تفرد بها عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- عن الأئمة الأربعة-رحمهم الله-.

(١) البخاري ٦١٢/٦ الأشربة، باب: آنية الفضة، ومسلم ١٣٤/٣ اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال أواني

الذهب، والفضة في الشرب، وغيره على الرجال والنساء، والموطأ ٧٠٥/٢، و٧٠٥/٢، باب: النهي عن الشرب في آنية الفضة، والنفخ في الشراب .

(٢) انظر: المغني ٣٢١/٨، ونيل الأوطار ٨٣/١ .

(٣) جاء في اللباب في شرح الكتاب ٢٨٦/٣: ((ويجوز الشرب في الإناء المفضض عند أبي حنيفة إذا كان يتقي موضع الفم))، وقال أبو يوسف: يكره ذلك، وقول محمد يروى مع أبي حنيفة، ويروى مع أبي يوسف، وانظر: فتح القدير ٧/١٠، وتبيين الحقائق ١١/٦ .

(٤) جاء في مواهب الجليل ١٢٩/١: ((والمنهب عندنا كراهة الشرب في الإناء المضبب))، وقال مالك: لا يعجبني أن يشرب في إناء إذا كانت فيه حلقة فضة، أو يُضَبَّبُ شعبه بها. انظر: الخرشبي على مختصر خليل ١٠١/١، والشرح الكبير للدردير ٥٩/١ .

(٥) جاء في المجموع ٣١٩/١: ((وكره المضبب بالفضة لثلاث أسباب))، وانظر: مختصر المزني مطبوع مع الأم ص ١٠، وروضة الطالبين ٤٥/١ .

(٦) جاء في المغني ٣٢٢/٨: ((وإن كان قدح عليه ضبة فشراب من غير موضع الضبة فلا بأس))، والحاصل أن الضبة من الفضة تباح عند الحنابلة بشروط ثلاث: ١- أن تكون الضبة يسيرة. ٢- أن تكون من الفضة، أما الذهب فلا. ٣- أن تكون للحاجة. وانظر: الإنصاف ٧٩/١-٨٤، وكشاف القناع ٥٢/١ .

المطلب الثاني:

١٢- كراهة الوضوء بآنية الصفر^(١)، والنحاس:

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا عبدا لله بن نمير، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يشرب من قدح من صفر، ولا يتوضأ فيه " ^(٢) .
- ٢- وروى عبدالرزاق، عن ابن جريج قال: أخبرني نافع، أن عبدا لله بن عمر: " كان يكره أن يتوضأ في النحاس " ^(٣) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- عبدا لله بن نمير: ثقة، تقدم .
- ٣- عبيدا لله بن عمر: ثقة ثبت، تقدم .
- ٤- نافع مولى ابن عمر: ثقة ثبت فقيه، تقدم .
- ٥- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم .
- ٦- ابن جريج: هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة^(٤) .

الحكم على الأثر:

إسناد هذين الأثرين صحيح .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يتوضأ من قدح الصفر، ويكره أن يتوضأ في النحاس .

(١) الصُّفْر: بالضم ضرب من النحاس، وقيل: النحاس الجيد، انظر: القاموس المحيط ٧٣/٢ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٢/١ في الوضوء في النحاس .

(٣) مصنف عبدالرزاق ٥٨/١-٥٩ باب: الوضوء في النحاس .

(٤) التقريب ٦١٧/١ (٤٢٠٧) ، والتهذيب ٣٥٢/٦ (٤٣٤٥) .

ولم أعتز على دليل لعبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- فيما وقفت عليه من الكتب حيث إن عامة أهل العلم أجازوا الوضوء بآنية الصفر، أو النحاس. يقول ابن المنذر: " وكل من لقيته من أهل العلم لا يكره الوضوء في آنية الصفر، والنحاس، والرصاص، وأشباه ذلك... ولانعلم أحدا من أصحاب النبي ﷺ كره الوضوء في الصفر إلا ابن عمر... والشئ إذا كان مباحا لم يحرم بوقوف ابن عمر عنه " (١) . قلت: لعل ابن عمر -رضي الله عنهما- لم يبلغه حديث إباحة ذلك (٢) عن رسول الله ﷺ وإلا لكان أول من يعمل به؛ لشدة إتباعه للسنة.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- في كراهة الوضوء من آنية الصفر، والنحاس الجمهور من الأحناف (٣) ، والمالكية (٤) ، والشافعية (٥) ، والحنابلة (٦) ، وبالتالي فالمسألة مما تفرد بها عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- .

(١) انظر: الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف لابن المنذر ٣١٦/١ .

(٢) روى البخاري بسنده عن عبد الله بن زيد قال: " أتانا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور من صفر فتوضأ، فغسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين مرتين، ومسح برأسه فأقبل به وأدبر، وغسل رجله . " أخرجه البخاري في الوضوء ٧١/١ ، باب: الغسل والوضوء في المخصب، والقدرح، والخشب، والحجارة .

(٣) جاء في تبين الحقائق ١١/٦: ((ويجوز استعمال الأواني من الصفر))، وانظر: الهداية ٧٨/٤ ، وفتح القدير ٧/١٠ .

(٤) جاء في مواهب الجليل ١٢٩/١: ((ويجوز اتخاذ الأواني من الفخار، ومن الحديد، ومن الرصاص، والصفر، والنحاس، ومن الخشب، ومن العظام الطاهرة))، ((وسئل مالك عن المتوضي في الصفر، والحديد، فقال: لا بأس بذلك))، قال ابن رشد: " معنى قول مالك لا بأس بذلك: لا كراهية فيه عندي " . انظر: البيان والتحصيل ٩٩/١ .

(٥) جاء في مغني المحتاج ٢٩/١: ((ويجل استعمال كل إناء طاهر إلا ذهباً، وفضة فيحرم))، يدخل في هذا العموم آنية الصفر، والنحاس، وانظر: الأم ١٠/١ ، والمجموع ٣٢١/١ .

(٦) جاء في كشف القناع ٥٠/١: ((كل إناء طاهر يباح اتخاذ، واستعماله ولو كان ثمينا كجواهر، ونحوه))، يدخل فيه آنية الصفر، والنحاس، وانظر: المقنع ٢٢/١ ، والإنصاف ١٧/١ .

المبحث الثاني:

اتخاذ الآنية من الأشياء النجسة، والآنية المنهي عن الانتباز فيها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كراهة استعمال الأواني المأخوذة من جلود الميتة.

المطلب الثاني: كراهة الادهان من إناء مأخوذ من عظام الفيل .

المطلب الثالث: تحريم اتخاذ النّبِيد في الدباء ، والمُزَقَّت ، والحَنْتَم،

والنَّقِير ، وكل ما صنع من مدر كالجرّ، ونحوه .

المطلب الأول:

١٣- كراهة^(١) استعمال الأواني المأخوذة من جلود الميتة:

" كان عبدا لله ابن عمر-رضي الله عنهما- لا يستعمل الأواني المأخوذة من جلود الميتة؛ لأن جلودها نجسة عنده دبغت، أو لم تدبغ " ^(٢) .

فقه العلم من النقل:

دل النقل على أن ابن عمر-رضي الله عنهما- كان يرى أن جميع الأواني التي تصنع من جلود الميتة نجسة، سواء كان قبل الدباغ، أو بعده، ولذا كان لا يستعمل هذه الأواني .

دليله:

١- قول الله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٣) .

وجه الدلالة:

إن الله تعالى حرم الميتة تحريماً عاماً، فوقع التحريم على اللحم، والجلد؛ لأنه-تعالى- لم يخص شيئاً دون شيء، وليس لأحد أن يخص من ذلك شيئاً إلا بكتاب، أو سنة^(٤) .

٢- حديث عبدا لله بن عكيم^(٥) قال: ((كتب إلينا رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر

أن لا نتفغوا من الميتة بإهاب^(٦) ، ولا عصب^(٧))) ^(٨) .

^(١) قلنا: إن لفظ الكراهة عند عبدا لله بن عمر إذا أطلق حمل على التحريم .

^(٢) نقل عنه ذلك: ابن المنذر في الأوسط ٢/٢٦٥، وابن عبد البر في التمهيد ٤/٧٦٥، وابن قدامة في المغني ١/٦٦،

والنووي في المجموع ١/٢٧٤، والشوكاني في نيل الأوطار ١/٧٧ .

^(٣) سورة المائدة آية: ٣ .

^(٤) انظر: الأوسط لابن المنذر ٢/٥٦٥ .

^(٥) عبدا لله بن عكيم الجهني أبو معبد الكوفي، مخضرم، من الثانية، وقد سمع كتاب النبي ﷺ إلى جهينة، مات في

إمرة الحجاج، التقريب ١/٥١٥ (٣٤٩٣)، والتهذيب ٥/٢٨٧ (٣٥٩٥) .

^(٦) الإهاب: هو الجلد، وقيل: إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ، وأما بعده فلا، النهاية في غريب الحديث ١/٨٣ .

^(٧) العَصَب: أطناب مفاصل الحيوان، وهو شيء مدور، ويحتمل أنهم كانوا يأخذون عصب بعض الحيوانات

الطاهرة، فيقطعونه ويجعلونه شبه الحرز، فإذا ييس يتخذون منه قلائد، المرجع السابق ٣/٢٤٥ .

^(٨) أخرجه أحمد في المسند ٤/٣١٠، وقال: إسناده جيد، وأبو داود ٢/٢٨٠ اللباس، باب: أن لا يتفغ بإهاب الميتة،

والترمذي ٤/١٩٤ اللباس، باب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، وقال: حديث حسن، والنسائي ٧/١٧٥ في =

وجه الدلالة:

((لا تتنفعوا من الميتة))، نهى عن الانتفاع بالميتة، والنهي عام، وهو يقتضي التحريم.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على نجاسة جلود الميتة- سواء دبغت، أو لم تدبغ- الحنابلة^(١) في المذهب، والمالكية^(٢) قالوا بنجاستها، فإن دبغت طهرت طهارة لغوية لا شرعية .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على نجاسة جلود الميتة الجمهور من الأحناف^(٣)، والشافعية^(٤)، فقالوا بطهارتها إذا دبغت، والحنابلة في رواية عن أحمد^(٥) أنه يطهر منها ما كان طاهرا في حال الحياة .

==الفرع والعتيرة، باب: يدبغ به الجلود الميتة، وقال الألباني: الحديث صحيح. انظر: نصب الراية ١/١٢٠، وتلخيص الخبير ١/٤٦-٤٧، وإرواء الغليل ١/٧٦ .

(١) جاء في كشف القناع: ((ولا يطهر جلد ميتة نجس بموتها بدبغه))، وانظر: الإنصاف ١/٧٦، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٧ .

(٢) جاء في الشرح الكبير للدردير ١/٥٠: ((ورخص في جلد الميتة سواء من جلد مباح الأكل، أو محرمة إلا من خنزير فلا يرخص فيه مطلقا))، بمعنى يستعمل في اليابسات دون المائعات كسمن، وعسل، ولا تجوز الصلاة فيه، أو عليه، أما الماء فيجوز وضعه فيه بعد دبغه؛ لأن الماء له قوة يدافع النجاسات. انظر: مواهب الجليل ١/١٠١ .

(٣) جاء في الهداية ١/٢٠: ((وكل إهاب دبغ فقد طهر، وحاز الصلاة فيه، والوضوء منه إلا جلد الخنزير، والآدمي))، وانظر: فتح القدير ١/٩٢، والاختيار لتعليل المختار ١/٢٥ .

(٤) جاء في المهذب ١/٧: ((كل حيوان نجس بالموت يطهر جلده بالدباغ، وهو ماعدا الكلب، والخنزير))، وانظر: روضة الطالبين ١/٤١، ومعني المحتاج ١/٨٢ .

(٥) جاء في الإنصاف ١/٨٦: ((وعن أحمد يطهر منها ما كان طاهرا في حال الحياة)) .

المطلب الثاني:

١٤- كراهة الادهان من إناء مأخوذ من عظام الفيل :

- ١- روى البيهقي أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأنا الربيع بن سليمان، أنبأنا الشافعي قال: وروى عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر: " يكره أن يدهن في مدهن من عظام الفيل؛ لأنه ميتة " .
- ٢- وروى أيضا: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو الوليد الفقيه، حدثنا مؤمل بن الحسن، حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي، أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر- رضي الله عنهما-: " أنه كره أن يدهن في عظم فيل " وفي موضع آخر: " أنه كان يكره عظام الفيل " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- أبو بكر البيهقي: ثقة فقيه، تقدم .
- ٢- أبو سعيد: محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي ابن أبي عمر النيسابوري، الشيخ الثقة المأمون، مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة (٢) .
- ٣- أبو العباس: محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان النيسابوري الأصم، الإمام المحدث مسند العصر، ثقة صدوق، مات سنة ست وأربعين وثلاثمائة (٣) .
- ٤- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري، المؤذن صاحب الشافعي، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين ومائتين (٤) .
- ٥- محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب أبو عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر، المجدد لأمر الدين، من التاسعة، مات سنة أربع ومائتين (٥) .

(١) السنن الكبرى ٣٩/١ الطهارة، باب: المنع من الادهان في عظام الفيلة، وغيرها .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٥٠/١٧، وشذرات الذهب ٢٢٠/٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٥٢/١٥، وتذكرة الحفاظ ٨٦٠/٣، والبداية ٢٣٢/١١ .

(٤) التقريب ٢٩٤/١ (١٨٩٩)، والتهذيب ٢٢٠/٣ (١٩٧٣) .

(٥) المرجعين السابقين ٥٣/٢ (٥٧٣٥)، و ٢٣/٩ (٥٩٥٠) .

٦-عبدالله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبدالرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة^(١).

٧-محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري، شيخ المحدثين، إمام حافظ ثقة، مات سنة خمس وأربعمائة^(٢).

٨-أبو الوليد: حسان بن محمد بن أحمد بن هارون النيسابوري الشافعي، إمام حافظ فقيه ثقة، مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة^(٣).

٩-مؤمل بن الحسن بن عيسى بن ماسرجس المولى الرئيس الإمام المحدث المتقن أبو لوفاء النيسابوري، مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة^(٤).

١٠-الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني أبو علي البغدادي، صاحب الشافعي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ستين ومائتين^(٥).

١١-إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني، متروك، من السابعة، مات سنة أربع وثمانين ومائة^(٦).

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني ضعيف؛ لوجود متروك فيه .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يكره أن يدهن في إناء من عظام الفيل؛ لأن عظام الميتة نجسة عنده، (والكراهة بمعنى التحريم).

دليله:

١-قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ...﴾^(٧).

(١) التقريب ٤٩٠/١ (٣٣١١)، والتهذيب ١٨٠/٥ (٣٤١٠).

(٢) ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣، وتذكرة الحفاظ ١٠٣٩/٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١، وتذكرة الحفاظ ٨٩٥/٣، وشذرات الذهب ٣٨٠/٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١/١٥، وشذرات الذهب ٢٨٣/٢، والنجوم الزاهرة ١٣١/٣.

(٥) التقريب ٢٠٩/١ (١٢٨٥)، والتهذيب ٢٨٨/٢ (١٣٥٣).

(٦) المرجعين السابقين ٦٥/١ (٢٤١)، و١٤٢/١ (٢٥٤).

(٧) سورة المائدة آية ٣.

وجه الدلالة من الآية:

إن التحريم عام يشمل العظم؛ لأنه من جملة الميتة، وقد حرمها الله .
 ٢- وقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (١) .

وجه الدلالة:

قال النووي (٢) : " إن الله أثبت لها إحياء فدل على موتها، والميتة نجسة " (٣) .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على نجاسة عظم الميتة من الفيل، وغيرها الشافعية (٤) ، والحنابلة (٥) .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- الأحناف (٦) ، وقالوا بطهارة عظم الميتة مطلقاً، والمالكية (٧) قالوا بكراهة عظم الفيل الميتة.

(١) سورة يس آية ٧٨-٧٩ .

(٢) تقدمت ترجمته في صفحة رقم ٤٠ من هذا البحث .

(٣) المجموع ٢٩٨/١، وانظر: الأوسط ٢/٢٨٣، والمغني ١/٧٣ .

(٤) جاء في المجموع ٣/٣٠٣: ((العاج المتخذ من عظم الفيل نجس عندنا كنجاسة غيره من العظام، لا يجوز استعماله في شئ رطب فإن استعمله فيه نجسه))، وانظر: مغني المحتاج ١/٧٨، وكفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ١/١٤ .

(٥) جاء في المغني ١/٧٢: ((إن عظام الميتة نجسة سواء كانت ميتة ما يؤكل، أو ما لا يؤكل لحمه كالفيلة، ولا يظهر بحال))، وانظر: شرح منتهى الإرادات ١/٢٧، وكشاف القناع ١/٦١ .

(٦) جاء في اللباب ١ في شرح الكتاب ١/٣٠: ((وشعر الميتة، وعظمها، وحافرها، وعصبها، وقرنها طاهر))، وانظر: الهداية ١/٢١، وفتح القدير ١/٩٦ .

(٧) جاء في مواهب الجليل ١/١٠٠: ((وكره الادهان في أنياب الفيل، والمشط بها، والتجارة فيها، ولا ينتفع بشئ من عظام الميتة، ولا يوقد بها الطعام، ولا الشراب))، وجاء في الشرح الكبير للدردير ١/٥٥: ((كره مالك الادهان في أنياب الفيل، وعظام الميتة، والمشط بها، وبيها، وشراؤها، ولم يحرمه)) . وهذا هو المعتمد في المذهب .

المطلب الثالث:

١٥- تحريم اتخاذ النبيذ في الدباء^(١)، والمزفت^(٢)، والحنتم^(٣)،

والنقىير^(٤)، وكل ما صنع من مدر كالجر، ونحوه:

١- روى عبدالرزاق، عن عبدالله بن كثير، عن شعبة بن الحجاج، عن عمرو بن مرة عن زاذان قال: قلت لابن عمر: أخبرني عن عما نهى عنه النبي ﷺ من الأوعية، قال: " نهى عن الحنتم، وهي الجرة، ونهى عن الدباء، وهي القرعة، ونهى عن النقير، وهي النخلة تنسج نسجا، وتنقر نقرا، ونهى عن المزفت، وهو المقير، وأمر أن يشرب في الأسقية " ^(٥).

٢- وروى أيضا عن معمر، عن أبان، عن سعيد بن جبير قال: سألت ابن عمر عن نبيذ الجر، فقال: " حرام "، فأخبرت بذلك ابن عباس، فقال: " صدق، ذلك ما حرم الله ورسوله "، فقلت: وما الجر؟ قال: " كل شيء من مدر " ^(٦)، يصنع من التراب .

توثيق الأثر:

١- عبدالرزاق : ثقة حافظ، تقدم .

٢- عبدالله بن كثير الداري المكي أبو معبد القاري، أحد الأئمة، صدوق، من السادسة، مات سنة عشرين ومائة ^(٧) .

٣- شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متقن، تقدم .

(١) الدُّبَاءُ : القرع، واحدها دبأة، كانوا يتبذون فيها فتسرع الشدة في الشراب، النهاية في غريب الحديث ٩٦/٢ .

(٢) المزفت من الأوعية: هو الإناء الذي طلى بالزفت وهو نوع من القار، ثم أتبذ فيه، المرجع السابق ٣٠٤/٢ .

(٣) الحنتم: واحدها حنتمة: وهي حرار مدهونة خُضِرَ كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة، ثم اتسع فيها، فقيل للخزف كله حنتم، وإنما نهى عن الانتباز فيها؛ لأنها تسرع الشدة فيها لأجل دهنها، وقيل: لأنها كانت تعمل من طين يعجن بالدم، والشعر، فنهى عنها؛ ليمتنع من عملها . نفس المرجع ٤٤٨/١ .

(٤) النقير: أصل النخلة ينقر وسطه، ثم يتبذ فيه التمر، ويلقى عليه الماء؛ ليصير نبيذا مسكرا، والنهي واقع على ما يعمل فيه لاعلى اتخاذ النقير، أي أن النهي واقع على نبيذ النقير. النهاية في غريب الحديث ١٠٤/٥ .

(٥) مصنف عبدالرزاق ٢١٠/٩ الأشربة، باب: الظروف والأطعمة والأشربة .

(٦) المرجع السابق ٢٠٥/٩ الأشربة، باب: الظروف والأشربة والأطعمة .

(٧) التقريب ٥٢٤/١ (٣٥٦١)، والتهذيب ٣٢٥/٥ (٣٦٦٦) .

٤- عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلِي أبو عبد الله الكوفي الأعمى، ثقة عابد كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة ثمان عشرة ومائة^(١).

٥- زاذان أبو عمرو الكندي البزاز، ويكنى أبا عبد الله أيضاً، صدوق يرسل، عن ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله، من الثانية، مات سنة إثنين وثمانين^(٢).

٦- معمر: ثقة ثبت فاضل، تقدم.

٧- أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل، متروك، من الخامسة، مات في حدود الأربعين بعد مائة^(٣).

٨- سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين^(٤).

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول حسن، وإسناد الأثر الثاني ضعيف؛ لوجود متروك فيه.

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على تحريم الانتباذ في هذه الأنواع من الأوعية المذكورة: الدباء، والحنتم، والمزفت، والنقير، والجر، وأن ابن عمر-رضي الله عنهما- كان ينهى عن الانتباذ فيها. **دليله:**

عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ ((نهى أن ينبذ في الدباء، والمزفت، والمقير، والحنتم، والنقير، وقال: كل مسكر حرام))^(٥).

(١) التقريب ٧٤٥/١ (٥١٢٨)، والتهذيب ٨٥/٨ (٥٣١٨).

(٢) المرجعين السابقين ٣٠٧/١ (١٩٨٢)، والتهذيب ٢٦٩/٣ (٢٠٥٩).

(٣) نفس المرجعين ٥١/١ (١٤٢)، و ٨٩/١ (١٥٢).

(٤) التقريب ٣٤٩/١ (٢٢٨٥)، والتهذيب ١٠/٤ (٢٣٧١).

(٥) أخرجه البخاري ٦٠٢/٦ كتاب الأشربة، باب: الانتباذ في الأوعية والتور، ومسلم ١٥٧٧/٣ الأشربة، باب:

النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء، والنسائي ٣٠٦/٨ الأشربة، باب: ذكر النهي عن نبيذ الدباء والنقير والمقير والحنتم، وابن ماجه ١١٢٧/٢ الأشربة، باب: النهي عن نبيذ الأوعية، ومالك في الموطأ ٦٤٣/٢ الأشربة، باب: ما ينهى أن يتبذ فيه.

وجه الدلالة من الحديث:

أن رسول الله ﷺ نهى أن يتبذ في هذه الأواني، والنهي يقتضي التحريم.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في تحريم الانتباز في الأوعية المذكورة الجمهور من الأحناف^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، وقالوا بجواز الانتباز فيها، والمالكية^(٤) يقولون بکراهة الانتباز فيها، وبهذا يكون عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - تفرد بالتحريم في المسألة.

(١) جاء في الهداية ١١٣/٤: ((ولأبأس بالانتباز في الدباء، والحتم، والمزفت، والنقير))، وانظر: فتح القدير ١٠٩/١، وتبيين الحقائق ٤٨/٦.

(٢) جاء في المجموع ٥٧٢/٢: ((مذهبنا، ومذهب الجمهور أنه يجوز الانتباز في جميع الأوعية من الخزف، والخشب، والجلود، والدباء وهي القرع، والمزفت، والنحاس، وغيرها، ويجوز شربه منها ما لم يصر مسكرا))، وانظر شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٥/١.

(٣) جاء في شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٣: ((ولا يكره انتباز في دباء، ولا حتم، ولا في نقير، ولا مزفت))، وانظر: كشف القناع ١٢٠/٦.

(٤) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٨٧/٢: ((وكره نبذ لشيء من الفواكه ولو مفردا كزبيب بدباء، وحتم، ومقير، ونقير، وإنما كره النبذ في هذه الأربعة؛ لأن شأنها تعجيل الإسكار لما نبذ فيها بخلاف غيرها من الأواني))، وانظر: مواهب الجليل ٢٣٨/٣، والشرح الكبير للدردير ١١٧/٢.

موقف الجمهور من حديث أبي هريرة الصحيح:

قالوا: إن النهي في الحديث المذكور كان في أول الأمر، ثم نسخ بحديث بريدة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ((كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في الأسقية، فانتبذوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكرا))، رواه مسلم ١٥٨٤/٣ الأشربة، باب: النهي عن الانتباز في المزفت، وبيان أنه منسوخ. قال النووي: "الذي ذكرناه من كونه منسوخا هو مذهبنا، ومذهب جماهير العلماء، وقال الخطابي: القول بالنسخ هو أصح الأقاويل، وقال قوم: التحريم باق، وكرهوا الانتباز في هذه الأوعية". انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٦/١، والمجموع ٥٧٢/٢.

الفصل الثالث:

في السواك، والحجامة، وسنن الفطرة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في السواك، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: جواز استيائك الصائم بعد الزوال.

المبحث الثاني: في الحجامة، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: جواز احتجام الصائم ما لم يضعف.

المبحث الثالث: في سنن الفطرة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إحياء الشارب .

المطلب الثاني: وجوب إعفاء اللحي، وجواز أخذ ما جاوز القبضة من

حج، أو عمرة .

المطلب الثالث: استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة دون السواد.

المطلب الرابع: جواز الطيب عند الإحرام .

المبحث الأول: في السواك :

المطلب الأول:

١٦- جواز استياك الصائم بعد الزوال:

روى ابن أبي شيبة حدثنا حفص، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر: " أنه كان يستاك إذا أراد أن يروح إلى الظهر وهو صائم " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- حفص بن غياث: ثقة فقيه ، تقدم .
- ٣- عبيدالله بن عبدالله بن عمر: ثقة ، تقدم .
- ٤- نافع: ثقة ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يرى بأسا في السواك للصائم بعد الزوال، وأنه كان يستاك وهو صائم إذا أراد أن يذهب إلى صلاة الظهر.

دليله:

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)) (٢) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٦/٢ باب : من رخص في السواك للصائم، ومصنف عبدالرزاق ٢٠٢/٤ باب: السواك للصائم.

(٢) أخرجه البخاري ٢٦٦/١، كتاب الجمعة، باب: السواك يوم الجمعة، وكتاب الصوم ٥٩٥/١، باب: السواك بالرطب واليابس للصائم، ومسلم ٢٢٠/١، الطهارة، باب: السواك، وأبوداود ٢٤/١، الطهارة، باب: السواك، ==

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((عند كل صلاة)) يدخل فيه وقت الظهر والعصر فيكون السواك بعد الزوال جائزا .

بيان من وافقه :

وافق عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما-على جواز تسوك الصائم بعد الزوال الأحناف^(١) ، والمالكية^(٢) ، والحنابلة في رواية عن أحمد^(٣) .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما-الشافعية^(٤) ، والحنابلة على الصحيح من المذهب^(٥) يقولون بكرهه تسوك الصائم بعد الزوال.

==والترمذي ٣٤/١ الطهارة، باب: ما جاء في السواك ، والنسائي ١٢/١ الطهارة، باب: الرخصة في السواك بالعشي للصائم، وابن ماجه ١٠٥/١ الطهارة، باب: السواك، والموطا ٨٠/١ الطهارة، باب: ما جاء في السواك.

(١) جاء في الهداية ١٢٦/١: ((ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة، والعشي [ما بين زوال الشمس وغروبها] للصائم))، وانظر: فتح القدير ٣٤٨/٢، وتبيين الحقائق ٣٣٢/١ .

(٢) جاء في الشرح الكبير للدردير ٥٣٤/١: ((وحاز للصائم استياك كل النهار خلافا لمن قال: يكره بع الزوال))، وانظر: جواهر الإكليل ١٥٢/١، والشرح الصغير ٢١/٢ .

(٣) جاء في المغني ٩٧/١: ((ولأحمد في رواية: أنه لا يكره، ورخص فيه غدوة، وعشيا)) .

(٤) جاء في المجموع ٣٣٥/١: ((ولا يكره السواك إلا في حالة واحدة، وهو الصائم بعد الزوال؛ لأن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، والسواك يقطع ذلك، فوجب أن يكره))، انظر: المهذب ٢٠/١، ومغني المحتاج ٥٦/١ .

(٥) جاء في الإنصاف ١١٧/١: ((السواك مسنون في جميع الأوقات إلا للصائم بعد الزوال، فلا يستحب))، وانظر: المغني ٩٧/١ .

المبحث الثاني: في الحجامة :

المطلب الأول:

١٧- جواز احتجام الصائم ما لم يضعف:

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا ابن عليه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: " كان يحتجم وهو صائم، ثم تركه، فكان يحتجم ليلاً " (١) .
- ٢- وروى أيضا حدثنا ابن إدريس، عن يزيد وعبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان يحتجم وهو صائم، ثم ترك ذلك، فلا أدري لأي شيء تركه، كرهه، أوللضعف " (٢) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٢- ابن عليه: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٣- أيوب : ثقة ثبت حجة ، تقدم .
- ٤- نافع : ثقة حافظ فقيه ، تقدم .
- ٥- عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة إثنين وتسعين ومائة (٣) .
- ٦- يزيد بن رومان المدني، مولى آل الزبير، ثقة، من الخامسة، مات سنة ثلاثين (٤) .
- ٧- عبيدالله بن عمر: ثقة ثبت ، تقدم .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣٠٩/٢ باب: من رخص للصائم أن يحتجم، ومصنف عبدالرزاق ٢١١/٤ باب: الحجامة للصائم .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٣١٠/٢ . قال ابن حجر في سبب تركه الحجامة نهارا: " أنه كان كثير الاحتياط، فكأنه ترك الحجامة نهارا لذلك " انظر: فتح الباري ٤/٤٦٨ .

(٣) التقريب ١/٤٧٧ (٣٢١٨)، والتهذيب ٥/١٢٨ (٣٣١٦) .

(٤) التقريب ٢/٣٢٣ (٧٧٤٠) ، والتهذيب ١١/٢٨٢ (٨٠٣٣) .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يحتجم وهو صائم، مما دل على أن الحجامة جائزة حال الصوم، ثم ترك الحجامة؛ للضعف حيث كان يحتجم ليلاً.

دليله:

عن ثابت البناني^(١) أنه قال لأنس بن مالك: أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: " لا إلا من أجل الضعف " ^(٢).

وجه الدلالة:

قول أنس: (لا) حيث نفى كراهة الحجامة للصائم، وقال: إنما تكون الكراهة لأجل ضعف الصائم .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز فعل الحجامة للصائم الأحناف^(٣)، والمالكية^(٤).

(١) ثابت بن أسلم البناني أبو محمد المصري، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة .

التقريب ١٤٥/١ (٨١٢)، والتهذيب ٣/٢ (٨٦٤) .

(٢) البخاري ٥٩٩/٢ الصوم، باب : الحجامة والقي للصائم، وأبو داود ٥٤٨/١ الصوم، باب: الرخصة في أن يحتجم الصائم.

(٣) جاء في بدائع الصنائع ١٠٧/٢: ((ولا تتركه الحجامة للصائم))، ((ولا بأس بالكحل للصائم، وكذا الحجامة))، وانظر: تبين الحقائق ٣٢٢/١، والفتاوى الهندية ٢٠٥/١ .

(٤) جاء في الشرح الكبير للدردير ٥١٨/١: ((وكرهت حجامه مريض إن شك في السلامة، فإن علم السلامة

جازت الحجامة))، وفي مواهب الجليل ٤١٦/٢: ((ومن علم من نفسه القوة فالحجامة مباحة له)) .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- الشافعية^(١) وقالوا: بأن ترك الحجامة في حالة الصوم هو الأولى، والحنابلة^(٢) يقولون بعدم جواز الحجامة للصائم، وأنها تفسد الحاجم والمحجوم معا. أي أنها حرام عندهم .

(١) جاء في المجموع ٤٠٦/٦: ((تجوز الحجامة للصائم، ولا تفسده، ولكن الأولى تركه))، وانظر: مغني المحتاج ٤٣١/١.

(٢) جاء في الإنصاف ٣٠٢/٣: ((أوحجم، أو احتجم فسد صومه هذا المذهب فيهما، وعليه جماهير الأصحاب))،

وانظر: كشف القناع ٣١٩/٢، وشرح منتهى الإرادات ٤٤٨/١ .

المبحث الثالث: في سنن الفطرة :

المطلب الأول:

١٨- إحصاء^(١) الشارب:

روى ابن أبي شيبة حدثنا عبدة بن سليمان، عن عثمان الحاطي قال: " رأيت ابن عمر يحفى شاربه " .

وروى أيضا حدثنا كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن حبيب قال: " رأيت ابن عمر قد جز^(٢) شاربه كأنه قد حلقة " ^(٣) .

(وكان ابن عمر يحفى شاربه حتى ينظر إلى بياض الجلد)^(٤) .

توثيق الأثر:

١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .

٢- عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة^(٥) .

٣- عثمان بن إبراهيم الحاطي مدني، رأى ابن عمر-رضي الله عنهما-، له ما ينكر، وقال أبو حاتم: روى عن أبيه أحاديث منكورة^(٦) .

٤- كثير بن هشام الكلابي أبو سهل الرقي، نزل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين^(٧) .

(١) يقال: أحفى الرجل شاربه، أي بالغ في قصه . المصباح المنير ١/١٤٣ .

(٢) الجزّ: القطع ، المرجع السابق ١/٩٩ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٥/٢٢٧ باب: ما يؤمر به الرجل من إعفاء اللحية، والأخذ من الشارب .

(٤) رواه البخاري تعليقا ٧/٧٣ اللباس، باب: تقليم الأظفار .

(٥) التقريب ١/٦٢٨ (٤٢٨٣)، والتهذيب ٦/٣٩٩ (٤٤٢١) .

(٦) لسان الميزان لابن حجر ٥/١٣٣ (٥٥٧٤) .

(٧) التقريب ٢/٤١ (٥٦٥١) ، والتهذيب ٨/٣٧٤ (٥٨٥٥) .

٥- جعفر بن برقان الكلابي أبو عبدالله الرقي، صدوق يهم في حديث الزهري، وإذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن نمير: ثقة، من السابعة، مات سنة خمسين ومائة^(١).

٦- حبيب بن أبي مرزوق، ثقة فاضل، من السابعة، مات سنة ثلاث، أو ثمان ومائة^(٢).

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول حسن، وإسناد الأثر الثاني صحيح.

فقه العلم من الآثار:

دلت هذه الآثار على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يحفى شاربه إحفاء، ويجزه حيث يكون إلى الاستئصال أقرب حتى يرى بياض الجلد.

دليله:

١- عن ابن عمر-رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: ((من الفطرة قص الشارب))^(٣).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ (قص الشارب) هو نص في قص الشوارب .

٢- عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ((الفطرة خمس: الختان، والاستحداد^(٤)، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الآباط))^(٥).

(١) التقريب ١٦٠/١ (٩٣٤)، والتهذيب ٧٦/٢ (٩٨٦).

(٢) المرجعين السابقين ١٨٦/١ (١١٠٨)، و١٧٥/٢ (١١٧١).

(٣) البخاري ٧٣/٧ اللباس، باب: قص الشارب، ومسلم ٢٢١/١ الطهارة، باب: خصال الفطرة.

(٤) الاستحداد: هو حلق العانة، استحد: استفعل من الحديد، كأنه استعمل الحديد على طريقة الكناية، الفائق

للزحشري ٢٦٤/١.

(٥) البخاري ٧٣/٧ اللباس، باب: قص الشارب، ومسلم ٢٢١/١ الطهارة، باب: خصال الفطرة، وأبو داود

٢٩٤/٢ الرجل، باب: في أخذ الشارب، والنسائي ١٣/١ الطهارة، باب: ذكر الفطرة، وابن ماجه ١٠٧/١

الطهارة، باب: الفطرة، ومالك في الموطأ ٧٠٢/٢ صفة النبي ﷺ باب: ما جاء في سنن الفطرة.

وجه الدلالة:

الحديث نص على مشروعية قص الشارب.

بيان من وافقه:

اتفق العلماء على سنية قص الشوارب، واختلفوا في كيفية القص، فذهب كثير من السلف إلى حفه، واستئصاله، وذهب كثير منهم إلى القص، وعدم حفه واستئصاله، فوافق عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- الأحناف^(١)، والحنابلة^(٢) وقالوا: إن الإحفاء أولى من القص.

بيان من خالفه:

وخالف عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، فيقولون بالقص دون الحف، والاستئصال.

(١) جاء في الفتاوى الهندية ٣٥٨/٥: ((والخلق سنة، وهو أحسن من القص، وهذا قول أبي حنيفة، وصاحبيه))،

وقال أيضا: ((ويأخذ من شاربه حتى يصير مثل الحاجب))، وانظر: أحكام القرآن للخصاص ٨٣/١ .

(٢) جاء في كشف القناع ٧٥/١: ((ويسن حف الشارب، أو قص طرفه، وحفه أولى))، وهو المبالغة في قصه،

وروى الأثرم عن الإمام أحمد: أنه كان يحفى شاربه إحفاء شديدا. انظر: الإنصاف ١٢١/١، وشرح منتهى

الإرادات ٤١/١ .

(٣) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٩٠/١: ((يحرم على الرجل حلق لحيته، أو شاربه، ويؤدب فاعل

ذلك))، ((وقال مالك: يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة، وهو الإطار، ولا يجزه فيمثل بنفسه))، ((

وقال: ليس إحفاء الشارب حلقه، وأرى أن يؤدب من حلق شاربه)) انظر: كل من الموطأ ٧٠٣/٢،

والاستذكار ٢٤١/٢٦، وماهب الجليل ٢١٦/١ .

(٤) جاء في المجموع ٣٤٦/١: ((ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة، ولا يحفه من أصله هذا مذهبنا

))، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٤٩/٣ .

المطلب الثاني:

١٩- وجوب إعفاء^(١) اللحي، وجواز أخذ ما جاوز القبضة من حج، أو عمرة:

روى ابن أبي شيبة حدثنا علي بن هاشم ووكيع، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان يأخذ ما فوق القبضة "، وقال وكيع: " ماجاوز القبضة " ^(٢) .
 ((وكان ابن عمر إذا حج، أو اعتمر قبض على لحيته، فما فضل أخذه)) ^(٣) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- علي بن هاشم بن البريد الكوفي، صدوق يتشيع، من صغار الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة^(٤) .
- ٣- وكيع: ثقة حافظ عابد، تقدم .
- ٤- ابن أبي ليلى: هو عبدالرحمن الأنصاري المدني، ثقة، تقدم^(٥) .
- ٥- نافع: ثقة حافظ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- كان يعفى لحيته، ويتركها كاملة اقتداء برسول الله ﷺ وإذا جاوز طولها قبضة اليد أخذ ما جاوز القبضة إذا حج، أو اعتمر .

(١) إعفاء اللحي: تركه حتى يكثر ويطول، المصباح المنير ٤١٩/٢ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٧/٥ باب: ما قالوا في الأخذ من اللحية .

(٣) رواه البخاري تعليقا ٧٣/٧ اللباس، باب: إعفاء اللحي .

(٤) التقريب ٧٠٤/١ (٤٨٢٦)، والتهذيب ٣٣١/٧ (٤٩٨٧) .

(٥) تقدمت ترجمته في صفحة ٧٨ .

دليله:

عن ابن عمر-رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: ((خالفوا المشركين أحفوا الشوارب، وأوفوا اللحى))^(١).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((أوفوا اللحى)) أي أتركوها وافية، وهذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، إن إعفاء اللحية وتركها وعدم حلقها واجب شرعي؛ لورود الأحاديث المرفوعة الصحيحة في شأنها^(٢)، وقد حرم حلقها الأحناف^(٣)، والمالكية^(٤)، والحنابلة^(٥)، وحلقها عند الشافعية مكروه^(٦).

بيان من وافقه:

أما الأخذ من طولها، وعرضها إذا عظمت فحسن؛ لأنه تكره الشهرة في تعظيمها، وطولها، كما تكره الشهرة في قصها، وجزها، واختلف السلف في حد المأخوذ منها! ووافق عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- على أخذ ما جاوز القبضة الجمهور من الأحناف^(٧)، والمالكية^(٨)، والحنابلة^(٩).

(١) البخاري ٧٣/٧ اللباس، باب: تقليم الأظفار، ومسلم ٢٢٢/١ الطهارة، باب: خصال الفطرة، وأبو داود ٢٩٤/٢ الترجل، باب: في أخذ الشارب، والنسائي ١٦/١ الطهارة، باب: إحياء الشارب وإعفاء اللحى .
(٢) منها حديث: ((خالفوا المشركين وفروا اللحى وأحفوا الشوارب))، ومنها حديث: ((أمر النبي ﷺ بإحفاء الشوارب وإعفاء اللحية)) مسلم ٢٢٢/١، ومنها حديث: ((جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا الجوس)) مسلم ٢٢٢/١ .

(٣) جاء في حاشية رد المحتار ٤١٨/٢: ((وأخذ كلها فعل يهود الهند، وجوس الأعاجم)) .

(٤) جاء في حاشية الدسوقي ٩٠/١: ((يحرم على الرجل حلق لحيته)) .

(٥) جاء في منار السبيل في شرح الدليل ٢٣/١: ((وحرم حلقها)) أي اللحية .

(٦) لقد عدَّ النووي مكروهات اللحية فعد منها الحلق، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥١/٣ .

(٧) جاء في حاشية رد المحتار ٤١٨/٢: ((لا بأس بأن يقبض على لحيته فإذا زاد على قبضته شيء جزه))، وانظر:

الفتاوى الهندية ٣٥٨/٥ .

(٨) جاء في المنتقى ٢٦٦/٧: ((روى ابن القاسم عن مالك لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشذ))، ((وقيل

لمالك: فإذا طالت جدا قال: أرى أن تؤخذ منها وتقص)) .

(٩) جاء في كشف القناع ٧٥/١: ((ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة، ولا أخذ ما تحت حلقه))، انظر:

الإنصاف ١٢١/١، وشرح منتهى الإرادات ٤٠/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الشافعية^(١) وقالوا: إن المختار ترك اللحية على حالها من غير تقصير شيء منها، ولو جاوز القبضة.

القاعدة الأصولية:

" كان إذا حج، أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه ".
 هذه سنة فعلية من عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - إذ السنة إما قول، أو فعل،
 أو تقرير .

(١) جاء في المجموع ٣٤٩/١: ((الصحيح كراهة الأخذ منها مطلقا، بل يتركها على حالها كيف كانت))، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٧٣/٣ . أما الأثر الذي ذكره البخاري تعليقا في صحيحه ٧٣/٧ كان ابن عمر إذا حج، أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه . قال الكرمانلي: " لعل ابن عمر أراد أن يجمع بين الحلق والتقصير في النسك، فحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليدخل في عموم قوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ وخص ذلك من عموم قوله ﷺ ((وفروا للحي)) فحمله على حالة غير حالة النسك " . وقال ابن حجر - رحمه الله -: " الذي يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحالة التي تشبه فيها الصورة بإفراط طول شعر اللحية، أو عرضه " . انظر: فتح الباري ٥٤٢/١١، وتحفة الأحوذى ٤٨/٨ .

المطلب الثالث:

٢٠- استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة دون السواد

روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر قال: حدثنا وكيع، عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان يصفر لحيته " (١) .
وأخرج الذهبي (٢) عن زيد بن أسلم قال: رأيت ابن عمر: " يصفر لحيته بالخلوق (٣) فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنك تصفر لحيتك بالخلوق؟ قال: " إني رأيت رسول الله ﷺ يصفر لحيته، ولم يكن شيء من الصبغ أحب إليه منها " (٤) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- أبو بكر بن عياش: ثقة عابد، تقدم .
- ٣- وكيع بن الجراح: ثقة عابد، تقدم .
- ٤- عبيد الله بن عمر بن حفص العمري: ثقة ثبت، تقدم .
- ٥- نافع: ثقة حافظ، تقدم .
- ٦- زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، ثقة عالم، (٥) .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٨٥/٥ باب: في تصفير اللحية .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني أبو عبد الله الإمام الحافظ إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل رجال في كل سبيل كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها، توفي سنة ٧٤٨هـ وله مصنفات عديدة منها سير أعلام النبلاء، انظر: شذرات الذهب ١٥٣/٦ .

(٣) الخلق: هو طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران، وغيره من أنواع الطيب، وتغلب عليه الحمرة، والصفرة. انظر: النهاية في غريب الحديث ٧١/١ .

(٤) المحلى لابن حزم ٧٧/٤، والطبقات الكبرى ١٧٩/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٠٨/٣ .

(٥) تقدمت ترجمته في ص ١٥ .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغير شعر لحيته إلى صفرة بالخلوق، وسئل عن ذلك فقال: إنه يفعله اقتداء برسول الله ﷺ؛ لأن الرسول كان يفعله، ولم يكن شيء من الصبغ أحب إليه من الصفرة .

دليله:

١- عن زيد بن أسلم قال: " رأيت ابن عمر يصفر لحيته بالخلوق، فقلت: يا أبا عبد الرحمن: إنك تصفر لحيتك بالخلوق؟ " قال: ((رأيت رسول الله ﷺ يصفر لحيته، وكانت هذه الصفرة أحب إليه من غيرها))^(١) .

وجه الدلالة:

أنه رأى رسول الله ﷺ يصفر لحيته، وكانت هذه الصفرة أحب إليه من غيرها.
٢- عن جابر بن عبد الله^(٢) قال: أتني بأبي قحافة^(٣) يوم فتح مكة، ورأسه ولحيته كالثغامة^(٤) بياضا، فقال رسول الله ﷺ: ((غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد))^(٥) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((غيروا هذا بشيء واجتنبوا السواد)) فيه دلالة واضحة على مشروعية تغيير الشيب بغير السواد، واجتناب الخضاب بالسواد نصا^(٦) .

(١) المحلى لابن حزم ٧٧/٤ ، والطبقات الكبرى ١٧٩/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠٨/٣ .

(٢) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة

وهو ابن أربع وتسعين سنة، انظر: أسد الغابة ٣٠٧/١ .

(٣) أبو قحافة والد أبي بكر الصديق اسمه عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب، له صحبة، أسلم يوم الفتح، ومات

سنة أربع عشرة، انظر: أسد الغابة ٢٥١/٥ .

(٤) الثغامة: نبت أبيض الزهر، والتمر يشبهه به الشيب، وقيل: هي شجرة تبيض كأنها الثلج. النهاية ٢١٤/١ .

(٥) مسلم ١٦٦٣/٣ ، اللباس، باب: استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة وتحريم السواد، وأبو داود

٢٩٥/٢، الترجل، باب: في الخضاب، والنسائي ١٣٨/٨، الزينة، باب: النهي عن الخضاب بالسواد .

(٦) انظر: تحفة الأحوذى ٤٣٣/٥ .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- على استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة دون السواد الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

- (١) جاء في الفتاوى الهندية ٣٥٩/٥: ((اتفق المشايخ أن الخضاب في حق الرجال بالحمرة سنة، وأنه من سيما المسلمين وعلاماتهم، وأما الخضاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة؛ ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود منه، ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء، وليجب نفسه إليهن فذلك مكروه))، أي حرام .
- (٢) جاء في المتقى ٢٦٩/٧: ((قال يحيى: سمعت مالكا في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما، وغير ذلك من الصبغ أحب إلي)) .
- (٣) جاء في المجموع ٣٥١/١-٣٥٢: ((يسن خضاب الشيب بصفرة، والحمرة اتفق عليه أصحابنا، واتفقوا على ذم خضاب الرأس، أو اللحية بالسواد ... والصحيح بل الصواب أنه حرام))، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٨٠/١٤ .
- (٤) جاء في المغني ٩١/١: ((ويستحب خضاب الشيب بغير السواد))، ((وقال أحمد: إني لأرى الشيخ المنخضوب فأفرح به))، انظر: كشف القناع ٧٦/١، وشرح منتهى الإرادات ٤١/١ .
- _ وإني إذ اكتفيت بما نقيت من هذه المسألة هو ما يلائم طبيعة هذا البحث، وإرادة مزيد من المعلومات حول هذه المسألة يراجع كلا من: فتح الباري ٥٤٧/١١، ونيل الأوطار ١٤٠/١، وعون المعبود ٢٥٧/١١-٢٦٧، وتحفة الأحوذى ٤٣٣/٥-٤٤٢، ولقد أجاد هذا الأخير في بسط هذه المسألة، وناقشها مناقشة علمية دقيقة ومفيدة . والله أعلم .

المطلب الرابع:

٢١- جواز الطيب عند الإحرام:

١- عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه قال: سمعت ابن عمر-رضي الله عنهما- يقول: " لأن أصبح مطليا بقطران^(١) أحب إليّ من أن أصبح محرما أنضخ^(٢) طيبا " قال: فدخلت على عائشة-رضي الله عنها- فأخبرتها بقوله، فقالت: " طيبت رسول الله ﷺ فطاف في نسائه ثم أصبح محرما " ^(٣).

٢- عن وكيع، عن عيينة بن عبدالرحمن، عن أبيه قال: سألت ابن عمر عن الطيب عند الإحرام، فقال: " لا أمر به، ولا أنهى عنه " ^(٤).

٣- عن عبدالله بن عبدالله بن عمر قال: " دعوت رجلا وأنا جالس بجنب أبي، فأرسلته إلى عائشة أسأله عن الطيب عند الإحرام، وقد علمت قولها، ولكن أحببت أن يسمعه أبي، فجاءني رسولي، فقال: إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصب ما بدا لك، فصمت عبدالله بن عمر " ^(٥).

توثيق الآثار:

- ١- إبراهيم بن محمد بن المنتشر الأجدع الهمداني الكوفي، ثقة، من الخامسة^(٦).
- ٢- محمد بن المنتشر الأجدع الهمداني الكوفي، ثقة، من الرابعة^(٧).
- ٣- وكيع بن الجراح: ثقة حافظ، تقدم.
- ٤- عيينة بن عبدالرحمن بن جَوْشَن الغَطَفَانِي، صدوق، من السابعة، مات في حدود الخمسين ومائة^(٨).

(١) القطران: ما يتخلل من شجر الأبهل، ويطلق به الأبل، وغيرها، المصباح المنير ٥٠٨/٢.

(٢) نضخ الطيب: بقاء أثره، وريحه في الثوب، والجسد، النهاية ٧٠/٥.

(٣) مسلم ٢٤٩/٢ الحج، باب: الطيب للمحرم عند الاحرام.

(٤) المحلى لابن حزم ٨٥/٧.

(٥) المرجع السابق ٨٥/٧.

(٦) التقريب ٦٥/١ (٢٤٠)، والتهذيب ١٤٢/١ (٢٥٣).

(٧) المرجعين السابقين ١٣٦/٢ (٦٣٤٣)، و ٤٠٦/٩ (٦٦١٥).

(٨) التقريب ٧٧٧/١ (٥٣٦٠)، والتهذيب ٢٠٨/٨ (٥٥٥٩).

- ٥- عبدالرحمن بن جوشن الغطفاني، بصري ثقة، من الثالثة^(١) .
 ٦- عبدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عبدالرحمن المدني، كان وصي أبيه، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة^(٢) .

الحكم على الآثار:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني حسن، وإسناد الأثر الثالث صحيح.

دفع التعارض بين الآثار المتعارضة عن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما-:

الأثر الأول منع جواز الطيب عند الإحرام، والأثران بعده يدلان على جواز الطيب عند الإحرام مما يدل على أن عبدالله بن عمر عدل عن رأيه الأول، وإلى هذا أشار ابن حزم^(٣) في المحلى، قال-بعدهما ساق الأثر الثاني، والثالث عن عبدالله بن عمر-: " هذا بيان في أنه قد رجح عن كراهة الطيب عند الإحرام جملة، ولم ينكر استحسانه " ^(٤) .

فقه العلم من الأثرين الثاني، والثالث:

دل الأثران على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- عدل عن رأيه في كراهة الطيب عند الإحرام، وأنه رأى جوازه، فكان لا يأمر به، ولا ينهاه عنه، ويسكت عن فاعله.

(١) التقريب ١/٥٦٤ (٣٨٤٢)، والتهذيب ٦/١٤٢ (٣٩٦٦) .

(٢) المرجعين السابقين ١/٥٠٦ (٣٤٢٨)، و ٥/٢٥٣ (٣٥٢٩) .

(٣) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، كان له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، كان فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب، والسنة، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة، ومن مؤلفاته: المحلى في الفقه، والإحكام لأصول الأحكام، وجمهرة الأنساب، وغيرها، انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/١٨٤، وفيات الأعيان ٣/٣٢٥، والأعلام ٥/٥٨ .

(٤) المحلى لابن حزم ٧/٨٥ .

دليله:

١- عن عائشة زوج النبي ﷺ - رضي الله عنها - قالت: " طيبت رسول الله ﷺ بيدي لحريمه^(١) حين أحرم، ولحله^(٢) حين أحلّ قبل أن يطوف بالبيت " ^(٣) .

وجه الدلالة:

قولها: (طيبت رسول الله بيدي لحريمه) هذا ظاهر في أن الطيب كان قبل الإحرام.

٢- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: " كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما أقدر عليه، قبل أن يحرم، ثم يحرم " ^(٤) .

وجه الدلالة:

قولها (كنت أطيب رسول الله ﷺ بأطيب ما أقدر عليه، ثم يحرم) صريح في أن الطيب جائز عند الإحرام .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز الطيب عند الإحرام الجمهور من الأحناف^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧) .

(١) أي لإحرامه بالحج، بضم الحاء وكسرهما .

(٢) أي عند تحلله من محظورات الإحرام بعد أن يرمي، ويحلق .

(٣) مسلم ٨٤٦/٢ الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام .

(٤) المرجع السابق ٨٤٧/٢ الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام .

(٥) جاء في الهداية ١٣٧/١: ((وإذا أراد الإحرام اغتسل، أو توضأ، والغسل أفضل ولبس ثوبين جديدين،

أو غسيلين إزار ورداء، ومس طيبا إن كان له ...))، وانظر: الاختيار لتعليل المختار ١٨٤/١ .

(٦) جاء في روضة الطالبين ٧٠/٣: ((يستحب أن يتطيب للإحرام سواء الطيب الذي يبقى له أثر وجرم بعد

الإحرام، والذي لا يبقى، وسواء الرجل والمرأة هذا هو المذهب))، وانظر: مغني المحتاج ٤٧٩/١ .

(٧) جاء في كشف القناع ٤٠٦/٢: ((يستحب لمن أراد الإحرام أن يغتسل، ويتنظف، ويتطيب ولو مرة في بدنه

سواء كان الطيب مما يبقى عينه، وأثره))، وانظر: شرح منتهى الإرادات ١٢/٢ .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- المالكية^(١) وقالوا بمنع الطيب المؤنث عند الإحرام، وهو الطيب الذي يظهر ريحه، وأثره كالورس، والزعفران، والمسك، والكافور، والعنبر، والعود.

(١) جاء في مواهب الجليل ١٦٠/٣: ((منع مالك-رحمه الله- الطيب المؤنث عند الإحرام))، وجاء في المنتقى ٢٠١/٢: ((إن مالكا لا يجيز لأحد من الأمة استعمال الطيب عند الإحرام إذا كان طيبا تبقى له رائحة بعد الإحرام، ولا يدهن بدهن فيه ريح تبقى)) .

الفصل الرابع: في الوضوء

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: في أعمال الوضوء (فروضه، وواجباته، ومستحباته).
- المبحث الثاني: في نواقض الوضوء.
- المبحث الثالث: في المسائل المتفرقة.

المبحث الأول: في أعمال الوضوء (فروضه، وواجباته، ومستحباته)
وفيه تسعة مطالب:

- المطلب الأول: تحليل اللحية في الوضوء .
- المطلب الثاني: وجوب غسل ما استرسل من اللحية .
- المطلب الثالث: جواز مسح بعض الرأس .
- المطلب الرابع: لا يسن تكرار مسح الرأس .
- المطلب الخامس: الأذنان من الرأس .
- المطلب السادس: أخذ ماء جديد للأذنين .
- المطلب السابع: جواز تفريق الوضوء .
- المطلب الثامن: جواز تنشيف أعضاء الوضوء .
- المطلب التاسع: جواز غسل الرجلين سبعا سبعا .

المطلب الأول:

٢٢- تحليل اللحية في الوضوء:

روى ابن أبي شيبة حدثنا ابن أبي فضيل، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان إذا توضأ خلل لحيته " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف، رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائتين (٢) .
- ٣- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور، من السابعة، مات سنة خمس وسبعين ومائة (٣) .
- ٤- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر- رضي الله عنهما- كان يخلل لحيته، ويفرج بينهما إذا توضأ .

دليله:

عن عثمان بن عفان: ((أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته)) (٤) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢١/١ الطهارة، باب: في تحليل اللحية .

(٢) التقريب ١٢٤/٢ (٦٢٤٧)، والتهذيب ٣٤٩/٩ (٦٥١٧) .

(٣) المرجعين السابقين ٤٨/٢ (٥٧٠٢)، و٤٠١/٨ (٥٩١٠) .

(٤) الترمذي ٤٦/١ الطهارة، باب: ما جاء في تحليل اللحية، وقال: حديث حسن صحيح، وقال البخاري: أصح شئ في الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان، ورواه ابن حبان في صحيحه ٢٩٥/١ الطهارة، ذكر الاستحباب للمتوضئ تحليل لحيته في وضوئه، والحاكم في المستدرک ١٤٩/١ الطهارة، باب: تحليل اللحية==

وجه الدلالة:

فعله ﷺ دليل على مشروعيته واستحبابه.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- في جواز تخليل اللحية الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

==ثلاثا، وقال: صحيح الإسناد، واحتج البخاري، ومسلم بجميع رواته غير عامر بن شقيق قال: ولا أعلم في عامر طعنا بوجه من الوجوه. انظر: نصب الراية ٢٤/١، والجامع الصحيح تحقيق أحمد شاكر ٤٦/١ .

(١) جاء في المبسوط ٨٠/١: ((ويخلل لحيته، وأصابعه في الوضوء))، وانظر: تبيين الحقائق ٤/١ .

(٢) جاء في الشرح الكبير للدردير ٨٦/١: ((فيغسل مع تخليل شعر من لحية، أو حاجب، أو شارب، أو عنقفة، أو هدب تظهر البشرة تحته))، وانظر: مواهب الجليل ١٨٨/١ .

(٣) جاء في المجموع ٤١٧/١: ((والمستحب أن يخلل لحيته، فإن كانت بعضها خفيفا وبعضها كثيفا غسل ما تحت الخفيف، وأفاض الماء على الكثيف))، وانظر: مغني المحتاج ٦٠/١ .

(٤) جاء في المغني ١٠٥/١: ((وتخليل اللحية فإن كانت خفيفة تصف البشرة وحب غسل باطنها، وإن كانت كثيفة لم يجب غسل ما تحتها))، وانظر: الإنصاف ١٣٣/١ .

المطلب الثاني:

٢٣- وجوب غسل ما استرسل من اللحية:

روى ابن جريج، عن نافع أن ابن عمر: " كان يبيل أطول شعر لحيته، ويغفل^(١) بيده في أصول شعرها حتى يكثر القطر منها " ^(٢) .

توثيق الأثر:

ابن جريج: ثقة فقيه فاضل، تقدم .

نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يغسل أصول شعر لحيته، ويفرجها بيده حتى يكثر نزول قطرة الماء من لحيته .

دليله:

قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(٣) .
قال القرطبي^(٤): "قوله ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إن الله أمر بغسل الوجه أمرا مطلقا،

(١) يدخل يده أصول شعره . مختار الصحاح ص ٤٨٠ .

(٢) أحكام القرآن للحصاص ٤٢٦/٢ .

(٣) سورة المائدة آية ٦ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الشيخ الإمام أبو عبدا لله الأنصاري الأندلسي القرطبي المفسر، كان من عبادة الله الصالحين والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، وكانت أوقاته معمورة ما بين توجه وعبادة وتصنيف، جمع في تفسير القرآن كتابا كبيرا أسماه ((جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآى القرآن)) وهو من أجل التفاسير، وأعظمها نفعا، وكان مستقرا بمينة بني خصيب، وتوفي ودفن بها سنة إحدى وسبعين وستمائة. الدياج المنهب ٣٠٨/٢، ومرآة الجنان ١٦٠/٤، والنجوم الزاهرة ٢١/٧، والبداية والنهاية ٢٤٣/١٣ .

واللحية من الوجه حيث يقع بها المواجهة، فوجب غسلها بظاهر القرآن؛ لأنها بدل من البشرة " (١) .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما-على وجوب غسل ما استرسل من اللحية المالكية^(٢)، والشافعية على الصحيح^(٣)، والحنابلة^(٤).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما-الأحناف^(٥) في وجوب غسل ما استرسل من اللحية، وقالوا بعدم وجوبه .

(١) أحكام القرآن للقرطبي ٨٣/٦ .

(٢) جاء في مختصر خليل ص ٧: ((فرائض الوضوء غسل ما بين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن وظاهر اللحية))، والمراد بغسل ظاهرها إمرار اليد عليها مع الماء وتحريكها . وانظر: الشرح الكبير للدردير ٨٦/١، والفواكه الدواني ١٦٢/١ .

(٣) جاء في المجموع ٤٢٢/١: ((وإن استرسلت اللحية خرجت عن حد الوجه ففيها قولان: الصحيح منهما عند الأصحاب وجوب إفاضة الماء عليها وهو غسل ظاهرها))، والثاني: لا يجب. انظر: روضة الطالبين ٥٢/١ .

(٤) جاء في المغني ١١٧/١: ((ويجب غسل ما استرسل من اللحية))، وانظر: كشف القناع ٩٥/١ .

(٥) جاء في بدائع الصنائع ٤/١: ((ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية عندنا ... فلم يكن المسترسل وجهها، فلا يجب غسله))، وانظر: تبين الحقائق ٣/١، وحاشية ابن عابدين ١٠٠/١ .

المطلب الثالث:

٢٤- جواز مسح بعض الرأس:

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا ابن عليه، عن أيوب، عن نافع: " أن ابن عمر كان يمسح رأسه هكذا ووضع أيوب كفه وسط رأسه، ثم أمرها إلى مقدم رأسه " (١) .
- ٢- وروى أيضا، حدثنا وكيع، عن أسامة بن زيد، عن نافع، عن ابن عمر: " كان يمسح يافوخه (٢) مرة " (٣) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- ابن عليه: ثقة حافظ، تقدم .
- ٣- أيوب: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٤- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .
- ٥- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم .
- ٦- وكيع: ثقة حافظ، تقدم .
- ٧- أسامة بن زيد الليثي أبو زيد المدني، صدوق يهيم، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة (٤) .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني حسن .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على جواز مسح بعض الرأس عند عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- في الوضوء حيث ذكره أيوب واضعا كفه وسط رأسه، ثم ذهب بكفه إلى مقدم رأسه.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٤/١ باب: في مسح الرأس كيف هو .

(٢) اليافوخ: هو الموضع الذي يتحرك من وسط رأس الطفل، وهو ملتقى عظم مقدم الرأس، ومؤخره، انظر: مجمل

اللغة ٩٤٣/٤، والمعجم الوسيط ١٠٧٨/٢ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢٢/١ باب: مسح الرأس كم هو مرة .

(٤) التقريب ٧٦/١ (٣١٧)، والتهذيب ١٨٩/١ (٣٥٠) .

دليله:

عن المغيرة^(١) - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ: ((توضأ، ومسح بناصيته، وعلى العمامة وعلى الخفين))^(٢).

وجه الدلالة:

توضأ ومسح بناصيته، هذا يدل على جواز مسح بعض الرأس؛ لأن الناصية ليست هي جميع الرأس، فدل على جواز مسح البعض منه^(٣).

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز مسح بعض الرأس الخفية^(٤).

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - المالكية^(٥)، والحنابلة^(٦)، وقالوا: بوجوب مسح جميع الرأس، والشافعية^(٧) قالوا: لا يتقدر وجوبه بشئ، ويكفي فيه ما يمكن، حتى لو مسح بعض شعرة واحدة أجزأه.

-
- (١) هو المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة، ثم الكوفة، مات سنة خمسين على الصحيح، التقريب ٢٠٦/٢ (٦٨٦٤)، والتهذيب ٢٣٦/١٠ (٧١٥٦).
- (٢) أخرجه مسلم ٢٣١/١، الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، وأبو داود ١٥٠/١، الطهارة، باب: المسح على الخفين، والترمذي ١٠٠/١، الطهارة، باب: ما جاء في المسح على العمامة، والنسائي ٦٥/١، الطهارة، باب: المسح على العمامة مع الناصية.
- (٣) المجموع ٤٤١/١.
- (٤) جاء في الهداية ١٢/١: ((والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس))، وانظر: بدائع الصنائع ٤/١، وتبيين الحقائق ٣/١.
- (٥) جاء في مواهب الجليل ٢٠٢/١: ((والمشهور من المذهب أن مسح جميع الرأس واجب، فإن ترك بعضه لم يجزه))، وانظر: حاشية الدسوقي ٨٨/١.
- (٦) جاء في الإنصاف ١٥٩/١: ((ثم يمسح رأسه من مقدم رأسه، ثم يمرهما إلى قفاه، ثم يرتدما إلى مقدمه، ويجب مسح جميعه))، وقد فرق الحنابلة بين الرجل والمرأة في مسح الرأس، حيث إن المرأة يجزئها مسح مقدم رأسها، قال أحمد: "أرجو أن تكون المرأة في مسح الرأس أسهل؛ لأن عائشة كانت تمسح مقدم رأسها". انظر: المغني ١٢٥/١، وكشاف القناع ٩٨/١.
- (٧) جاء في المجموع ٤٤٠/١: ((إن مسح الرأس لا يتقدر وجوبه بشئ، بل يكفي فيه ما يمكن حتى لو مسح بعض شعرة واحدة أجزأه))، وانظر: مغني المحتاج ٥٣/١.

المطلب الرابع:

٢٥- لايسن تكرار مسح الرأس في الوضوء:

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان يمسح مقدم رأسه مرة واحدة " (١) .
- ٢- وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع أن ابن عمر: " كان يدخل يديه في الوضوء، فيمسح بهما مسحة واحدة اليافوخ (٢) فقط " (٣) .

توثيق الأثرين:

- ١- ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- عبد الله بن نمير: ثقة، تقدم .
- ٣- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبوسعيد القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة (٤) .
- ٤- نافع : ثقة فقيه، تقدم .
- ٥- عبد الرزاق: ثقة حافظ، تقدم .
- ٦- معمر: ثقة ثبت، تقدم .
- ٧- أيوب: ثقة ثبت، تقدم .
- الحكم على الأثرين:
- إسناد الأثرين صحيح .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يمسح مقدم رأسه مرة واحدة في الوضوء .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٢/١ باب: في مسح الرأس كم هو مرة .

(٢) انظر معناه في صفحة ١١٦ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ٦/١، الطهارة، باب: المسح بالرأس .

(٤) التقريب ٣٠٣/٢ (٧٥٨٦)، والتهذيب ١١/١٩٣ (٧٨٧٨) .

دليله:

سئل عبدالله بن زيد^(١) عن وضوء النبي ﷺ ((فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم، فكفأ^(٢) على يديه، فغسلها ثلاثاً، ثم أدخل يده في الإناء فغسل وجهه ثلاثاً، ثم أدخل يده في الإناء فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، ثم أدخل يده في الإناء فمسح برأسه فأقبل بيده، وأدير بها، ثم أدخل يده في الإناء فغسل رجله)) .

وحدثنا موسى^(٣) قال: حدثنا وهيب^(٤) قال: ((مسح رأسه مرة))^(٥) .

وجه الدلالة:

قول عبدالله بن زيد: " مسح رأسه مرة "، وفعله بيان لمشروعيته، قال النووي: " جاءت رواية مفسرة مصرحة بأنه غسل الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً، ومسح الرأس مرة^(٦) .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما-الجمهور من الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والحنابلة^(٩)، على أنه لايسن تكرار مسح الرأس .

(١) عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري أبو محمد، صحابي شهير، روى صفة الوضوء، وغير ذلك، استشهد سنة ثلاث وستين، التقريب ٤٩٤/١ (٣٣٤٢)، والتهذيب ١٩٩/٥ (٣٤٤٢) .

(٢) فكفأ: أمال الماء وصبه على يديه، انظر: مختار الصحاح ص ٦٤١ .

(٣) موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، انظر: التقريب ٢٢٠/٢ (٦٩٦٩)، والتهذيب ٢٩٧/١٠ (٧٢٦٢) .

(٤) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي أبوبكر البصري، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمس وستين ومائة، التقريب ٢٩٣/٢ (٧٥١٤)، والتهذيب ١٤٨/١١ (٧٨٠٩) .

(٥) البخاري ٦٩/١، الوضوء، باب: مسح الرأس .

(٦) المجموع ١٧٤/١ .

(٧) جاء في المبسوط ٨،٧/١: ((ثم مسح برأسه، وأذنيه مرة واحدة))، وقال: والمسنون في المسح مرة واحدة بماء واحد عندنا... ثم قال: هذا ممسوح في الطهارة فلا يكون التكرار فيه مسنوناً. وانظر: تبين الحقائق ١/٥-٦ .

(٨) جاء في المعونة ١٣٠/١: ((لا فضيلة في تكرار مسح الرأس ثلاثاً... لأن موضع المسح التخفيف فلا يجوز أن يكون من سنته ما يخرج عن موضوعه))، وانظر: بداية المجتهد ٣١/١ .

(٩) جاء في المغني ١٢٧/١: ((ولا يسن تكرار مسح الرأس في الصحيح من المذهب))، وفي الإنصاف ١٦٣/١: ((ولا يستحب تكراره)) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- الشافعية^(١)، وقالوا باستحباب تكرار مسح الرأس .

(١) جاء في المجموع ٤٧٢/١: ((مذهبنا والمشهور الذي عليه الشافعي-رضي الله عنه- في كتبه، وقطع به جماهير الأصحاب أنه يستحب مسح الرأس ثلاثا كما يستحب تطهير باقي الأعضاء ثلاثا))، وانظر: روضة الطالبين ٥٩/١، ومغني المحتاج ٥٩/١ .

المطلب الخامس:

٢٦-الأذنان من الرأس:

روى ابن أبي شيبة حدثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن محمد بن اسحاق، عن نافع قال: كان ابن عمر يمسح أذنيه، ويقول: "هما من الرأس" (١).

توثيق الأثر:

١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم.

٢- عبدالرحيم بن سليمان: ثقة عابد، تقدم.

٣- محمد بن اسحاق بن يسار أبو بكر المطليبي المدني، صدوق، من صغار الخامسة، مات سنة خمس ومائة (٢).

٤- نافع: ثقة فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر: إسناد الأثر حسن.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان يمسح أذنيه في الوضوء، ويقول: هما من الرأس.

دليله:

عن عبد الله بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ ((الأذنان من الرأس)) (٣).

وجه الدلالة: قوله ﷺ ((الأذنان من الرأس)) هو نص في الاستدلال، حيث تضمن أن الأذنين من الرأس، فيكون الأمر بمسح الرأس أمراً بـمسحهما (٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٥/١ باب: من قال الأذنان من الرأس.

(٢) التقريب ٥٤/٢ (٥٧٤٣)، والتهذيب ٣٣/٩ (٥٩٦٠).

(٣) أبو داود ٤٢/١، الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ، والترمذي ٥٣/١، الطهارة، باب: ما جاء أن الأذنين من الرأس، وابن ماجه ١٥٢/١، الطهارة، باب: الأذنان من الرأس، قال الزيلعي: "وهذا أمثل إسناد في الباب؛ لاتصاله، وثقة رواه"، وقال الهيثمي: "هذا إسناد حسن إن كان سويد بن سعيد حفظه"، وصححه الألباني، انظر: نصب الراية ٧٢/١، وصحيح ابن ماجه للألباني ص ٣٥٧.

(٤) نيل الأوطار ١٩٠/١.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على أن الأذنين من الرأس الأحناف^(١)،
والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- الشافعية^(٤)، فقالوا: إن الأذنين ليستا
من الرأس، ولا من الوجه، وإنهما عضوان مستقلان.

(١) جاء في شرح فتح القدير ٢٧/١: ((ومسح الأذنين-وهو سنة عندنا- بماء الرأس؛ لقوله ﷺ "الأذنان من الرأس")، وانظر: بدائع الصنائع ٢٣/١.

(٢) جاء في مواهب الجليل ٢٤٩/١: ((والمقصود لمالك: أنهما من الرأس، وإنما السنة في تجديد الماء لهما))،
وانظر: المنتقى للباقي ٧٥/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٠/٦.

(٣) جاء في المغني ١٣٢/١: ((والأذنان من الرأس، فقياس المنهوب: وجوب مسحهما مع مسحه؛ وذلك لأنهما تبع
للرأس))، وانظر: الإنصاف: ١٦٢/١.

(٤) جاء في المجموع ٤٥٣/١: ((مذهبنا أنهما ليستا من الوجه، ولا من الرأس، بل عضوان مستقلان، يسن
مسحهما على الأفراد، ولا يجب))، وانظر: مغني المحتاج ٦٠/١.

المطلب السادس:

٢٧- أخذ ماء جديد للأذنين:

عن مالك، عن نافع أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- " كان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه " (١) .

توثيق الأثر:

١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام، تقدم .

٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح، وجليل .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يأخذ ماء جديدا بأصبعيه ويمسح بهما أذنيه .

دليله:

حديث عبدا لله بن زيد: ((أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذه لرأسه)) (٢) .

وجه الدلالة:

رؤيته للنبي ﷺ يفعله، وفعله بيان للجواز، ودليل على مشروعيته .

(١) الموطأ ٥٨/١، الطهارة، باب: ما جاء في المسح بالرأس، والأذنين .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١١٤/١، الطهارة، باب: مسح الأذنين بماء جديد، وقال: " هذا إسناد صحيح "، وأخرجه الحاكم في المستدرک ١٥١/١، الطهارة، باب: المسح على الخفين من طريق حرمة عن ابن وهب بلفظ: ((أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس)) وقال: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين "، وانظر: نصب الراية ٢٢/١ .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على أخذ ماء جديد للأذنين الجمهور من المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- الحنفية^(٤)، وقالوا بعدم أخذ ماء جديد للأذنين، وأنهما يمسحان بالماء الذي يؤخذ للرأس.

(١) جاء في المعونة على مذهب عالم المدينة ١٢٥/١: ((ويمسح أذنيه ظاهرهما، وباطنهما، ويستحب له تجديد الماء لهما... لأن المغسولات نفلا لما انفردت عن المغسولات فرضا، فكذلك المسوحات نفلا يجب أن تنفرد عن المسوحات فرضا))، وانظر: بداية الاجتهاد ٣٣/١.

(٢) جاء في المجموع ٤٥٠/١: ((ثم يمسح أذنيه ظاهرهما، وباطنهما... ويكون ذلك بماء جديد غير الماء الذي مسح به الرأس))، وانظر: مغني المحتاج ٦٠/١.

(٣) جاء في المغني ١٠٦/١: ((المستحب أن يأخذ لأذنيه ماء جديدا، قال أحمد: أنا أستحب أن يأخذ لأذنيه ماء جديدا))، وجاء في كشف القناع ١٠٠/١: ((ويجب مسح أذنيه ظاهرهما، وباطنهما؛ لأنهما من الرأس بماء جديد بعد مسح رأسه)).

(٤) جاء في بدائع الصنائع ٢٣/١: ((ومن سنن الوضوء أن يمسح الأذنين ظاهرهما، وباطنهما بماء الرأس))، وجاء في المبسوط ٦٤/١: ((الأذنان من الرأس، والفرض في الرأس المسح بالنص، وإنما قلنا إنهما من الرأس؛ لأنهما على الرأس... وعلى هذا قلنا لا يأخذ لأذنيه ماء جديدا)).

المطلب السابع:

٢٨- جواز تفريق الوضوء:

عن مالك، عن نافع أن عبداً لله بن عمر: "بال في السوق، ثم توضأ، وغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ثم دعي لجنائز ليصلي عليها حين دخل المسجد، فمسح على خفيه ثم صلى عليها" (١).

وعند البيهقي: "فمسح على خفيه بعد ما جف وضوءه، وصلى ((، قال: وهذا صحيح عن ابن عمر (٢).

توثيق الأثر:

١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام، تقدم .

٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح، وجليل .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- يرى جواز تفريق الوضوء، حيث توضأ وغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ثم نودي لجنائز ليصلي عليها، فمسح على خفيه بعدما جف وضوءه وصلى عليها.

دليله:

قول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣).

(١) موطأ الإمام مالك ٦٠/١، الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الخفين .

(٢) السنن الكبرى ١٤٧/١، الطهارة، باب: تفريق الوضوء، وذكره البخاري تعليقا ٨٨/١، الغسل، باب: تفريق

الغسل والوضوء .

(٣) سورة المائدة آية (٦) .

وجه الدلالة:

إن الله تعالى أمر بغسل الأعضاء، ولم يوجب الموالاة، فكيفما غسل جاز^(١).
وقال النووي: " واحتج من لم يوجب الموالاة بالأثر الصحيح الذي رواه مالك عن
نافع عن ابن عمر^(٢)... وقال: وهذا دليل حسن فإن ابن عمر فعله بحضرة حاضري
الجنائز، ولم ينكر عليه أحد " ^(٣).

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- الأحناف^(٤)، والشافعية^(٥) على الصحيح^(٥)،
على جواز تفريق الوضوء.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- في جواز تفريق الوضوء المالكية على
التفصيل^(٦)، والحنابلة^(٧) يقولون بوجوب الترتيب، والموالاة وهي: أن لا يؤخر غسل عضو
حتى ينشف الذي قبله.

(١) انظر: المجموع ٤٩٣/١، والمغني ١٣٨/١.

(٢) هو الذي ذكرته في باب المسألة أن ابن عمر توضأ في السوق، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ثم دعي إلى
جنازة فدخل المسجد، ثم مسح على خفيه بعدما جف وضوءه وصلى.

(٣) المجموع شرح المهذب ٤٩٣/١.

(٤) جاء في المبسوط ٥٦/١: ((وإن غسل بعض أعضائه وترك البعض حتى جف ما قد غسل أجزأه؛ لأن الموالاة
سنة عندنا))، وانظر: بدائع الصنائع ٢٢/١.

(٥) جاء في المجموع ٤٩٢/١: ((قد ذكرنا أن التفريق اليسير لا يضر بالإجماع [في المذهب] وأما الكثير فالصحيح
في مذهبنا أنه لا يضر))، ذلك لأن الشافعية لهم قولان في التفريق الكثير، وهو بقدر ما يحف الماء على العضو في
زمان معتدل، قال في القديم: لا يجزئه؛ لأنها عبادة يبطلها الحدث فأبطلها التفريق كالصلاة. وقال في الجديد:
يجزئه؛ لأنها عبادة لا يبطلها التفريق القليل، فلا يبطلها الكثير كتفريق الزكاة، والصحيح في المذهب ما ذكرناه
نصاً. انظر: المجموع ٤٨٩/١، ومغني المحتاج ٦١/١.

(٦) جاء في المعونة على مذهب عالم المدينة ١٣٠/١: ((وإذا تعمد تفريق وضوءه حتى طال وتفاحش استأنف، ولم
يجزه البناء عليه.... وتفريقه مع العذر غير مفسدة له))، والعذر عند المالكية قسمان: ١- النسيان. ٢- وعجز
الماء عن قدر الكفاية، وانظر: بداية المجتهد ٣٧/١، وحاشية الدسوقي ٩٣-٩٠/١.

(٧) جاء في كشف القناع ١٠٤/١: ((والترتيب والموالاة فرضان في الوضوء))، والموالاة الواجبة أن لا يترك غسل

عضو حتى يمضي زمن يحف العضو الذي قبله في الزمان المعتدل. وانظر: المغني ١٣٩/١.

المطلب الثامن:

٢٩- جواز غسل القدمين سبعا سبعا :

روى ابن المنذر حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عمر بن محمد، عن نافع قال: " كان ابن عمر يغسل قدميه سبعا سبعا " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن المنذر: هو أبو بكر محمد بن إبراهيم، ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- علي بن عبد العزيز: هو علي بن غراب الفزاري الكوفي، صدوق، وكان يدلس، ويتشيع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، من الثامنة، مات سنة أربع وثمانين ومائة (٢) .
- ٣- أبو نعيم: هو ضرار بن صرد التيمي، الطحان الكوفي، صدوق له أوهام وخطئ، ورمي بالتشيع، وكان عارفا بالفرائض، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين ومائتين (٣) .
- ٤- سفيان: ثقة حافظ فقيه، تقدم .
- ٥- عمر بن محمد بن صبهان الأسلمي أبو جعفر المدني، خال إبراهيم بن يحيى، ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبع وخمسين ومائة (٤) .
- ٦- نافع: ثقة ثبت، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر ضعيف؛ لوجود عمر بن محمد فيه، وهو ضعيف .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان يغسل قدميه سبعا سبعا، قال الحافظ ابن حجر (٥) : " وكأنه -رضي الله عنه- بالغ فيهما دون غيرهما؛ لأنهما محل

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٤٠٥/١ .

(٢) التقريب ٧٠١/١ (٤٧٩٩) ، والتهذيب ٣١٣/٧ (٤٩٥٩) .

(٣) التقريب ٤٤٤/١ (٢٩٩٣) ، والتهذيب ٤١٩/٤ (٣٠٨٢) .

(٤) المرجعين السابقين ٧٢٠/٢ (٤٩٣٩) ، و٣٩٣/٧ (٥١٠٨) .

(٥) تقدمت ترجمته في صفحة ٤ .

الأوساخ غالباً؛ لاعتيادهم المشي حفاة" (١).

دليله:

لم أعثر على دليل له على فعله هذا، بل تفرد به . قال ابن المنذر: " كان ابن عمر يشدد على نفسه في أشياء من أمر وضوئه، ومن ذلك أنخذه لأذنيه ماء جديداً، ونضحه الماء في عينيه، وغسل قدميه سبعا سبعا وليس على الناس ذلك " (٢).

(١) فتح الباري ١/٢٤ .

(٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ١/٤٠٥ .

المطلب التاسع:

٣٠- جواز تنشيف أعضاء الوضوء:

روى ابن أبي شيبة حدثنا وكيع، عن شعبة، عن الحكم، عن ابن عمر: " أنه مسح وجهه بثوبه بعد الوضوء " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- وكيع : ثقة حافظ عابد، تقدم .
- ٣- شعبة: ثقة حافظ متقن، تقدم .
- ٤- الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة (٢) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على جواز تنشيف الأعضاء بعد الوضوء حيث مسح عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- وجهه بثوبه بعد الوضوء .

دليله:

١- عن عائشة قالت: ((كانت لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء)) (٣) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٣٨/١ باب: في المنديل بعد الوضوء .

(٢) التقريب ٢٣٢/١ (١٤٥٨)، والتهذيب ٣٨٨/٢ (١٥٢٨) .

(٣) أخرجه الحاكم ١٥٤/١، الطهارة، وقال: " في سنده أبو معاذ وهو الفضل بن ميسرة بصري، روى عنه يحيى بن سعيد، وأثنى عليه وهو حديث قد روي عن أنس بن مالك، وغيره ولم يخرجاه "، والبيهقي ٣١٤/١، الطهارة، باب: التمسح بالمنديل، والترمذي ٧٤/١، الطهارة، باب: ما جاء في التمسح بعد الوضوء ، وقال: " حديث عائشة ليس بالقائم " .

وجه الدلالة:

قول عائشة كان له خرقة ينشف بها بعد الوضوء نص في الاستدلال.
٢- قال ابن العربي^(١): " ولأن المقصود من العبادة قد حصل فمسحه بعد ذلك لا يؤثر " (٢) .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز تنشيف أعضاء الوضوء الجمهور من الأحناف^(٣) ، والمالكية^(٤) ، والحنابلة^(٥) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- في جواز تنشيف أعضاء الوضوء الشافعية^(٦) ، وقالوا: إن المستحب هو تركه .

(١) هو محمد بن عبدا لله بن محمد بن عبدا لله بن أحمد المعروف بابن العربي، الإمام العلامة الحافظ المتبحر، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحافظها، وكان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة منصرفاً من مراكش، وحمل ميتاً إلى مدينة فاس ودفن بها، سير أعلام النبلاء ١٩٧/٢٠، والديباج المنهب ٢٥٢/٢، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٤ .

(٢) عارضة الأحوزي لابن العربي ٦٩/١ .

(٣) جاء في تبين الحقائق ٧/١: ((ولا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء روى ذلك عن عثمان، وأنس، ومسروق، والحسن بن علي))، وانظر: المبسوط ٧٣/١ .

(٤) جاء في حاشية الدسوقي ١٠٤/١: ((ويجوز مسح الأعضاء بالمنديل، أو منشفة خلافاً للشافعية في استحبابهم ترك ذلك المسح))، وانظر: مواهب الجليل ٢٦٦/١ .

(٥) جاء في المغني ١٤١/١: ((ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل من بلل الوضوء، عن أحمد أنه قال: لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء))، وانظر: الإنصاف ١٦٦/١ .

(٦) جاء في المجموع ٤٩٥/١: ((ويستحب أن لا ينشف أعضائه من بلل الوضوء...، وذكرنا أن الصحيح في مذهبنا: أنه يستحب تركه))، وانظر: مغني المحتاج ٦١/١ .

المبحث الثاني: في نواقض الوضوء وفيه عشرة مطالب:

- المطلب الأول: نقض الوضوء من الرعاف .
- المطلب الثاني: نقض الوضوء من القيء .
- المطلب الثالث: الدود الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء إذا كثر .
- المطلب الرابع: نقض الوضوء بمس الذكر .
- المطلب الخامس: نقض الوضوء بقبلة المرأة، ولمسها .
- المطلب السادس: نقض الوضوء بنوم المضطجع .
- المطلب السابع: وجوب الوضوء من غسل الميت .
- المطلب الثامن: عدم نقض الوضوء بنوم القاعد .
- المطلب التاسع: عدم نقض الوضوء من أكل لحم الجزور .
- المطلب العاشر: ظهور القيح والصدید على الجرح لا ينقض الوضوء إذا لم يسلم .

المطلب الأول:

٣١- نقض الوضوء من الرعاف^(١) :

عن مالك، عن نافع: " أن ابن عمر كان إذا رعف انصرف، فتوضأ، ثم رجع فبنى، ولم يتكلم " ^(٢) .

قال ابن عبد البر: " معروف من مذهب ابن عمر، ومذهب أبيه إيجاب الوضوء من الرعاف، وأنه كان عندهما حدثاً من الأحداث الناقضة للوضوء " ^(٣) .

توثيق الأثر:

١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام ، تقدم .

٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح، وجليل .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- يرى نقض الوضوء بالرعاف، ولذا كان إذا رعف وهو في الصلاة يذهب ليتوضأ، ويبني على ما قد مضى من الصلاة من غير أن يتكلم .

دليله:

قول رسول الله ﷺ للمستحاضة: ((إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فإذا أقبلت حیضتك فاتركي الصلاة، فإذا ذهبت فاغتسلي، وصلي، وتوضئي لكل صلاة)) ^(٤) .

(١) الرعاف: هو خروج الدم من الأنف، المصباح المنير ٢٣٠/١ .

(٢) الموطأ ٦١/١، الطهارة، باب: ما جاء في الرعاف .

(٣) الاستذكار لابن عبد البر ٢٦٧/٢ .

(٤) أخرجه البخاري ١٠٠/١، الحيض، باب: الاستحاضة، ومسلم ٢٦٢/١، الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها، وأبوداود ٨٤/١، الطهارة، باب: من قال توضأ لكل صلاة، والترمذي ٢١٧/١، الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة .

وجه الدلالة:

يقول ابن عبد البر: " قالوا: فأوجب رسول الله ﷺ الوضوء على المستحاضة من دم العرق، والسائل، فكذلك كل دم يسيل من الجسد " (١) .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- على وجوب الوضوء من دم الرعاف الأحناف^(٢) ، والحنابلة^(٣) إذا كان الدم سائلا كثيرا، وخالفوه في القليل .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- على عدم نقض الوضوء بالرعاف مطلقا المالكية^(٤) ، والشافعية^(٥) .

(١) الاستذكار ٢٦٩/٢ .

(٢) جاء في المبسوط ٨٣/١ : ((وإن رعف قليلا لم يسيل لم ينقض وضوءه))، يفهم منه أنه إذا رعف كثيرا وسال نقض الوضوء، وانظر: تبين الحقائق ٨/١ .

(٣) جاء في كشف القناع ١٢٤/١ : ((وإن كانت النجاسات الخارجة من غير السبيلين كالقيء، والدم، والقيح لم ينقض إلا كثيرا))، والكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه ، وانظر: المغني ١٨٤/١، والإنصاف ١٩٧/١ .

(٤) جاء في الموطأ ٤٩/١ : ((قال مالك: الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف، ولا قيء، ولا قيح، ولا دم يسيل من الجسد، ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر، أو دبر، أو نوم))، وانظر: مواهب الجليل ٣٠٢/١، وحاشية الدسوقي ١٢٣/١ .

(٥) جاء في المجموع ٥٨/٢ : ((مذهبنا أنه لا ينقض الوضوء بخروج شئ من غير السبيلين كدم الفصد، والحجامة، والقيء، والرعاف سواء قل ذلك، أو كثر))، وانظر: الأم ١٨/١ .

المطلب الثاني:

٣٢- نقض الوضوء من القيء^(١) :

روى عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: " إذا رعف الرجل في الصلاة، أو ذرعه^(٢) القيء، أو وجد مديا، فإنه ينصرف، فيتوضأ " ^(٣) .

قال أبو عامر^(٤) : " ذكر ابن عمر للمذي المجمع على أن فيه الوضوء مع القيء، والرعاف يوضح مذهبه " ^(٥) .

توثيق الأثر:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف، تقدم .
- ٢- معمر: ثقة ثبت فاضل، تقدم .
- ٣- الزهري: محمد بن مسلم بن عبيدالله، ثقة ثبت، فقيه حافظ، تقدم^(٦) .
- ٤- سالم بن عبدالله بن عمر: ثقة ثبت ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

(١) القيء: الطعام المقدوف من البطن ، المصباح المنير ٥٢٢/٢ .

(٢) ذرعه القيء ذرعا: غلبه وسبقه، المصباح ٢٠٨/١ .

(٣) مصنف عبدالرزاق ٣٣٩/١ باب: الرجل يحدث ثم يرجع قبل أن يتكلم .

(٤) تقدمت ترجمته في صفحة ٦٦ .

(٥) الاستذكار ٢٦٧/٢ .

(٦) التقريب ١٣٣/٢ (٦٣١٥)، والتهديب ٣٨٥/٩ (٦٥٨٥) .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- يرى نقض الوضوء بالرعاف، والقيء، والمذي، فقال: إن من يصيبه شيء من هذه الثلاثة وهو في الصلاة فإنه ينصرف ويتوضأ من جديد .

دليله:

ما رواه أبو الدرداء ^(١): ((أن النبي ﷺ قاء فتوضأ، فلقيت ثوبان ^(٢) في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال ثوبان: صدق، أنا صببت له وضوءه)) ^(٣) .

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ قاء فتوضأ، وفعله دليل على المشروعية .

بيان من وافقه:

وافق عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- على نقض الوضوء بالقيء الأحناف ^(٤) إذا ملئ الفم، والحنابلة ^(٥) في الكثير دون القليل .

^(١) هو عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عامر، صحابي حليل، أول مشاهده أحد، وكان عابداً، مات في آخر خلافة عثمان، انظر: التقريب ٧٦١/١ (٥٢٤٤) .

^(٢) ثوبان بن بُحْدَد الهاشمي مولى النبي ﷺ صحبه ولازمه، ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة أربع وخمسين، انظر: التقريب ١٥١/١ (٨٦٠) ، والتهذيب ٢٩/٢ (٩١٢) .

^(٣) أخرجه الترمذي ١٤٢/١، الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف، وقال: وقد جود حسين المعلم هذا الحديث، وقال ابن مندة: إسناده صحيح متصل، وقال الألباني: صحيح ورجاله ثقات، انظر: سبل السلام ١٤٤/١، وبداية المجتهد ٧٠/١، وإرواء الغليل ١٤٧/١ .

^(٤) جاء في شرح فتح القدير ٣٨/١: ((وينقض الوضوء الدم، والقيح إذا خرجا من البدن فتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير، والقيء ملء الفم))، وانظر: بدائع الصنائع ٢٤/١، وتبيين الحقائق ٩/١ .

^(٥) جاء في كشف القناع ١٢٤/١: ((وإن كانت النجاسات الخارجة من غير السبيلين كالقيء، والدم، والقيح، ودود الجراح لم ينقض إلا كثيراً))، وانظر: المغني ١٨٤/١، ومنار السبيل في شرح الدليل ٣٣/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على نقض الوضوء بالقيء المالكية^(١) ،
والشافعية^(٢) ، وقالوا: إن القيء لا ينقض الوضوء .

(١) جاء في الشرح الكبير للدردير ١٢٣/١: ((ولا ينقض الوضوء بقيء، وقلس، وأكل لحم جزور، وذبح،

وحجامة، وفصد، وقهقهة بصلاة))، وانظر: مواهب الجليل ٣٠٢/١ .

(٢) جاء في المجموع ٥٧،٣/٢: ((الأحداث التي تنقض الوضوء خمسة: الخارج من السبيلين، والنوم، والغلبة على

العقل بغير النوم، ولمس النساء، ومس الفرج، وما سوى هذه الأشياء الخمسة لا ينقض الوضوء كدم الفصد،

والحجامة، والقيء))، وانظر: مغني المحتاج ٣٥-٣٢/١ .

المطلب الثالث:

٣٣-الدود الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء إذا كثر:

روي عن ابن عمر: " أن الخارج من البدن من غير السيلين إذا كان نجسا ينقض الوضوء في الجملة "، نقل ذلك عنه ابن قدامة^(١)، وإنما ينتقض بالكثير من ذلك دون اليسير^(٢).

فقه العلم:

دل النقل عن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- أنه كان يرى نقض الوضوء بالدود الكثير إذا خرج من الجرح.

دليله:

القياس على الخارج من السيلين، يقول ابن قدامة: " إن الدود الكثير خارج يلحقه حكم التطهير، فنقض الوضوء كالخارج من السيل " ^(٣).

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على نقض الوضوء بالدود الكثير يخرج من الجروح الخنابلة^(٤).

(١) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، شيخ الإسلام موفق الدين الدمشقي الحنبلي، صاحب

التصانيف، كان إماما حجة مصنفا متفنا محررا متبحرا في العلوم، كبير القدر، من مصنفاته: المغني والكافي والمقنع والعمدة، توفي سنة عشرين وستمائة، انظر: سير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢، شذرات الذهب ٨٨/٥.

(٢) المغني ١٨٤/١.

(٣) المغني ١٨٤/١، وانظر: المتع في شرح المقنع ٢٠٦/١، ومعوذة أولي النهى شرح المنتهى ٣٤٠/١، وكشاف

القناع ١٢٤/١، وشرح منتهى الإرادات ٦٥/١.

(٤) جاء في المغني ١٨٤/١: ((والقئ الفاحش، والدم الفاحش، والدود الفاحش يخرج من الجروح ينقض الوضوء في

الجملة))، وانظر: شرح الزركشي على مختصر الخرق ٢٥٢/١.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في نقض الوضوء بخروج الدود الكثير من الجرح الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وقالوا: إن الوضوء لا ينقض بخروج دود من الجرح .

(١) جاء في تبين الحقائق ١٢/١: ((لا ينقض الوضوء خروج دودة من جرح))، ((والدودة الخارجة من الجرح

لا تنقض الوضوء بخلاف الخارجة من الدبر)) . وانظر: فتح القدير ٥٢/١ .

(٢) جاء في المعونة ١٥٧/١: ((ولا وضوء مما يخرج من غير السبيلين من قيء، أو رعاف، أو غيره؛ لأنه خارج من

غير المخرج المعتاد للحدث، فأشبهه الدود الخارج من الجرح))، يفهم منه أن خروج الدود من الجرح لا ينقض الوضوء .

(٣) جاء في المجموع ٥٧، ٣/٢: ((الأحداث التي تنقض الوضوء خمسة: الخارج من السبيلين، والنوم، والغلبة على

العقل بغير النوم، ولمس النساء، ومس الفرج، وما سوى هذه الأشياء الخمسة لا ينقض الوضوء))، يفهم منه أن

الدودة الخارجة من الجرح لا تنقض الوضوء عندهم . وانظر: معني المحتاج ٣٥-٣٢/١ .

المطلب الرابع:

٣٤- وجوب الوضوء بمس الذكر:

١- عن مالك، عن نافع، أن عبداً لله بن عمر كان يقول: " إذا مس أحدكم ذكره فقد وجب عليه الوضوء " (١) .

٢- روى عبدالرزاق، عن ابن جريج قال: أخبرنا ابن شهاب، عن سالم أن ابن عمر: صلى بهم بطريق مكة العصر، ثم ركبنا، فسرنا ما قُدِّرَ أن نسير، ثم أناخ ابن عمر، فتوضأ وصلى العصر وحده، قال سالم: فقلت له: إنك قد صليت لنا صلاة العصر أفنست؟ قال: " إنني لم أنس، ولكن قد مسست ذكرى قبل أن أصلي، فلما ذكرت ذلك توضأت فعدت صلاتي " (٢) .

توثيق الأثرين:

- ١- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم .
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .
- ٣- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف، تقدم .
- ٤- ابن جريج: ثقة فقيه فاضل، تقدم .
- ٥- ابن شهاب: فقيه حافظ متفق على جلالته، تقدم .
- ٦- سالم: فقيه ثبت عابد فاضل، تقدم .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على نقض الوضوء بمس الذكر عند عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- حيث قال: بوجوب الوضوء على من مس ذكره .

(١) الموطأ ٦٤/١، الطهارة، باب: الوضوء من مس الفرج .

(٢) مصنف عبدالرزاق ١١٥/١، باب: الوضوء من مس الذكر .

دليله:

عن بسرة بنت صفوان^(١) أن النبي ﷺ قال: ((من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ))^(٢).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ: ((من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ)) دال على نقض الوضوء بمس الذكر.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على نقض الوضوء بمس الذكر المالكية^(٣) ، إذا كان يبطن كفه، أو جنبه لا يظهره، والشافعية^(٤) ، والحنابلة على الصحيح من المذهب^(٥).

-
- (١) بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية، صحابية لها سابقة وهجرة، عاشت إلى ولاية معاوية، انظر: التقريب ٦٣١/٢ (٨٥٨٩)، والتهذيب ٣٥٤/١٢ (٨٨٩٩).
- (٢) أخرجه أبو داود ٦٩/١، الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، والترمذي ١٢٦/١، الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، والنسائي ١١٨/١، الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه ٦٣/١، الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر، قال أبو داود: " قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح "، قال: " بل هو صحيح "، وقال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح "، وقال الدارقطني: " صحيح ثابت "، وصححه أيضا يحيى ابن معين. انظر: تلخيص الحبير ١٨٥/١.
- (٣) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٤٥/١: ((ومس ذكره المتصل يبطن كفه، أو جنبه، أو أصبع كذلك ولو زائدا إن أحس وتصرف))، إذا مسه من غير حائل لا يظهر كفه، ولو كان الأصبع زادا على الخمسة إن كان يتصرف كإخوته، وكان له إحساس، وإلا لم ينقض، انظر: مواهب الجليل ٢٩٩/١، والشرح الكبير للدردير ١٢١/١.
- (٤) جاء في روضة الطالبين ٧٥/١: ((فينتقض الوضوء إذا مس يبطن كفه فرج آدمي من نفسه، أو غيره، ذكرا، أو أنثى، صغير، أو كبير، حي، أو ميت، قبلا كان المسوس، أو دبرا))، وانظر: المجموع ٤٣/٢.
- (٥) جاء في كشف القناع ١٢٦/١: ((ومس ذكر آدمي إلى أصول الأنتيين مطلقا سواء كان الماس ذكرا، أو أنثى، بشهوة، أو غيرها، ذكره، أو ذكر غيره سواء كان صغيرا، أو كبيرا))، ولأحمد رواية ثانية: أنه لا ينقض، انظر: الإنصاف ٢٠٢/١.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - بنقض الوضوء بمس الذكر الحنفيه^(١)،
وقالوا: بعدم نقضه^(٢).

(١) جاء في بدائع الصنائع ٣٠/١: ((ولو مس ذكره بباطن كفه من غير حائل لا ينتقض وضوءه عندنا))، وانظر: المبسوط ٦٦/١.

(٢) واستدلوا بحديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال: قدمنا على النبي ﷺ فجاءه رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله: ماترى في مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ، فقال: ((وهل هو إلا بضعة منك))، ويوجد هناك تعارض واضح بين هذا الحديث والذي استدل به القائلون بالنقض، ولكن العلماء رجحوا حديث النقض على حديث الرخصة، قال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم يخرج به الشيخان، ولم يحتج بأحد روايته، وحديث بسرة قد احتج بجميع روايته، فهو على شرط البخاري بكل حال. انظر: تلخيص الحبير ١/١٨٥، ثم الظاهر أن حديث بسرة متأخر، وحديث طلق متقدم فيجعل المتأخر نا سخا والمتقدم منسوخا، وعلى هذا يكون حديث طلق منسوخا، انظر: تحفة الأحوذى ١/٢٧٦.

المطلب الخامس:

٣٥- نقض الوضوء بقبلة المرأة، ولمسها:

عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر أنه كان يقول: " قُبلة الرجل امرأته، وجَسُّها^(١) بيده من الملامسة، فمن قبل امرأته، أو جسها بيده فعليه الوضوء " ^(٢) .

توثيق الأثر:

- ١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام، تقدم .
 - ٢- ابن شهاب: ثقة ثبت ، تقدم .
 - ٣- سالم بن عبد الله: ثقة ، تقدم .
- الحكم على الأثر: إسناد الأثر صحيح، وجليل .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يقول: من قبل امرأته، أو جسها بيده انتقض وضوءه .

دليله:

قول الله تعالى: ﴿ أَوْ لَا مَسْتُمْ النَّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ^(٣) .

وجه الدلالة:

صرحت الآية بأن اللمس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء، وهو حقيقة في لمس اليد ^(٤)، وحمل الظاهر والعموم على التصريح

(١) جسَّه بيده: مسه، مختار الصحاح ١/١٠٤ .

(٢) الموطأ ١/٦٤، الطهارة، باب: الوضوء من قبلة الرجل امرأته، ومصنف عبدالرزاق ١/١٣٢، الطهارة، باب: الوضوء من القبلة، واللمس المباشر، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٤٩، الطهارة، باب: من قال في القبلة وضوء، وكشف الغمة ١/٦٤، الطهارة، فصل: في لمس المرأة، والفرج .

(٣) سورة النساء آية ٤٣، وسورة المائدة آية ٦ .

(٤) نيل الأوطار ١/٢٣٠ .

أولى من حملة على الكناية^(١)، ويؤيد بقاؤه على معناه الحقيقي قراءة- أو لمستم^(٢)- فإنها ظاهرة في مجرد اللمس من دون جماع^(٣).

أمادليل النقض بالقبلة فقد دلت عليه أيضا الآية فقوله تعالى: ﴿أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ يشمل الجس، والقبلة بالفم، بل هي أولى بالنقض من الجس باليد؛ لأنها مناط الشهوة.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على نقض الوضوء بلمس المرأة، الشافعية مطلقا^(٤).

ووافقه المالكية في القبلة مطلقا، أما اللمس باليد فوافقه بشرط أن يقصد اللذة، أو يجدها^(٥).

ووافقه الحنابلة في اللمس، والقبلة بشرط أن يقصد اللذة^(٦).

(١) الاستذكار ٥٥/٣ .

(٢) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف ((لمستم)) بغير ألف، وقرأ باقي العشرة ((لامستم)) بالألف، القرطبي ٢٢٣/٥ .

(٣) نيل الأوطار ٢٣٠/١ .

(٤) جاء في روضة الطالبين ٧٥/١: ((ولو التقت بشرتا رجل وامرأة بحركة منهما انتقضتا قطعا))، وانظر: المجموع

٣١/٢، ومغني المحتاج ٣٤/١ .

(٥) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٤٢/١: ((ولمسُ بالغ من يلتذُّ به عادة ولو لظفر، أو شعر، أو

بجائل إن قصد اللذة، أو وجدها وإلا فلا، إلا القبلة بفم مطلقا))، أي أن القبلة تنقض الوضوء مطلقا قصد

اللذة، أو وجدها، أو لا؛ لأنها مظنة اللذة، أما اللمس فينتقض بقصد اللذة، أو بوجودها، وإن لم يقصد، وإلا

فلا. وانظر: الشرح الكبير ١١٩/١ .

(٦) جاء في الإنصاف ٢١١/١: ((من نواقض الوضوء أن تمس بشرته بشرة أنثى لشهوة)) هذا المذهب، وعليه

جماهير الأصحاب، وقال أحمد: إن القبلة من اللمس تنقض الوضوء، أي مع الشهوة . انظر: المغني

١٩٢/١، وكشاف القناع ١٢٨/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في نقض الوضوء بلمس المرأة، الحنفية^(١) والمالكية إذا لم يقصد اللذة، ولم يجدها^(٢)، والحنابلة أيضا إذا لم يقصد باللمس شهوة^(٣).

القاعدة الأصولية:

قول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - " فمن قبل امرأته، أو جسها بيده فعليه الوضوء "، فيه قياس أولى.

إذا نقض الوضوء بقبلة الرجل امرأته، أو لمسها فأولى أن ينقض بلمس الأجنبية .

(١) جاء في المبسوط ٦٧/١: ((ولا يجب الوضوء من القبلة، ومس المرأة بشهوة، أو بغير شهوة))، وانظر: تبين الحقائق ١٢/١ .

(٢) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٤٣/١: ((ومحل النقض إن قصد التلذذ بلمسه، أو وجد لذة حال اللمس، فإن لم يقصد التلذذ، ولم يحصل له لذة فلا نقض))، وانظر: مواهب الجليل ٢٩٦/١، وحاشية الدسوقي ١١٩/١ .

(٣) جاء في المغني ١٩٢/١: ((المشهور من مذهب أحمد أن لمس النساء لشهوة ينقض الوضوء، ولا ينقضه لغير شهوة))، وانظر: كشاف القناع ١٢٨/١ .

المطلب السادس:

٣٦-نقض الوضوء بنوم المضطجع:

قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن عبيدا لله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: " من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء، ومن نام جالسا فلا وضوء عليه " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- الشافعي: هو محمد بن إدريس ثقة ثبت إمام، تقدم .
- ٢- الثقة: هو يحيى بن حسان التنيسي من أهل البصرة، ثقة من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين وله أربعة وستون (٢) .
- ٣- عبيدا لله بن عمر: ثقة ثبت، تقدم .
- ٤- نافع: ثقة ثبت، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يقول بوجوب الوضوء على من نام مضطجعا، ومن نام جالسا فلا وضوء عليه .

دليله:

عن ابن عباس أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى غط (٣)، أو نفخ، ثم قام يصلي، فقلت: يا رسول الله، إنك قد نمت، قال: ((إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله)) (٤) .

(١) الأم للشافعي ٢٥٠/٧، ومصنف عبدالرزاق ١٣٠/١ باب: الوضوء من النوم.

(٢) التقريب ٢/٢٩٩، (٧٥٥٦)، والتهذيب ١١/١٧٤ (٧٨٥١)، وانظر: تدریب الراوي ١/٣١٣.

(٣) غط النائم: صات، وغطيط: هو صوت يخرج مع نفس النائم، انظر: النهاية ٣/٣٧٢.

(٤) أخرجه أبوداود ١/٥٨، الطهارة، باب: الوضوء من النوم، والترمذي ١/١١١، الوضوء، باب: ما جاء في

الوضوء من النوم، والدارقطني ١/١٥٩، الطهارة، باب: فيما روي فيمن نام قاعدا وقائما ومضطجعا، وما يلزم=

وجه الدلالة:

إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا، وهو نص في الاستدلال .
ويقول المرغيناني^(١) :

٢- " ولأن الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل، فلا يعرى عن خروج شئ عادة،
والثابت عادة كالمتيقن به "^(٢) .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما-على نقض الوضوء بالنوم مضطجعا
الجمهور من الحنفية^(٣) ، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥) .

== من الطهارة في ذلك، والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٢/١ باب: ما ورد في نوم الساجد، قال أبو داود: قوله: ((
الوضوء على من نام مضطجعا)) هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو الخالد الدلاني عن قتادة . وقال شعبة:
إنما سمع قتادة عن أبي العالية أربعة أحاديث، حديث يونس بن متى، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث
القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس حدثني رجال مرضيون منهم عمر وأرضاهم عندي عمر . وقال أبو داود:
وذكرت حديث يزيد الدلاني لأحمد بن حنبل، فانتهرني استعظاما له، فقال: ما ليزيد الدلاني يُدخل على
أصحاب قتادة؟ ولم يعبأ بالحديث . انظر: سنن أبي داود ٥٨/١، وسنن الترمذي تحقيق أحمد محمد
شاکر ١١٢/١، ونصب الراية ١٠٣/١، والسنن الكبرى للبيهقي ٢١٣/١ .

^(١) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن برهان الدين المرغيناني، ولد سنة إحدى عشرة وخمسمائة، وكان
إماما فقيها حافظا محدثا مفسرا جامعا للعلوم، ضابطا للفنون، متقنا محققا زاهدا ورعا بارعا فاضلا ماهرا، لم تر
العيون مثله في العلم، والأدب، وله اليد الباسطة في الخلاف، والباع الممتد في المذهب الحنفي، ومن مؤلفاته:
الهداية في فقه الحنفية، توفي سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، انظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٢٣٢، وتاج التراجم
ص ١٤٨، والجواهر المضية ٢/٦٢٧، والفوائد البهية ص ١٤١ .

^(٢) الهداية ١٥/١، وشرح فتح القدير ٤٩/١ .

^(٣) جاء في المبسوط ٨٧/١: ((وينقض الوضوء بالنوم مضطجعا، أو متكئا، أو على إحدى إيتيه))، وانظر: فتح
القدير ٤٧/١ .

^(٤) جاء في المجموع ١٨/٢: ((الصحيح في مذهبننا أن النائم الممكن مقعده من الأرض، أو نحوها لا ينتقض وضوءه،
وغيره ينتقض))، وانظر: معني المحتاج ٣٤/١ .

^(٥) جاء في المغني ١٧٣/١: ((نوم المضطجع ينقض الوضوء يسيره، وكثيره))، وانظر: الإنصاف ١٩٩/١،
وكشاف القناع ١٢٥/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- المالكية^(١) ، وقالوا: لا عبرة بهيئة النائم فمتى كان النوم ثقيلًا فإنه ينقض الوضوء.

القاعدة الأصولية:

(من)، من صيغ العموم .

من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء، ومن نام جالسا فلا وضوء عليه، تشمل

الرجل، والمرأة، والحر، والعبد، والأمة .

(١) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١٨/١: ((إن المعتبر صفة النوم، ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع، أو قيام، أو غيرها فمتى كان النوم ثقيلًا نقض كان النائم مضطجعا، أو ساجدا، أو جالسا، أو قائما))، وانظر: مواهب الجليل ٢٩٤/١، وأسهل المدارك ٩٨/١ .

المطلب السابع:

٣٧- وجوب الوضوء من غسل الميت إلا أن يصيبه منه أذى فيغتسل:

روى عبد الرزاق، عن عبدالله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر قال: " إذا غسلت الميت فأصابك منه أذى فاغتسل، وإلا إنما يكفيك الوضوء " (١) .

توثيق الأثر:

١- عبدالرزاق: ثقة ثبت مصنف، تقدم .

٢- عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمن العمري المدني، ضعيف عابد، من السابعة مات سنة إحدى وسبعين ومائة (٢) .

٣- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر: إسناد الأثر ضعيف .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يرى وجوب الوضوء على من غسل الميت إذا لم يصبه من هذا الميت أي أذى، فحينئذ يكفي الغاسل الوضوء دون الغسل، فإن أصابه أذى اغتسل .

دليله (٣) :

من المعقول: يقول ابن قدامة (٤) : إن الغالب وقوع يد الغاسل على فرج الميت، فكان مظنة ذلك قائما مقام حقيقة؛- لأن مس الفرج من نواقض الوضوء- كما أقيم النوم مقام الحدث (٥) .

(١) مصنف عبدالرزاق ٤٠٧/٣ باب: من غسل ميتا اغتيل، أو توضأ، والسنن الكبرى للبيهقي ٥١٥/١، الطهارة،

باب: الغسل من غسل الميت .

(٢) التقريب ٥١٦/١ (٣٥٠٠)، والتهذيب ٢٩٠/٥ (٣٦٠٣) .

(٣) إذا لم نجد للعلم دليلا فإن دليل من وافقه يكون دليلا له حسب منهج البحث لفقه الأعلام .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ١٣٧ من هذا البحث.

(٥) المغني ١٩٢/١ .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على نقض الوضوء من غسل الميت
الحنابلة^(١).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على نقض الوضوء بغسل الميت،
الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

(١) جاء في الإنصاف ٢١٥/١: ((الصحيح من المذهب أن غسل الميت ينقض الوضوء، وعليه جماهير الأصحاب،

مسلمًا كان الميت، أو كافرًا، صغيرًا كان، أو كبيرًا، ذكرًا كان، أو أنثى)) .

(٢) جاء في المبسوط ٨٢/١: ((ولا يجب عليه بتغميض الميت، وغسله، وحمله وضوء، ولا غسل إلا أن يصيب يده،

أو جسده شيء فيغسله))؛ لأن الميت المسلم طاهر، ومس الطاهر ليس يحدث .

(٣) جاء في البيان والتحصيل ٢٠٧/٢: ((إن غسل الميت ليس يحدث ينقض الطهارة مثل الجنابة)) يفهم منه عدم

نقض الوضوء من غسل الميت .

(٤) جاء في المجموع ١٤١/٥: ((إن الميت طاهر ومن غسل طاهرًا لم يلزمه بغسله طهارة كالجنب)) يفهم منه عدم

نقض الوضوء من غسل الميت .

المطلب الثامن:

٣٨- عدم نقض الوضوء بنوم القاعد:

- ١- عن مالك، عن نافع أن ابن عمر: " كان ينام جالسا، ثم يصلي ولا يتوضأ " (١) .
- ٢- روى ابن أبي شيبة حدثنا حفص، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يرى على من نام قاعدا وضوءاً " (٢) .

توثيق الأثرين:

- ١- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم .
- ٢- نافع: ثقة ثبت، تقدم .
- ٣- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم .
- ٤- حفص بن غياث: ثقة فقيه، تقدم .
- ٥- يحيى بن سعيد: ثقة ثبت، تقدم .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثران على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يرى نقض الوضوء بالنوم جالسا، فكان ينام جالسا، ويصلي ولا يتوضأ .

دليله:

عن أنس قال: ((كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق^(٣) رؤسهم، ثم يصلون ولا يتوضئون)) (٤) .

(١) الموطأ ٥٠/١، الطهارة، باب: وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، والأم للشافعي ٧/٧٤٩ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٢٣/١ باب: من قال: ليس على من نام ساجدا، أو قاعدا وضوء .

(٣) خفق برأسه إذا أخذته سِنَّةٌ من النعاس فمال رأسه دون سائر جسده، المصباح المنير ١/١٧٦ .

(٤) أخرجه مسلم ٢٨٤/١، الخيض، باب: الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، وأبوداود ٥٨/١،

الطهارة، باب: الوضوء من النوم، والترمذي ١١٣/١، الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من النوم .

وجه الدلالة:

الحديث واضح الدلالة على أن نومهم كان في حالة الجلوس، ثم صلوا، ولم يتوضئوا ، وصلاتهم مع رسول الله ﷺ من غير أن يأمرهم بالوضوء هذا تقرير منه ﷺ لهم.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على عدم نقض الوضوء بنوم القاعد، الحنفية^(١)، والشافعية^(٢).

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على عدم نقض الوضوء بنوم القاعد، المالكية، قالوا: بأن نوم القاعد إذا ثقل ينقض الوضوء، وإذا لم يثقل لا ينقض^(٣)، والحنابلة قالوا أيضا: بأن نوم القاعد إن كان كثيرا نقض، وإن كان يسيرا لم ينقض^(٤).

(١) جاء في المبسوط ٧٨/١: ((ولا ينقض النوم الوضوء مادام قائما، أو راكعا، أو ساجدا، أو قاعدا))، وانظر: فتح القدير ٤٧/١ .

(٢) جاء في المجموع ١٨/٢: ((الصحيح في منهنا أن النائم الممكن مقعده من الأرض، أو نحوها لا ينقض وضوءه))، وانظر: مغني المحتاج ٣٤/١ .

(٣) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٤١/١: ((ومتى كان النوم ثقيلًا نقض كان النائم مضطجعا، أو ساجدا، أو جالسا، أو قائما، وإن كان غير ثقیل فلا ينقض على أي حال كان النائم))، وانظر: مواهب الجليل ٢٩٤/١، والشرح الكبير للدردير ١١٨/١ .

(٤) جاء في المغني لابن قدامة ١٧٣/١: ((ونوم القاعد إن كان كثيرا نقض، وإن كان يسيرا لم ينقض))، وانظر: كشاف القناع ١٢٥/١ .

المطلب التاسع:

٣٩- عدم نقض الوضوء من أكل لحم الجزور^(١) :

روى ابن أبي شيبة حدثنا عائذ بن حبيب، عن يحيى بن قيس قال: رأيت ابن عمر: "أكل من لحم جزور، وشرب لبن الإبل، وصلى ولم يتوضأ"^(٢).

توثيق الأثر:

١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم.

٢- عائذ بن حبيب بن الملاح أبو أحمد الكوفي، ويقال: أبو هشام، يباع الهروي، صدوق، رمي بالتشيع، من التاسعة^(٣).

٣- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، ثقة ثبت، تقدم^(٤).

الحكم على الأثر: إسناد الأثر حسن.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يرى عدم نقض الوضوء من أكل لحم الإبل، وشرب لبنه، ولذا أكل منه، وشرب من لبنه، ثم صلى، ولم يتوضأ.
دليله:

١- عن جابر بن عبد الله^(٥) -رضي الله عنهما- قال: ((كان آخر الأمرين من

رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار))^(٦).

(١) الجزور من الأبل خاصة، ويقع على الذكر والأنثى، المصباح المنير ١/٩٨.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١/٥٠، الطهارة، باب: من كان لا يتوضأ من لحوم الإبل.

(٣) التقريب ١/٤٦٥ (٣١٢٨)، والتهذيب ٥/٧٩ (٣٢٢٥).

(٤) تقدمت ترجمته ص ١١٨.

(٥) تقدمت ترجمته في صفحة ١٠٤.

(٦) أخرجه أبو داود ١/٥٦، الطهارة، باب: في ترك الوضوء مما مست النار، والنسائي ١/١٠٨، الطهارة، باب:

ترك الوضوء مما غيرت النار، والحديث مضطرب المتن كما قال ابن أبي حاتم في العلال ١/٦٤.

وجه الدلالة:

ترك الوضوء مما مسته النار قالوا: إن لحم الإبل داخل فيه؛ لأنه من أفراد ما مسته النار بدليل: أنه لا يؤكل نيا، إنما يؤكل مطبوخاً^(١)، فلما نسخ الوضوء مما مسته النار، نسخ الوضوء أيضاً من أكل لحم الإبل .

٢- عن عبد الله بن عباس: ((أن النبي ﷺ أكل عرقاً^(٢) ، أو لحماً، ثم صلى ولم يتوضأ ولم يمس ماء))^(٣) .

وجه الدلالة:

(أكل لحماً، ثم صلى ولم يتوضأ) قال ابن عبد البر: " لم يخص لحم إبل من غير لحم إبل " ^(٤) .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- على عدم نقض الوضوء بأكل لحم الإبل الحنفية^(٥) ، والمالكية^(٦) ، والشافعية^(٧) .

(١) انظر: عون المعبود ٣١٦/١ .

(٢) العرق : هو العظم عليه قليل من اللحم، انظر: المصباح المنير ٤٠٥/١ .

(٣) أخرجه مسلم ٢٧٣/١، الحيض، باب: نسخ الوضوء مما مست النار .

(٤) الاستذكار ١٥١/١ .

(٥) جاء في المبسوط ٧٩/١: ((ولا وضوء في شئ من الأطعمة ما مسته النار، وما لم تمسه فيه سواء)) .

(٦) جاء في مواهب الجليل ٣٠٢/١: ((لا يمس دبر، أو أنثيين، أو فرج صغيرة، أو قئ، أو أكل لحم جزور، أو ذبح، أو حمامة، أو فقهة بصلاة))، أي لا ينقض الوضوء بمس دبر، ولا بمس أنثيين، ولا بمس فرج صغيرة، ولا بخروج قئ، أو قلس، ولا ينقض بأكل لحم جزور، وبذبح بهيمة، ولا بخروج دم حمامة، ولا بفقهة . انظر:

حاشية الدسوقي ١٢٣/١ .

(٧) جاء في المجموع ٦١/٢: ((مذهبنا أنه لا ينقض الوضوء بشئ من المأكولات سواء ما مسته النار، وغيره، غير لحم

الجزور))، وفي لحم الجزور قولان:

١- الجديد المشهور لا ينقض الوضوء وهو الصحيح عند الأصحاب .

٢- القديم: أنه ينقض، وهو ضعيف عند الأصحاب. انظر: روضة الطالبين ٧٢/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في عدم نقض الوضوء من أكل لحم
الجزور، الحنابلة^(١) وقالوا: بنقض الوضوء به .

(١) جاء في المغني ١/١٨٧: ((إن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حال نيئا ومطبوخا عالما كان، أو جاهلا
)، وانظر: كشف القناع ١/١٣٠، وشرح منتهى الإرادات ١/٦٩ .

المطلب العاشر:

٤٠- ظهور القيح^(١)، والصدید^(٢) على الجرح لا ينقض الوضوء إذا لم يسئل:
لا يرى عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- القيح، والصدید كالدم (في النجاسة)
نقل ذلك عنه ابن قدامة^(٣) .

فقه العلم:

دل النقل على أن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يرى نقض الوضوء
بالقيح، والصدید إذا لم يسئل .

دليله:

١- عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: ((الوضوء من كل دم سائل))^(٤) .

وجه الدلالة:

قول رسول الله ﷺ ((الوضوء من كل دم سائل)) يفهم منه أن الدم إذا لم يسئل
ليس فيه الوضوء، ومن باب أولى القيح، والصدید إذا لم يسئلا .

٢-المعقول:

يقول الكاساني^(٥): " إذا ظهر القيح، أو الصدید على رأس الجرح، ولم يسئل لم
يكن حدثا؛ لأنه ظهور، والظهور لا يعتبر حدثا في موضع ما وإنما انتقضت الطهارة في

(١) القيح: الأبيض الخائر الذي لا يخالطه دم، المصباح المنير ١/٥٢١ .

(٢) الصدید: ماء الجرح الرقيق المختلط بالدم، مختار الصحاح ص ٣٥٨ .

(٣) المغني ١/١٨٦ .

(٤) رواه ابن عدي في الكامل ١/٣١٣، وفي سننه أحمد بن الفرغ قال ابن عدي: هذا حديث لا نعرفه إلا من
حديث أحمد هذا، وهو من لا يحتج بحديثه، ولكنه يكتب، فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه، وقال ابن أبي
حاتم: أحمد بن الفرغ كتبنا عنه، ومحلّه عندنا الصدق، نصب الرأية ١/٩٤ .

(٥) هو الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء، صاحب كتاب بدائع الصنائع،
تفقه على علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي وتزوج ابنته فاطمة الفقيهة من أجل أنه شرح
كتاب التحفة للسمرقندي وسماه (البدائع) فجعله مهرا لابنته، فقال فقهاء العصر: شرح تحفته، وزوج ابنته،
مات سنة سبع وثمانين وخمسمائة، انظر: تاج التراجم ص ٣٢٩، وكشف الظنون ١/٣٧١ .

السبيلين إذا ظهر النجس على رأس المخرج بالخروج لا بالظهور، والخروج هو الانتقال من الباطن إلى الظاهر " (١) .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما-على عدم نقض الوضوء بظهور القيح، والصدید على الجرح إذا لم يسئل الحنفية^(٢)، والحنابلة^(٣) بشرط أن لا يكون كثيرا .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- المالكية^(٤)، والشافعية^(٥) وقالوا: إنه لا وضوء مما خرج من غير السبيلين سواء كثر، أو قل .

(١) بدائع الصنائع ٢٥/١ .

(٢) جاء في بدائع الصنائع ٢٥/١: ((فإن سال الدم، والقيح، والصدید من رأس الجرح والقرح ينتقض الوضوء

عندنا؛ لوجود الحدث عندنا وهو خروج النجس))، ((وإن لم يسئل لا ينقض))، وانظر: فتح القدير ٥٤/١ .

(٣) جاء في مسائل أحمد بن أحمد بن أحمد واسحاق ١٧/١: ((قال أحمد بن حنبل: في القيح، والصدید هذا كله أيسر عندي

من الدم))، ((وإن كانت النجاسات الخارجة من غير السبيلين كالقيح، والدم، والقيح، ودود الجراح لم ينقض

إلا كثيرا)) كشف القناع ١٢٤/١، وانظر: شرح منتهى الإرادات ٦٦/١ .

(٤) جاء في الموطأ ٤٩/١: ((قال مالك: الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعا، ولا من دم، ولا من قيح من الجسد))

، وانظر: المعونة ١٥٧/١ .

(٥) جاء في الأم للشافعي ١٨/١: ((لا وضوء من قيح، ولا رعا، ولا حمامة، ولا شئ خرج من الجسد، ولا ما

أخرج منه))، انظر: المجموع ٥٧، ٣/٢، ومغني المحتاج ٣٢-٣٥/١ .

المبحث الثالث: في المسائل المتفرقة

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: لا يقرأ الجنب القرآن .
- المطلب الثاني: استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم، أو الأكل، أو الشرب قبل أن يغتسل .
- المطلب الثالث: جواز استقبال، واستدبار القبلة في التحلي مع وجود الحاجز .
- المطلب الرابع: جواز البول قائما .
- المطلب الخامس: لا يصح الطواف إلا مع الطهارة .
- المطلب السادس: لا يصح السعي بين الصفا والمروة إلا مع الطهارة .
- المطلب السابع: جواز تجديد الوضوء للمتوضئ عند كل صلاة .

المطلب الأول:

٤١- لا يقرأ الجنب القرآن الكريم:

١- روى عبدالرزاق، عن مالك، عن نافع قال: " كان ابن عمر لا يقرأ القرآن إلا طاهراً " (١) .

٢- وروى ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وابن عمر " كانا يقرآن أجزاءهما من القرآن بعدما يخرجان من الخلاء قبل أن يتوضئا " (٢) .

توثيق الأثرين:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم .
- ٣- نافع: ثقة ثبت، تقدم .
- ٤- ابن أبي شيبة: ثقة ثبت، تقدم .
- ٥- أبو معاوية: ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش.
- ٦- الأعمش: هو سليمان بن مهران، ثقة حافظ .
- ٧- سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو يحيى الكوفي، ثقة، من الرابعة (٣) .
- ٨- سعيد بن جبير: ثقة ثبت، تقدم .

الحكم على الأثرين: إسناد الأثرين صحيح

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثر الأول على أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان لا يقرأ القرآن إلا وهو طاهر، والمراد بالطهارة: هي الطهارة من الحدث الأكبر، ويدل على ذلك الأثر الثاني

(١) مصنف عبد الرزاق ٣٣٨/١، الطهارة، باب: القراءة على غير وضوء .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٩٨/١، الطهارة، باب: الرجل يقرأ القرآن وهو غير طاهر .

(٣) التقريب ٣٧٨/١ (٢٥١٥)، والتهذيب ١٤٠/٤ (٢٦٠٢) .

حيث كان يقرأ جزءه من القرآن بعد أن يخرج من الخلاء وقبل أن يتوضأ من الحدث الأصغر.

دليله:

حديث علي - رضي الله عنه - ((كان رسول الله ﷺ لا يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة))^(١). أي سوى الجنابة.

وجه الدلالة:

أن رسول الله ﷺ كان لا يمنعه عن قراءة القرآن شيء سوى الجنابة، دل على أن الجنابة كانت تمنعه ﷺ عن قراءة القرآن .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على عدم جواز قراءة الجنب القرآن الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) إلا بعض آية لعدم الإعجاز فيها.

(١) أخرجه أبو داود ١/٦٤، الطهارة، باب: في الجنب يقرأ القرآن، والترمذي ١/٢٧٣، الطهارة، باب: ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً، والنسائي ١/١٤٤، الطهارة، باب: حجب الجنب من قراءة القرآن، وابن ماجه ١/١٩٥، الطهارة، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، والحاكم ١/١٥٢، الطهارة، أبواب الغسل من الجنابة، والحديث صححه الترمذي، وابن حبان، وسكت عنه أبو داود، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وضعف بعضهم أحد روايته، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة، انظر تلخيص الحبير ١/٢١٠، وإرواء الغليل ٢/٤٨٥ .

(٢) جاء في شرح فتح القدير ١/١٦٧: ((وليس للحائض، والجنب، والنفساء قراءة القرآن))، وانظر: بدائع الصنائع ١/٣٧، وتبيين الحقائق ١/٥٧ .

(٣) جاء في المجموع ٢/١٧٦: ((مذهبنا أنه يحرم على الجنب، والحائض، والنفساء قراءة شيء من القرآن وإن قلّ حتى بعض آية، ولو كان يكرر في كتاب فقه، أو غيره فيه احتجاج بآية حرم عليه قراءتها))، وانظر: مغني المحتاج ١/٧٢ .

(٤) جاء في المغني ١/١٤٣: ((ولا يقرأ القرآن جنب، ولا حائض، ولا نفساء ويحرم عليهم قراءة آية))، وجاء في كشف القناع ١/١٤٧: ((ولا يحرم عليه قراءة بعض آية؛ لأنه لا إعجاز فيه))، وانظر: الإنصاف ١/٢٤٣ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- في عدم جواز قراءة الجنب القرآن المالكية^(١) حيث يقولون: إنه يجوز للجنب أن يقرأ آيات يسيرة على وجه التعوذ .

القاعدة الأصولية:

تقييد المطلق، فأثر ابن أبي شيبة مقيد لاطلاق الطهارة في أثر عبدالرزاق؛ لأن الطهارة في أثر عبدالرزاق مطلق يشمل الكبرى والصغرى، وأثر ابن أبي شيبة جعل المراد بالطهارة الطهارة الصغرى، وهي الوضوء حيث كان يقرأ القرآن بعد خروجه من الخلاء وقبل الوضوء .

(١) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٣٨: ((وتمنع الجنابة موانع الحدث الأصغر، والقراءة إلا كآية لتعوذ، ونحوه))، مراده اليسير الذي من شأنه أن يتعوذ به فيشمل آية الكرسي والإخلاص والمعوذتين والاستدلال على حكمه، وقال مالك: لا يقرأ الجنب القرآن إلا الآية والآيتين عند أخذه مضجعه، أو يتعوذ لارتياح ونحوه لاعلى جهة التلاوة، انظر: التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ١/٣١٧ .

المطلب الثاني:

٤٢- استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم، أو الأكل، أو الشرب قبل أن يغتسل:

- ١- عن مالك، عن نافع، أن عبداً لله بن عمر " كان إذا أراد أن ينام، أو يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح رأسه، ثم طعم، أو نام " (١).
- ٢- روى عبدالرزاق، عن الثوري، عن منصور، عن سالم بن عبداً لله، عن عبداً لله بن عمر " كان إذا أراد أن يأكل، أو ينام، أو يشرب وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة " (٢).

توثيق الأثرين:

- ١- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم .
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .
- ٣- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف، تقدم .
- ٤- الثوري: ثقة حافظ فقيه، تقدم .
- ٥- منصور بن المعتمر بن عبداً لله السلمي الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس، من الخامسة، مات سنة إثنين وثلاثين ومائة (٣) .
- ٦- سالم بن عبداً لله: ثقة ثبت فقيه فاضل، تقدم .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثرين على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان إذا أراد أن ينام، أو يأكل، أو يشرب وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة .

(١) موطأ الإمام مالك ١/١٦٧، الطهارة، باب: وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل .

(٢) مصنف عبدالرزاق ١/٢٨٠، الطهارة، باب: الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٦٢، الطهارة، باب: في الجنب يريد أن يأكل أو ينام، والسنن الكبرى ١/٣٤٣، الطهارة، باب: الجنب يريد النوم فيأتي ببعض وضوئه ثم ينام .

(٣) التقريب ٢/٢١٥ (٦٩٣٣)، والتهذيب ١٠/٢٧٩ (٧٢٢٦) .

دليله:

١- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ((كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جُنُبٌ غسل فرجه وتوضأ للصلاة))^(١).

وجه الدلالة:

أنه ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، وهذا نص في الاستدلال.

٢- عن عائشة -رضي الله عنها- ((كان النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل، أو ينام توضأ))^(٢).

وجه الدلالة:

أنه ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل، أو ينام توضأ، وهذا أيضاً نص في الاستدلال.

٣- عن عمار بن ياسر^(٣) ((أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أكل، أو شرب، أو نام أن يتوضأ))^(٤).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ رخص للجنب إذا أكل، أو شرب، أو نام أن يتوضأ .

بيان من وافقه:

وافق عبداً لله بن عمر -رضي الله عنهما- على استحباب الوضوء للجنب إذا أراد النوم، أو الأكل، أو الشرب الشافعي^(٥)،

(١) أخرجه البخاري ٩٤/١، الغسل، باب: الجنب يتوضأ، ثم ينام .

(٢) أخرجه مسلم ٢٤٨/١، الحيض، باب: حواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له .

(٣) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي أبو اليقظان، مولى بني مخزوم، صحابي جليل، من السابقين الأولين، بدرى، قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين، التقريب ٧٠٨/١ (٤٨٥٢)، والتهذيب ٣٤٥/٧ (٥٠١٤) .

(٤) أخرجه أبوداود ٦٣/١، الطهارة، باب: من قال يتوضأ الجنب، وقال أبوداود: بين يحيى بن يعمر وعمار بن ياسر رجل، يعني: أن يحيى لم يسمع هذا الحديث عن عمار بن ياسر، وبينه وبين عمار واسطة، فالحديث منقطع .

(٥) جاء في المجموع ١٦٩/٢: ((قال أصحابنا: ويكره -الكرهية التنزيهية- للجنب أن ينام حتى يتوضأ، ويستحب إذا أراد أن يأكل، أو يشرب، أو يطأ من وطأها أولاً، أو غيرها أن يتوضأ وضوءه للصلاة، ويغسل فرجه في

كل هذه الأحوال))، وانظر: روضة الطالبين ٨٧/١ .

والحنابلة^(١)، والمالكية في النوم فقط^(٢).

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على استحباب وضوء الجنب عند النوم، والأكل، والشرب، الحنفية^(٣)، والمالكية في الأكل، والشرب^(٤).

(١) جاء في المغني ٢٢٩/١: ((ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام، أو يوطأ ثانياً، أو يأكل أن يغسل فرجه ويتوضأ))، وانظر: الإنصاف ٢٦٠/١.

(٢) جاء مواهب الجليل ٣١٦/١: ((قال مالك: لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، وقال: لا يجوز أن ينام حتى يتوضأ فإن فعل فليستغفر الله))، وجاء في حاشية الدسوقي ١٣٨/١ ((لا خلاف أن الجنب مأمور بالوضوء قبل النوم، وهل الأمر بذلك واجب أم مندوب؟ قولان في المذهب وهما مبنيان على علة الأمر، قيل: لينشط للغسل، وعلى هذا لو فقد الماء لم يؤمر بالتيمم، وقيل: ليبيت على طهارة؛ لأن النوم موت أصغر فشرعت فيه الطهارة الصغرى كما شرعت في الموت الأكبر الطهارة الكبرى فعلى هذا إن فقد الماء يتيمم)).

(٣) جاء في المبسوط ٧٣/١: ((ولا بأس للجنب أن ينام، أو يعاود أهله قبل أن يتوضأ؛ لأن الاغتسال، والوضوء محتاج إليه للصلاة للنوم، والمعاودة إلا أنه إذا توضأ إزداد نظافة فكان أفضل))، وقال: ((فإن أراد أن يأكل فالمستحب له أن يغسل يديه، ويتمضمض، ثم يأكل))؛ لأن يده لا تخلو من نجاسة عادة فالمستحب إزالتها بالماء وكذا لو شرب .

(٤) جاء في الاستذكار ٣٥٠/١: ((قال مالك: وله أن يعاود أهله، ويأكل قبل أن يتوضأ إلا أن يكون في يده قدر فيغسلها))، قلت: وإذا كان له أن يأكل قبل أن يتوضأ فمن باب أولى أن يكون له الشرب قبل أن يتوضأ .

المطلب الثالث:

٤٣- جواز استقبال أو استدبار القبلة في التخلي مع وجود الحاجز:

عن مروان الأصفر قال: رأيت ابن عمر أناخ^(١) راحلته مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نُهي عن هذا؟ قال: " بلى إنما نهى عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس " ^(٢).

توثيق الأثر:

١- مروان الأصفر أبو خليفة البصري، قيل: اسم أبيه خاقان، وقيل: سالم، ثقة، من الرابعة^(٣).

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- بال مستقبل القبلة خلف سائر، وسئل عن ذلك، فقال: إن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك في الفضاء أما إذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس أن تتوجه إليها .

دليله:

١- عن عبدا لله بن عمر قال: ((رقيت يوما على بيت حفصة، فرأيت رسول الله

ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة)) ^(٤).

(١) أناخ: أي أقعد، يقال: أناخ الرجل الحمل إناخة أقعده .

(٢) أخرجه أبو داود ١٦٦/١، الطهارة، باب: كراهية استقبال القبلة، وكشف الغمة ٤٦/١، الطهارة، باب: الاستنجاء وبيان آداب دخول الخلاء، والخروج منه .

(٣) التقريب ١٧٢/٢ (٦٥٩٧)، والتهذيب ٩٠/١٠ (٦٨٨٦) .

(٤) البخاري ٥٧/١، الوضوء، باب: التبرز في البيوت، ومسلم ٢٢٥/١، الطهارة، باب: الاستطابة .

وجه الدلالة:

قول ابن عمر: رأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة صريح في استدباره القبلة عند قضاء حاجته في البنيان .

٢- عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: ذكر عند النبي ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة، فقال: ((أو قد فعلوها استقبلوا بمقعدتي القبلة))^(١) أي موضع القعود لقضاء الحاجة.

وجه الدلالة:

قوله ﷺ: ((استقبلوا بمقعدتي القبلة)) أي حولوا موضع قضاء الحاجة إلى جهة القبلة حتى يزول عن قلوبهم انكار الاستقبال في البيوت، فيرسخ في قلوبهم جوازه فيها، ويفهموا أن النهي مخصوص بالصحراء^(٢) .

٣- قال النووي: " ولأنه تلحق من يقضي حاجته المشقة في اجتناب القبلة في البناء دون الصحراء " (٣) .

٤- عن جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- قال: ((نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة بيول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها))^(٤) .

وجه الدلالة:

قوله: فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها صريح في استقبال القبلة. قال ابن حجر: والحق أن هذا الحديث ليس بناسخ لحديث النهي خلافا لمن زعمه، بل هو محمول على أنه رآه في بناء، أو نحوه؛ لأن ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر^(٥) .

(١) أخرجه ابن ماجه ١١٧/١، الطهارة، باب: الرخصة في استقبال القبلة في الكنيف وإباحتها دون الصحاري، قال النووي: إسناده حسن رجاله ثقات معروفون .

(٢) سنن ابن ماجه تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي ١١٧/١ .

(٣) المجموع ٩٠/٢ .

(٤) أخرجه أبوداود ١٧/١، الطهارة، باب: الرخصة في استقبال القبلة، والترمذي ١٥/١، الطهارة، باب: ماجاء في

الرخصة في ذلك، وقال: حديث حسن، وابن ماجه ١١٦/١، الطهارة، باب: الرخصة في ذلك في الكنيف

وإباحته دون الصحاري، والحاكم في المستدرک ١٥٤/١، وصححه، وقال الذهبي: صحيح على شرط مسلم .

(٥) فتح الباري ٢٤٥/١، وانظر: النووي على مسلم ١٥٤/١، وتحفة الأحوذى ٥٥/١، والمجموع ٩٠/٢، والمغني ١٦٢/١ .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز استقبال، واستدبار القبلة في التحلي مع وجود الحاجز المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة على المشهور في المذهب^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- الحنفية^(٤) حيث يقولون بعدم جواز استقبال، واستدبار القبلة في الفضاء، والبنيان، والحنابلة في رواية^(٥).

(١) جاء في حاشية الدسوقي ١٠٨/١: ((وحاز بمنزل وطء، وبول، وغائط مستقبل القبلة ومستدبرها وإن لم يلجأ- وإن لم يضطر إلى فعله- لافي الفضاء إلا بسائر))، ((ولا يكره استقبال القبلة، واستدبارها لبول، أو غائط إلا في الفلوات أما في المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به وإن كانت على القبلة)) انظر: مواهب الجليل ٢٧٩/١ .

(٢) جاء في المجموع ٨٦/٢: ((مذهبا أنه يحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول، أو غائط في الصحراء، ولا يحرم ذلك في البنيان))، وانظر: مغني المحتاج ٤٠/١ .

(٣) جاء في الإنصاف ١٠٠/١: ((ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء، وفي استدبارها واستقبالها في البنيان روايتان : المذهب جواز الاستقبال، والاستدبار في البنيان دون الفضاء)) وانظر: كشف القناع ٦٤/١ .

(٤) جاء في حاشية ابن عابدين ٣٤١/١: ((كما كره تحريما استقبال قبلة واستدبارها لأجل بول، أو غائط ولو في البنيان؛ لإطلاق النهي))، وانظر: فتح باب العناية ٢٧٥/١ .

(٥) الرواية الثانية عند الحنابلة عدم الجواز، جاء في الإنصاف ١٠١/١: ((ويحرم الاستقبال، والاستدبار في الفضاء والبنيان))، وانظر: مسائل أبي داود ص ٢ .

المطلب الرابع:

٤٤- جواز البول قائماً:

عن مالك، عن عبدالله بن دينار أنه قال: " رأيت عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- يبول قائماً " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام، تقدم .
- ٢- عبدالله بن دينار العدوي ، ثقة، تقدم (٢) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- بال قائماً .

دليله:

عن حذيفة (٣) قال: ((أتى النبي ﷺ سباطة (٤) قوم فبال قائماً، ثم دعا بماء، فجئته بماء، فتوضأ)) (٥) .

(١) موطأ الإمام مالك ٧٩/١، الطهارة، باب: ما جاء في البول وغيره، ومصنف ابن أبي شيبة ١١٥/١، الطهارة،

باب: من رخص في البول قائماً، والسنن الكبرى للبيهقي ١٧٩/١ .

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٨٦ .

(٣) حذيفة بن اليمان، تقدمت ترجمته في صفحة .

(٤) سباطة: بضم السين المهملة وتخفيف الباء الموحدة: هي ملتقى القمامة والتراب، ونحوها تكون بفناء الدور

. المصباح المنير ٢٦٤/١، والنهاية لابن الأثير ٣/٣٥٥ .

(٥) أخرجه البخاري ٧٧/١، الوضوء، باب: البول قائماً وقاعداً، ومسلم ٢٢٨/١، الطهارة، باب: المسح على

الخفين .

وجه الدلالة:

أنه ﷺ بال قائما، وهذا نص في الاستدلال، وفعله ﷺ بيان للجواز .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز البول قائما الحنابلة بشرطين^(١)،
والمالكية إن كان موضع البول طاهرا رخوا، أو رخوا نجسا^(٢) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- في جواز البول قائما الحنفية^(٣)،
والشافعية^(٤)، والمالكية إذا كان موضع البول صلبا طاهرا، أو صلبا نجسا^(٥) .

-
- (١) جاء في نيل المآرب ١٠/١: ((ولا يكره البول قائما ولو لغير حاجة بشرطين أن يأمن تلوثنا، وأن يأمن ناظرا))، وانظر: المغني لابن قدامة ١٦٤/١ .
- (٢) جاء في الشرح الكبير للدردير ١٠٤/١: ((ندب لقاضي الحاجة إذا كانت بولا جلوس برخو طاهر، ويجوز القيام إذا أمن الاطلاع، ومنع الجلوس برخو نجس، وتعين القيام)) أي إن كان موضع البول طاهرا رخوا فالأولى الجلوس؛ لأنه أقرب للستر، ويجوز القيام، وإن كان الموضع رخوا نجسا فليس هناك إلا القيام؛ لأنه يأمن التطاير، وإن جلس خاف التلطح بالنجاسة . وانظر: مواهب الجليل ٢٦٧/١، والمنتقى للباقي ١٢٩/١ .
- (٣) جاء في حاشية ابن عابدين ٣٤٤/١: ((وكذا يكره... وأن يبول قائما، أو مضطجعا، أو مجردا من ثوبه بلا عذر))، والكراهة هنا للتنزيه، وانظر: فتح باب العناية ٢٧٨/١ .
- (٤) جاء في المجموع ٩٣/٢: ((يكره البول قائما بلا عذر كراهة تنزيه، ولا يكره للعدر، وهذا منهبنا)) والعذر: كوجع صلب قيل: إن العرب كانت تستشفى بالبول قائما لوجع الصلب . انظر: مغني المحتاج ٤٠/١ .
- (٥) جاء في مواهب الجليل ٢٦٧/١: ((إذا كان موضع البول صلبا طاهرا فليس إلا الجلوس ؛ لأنه يأمن التلطح بالنجاسة إن جلس، ولا يأمنها إن قام، وإذا كان الموضع صلبا نجسا فينبغي أن يتركه ويقصد غيره؛ لأنه إن قام خاف أن يتطاير عليه ، وإن جلس خاف أن يتلطح بنجاسة الموضع))، وانظر: حاشية الدسوقي ١٠٤/١ .

المطلب الخامس:

٤٥- لا يصح الطواف إلا مع الطهارة:

روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يقضي شيئا من المناسك إلا وهو طاهر " (١) .

توثيق الأثر:

١- ابن أبي شيبة: ثقة ثبت، تقدم .

٢- أبو معاوية: هو محمد بن حازم ثقة، تقدم .

٣- عبيدا لله: ثقة ثبت ، تقدم .

٤- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يطوف بالبيت إلا مع الطهارة؛ لأن الطواف لا يصح بدونها .

دليله:

عن عائشة-رضي الله عنها- أنها قالت: قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، قالت: فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ قال: ((افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري)) (٢)، وفي رواية مسلم: ((حتى تغتسلي)) (٣) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٣/٣ ، الحج، باب: من كره أن يطوف بالبيت إلا وهو طاهر .

(٢) أخرجه البخاري ٥١٠/٢ ، الحج، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت .

(٣) أخرجه مسلم ٨٧٣/٢ ، كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه .

وجه الدلالة:

قوله عليه السلام لا تطوف بالبيت حتى تطهري قال ابن حجر: " الحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل؛ لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد، وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته، وفي معنى الحائض الجنب، والمحدث " (١) .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما-على وجوب الطهارة للطواف المالكية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة في المشهور في المذهب (٤) .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما-الحنفية (٥) وقالوا بصحة طواف المحدث وعليه دم .

(١) فتح الباري ٤/٣١٤ .

(٢) جاء في مواهب الجليل ٦٧/٣: ((فأما اشتراط طهارة الحدث في الطواف فهذا هو المعروف من المذهب، فمن طاف محدثا متعمدا، أو جاهلا، أو ناسيا لم يصح طوافه))، وانظر: حاشية الدسوقي ٣١/٢ .

(٣) جاء في المجموع ٦٦/٨، ٧٣/٢: ((يحرم على المحدث الطواف بالكعبة فإن طاف عصي ولم يصح هذا منهنا))، وانظر: مغني المحتاج ٤٨٥/١ .

(٤) جاء في الإنصاف ١٦/٤: ((وإن طاف محدثا، أو عريانا لم يجزه))، ((إذا طاف محدثا فالصحيح من المذهب أنه لا يجزيه، وعليه الأصحاب))، ((وقيل: يجزيه ويجيره بدم))، وانظر: المغني ٣٧٧/٣ .

(٥) جاء في مختصر الطحاوي ص ٦٤: ((ومن طاف بالبيت لعمرته وهو جنب، أو على غير وضوء فإن أعاد الطواف لها وهو ظاهر أجزاءه ذلك ولم يكن عليه شيء، وإن لم يعده كذلك حتى رجع إلى أهله كان عليه دم ويجزئه))، ((إن طواف المحدث معتد به عندنا، ولكن الأفضل أن يعيده، وإن لم يعده فعليه دم))، وانظر: المبسوط ٣٨/٤ .

المطلب السادس:

٤٦- لا يصح السعي بين الصفا والمروة إلا مع الطهارة:

روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يقضي شيئا من المناسك إلا وهو طاهر " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة ثبت، تقدم .
- ٢- أبو معاوية: ثقة ، تقدم .
- ٣- عبيدا لله: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٤- نافع : ثقة ثبت ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان لا يسعي بين الصفا والمروة إلا مع الطهارة، ذلك لأن السعي عنده لا يصح بدون طهارة .

دليله:

لعل دليله على شرط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة هو القياس، قاس السعي على الطواف؛ لأن السعي متصل بالطواف وكل منهما نسك من مناسك الحج .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٣/٣، الحج، باب: من كره أن يطوف بالبيت إلا وهو طاهر .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على اشتراط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وقالوا: إن من سعى محدثاً أجزأه، وعلى هذا يكون ابن عمر قد تفرد به في سعيه.

-
- (١) جاء في المبسوط ٥١/٤: ((ويجوز سعي الجنب، والحائض؛ لأنه غير مختص بالبيت فلا تكون الطهارة شرطاً فيه))، ((ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة فلا شيء عليه))، وانظر: مختصر الطحاوي ص ٦٤ .
- (٢) جاء في مواهب الجليل ٦٩/٣: ((الطهارة ليست شرطاً في صحة السعي، وإنما هي مستحبة فلو أتم سعيه وهو محدث أجزأه))، وانظر: حاشية الدسوقي ٣٥/٢ .
- (٣) جاء في المجموع ٨٨/٨: ((منهننا ومنهنا الجمهور أن السعي يصح من المحدث، والجنب، والحائض))، وانظر: روضة الطالبين ٩١/٣ .
- (٤) جاء في المغني ٣٩٤/٣: ((ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة كرهنا له ذلك، وأجزأه))، وانظر: الإنصاف ٢١/٤ .

المطلب السابع:

٤٧- استحباب تجديد الوضوء للمتوضئ لكل صلاة:

- ١- روى عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع: " أن ابن عمر كان يتوضأ لكل صلاة " (١) .
- ٢- وروى الدارمي، أخبرنا أحمد بن خالد، حدثنا محمد هو ابن اسحاق، عن محمد ابن يحيى بن حبان، عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر قال: " قلت: أريت توضأ ابن عمر لكل صلاة طاهراً، أو غير طاهر، قال: وكان ابن عمر يرى أن به على ذلك قوة، فكان لا يدع الوضوء لكل صلاة " (٢) .
- وعند أبي داود (٣): " وكان عبدالله بن عمر يرى أن به قوة فكان لا يدع الوضوء لكل صلاة " (٤) .

توثيق الأثر:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- معمر: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٣- أيوب: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٤- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .
- ٥- الدارمي: هو عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام أبو محمد الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين ومائتين (٥) .

(١) مصنف عبدالرزاق ٥٨/١، الطهارة، باب: هل يتوضأ لكل صلاة أم لا؟

(٢) سنن الدارمي ١٦٨/١، باب: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية .

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني أبوداود، ثقة حافظ مصنف السنن،

وغيرها، من كبار العلماء، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وسبعين ومائتين، التقريب ٣٨٢/١ (٢٥٤١)،

والتهذيب ١٥٣/٤ (٢٦٢٨) .

(٤) أبوداود ٢٥/١، الطهارة، باب: السواك .

(٥) التقريب ٥٠٨/١ (٣٤٤٥)، والتهذيب ٢٦١/٥ (٣٥٤٦) .

٦- أحمد بن خالد بن موسى الوهبي الكندي أبو سعيد، صدوق، من التاسعة، مات سنة أربع عشرة ومائتين (١).

٧- محمد بن اسحاق بن يسار، صدوق، تقدم.

٨- محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدني، ثقة فقيه، من الرابعة، مات سنة إحدى وعشرين ومائة (٢).

٩- عبيدا لله بن عبد الله بن عمر: ثقة، تقدم.

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني حسن؛ لأن في سنده صدوقين، والصدوق أقل درجة من الثقة.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يتوضأ لكل صلاة حتى لو كان طاهراً متوضئاً، وكان يرى أن به قوة على فعل هذا دائماً، فلم يتركه حتى مات وهو عليه.

دليله:

عن أبي غطفان الهذلي (٣) قال: كنت عند عبد الله بن عمر فلما نودي بالظهر توضأ، فصلى، فلما نودي بالعصر توضأ، فقلت له، فقال: كان رسول الله ﷺ يقول: ((من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات)) (٤).

(١) التقريب ٣٣/١ (٣٠)، والتهذيب ٢٥/١ (٣٣).

(٢) التقريب ١٤٤/٢ (٦٤٠٠)، والتهذيب ٤٣٨/٩ (٦٦٧٦).

(٣) هو أبو غطفان الهذلي، مجهول، من الثالثة، وقيل: هو غطفان، أو غضيف، التقريب ٤٤٩/٢ (٨٣٤٠)،

والتهذيب ١٧٩/١٢ (٨٦٤٢).

(٤) أبوداود ٢٨/١، الطهارة، باب: الرجل يجدد الوضوء من غير حدث، وقال: هذا حديث مسند وهو آثم، والترمذي ٨٧/١، الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، وابن ماجه ١٧٠/١، الطهارة، باب: الوضوء على الطهارة.

وجه الدلالة:

قول رسول الله ﷺ (من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات) دليل واضح على مشروعية الوضوء لكل صلاة .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة على طهارة سابقة للجمهور من الأحناف^(١) ، والمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) .

القاعدة الأصولية:

" كان يتوضأ لكل صلاة " .

كلمة كل تفيد العموم ؛ لأنها من صيغ العموم .

(١) جاء في حاشية ابن عابدين ١١٩/١: ((إنما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة)) .

(٢) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٣١/١: ((ويندب لمن كان على وضوء صلى به فرضاً، أو نفلاً، أو طاف به وأراد صلاة، أو طوافاً أن يجدد وضوءه لذلك)) .

(٣) جاء في المجموع ٥٠٦/١: ((اتفق أصحابنا على استحباب تجديد الوضوء وهو أن يكون على وضوء، ثم يتوضأ من غير حدث)) .

(٤) جاء في المغني ١٤٣/١: ((وتجديد الوضوء مستحب)) .

الفصل الخامس:

في المسح على الخفين، والجوربين، والجبائر، والاستطابة

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: في المسح على الخفين، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الثاني: في الجوربين، وفيه مطلب:

المبحث الثالث: في الجبائر والعصائب، وفيه مطلبان:

المبحث الرابع: في الاستطابة، وفيه مطلب:

المبحث الأول: في المسح على الخفين

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ليس في المسح على الخفين وقت معين ما لم تخلعهما .
- المطلب الثاني: مشروعية مسح باطن الخفين مع ظهورهما .
- المطلب الثالث: فضل غسل الرجلين على مسحهما في الخفين .

المطلب الأول:

٤٨- ليس في المسح على الخفين وقت معين مالم يخلعهما:

١- روى البيهقي في سننه، أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، أخبرني عبد الله بن الحسن القاضي، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا هشام بن حسان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يوقت في المسح على الخفين وقتاً" (١).

٢- وروى عبدالرزاق، عن عبد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر قال: " إمسح على الخفين مالم تخلعهما، كان لا يوقت لهما وقتاً " (٢).

توثيق الأثرين:

١- البيهقي: ثقة حافظ، تقدم .

٢- محمد بن عبد الله الحافظ، إمام حافظ ثقة، تقدم .

٣- عبد الله بن الحسين بن الحسن بن أحمد بن النضر بن حكيم الإمام الصادق قاضي مرو، ومسندها، عُمَرُ طويلاً وعاش سبعا وتسعين سنة، توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة (٣).

٤- الحارث بن أبي أسامة أبو محمد التميمي الحافظ الصدوق العالم، مسند العراق، ولد سنة ست وثمانين ومائة، ذكره ابن حبان في الثقات، توفي يوم عرفة سنة إثنين وثمانين ومائتين (٤).

٥- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري، ثقة فاضل له تصانيف، من التاسعة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين (٥).

٦- هشام بن حسان الأزدي القردوسي أبو عبد الله البصري، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، من السادسة، مات سنة سبع وأربعين ومائة (٦).

(١) السنن الكبرى ٢٧٧/١، الطهارة، باب: ما ورد في ترك التوقيت .

(٢) مصنف عبدالرزاق ٢٠٨/١، الطهارة، باب: كم يمسح على الخفين، والأوسط ٤٢٨/١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٦٠/١٦، وشذرات الذهب ٢٤/٣، والنجوم الزاهرة ٢٠/٤ .

(٤) تاريخ بغداد ٢١٨/٨، وتذكرة الحفاظ ٦١٩/٢، وميزان الاعتدال ٤٤٢/١ .

(٥) التقريب ٣٠٤/١ (١٩٦٧)، والتهذيب ٢٦٠/٣ (٢٠٤٤) .

(٦) المرجعين السابقين ٢٦٦/٢ (٥٣١٥)، والتهذيب ٣٢/١١ (٧٦٠٧) .

- ٧- عبيدا لله بن عمر: ثقة ثبت ، تقدم .
 ٨- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم .
 ٩- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف، تقدم .
 ١٠- عبدا لله بن عمر بن حفص أبو عبدالرحمن: ضعيف عابد، تقدم .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني ضعيف .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبدا لله بن عمر -رضي الله عنهما- كان لا يوقت في المسح على الخفين وقتا معينا، ويقول: إمسح عليهما ما لم تخلعهما .

دليله:

١- عن أنس-رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما، وليصل فيهما، ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة))^(١) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ (ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة) فأطلق ولم يوقت .

٢- عن عقبة بن عامر الجهني^(٢) أنه قدم على عمر بفتح دمشق قال: " وعليّ خفان"، فقال عمر: " كم لك يا عقبة لم تنزع خفيك؟ فتذكرت من الجمعة إلى الجمعة فقلت: " منذ ثمانية أيام"، قال: " أحسنت، وأصبت السنة"^(٣) .

(١) رواه الحاكم في المستدرک ١/١٨١، الطهارة، باب: البول قائما أو قاعدا، وقال: إسناده على شرط مسلم، ورواه ثقات، وقال الذهبي: صحيح على شرط مسلم تفرد به عبدالغفار وهو ثقة، وانظر: نصب الراية ١/٢٥٦ .

(٢) عقبة بن عامر الجهني صحابي مشهور، كنيته أبو حامد، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان فقيها فاضلا، مات قرب الستين، التقريب ٢/٦٨١ (٤٦٥٧) .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک ١/١٨٠، الطهارة، أحكام التيمم، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والدارقطني ١/١٩٦، الطهارة، باب: الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات، وقال: هو صحيح الإسناد .

وجه الدلالة:

قول عمر-رضي الله عنه- أحسنت، وأصبت السنة .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على عدم توقيت المسح على الخفين بوقت معين، المالكية^(١) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- الحنفية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، ويقولون بالتوقيت في المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن .

(١) جاء في المعونة ١٣٦/١: ((وليس فيه توقيت بمدة من الزمان لافي السفر، ولا في الحضر))، ((رأي مالك: أن لابس الخفين يمسخ عليهما ما لم ينزعهما، أو تصيبه جنابة)) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٤٤/١، ومواهب الجليل ٣٢٤/١، وحاشية الدسوقي ١٣٥/١ .

(٢) جاء في مختصر الطحاوي ص ٢١: ((وإذا أدخل الرجل رجله في خفيه على طهارة... فإنه إن أحدث بعد ذلك مسح عليهما يوما وليلة إن كان مقيما، وثلاثة أيام ولياليها إن كان مسافرا من الحدث إلى الحدث))، وانظر: شرح فتح القدير ١٤٧/١، وتبيين الحقائق ٤٨/١ .

(٣) جاء في المجموع ٥٢١/١: ((قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا والذي عليه العمل أنه مؤقت للمسافر ثلاثة أيام بلياليها، وللمقيم يوم وليلة))، وانظر: مغني المحتاج ٦٤/١ .

(٤) جاء في المغني ٢٨٦/١: ((قال أحمد: التوقيت أثبتته في المسح على الخفين، قيل له: تذهب إليه؟ قال: نعم يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر))، وانظر: كشاف القناع ١١٣/١، وشرح منتهى الإرادات ٥٨/١ .

المطلب الثاني:

٤٩- مشروعية مسح باطن الخفين مع ظهورهما:

روى عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: قال عطاء: " رأيت ابن عمر يمسح عليهما، يعني خفيه مسحة واحدة بيديه كليهما بطونهما وظهورهما" (١).

توثيق الأثر:

- ١- عبد الرزاق: ثقة حافظ، تقدم .
- ٢- ابن جريج: ثقة فقيه، تقدم .
- ٣- عطاء: بن أبي رباح القرشي المكي، ثقة فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور (٢).

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يمسح على ظاهر الخفين، وباطنهما بيديه كليهما مسحة واحدة .

دليله:

عن المغيرة بن شعبة (٣) ((أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله)) (٤) .

(١) مصنف عبد الرزاق ٢٢٠/١، الطهارة، باب: المسح على الخفين، والسنن الكبرى ٤٩٠/١، الطهارة، أبواب:

المسح على الخفين، والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٤٥٢/١ .

(٢) التقريب ٦٧٤/١ (٤٦٠٧)، والتهذيب ١٧٤/٧ (٤٧٥٣) .

(٣) المغيرة بن شعبة بن مسعود، تقدمت ترجمته في صفحة ١١٧ .

(٤) أخرجه أبو داود ٥٠/١، الطهارة، باب: كيفية المسح، والترمذي ١٦٢/١، الطهارة، باب: في المسح على

الخفين أعلاه وأسفله، وابن ماجه ١٨٣/١، الطهارة، باب: في مسح أعلى الخف وأسفله، والدارقطني ١٩٥/١،

باب: الرخصة في المسح على الخفين وما فيه، واختلاف الروايات، قال الترمذي: هذا حديث معلول لم يسنده

عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، قال: وسألت أبا زرعة، ومحمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقالا: ليس ==

وجه الدلالة:

أنه ﷺ مسح أعلى الخف، وأسفله، وأسفله هو باطنه، وفعله بيان لشروعيته .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز مسح أسفل الخف مع ظاهره المالكية^(١)، والشافعية^(٢) .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز مسح أسفل الخف الحنفية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وقالوا بمسح أعلاه دون أسفله .

-
- == بصحيح؛ لأن ابن مبارك روى الحديث عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة . انظر: سنن الرمذي تحقيق أحمد شاكر ١/١٦٣، تلخيص الحبير ١/٥٨، وتحفة الأحوذى ١/٣٢٣، وعون المعبود ١/٢٨٤ .
- (١) جاء في حاشية الدسوقي ١/١٣٥: ((ويندب أن يجمع بين أعلاه وأسفله بالمسح، ومسح أعلاه واجب وتبطل الصلاة بتركه بخلاف الأسفل فلا يجب))، وانظر: مواهب الجليل ١/٣٢٥، والشرح الصغير على أقرب المسالك ١/١٥٩ .
- (٢) جاء في المجموع ١/٥٦٥: ((ومذهبنا استحباب مسح أسفله، وأن الواجب أقل جزء من أعلاه))، وانظر: مغني المحتاج ١/٦٧ .
- (٣) جاء في المبسوط ١/١٠١: ((وإن مسح باطن الخف دون ظاهره لم يجزه؛ لأن المسح عندنا على ظاهر الخف فقط، ولأن باطن الخف لا يخلو من لوث عادة فيصيب يده ذلك اللوث وفيه حرج، والمسح مشروع لدفع الحرج))، وانظر: بدائع الصنائع ١/١٢، وتبيين الحقائق ١/٤٨ .
- (٤) جاء في كشف القناع ١/١١٨: ((ويجب مسح أكثر أعلى خف، ونحوه مرة دون أسفله وعقبه فلا يجزئ مسحهما عن مسح ظاهره بل ولا يسن مسحهما مع مسح ظاهره))، وانظر: المغني ١/٢٩٧، والإنصاف ١/١٨٤ .

المطلب الثالث:

٥٠- فضل غسل الرجلين على مسحهما في الخفين:

كان عبدا لله بن عمر يرى فضل غسل الرجلين على مسحهما نقل ذلك عنه ابن المنذر روينا عن ابن عمر أنه قال: "إني لمولع بغسل قدمي فلا تقتدوا بي" (١). أي: لا تقتدوا بي في غسل الرجلين وتتركوا مسحهما.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يجب غسل الرجلين، ويفضله على مسحهما في الوضوء، ويقول: إني مولع بغسل قدمي.

دليله:

١- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٢).

وجه الدلالة:

فاغسلوا، قالوا: إن الله تعالى جعل الغسل هو الفرض في كتابه، وجعل المسح رخصة، فالذي يغسل رجله يؤدي ما افترض الله عليه، والذي يمسح على خفيه يفعل ما أبيض له (٣).

٢- وأن الغسل هو الذي واظب عليه النبي ﷺ في معظم الأوقات (٤).

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٤٣٩/١، والمغني ٢٨٢/١.

(٢) سورة المائدة آية ٦.

(٣) انظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٤٣٩/١.

(٤) المجموع ٥١٥/١.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على فضل غسل الرجلين على مسحهما،
الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- في فضل غسل الرجلين على مسح
الحنفين، الحنابلة^(٤) وقالوا: إن المسح أفضل من الغسل؛ لأنه رخصة .

(١) جاء في تبين الحقائق ٤٥/١: ((المسح على الحنفين رخصة ولو أتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى؛

لأنه أشق على البدن))، وانظر: الهداية ٢٨/١، والبحر الرائق ١٧٤/١ .

(٢) جاء في حاشية الدسوقي ١٣٠/١: ((رخص المسح على الحنفين جوازا بمعنى خلاف الأفضل، إذ الأفضل غسل

الرجلين؛ لأنه الأصل))، وانظر: المنتقى للباحي ٧٧/١، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١٠٧/١ .

(٣) جاء في المجموع ٥١٥/١: ((قال أصحابنا: مسح الحنفين وإن كان جائزا فغسل الرجل أفضل منه بشرط أن

لا يترك المسح رغبة عن السنة، ولا شكاً في جوازه)) .

(٤) جاء في كشف القناع ١١٠/١: ((والمسح على الحنفين أفضل من الغسل)) أي من غسل الرجلين ، وانظر:

المعني ٢٨١/١ .

المبحث الثاني: في الجورين، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: جواز المسح على الجورين .

المطلب الأول:

٥١- جواز المسح على الجوربين:

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا وكيع قال: أخبرنا أبو جعفر الرازي، عن يحيى البكاء قال: سمعت ابن عمر يقول: "المسح على الجوربين كالمسح على الخفين" (١).
- ٢- روى عبدالرزاق، عن الثوري عن، يحيى بن أبي حية، عن أبي الجلاس، عن ابن عمر: "أنه كان يمسخ على جوربيه، ونعليه" (٢).

توثيق الأثرين:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة ثبت مصنف، تقدم.
- ٢- وكيع: ثقة حافظ، تقدم.
- ٣- أبو جعفر الرازي: أحمد بن الصباح النهشلي بن أبي سريج المقرئ، ثقة حافظ له غرائب، من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين (٣).
- ٤- يحيى بن مسلم أو بن سليم البصري المعروف بيحيى البكاء الحداني مولاهم، ضعيف، من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة (٤).
- ٥- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم.
- ٦- الثوري: ثقة حافظ، تقدم.
- ٧- يحيى بن أبي حية الكلبي أبو جناب مشهور بها، ضعفه لكثرة تدليسه، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة (٥).
- ٨- أبو الجلاس: اسمه عقيبة بن يسار الشامي، له حديث في ارتباط الفرس، مجهول، من السابعة (٦).

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١/١٧٣، الطهارة، باب: من قال الجوربان بمنزلة الخفين.

(٢) مصنف عبدالرزاق ١/١٩٩، الطهارة، باب: المسح على الجوربين والنعلين.

(٣) التقريب ١/٣٧ (٥٠)، والتهذيب ١/٤٠ (٥٨).

(٤) المرجعان السابقان ٢/٣١٥ (٧٦٧٣)، و ١١/٢٤٢ (٧٩٦٦).

(٥) التقريب ٢/٣٠٠ (٧٥٦٤)، والتهذيب ١١/١٧٧ (٧٨٥٧).

(٦) المرجعان السابقان ٢/٦٨٣ (٤٦٧٣)، و ٧/٢١٨ (٤٨٢٣).

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين ضعيف؛ لوجود ضعيف ومجهول فيهما .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يرى أن الجوربين مثل الخفين في المسح، فكان يمسح على جوربيه، ونعليه .

دليله:

عن المغيرة بن شعبة قال: ((توضع النبي ﷺ ومسح على الجوربين، والنعلين))^(١) .

وجه الدلالة:

أنه ﷺ توضع ومسح على الجوربين، والنعلين صريح في جواز المسح على الجوربين، والنعلين .

بيان من خالفه:

خالف عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(٢) وقالوا لا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين^(٣)، أو منعلين^(٤)، أو ثخينين^(٥)،

(١) أخرجه أبو داود ٤٨/١، الطهارة، باب: المسح على الجوربين، والترمذي ١٦٧/١، الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه ١٨٥/١، الطهارة وسننها، باب: ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين، والبيهقي في سننه ٤٨١/١، الطهارة، باب: ما ورد في الجوربين والنعلين، وذكره الهيثمي في موارد الضمان ص ٧١، الطهارة، باب: المسح على الجوربين والنعلين، والخمار .
(٢) جاء في بدائع الصنائع ١٠/١: ((أما المسح على الجوربين فإن كانا مجلدين، أو منعلين يجزيه بلا خلاف عند أصحابنا، وإن لم يكونا مجلدين ولا منعلين وكانا ثخينين لا يجوز عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف ومحمد يجوز)) وروي عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قولهما آخر عمره، وذلك أنه مسح على جوربيه في مرض موته، ثم قال لعوده: فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه، فاستدلوا به على رجوعه، وقالوا: وعليه الفتوى، وانظر: مختصر الطحاوي ص ٢٢ .

(٣) الجورب المجلد: هو الذي وضع الجلد أعلاه، وأسفله .

(٤) والجورب المنعل: هو الذي وضع على أسفله جلدة كالنعل .

(٥) والجورب الثخين: هو الثقل الغليظ، انظر الجميع في: الهداية ٣٦/١، وفتح باب العناية ١٨٨/١ .

والمالكية^(١) قالوا: لا يجوز المسح عليهما إلا إذا جلد ظاهره، وباطنه، والشافعية^(٢)،
والحنابلة^(٣) وقالوا: بعدم جواز المسح عليهما إلا إذا كانا صفيقين^(٣)، وأمكن متابعة المشي
بهما، وعلى هذا يكون عبد الله بن عمر تفرد بهذه المسألة عن الأئمة الأربعة حيث أجاز
المسح على الجورين مطلقا .

القاعدة الأصولية:

(جواز القياس في العبادات) وهذا يظهر من قوله: " المسح على الجورين كالمسح
على الخفين " .

(١) جاء في مواهب الجليل ٣١٨/١: ((رخص لرجل وامرأة وإن مستحاضة بحضرة، وسفر مسح جورب جلد
ظاهره، وباطنه، وخف)) أي: إذا جلد الجورب من فوق القدم وتحتها يجوز المسح عليه، وانظر: حاشية
الدسوقي ١٤١/١ .

(٢) جاء في المجموع ٥٤٠/١: ((ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن الجورب إن كان صفيقا يمكن متابعة المشي عليه
جاز المسح عليه، وإلا فلا))، وانظر: مغني المحتاج ٦٦/١ .

(٣) جاء في المغني ٢٩٤/١: ((إنما يجوز المسح على الجورين بالشرطين، أن يكون صفيقا لا يبدو منه شيء من القدم،
وأن يمكن متابعة المشي فيه))، وانظر: كشاف القناع ١١١/١، وشرح منتهى الإرادات ٥٧/١ .

(٣) الصفيق: ضد السخيف، وهو التخين، انظر: المصباح المنير ٣٤٣/١ .

المبحث الثالث: في الجبائر، والعصائب

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: جواز مسح العصائب، والجبائر من غير نزعها .
- المطلب الثاني: عدم جواز المسح على العمامة، أو القلنسوة .

المطلب الأول:

٥٢- جواز المسح على العصائب^(١)، والجبائر^(٢) من غير نزعها:

١- روى البيهقي حدثنا الوليد، حدثنا يحيى بن حمزة، عن موسى بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه توضأ وكفه معصوبة، فمسح على العصائب، وغسل سوى ذلك ".
قال البيهقي: هو عن ابن عمر صحيح .

٢- وروى أيضا: حدثنا الوليد قال: أخبرني هشام بن الغاز أنه سمع نافعا يحدث عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: " من كان له جرح معصوب عليه توضأ، ومسح على العصائب، ويغسل ما حول العصائب " ^(٣).

توثيق الأثرين:

- ١- البيهقي: ثقة ثبت، تقدم .
- ٢- الوليد بن مسلم: ثقة، تقدم .
- ٣- يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي أبو عبدالرحمن الدمشقي القاضي، ثقة، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة^(٤) .
- ٤- موسى بن يسار الأردني، ويقال: موسى بن يسار، مقبول، من السادسة^(٥) .
- ٥- نافع: ثقة ثبت، تقدم .
- ٦- هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشى الدمشقي نزىل بغداد، ثقة، من كبار السابعة السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة^(٦) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر الأول حسن؛ : وإسناد الأثر الثاني صحيح .

(١) العصائب: من العصب وهو الشد ومنه عصابة الرأس لما يشد به، المصباح المنير ٢/٤١٣ .

(٢) الجبائر: هي أخشاب، أو نحوها تربط على الكسر، ونحوه، المرجع السابق ١/٣٩٠ .

(٣) السنن الكبرى ١/٣٩٠، الطهارة، باب: المسح على العصائب، والجبائر .

(٤) التقريب ٢/٣٠٠ (٧٥٦٣)، والتهذيب ١١/١٧٦ (٧٨٥٦) .

(٥) المرجعين السابقين ١/٢٣٠ (٧٠٥١)، و ١٠/٣٣٧ (٧٣٤٥) .

(٦) نفس المرجعين السابقين ٢/٢٦٨ (٧٣٣١)، ١١/٤٩ (٧٦٢٤) .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يرى المسح على العصائب، والجباثر وأن من كان به جرح معصوب عليه مسح على العصائب وغسل ما حولها، ولا ينزعها .

دليله:

عن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجّه في رأسه، ثم احتلم فسأل أصحابه، فقال: هل تجدون لي من رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال: ((قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء العيِّ السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر، أو يعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده))^(١) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ (أو يعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده) وهو نص في الاستدلال .

(١) رواه أبو داود ٩٣/١، الطهارة، باب: في المرحوح يتيمم، والبيهقي ٣٩٠/١، الطهارة، باب: المسح على العصائب والجباثر، والدارقطني ١٩٠/١، باب: جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح، وصححه ابن السكن، وقال ابن القيم: وهذا أمثل ما روي في المسح على الجبيرة، وقال الشوكاني: واعتدروا عن حديث جابر وعلي بالمقال الذي فيهما، وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصلح للاحتجاج به على المطلوب، وقوي بحديث علي، عن علي-رضي الله عنه-قال: " انكسرت إحدى زندي فأمرني النبي ﷺ أن أمسح على الجباثر " رواه ابن ماجه ٢١٥/١، الطهارة، باب: المسح على الجباثر، والبيهقي ٣٩١/١، الطهارة، باب: المسح على العصائب والجباثر، وانظر كل من: نصب الرأية ١٨٧/١، وتهذيب السنن لابن القيم مطبوع مع عون المعبود ٥٣٢/١، ونيل الأوطار ٣٠٢/١، و التعليق المغني على الدارقطني ١٩٠/١.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على جواز المسح على العصائب، والجباثر من غير نزعها، الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والشافعية^(٤) قالوا: إن خاف ضررا لم يجب نزعها .

- (١) جاء في شرح فتح القدير ١/١٥٧-١٥٨: ((ويجوز المسح على الجباثر وإن شدها على غير وضوء؛ لأن الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف فكان أولى بشرع المسح))، وانظر: بدائع الصنائع ١/١٣، وتبيين الحقائق ١/٥٢.
- (٢) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١/٢٠٢: ((إن خيف غسل محل بنحو جرح كالتيتم مسح، فإن لم يستطع فعلى الجبيرة، ثم على العصابة))، أي إذا كان به جرح وخيف بغسله في الوضوء، أو الغسل حدوث مرض، أو زيادته، أو تأخير براء فإنه يمسخ وجوبا إن خيف هلاكا، وجوازا إن خيف شدة الألم على الجبيرة، وإن لم يستطع المسح على الجبيرة مسح على العصابة، انظر: مواهب الجليل ١/٣٦١، وحاشية الدسوقي ١/١٦٢.
- (٣) جاء في الإنصاف ١/١٨٧: ((ويمسح على جميع الجبيرة إذا لم يتجاوز قدر الحاجة)) اعلم أن الصحيح من المذهب أنه يجزئ المسح على الجبيرة من غير تيمم بشرطه، ويصلي من غير إعادة، وعليه الأصحاب، وانظر: المغني ١/٢٧٧، وكشاف القناع ١/١٢٠.
- (٤) جاء في المجموع ٢/٣٥٣: ((قال أصحابنا: إذا احتاج إلى وضع الجبيرة وضعها، فإن كان لا يخاف ضررا من نزعها وجب نزعها وغسل ما تحتها، وإن خاف الضرر من نزعها لم يجب نزعها))، وانظر: مغني المحتاج ١/٩٤.

المطلب الثاني:

٥٣- عدم جواز المسح على العمامة، أو القلنسوة:

١- روى ابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن آدم، عن سفيان، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان لا يمسح على العمامة " (١) .

٢- وروى البيهقي أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه، أخبرنا علي بن عمر الحافظ، أخبرنا الحسين بن اسماعيل، حدثنا سعيد بن يحيى الأموي، حدثني أبي، حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه كان إذا مسح رأسه رفع القلنسوة، ومسح مقدم رأسه " (٢) .

توثيق الأثرين:

١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ مصنف، تقدم .

٢- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، ثقة فاضل، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين (٣) .

٣- سفيان الثوري: ثقة حافظ فقيه، تقدم .

٤- عبيدا لله بن عمر: ثقة ثبت، تقدم .

٥- نافع: ثقة ثبت، تقدم .

٦- البيهقي: ثقة مصنف، تقدم .

٧- أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث التميمي الأصبهاني المقرئ، الإمام الزاهد المحدث الفقيه، نزيل نيسابور، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة، وعمره إحدى وثمانين (٤) .

٨- علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي المقرئ المحدث، كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ والمعرفة مع الصدق والثقة، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (٥) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٩/١، الطهارة، باب: من كان لا يرى المسح على العمامة، ويمسح على رأسه .

(٢) السنن الكبرى ١٠٧/١، الطهارة، باب: يجب المسح بالرأس وإن كان متعمما .

(٣) التقريب ٢/٢٩٦ (٧٥٢٣)، والتهذيب ١١/١٥٥ (٧٨١٨) .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/٥٣٨، والعبر ٣/١٧٠، وشذرات الذهب ٣/٢٤٥ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٦/٤٤٩، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٩١، والعبر ٣/٢٨-٢٩ .

٩- الحسين بن اسماعيل بن سعيد بن أبان البغدادي المحاملي المحدث الثقة، مسند الوقت، ومصنف السنن، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة^(١).

١٠- سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، أبو عثمان البغدادي، ثقة، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين^(٢).

١١- يحيى بن سعيد الأنصاري: ثقة ثبت، تقدم.

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول صحيح، وإسناد الأثر الثاني حسن.

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما-. لا يرى جواز المسح على العمامة، ولا على القلنسوة، ولذا كان إذا توضأ وأراد مسح رأسه رفع القلنسوة، ومسح على رأسه.

دليله:

قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ قال النووي: "إن الله فرض المسح على الرأس وهذا يوجب مباشرة العضو، والمسح على العمامة، أو القلنسوة ليس بمسح على الرأس"^(٤).

(١) تاريخ بغداد ١٩/٨، وشذرات الذهب ٣٢٦/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٥.

(٢) التقريب ٣٦٧/١ (٢٤٢٢)، والتهذيب ٨٧/٤ (٢٥٠٨).

(٣) سورة المائدة آية ٦.

(٤) المجموع ٤٤٨/١، وانظر: المعونة ١٢٥/١، وفتح القدير ١٥٧/١، ونيل الأوطار ١٩٥/١.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على عدم جواز المسح على العمامة، أو القلنسوة الخنفيه^(١)، والمالكية وقالوا بالجواز عند الضرورة^(٢)، والشافعية^(٣) إلا أن يمسخ شيئا من رأسه مع العمامة، والقلنسوة فيجزيه، وإلا فلا .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- الحنابلة^(٤) وقالوا بجواز المسح على العمامة بشرط أن تكون ساترة لجميع الرأس، وأن تكون محنكة، أي: (يدار منها تحت الحنك كور) .

(١) جاء في فتح القدير ١/١٥٧: ((ولا يجوز المسح على العمامة، والقلنسوة، والبرقع، والقفازين؛ لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء، والرخصة لرفع الحرج))، وانظر: الهداية ١/٣٠ .

(٢) جاء في الاستذكار ٢/٢٢٠: ((سئل مالك عن المسح على العمامة، وعلى الخمار فقال: لا ينبغي أن يمسخ الرجل، ولا المرأة على عمامة، ولا خمار، وليمسحا على رؤسهما))، ((ويمسح على عمامة خيف بنزعها ضرر إن لم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه كالقلنسوة، ولو أمكنه مسح بعض الرأس أتى به وكمل على العمامة وجوبا على المعتمد)) انظر: الشرح الكبير للدردير ١/١٦٣ .

(٣) جاء في المجموع ١/٤٤٧: ((قال أصحابنا: إذا كان عليه عمامة ولم يرد نزعها لعذر مسح الناصية كلها ويستحب أن يتم المسح على العمامة... ولو كان على رأسه قلنسوة ولم يرد نزعها فهي كالعمامة يمسخ بناصيته ويتم المسح عليها، وأما إذا اقتصر على مسح العمامة ولم يمسخ شيئا من رأسه فلا يجزيه بلا خلاف عندنا))، وانظر: مغني المحتاج ١/٦٠ .

(٤) جاء في الإنصاف ١/١٨٥: ((ويجوز المسح على العمامة المحنكة إذا كانت ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه)) كمقدم الرأس والأذنين، ((فإن كانت تحت العمامة قلنسوة يظهر بعضها، فالظاهر جواز المسح عليهما؛ لأنهما صاروا كالعمامة الواحدة))، وانظر: المغني ١/٣٠١، وكشاف القناع ١/١١٩ .

المبحث الرابع: في الاستطابة

وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: موضع الاستجمار بعد الانقاء طاهر .

المطلب الأول:

٥٤- موضع الاستجمار بعد الإنقاء طاهر:

نقل ابن قدامة عن ابن عمر-رضي الله عنهما- " أنه بال بالمزدلفة فأدخل يده-بعد الاستجمار- فنضح فرجه من تحت ثيابه " (١) .
وقال ابن قدامة: " لولا أنه اعتقد طهارته ما فعل ذلك " (٢) . لعل ابن قدامة-رحمه الله- يقصد لما اكتفى بالنضح فقط، بل لغسل محل الاستجمار بالماء .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- كان يرى أن من استجمر فأنقى المحل من النجاسة فقد طهر ذلك المحل، ولذا نضح فرجه من تحت ثيابه، واكتفى بالنضح، ولم يغسل محل الاستجمار بماء آخر .

دليله:

١- عن أبي هريرة قال: ((إن النبي ﷺ نهى أن يستنجى بروث، أو عظم، وقال: إنهما لا تطهران)) (٣) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ (فإنهما لا يطهران) يقول ابن قدامة: " مفهومه أن غيرهما يطهر " (٤) ، أي أن الاستجمار بما عداهما مما يباح به الاستجمار يطهر .

٢- ولأن الصحابة-رضي الله عنهم- كان الغالب عليهم الاستجمار، والظاهر أنهم لا يسلّمون من العرق، ولم ينقل عنهم التوقي من ذلك، ولا الاحتراز منه، فدل ذلك على طهارة المحل (٥) .

(١) هذا الأثر لم أجد له إسناد، وهكذا نقله ابن قدامة في المغني ١/١٦١ .

(٢) المغني ١/١٦١ .

(٣) رواه الدارقطني ١/٥٦، الطهارة، باب: الاستنجاء، وقال: إسناد صحيح، وابن عدي في الكامل (١١٧٩) .

(٤) المغني ١/١٦١ .

(٥) المرجع السابق الصفحة نفسها، وإغاثة اللهفان ١/١٥١، وبدائع الفوائد ٤/١٠٦، ١٠٧ .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على طهارة موضع الاستنجاء بعد الإنقاء الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر-رضي الله عنهما- على طهارة محل الاستنجاء بالحجر بعد الإنقاء الشافعية^(٤) وقالوا: إذا سال العرق منه وجاوز المحل وجب غسل ما سال إليه.

(١) جاء في البحر الرائق ٢٥٤/١: ((وأجمع المتأخرون - من الأحناف - على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالحجر في حق العرق حتى إذا أصابه العرق من المقعدة وسال منه وأصاب الثوب، أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع))، وانظر: فتح القدير ٢١٤/١، وحاشية ابن عابدين ٣٣٧/١.

(٢) جاء في الفواكه الدواني ١٥٥/١: ((ومن استحجر بثلاثة أحجار يخرج آخرهن نقيا أحزاه من غير استعمال الماء ولا إعادة عليه في وقت، ولا غيره؛ لأن محل الاستحمار لو عرق وأصاب ثوبا لا ينجسه))، وانظر: المعونة ١٧١/١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٠٥/١.

(٣) جاء في المغني ١٦٠/١: ((سئل أبو عبد الله عن الرجل يبول فيستبرئ ويستحمر، يعرق في سراويله؟ قال: إذا استحمر ثلاثا فلا بأس، وسأله رجل، فقال: إذا استنجيت من الغائط يصيب ذلك الماء موضعا آخر مني؟ فقال أحمد: قد جاء في الاستنجاء ثلاثة أحجار، ثم لا تبالي ما أصابك من ذلك الماء))، وانظر: الإنصاف ١٠٥/١، وكشاف القناع ٦٦/١.

(٤) جاء في المجموع ١٣٨/٢: ((إذا استنجى بالأحجار فعرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ما سال إليه، ولو انغمس هذا المستحمر في مائع، أو فيما دون قلتين نجسه بلا خلاف))، يفهم من هذا عدم طهارة موضع الاستنجاء بالحجر، وانظر: مغني المحتاج ٤٣/١.

الفصل السادس: في الغسل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في أسباب الغسل.

المبحث الثاني: في المسائل المتفرقة في الغسل وما يلحق به.

المبحث الأول: في أسباب الغسل

وفيه عشرة مطالب:

- المطلب الأول: من استيقظ من نومه فوجد بللا وجب عليه الغسل.
- المطلب الثاني: من السنة الاغتسال للإحرام.
- المطلب الثالث: من السنة الاغتسال لدخول مكة.
- المطلب الرابع: استحباب الغسل لوقوف عرفة.
- المطلب الخامس: استحباب الغسل عند رمي الجمار.
- المطلب السادس: استحباب الغسل للجمعة.
- المطلب السابع: استحباب الغسل في العيدين.
- المطلب الثامن: استحباب الغسل بعد الحجامة.
- المطلب التاسع: استحباب الغسل من ماء الحمام.
- المطلب العاشر: جواز الاغتسال للجنابة والجمعة غسلا واحدا.

المطلب الأول:

٥٥- من استيقظ من نومه فوجد بللا وجب عليه الغسل:

روى ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن علي بن ثابت، عن نافع، عن ابن عمر أنه سئل عن رجل استيقظ من منامه فرأى بلة، قال: " لو وجدت ذلك لاغتسلت منه " (١) .

توثيق الأثر:

١- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين (٢) .

٢- سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري، أبو النظر البصري، ثقة حافظ له تصانيف، من السادسة مات سنة ست ومائة (٣) .

٣- علي بن ثابت بن عمرو بن أخطب الأنصاري أخو عروة، روى عن نافع، وروى عنه سعيد بن عروبة، ثقة (٤) .

٤- نافع: ثقة حافظ فقيه، تقدم .

الحكم على الأثر: إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - يرى أن من وجد بلة في ثوبه بعد أن يستيقظ من نومه فإنه يجب عليه الغسل .

دليله: عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاما، فقال: ((يغتسل))، وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجد

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٧٧/١ الطهارة، باب: في الرجل يرى في النوم أنه احتلم ولم ير بللا.

(٢) التقريب ٣٣٣/٢ (٧٨١٧)، والتهذيب ٣١٩/١١ (٨١١٠).

(٣) التقريب ٣٦٠/١ (٢٣٧٢)، والتهذيب ٥٦/٤ (٢٤٥٨) .

(٤) كتاب الجرح والتعديل ١٧٧/٦، والتاريخ الكبير ٢٦٤/٦ .

البلل، فقال: ((لاغسل عليه))^(١) .

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن من استيقظ من نومه ووجد بللا فليغتسل.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على غسل من وجد بللا في ثوبه بعد نومه الجمهور من الأحناف^(٢) ، والمالكية^(٣) ، والشافعية^(٤) ، والحنابلة^(٥) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - أبو يوسف^(٦) من الحنفية^(٧) ، وقال: لاغسل عليه، إنما عليه الوضوء.

(١) رواه أبو داود ٦٦/١د الطهارة، باب: في الرجل يجد البلة في منامه، والترمذي ١٨٩/١ الطهارة، باب: ما جاء فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما، وابن ماجه ٢٠٠/١ الطهارة، باب: من احتلم ولم ير بللا، قال الشوكاني: الحديث رجاله رجال الصحيح، نيل الأوطار ٢٦٣/١، وصححه أحمد محمد شاكر، وقال: وله شواهد في صحيح البخاري ومسلم، انظر: الجامع الصحيح بتحقيقه ١٩٠/١ .

(٢) جاء في شرح فتح القدير ٦٢/١: ((مستيقظ وجد بثوبه، أو فحذه بللا ولم يتذكر احتلاما، وشك في أنه مذني، أو مني يجب الغسل عندهما - أبو حنيفة، ومحمد -؛ لاحتمال انفصاله عن شهوة، ثم نسي ورق هو - أي المنى - بالهواء))، وانظر: المبسوط ٦٩/١ .

(٣) جاء في حاشية الدسوقي ١٣٢/١: ((إذا رأى منيا في ثوب نومه ولم يتذكر احتلاما ولم يدر وقت حصوله فإنه يجب عليه الغسل))، وانظر: الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٦٢/١ .

(٤) جاء في المجموع ١٥٣/٢: ((وإن رأى المنى ولم يذكر احتلاما لزمه الغسل))، وانظر: مغني المحتاج ٧١/١ .

(٥) جاء في الإنصاف ٢٢٨/١: ((فأما النائم إذا رأى شيئا في ثوبه ولم يذكر احتلاما ولالذة فإنه يجب عليه الغسل))، وانظر: المغني ٢٠٣/١ .

(٦) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبش بن سعد بن بجير بن معاوية أبو يوسف الأنصاري الكوفي، قاضي القضاة، ولد سنة ١١٣هـ من أنبل تلاميذ أبي حنيفة، وهو صاحبه مع محمد بن الحسن، مرض أبو يوسف فعاده أبو حنيفة، فلما خرج قال: إن يموت هذا الفتى فهو أعلم من عليها، وقيل: بلغ أبو يوسف من رئاسة العلم ما لا مزيد عليه، وكان الرشيد يبلغ في إجلاله، توفي سنة ١٨٢هـ، انظر: سير أعلام النبلاء ٤٧٠/٨، والعبير ٢٨٤/١، ومرآت الجنان ٢٨٢/١، وأخبار أبي حنيفة ص ١٥٤ .

(٧) جاء في المبسوط ٦٩/١: ((وقال أبو يوسف: لاغسل عليه؛ لأنه بات طاهرا بيقين فلا يصبح حنبا بالشك إنما يتوضأ)) .

المطلب الثاني:

٥٦- من السنة الاغتسال للإحرام:

- ١- روى مالك، عن نافع، أن عبدا لله بن عمر كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولدخول مكة، ولوقوفه عشية عرفة^(١).
- ٢- وروى البيهقي قال: أخبرنا أبو عبدا لله الحافظ، حدثنا أبو علي الحافظ، حدثنا عبدان الأهوازي، حدثنا محمد بن المثني، حدثنا سهل بن يوسف، حدثنا حميد عن بكر بن عبدا لله المزني، عن ابن عمر قال: "من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم، وإذا أراد أن يدخل مكة"^(٢).

توثيق الأثرين:

- ١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام، تقدم.
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.
- ٣- البيهقي: ثقة حافظ مصنف، تقدم.
- ٤- أبو عبدا لله الحافظ: محمد بن عبدا لله بن حمدويه إمام حافظ ثقة، تقدم.
- ٥- أبو علي: هو اسماعيل بن محمد اسماعيل، ثقة، تقدم.
- ٦- عبدان الأهوازي: هو عبدا لله بن أحمد بن موسى بن زياد الحافظ الحجّة العلامة صاحب المصنفات، ثبت حافظ، توفي آخر سنة ست وثلاثمائة^(٣).
- ٧- محمد بن المثني بن عبيد العنزي أبو موسى البصري المعروف بالزمن، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من العاشرة^(٤).
- ٨- سهل بن يوسف الأنماطي البصري، ثقة رمي بالقدر، من كبار التاسعة، مات سنة تسعين ومائتين^(٥).

(١) موطأ الإمام مالك ١/٢٦٤ الحج، باب: الغسل للإهلال.

(٢) السنن الكبرى ٧/٦٨ الحج، باب: الغسل للإهلال، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/٤٠٧ الحج، باب: في الغسل عند الإحرام.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤/١٦٨، والعبر ٢/١٣٣، والمنتظم ٦/١٥٠.

(٤) التقريب ٢/١٢٩ (٦٢٨٣)، والتهذيب ٩/٣٦٨ (٦٥٥٢).

(٥) التقريب ١/٤٠٠ (٢٦٧٧)، والتهذيب ٤/٢٣٥ (٢٧٦٢).

٩- حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، ثقة، من الخامسة، مات سنة اثنتين ومائة وهو قائم يصلي^(١).

١٠- بكر بن عبد الله المزني أبو عبد الله البصري، ثقة ثبت جليل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة^(٢).

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثر الأول صحيح وجيل، وإسناد الأثر الثاني صحيح.

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل إذا أراد أن يحرم للحج، أو العمرة، وكان يقول: "من السنة أن يغتسل من أراد الإحرام، أو أراد دخول مكة".

دليله:

حديث زيد بن ثابت^(٣) عن أبيه: ((أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله، واغتسل))^(٤).

وجه الدلالة:

فعل النبي ﷺ حيث تجرد لإهلاله، واغتسل، وفعله بيان لمشروعيته.

(١) التقريب ٢٤٤/١ (١٥٤٩)، والتهذيب ٣٤/٣ (١٦٢٠).

(٢) التقريب ١٣٥/١ (٧٤٥)، والتهذيب ٤٤٢/١ (٧٩٧).

(٣) مرت ترجمته في صفحة ٨.

(٤) أخرجه الترمذي ١٩٢/٣ الحج، باب: ما جاء في الاغتسال عند الإحرام، وقال: حديث حسن غريب، والدارقطني ٢٢٠/٢ كتاب الحج، والبيهقي ٦٧/٧ الحج، باب: الغسل للإهلال، قال ابن القطان: وإنما حسنه الترمذي ولم يصححه للاختلاف في عبدالرحمن بن أبي زياد، والحديث له شواهد في المستدرک للحاكم ٤٤٧/١، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على أن الاغتسال للإحرام سنة الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

(١) جاء في شرح فتح القدير ٢/٤٢٩-٤٣٠: ((وإذا أراد الإحرام اغتسل، أو توضأ، والغسل أفضل؛ لأن معنى النظافة فيه أتم))، ((من أراد الإحرام توضأ، وغسله أحب؛ لأنه سنة مؤكدة، والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة المستحبة))، وانظر: البحار الرائق ٢/٣٤٤، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٨٠.

(٢) جاء في حاشية الدسوقي ٢/٣٨: ((والسنة لمريد الإحرام بحج، أو عمرة ولو صبيا، أو حائضا، أو نفساء غسل متصل بالإحرام، وهو تمام السنة، فلو اغتسل غدوة، وأحرم وقت الظهر لم يجزه، ولا يضر الفصل بشد رحاله، وإصلاح جهازه، ولازم في تركه ولو عمدا وقد أساء أي ارتكب مكروها))، وانظر: مواهب الجليل ٢/١٠١.

(٣) قال الشافعي في الأم ٢/١٤٥: ((أكره ترك الغسل له، وما تركت الغسل للإحرام، ولقد كنت اغتسل له مريضا في السفر، وإني أخاف ضرر الماء، وما صحبت أحدا أفتدي به رأيته تركه))، وجاء في المجموع ٧/٢١٢: ((يستحب الغسل عند إرادة الإحرام بحج، أو عمرة، أو بهما سواء كان إحرامه من الميقات الشرعي، أو غيره، ولا يجب هذا الغسل، وإنما هو سنة مؤكدة يكره تركها)).

(٤) جاء في كشف القناع ٢/٤٠٦: ((ويسن لمريد الإحرام أن يغتسل ذكرا كان، أو أنثى ولو حائضا ونفساء))، وانظر: المغني ٣/٢٧١.

المطلب الثالث:

٥٧- من السنة الاغتسال لدخول مكة:

- ١- روى مالك، عن نافع، أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا دنى من مكة بات بذى طوى^(١) بين الثنيتين^(٢) حتى يصبح، ثم يصلي الصبح، ثم يدخل من الثنية التي بأعلى مكة، ولا يدخل إذا خرج حاجا، أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل إذا دنى من مكة بذى طوى، ويأمر من معه فيغتسلوا قبل أن يدخلوا مكة^(٣).
- ٢- وروى البيهقي قال: أخبرنا أبو عبدا لله الحافظ، حدثنا أبو علي الحافظ، حدثنا عبدان الأهوازي، حدثنا محمد بن المثني، حدثنا سهل بن يوسف، حدثنا حميد عن بكر بن عبدا لله المزني، عن ابن عمر قال: "من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم، وإذا أراد أن يدخل مكة:"^(٤).

توثيق الأثرين:

- ١- مالك: ثقة ثبت فقيه، تقدم.
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.
- ٣- البيهقي: ثقة حافظ مصنف، تقدم.
- ٤- أبو عبدا لله الحافظ: إمام حافظ ثقة، تقدم.
- ٥- أبو علي: ثقة، تقدم.
- ٦- عبدان الأهوازي: ثقة ثبت، تقدم.
- ٧- محمد بن المثني: ثقة ثبت، تقدم.
- ٨- سهل بن يوسف: ثقة، تقدم.
- ٩- حميد بن أبي حميد: ثقة، تقدم.
- ١٠- بكر بن عبدا لله المزني: ثقة ثبت، تقدم.

(١) ذى طوى: موضع عند باب مكة يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل به، النهاية ١٤٧/٣.

(٢) الثنية: الطريق العقبة، مختار الصحاح ص ٨٨.

(٣) موطأ مالك ١/٢٦٥ الحج، باب: الغسل للإهلال.

(٤) السنن الكبرى ٦٧/٧ الحج، باب الغسل للإهلال.

الحكم على الأثرين: إسناد الأثرين صحيح.

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل لدخول مكة، ويقول من السنة أن يغتسل من أراد دخول مكة في حج، أو عمرة، وكان يأمر من معه أن يغتسلوا قبل أن يدخلوا مكة.

دليله:

عن نافع قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم بييت بذئ طوى، ثم يصلي به الصبح ويغتسل، ويحدث أن نبي الله كان يفعل ذلك^(١).

وجه الدلالة:

قوله: إن نبي الله كان يفعل ذلك، وفعله بيان لمشروعية الغسل قبل دخول مكة.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على الاغتسال لدخول مكة الجمهور من الأحناف^(٢)، والمالكية بشرط أن يكون ممن يصح منه الطواف؛ لأن الغسل في الحقيقة عندهم للطواف وليس لدخول مكة^(٣)، ووافق الشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

(١) رواه البخاري ٤٨٨/٢ الحج، باب: الاغتسال عند دخول مكة، ومسلم ٩١٩/٢ الحج، باب: استحباب المبيت بذئ طوى عند إرادة دخول مكة والاعتسال لدخولها .

(٢) جاء في حاشية ابن عابدين ٤٩٢/٢: ((ويسن الغسل لدخولها وهو للظافة، فيحبُّ لحائض ونفساء))، وانظر: بدائع الصنائع ١٤٤/٢ .

(٣) جاء في حاشية الدسوقي ٣٨/٢: ((ونذب الغسل لدخول غير حائض ونفساء مكة؛ لأن الغسل في الحقيقة للطواف، فلا يؤمر به إلا من يصح منه الطواف))، وانظر: مواهب الجليل ١٠٣/٣ .

(٤) جاء في المجموع ٥/٨: ((ويستحب هذا الغسل بذئ طوى إن كانت في طريقه وإلا اغتسل في غير طريقها كنحو مسافتها وينوي به غسل دخول مكة، وهو مستحب لكل محرم حتى الحائض والنفساء والصبي))، وانظر: مغني المحتاج ٤٨٣/١ .

(٥) جاء في كشف القناع ٤٧٦/٢: ((ويسن الاغتسال لدخولها ولو كان بالحرم ولو لحائض ومثلها النفساء فتغتسل لدخول مكة))، وانظر: المغني ٣٦٨/٣ .

المطلب الرابع:

٥٨- استحباب الغسل لوقوف عرفة:

روى مالك، عن نافع: أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم، ولدخول مكة، ولوقوف عشية عرفة^(١).

توثيق الأثر:

١- مالك: ثقة ثبتت فقيه إمام، تقدم.

٢- نافع: ثقة ثبتت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح وجليل.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا أراد الوقوف في عرفة يوم الحج اغتسل؛ لأجل الوقوف فيها.

دليله:

القياس؛ لأن الوقوف في عرفة عبادة يجتمع لها الخلق في موضع واحد فشرع لها الغسل كصلاة الجمعة، والعيدين^(٢).

(١) موطأ الإمام مالك ٢/٢٦٤، الحج، باب: الغسل للإهلال.

(٢) بدائع الصنائع ٢/١٥١، المجموع ٨/١٠٢، والمغني ٣/٤٠٩، لم أجد دليلاً على استحباب الغسل للوقوف بعرفة، وإنما هذا القياس لمذهب من وافقه حيث إن خطة البحث في فقه الأعلام تفيد أنه إذا لم يوجد دليل للعلم فيمكن أن يستدل له بدليل من وافقه.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على الاغتسال للوقوف بعرفة الأحناف وهو سنة مؤكدة عندهم^(١)، والمالكية^(٢)، ووافق الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

-
- (١) جاء في بدائع الصنائع ١٥١/٢: ((ويغتسل يوم عرفة، وغسل يوم عرفة سنة كغسل يوم الجمعة، والعيدين، وعند الإحرام))، وانظر: المبسوط ١٥/٢، واللباب في شرح الكتاب ١٨٦/١، وحاشية ابن عابدين ٥٠٤/٢.
- (٢) جاء في مواهب الجليل ١٠٤/٣: ((ويغتسل ندبا وهو المعتمد وهو ثالث اغتسالات الحج التي أولها الإحرام، وثانيها دخول مكة للطواف، وثالثها هذا))، ((إن حقيقة الغسل للوقوف ولذلك تغتسل الحائض والنفساء للوقوف بعرفة))، وانظر: المنتقى للباقي ١٩٢/٢، وأسهل المدارك ٤٦٨/١.
- (٣) جاء في مغني المحتاج ٤٩٦/١: ((ويسن أن يغتسل بنمرة للوقوف بعرفة))، وانظر: المجموع ١١١/٨، ونهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي ٢٩٦/٣.
- (٤) جاء في كشف القناع ٤٩٢/٢: ((ثم يأتي موقف عرفة ويغتسل للوقوف استحبابا))، وانظر: المغني ٤٠٨٩/٣.

المطلب الخامس:

٥٩- استحباب الغسل عند رمي الجمار:

روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر قال: أخبرنا أبو أسامة، عن عبيدا لله، عن نافع قال: " ما رأيت ابن عمر أراد أن يرمي الجمار إلا اغتسل " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، تقدم.
- ٢- أبو بكر بن عياش: ثقة عابد، تقدم .
- ٣- أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين (٢) .
- ٤- عبيدا لله بن عمر: ثقة ثبت، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل عند رمي الجمار يوم النحر، وفي أيام التشريق.

دليله:

القياس على غسل الجمعة: إن رمي الجمار نسك يجتمع له الناس فيعرقون، فيؤذي بعضهم بعضا، فاستحب له الغسل دفعا للروائح، وللتنظيف كالجمعة (٣) .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٣/٣٨٦ الحج، باب: من كره أن يرمي الجمار غير متوضئ.

(٢) التقريب ١/٢٣٦ (١٤٩٢)، والتهذيب ٣/٣ (١٥٦٢) .

(٣) انظر: كشف القناع ١/١٥١، والفقه الإسلامي وأدلته ١/١٣٦ .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب الغسل لرمي الجمار
الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

-
- (١) جاء في حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص ٥٨: ((ويندب الاغتسال في ستة عشر شيئا: لمن أسلم، ولمن بلغ السن، ولمن أفاق من جنون، وعند حجامة... ولرمي الجمار)) .
- (٢) جاء في الاستذكار ١١/٧: ((وكذلك يستحب العلماء الاغتسال لدخول مكة، وللإحرام، والوقوف بعرفة، ولكل مَجْمَعٍ ومشهد...))، ويفهم منه استحباب الغسل لرمي الجمار؛ لأنه مَجْمَعٌ ومشهدٌ.
- (٣) جاء في المجموع ١٧٩/٨: ((يستحب أن يغتسل كل يوم للرمي))، وانظر: مغني المحتاج ٤٩٦/١ .
- (٤) جاء في كشف القناع ١٥١/١: ((والاغسال المستحبة ثلاثة عشر غسلا: للجمعة، والعيدين، والاستسقاء، والكسوف، وغسل الميت... .. والمبيت بمزدلفة، ورمي الجمار، والطواف))، وانظر: الإنصاف ٢٤٧/١ - ٢٥٠ .

المطلب السادس:

٦٠- استحباب الغسل للجمعة:

روى عبدالرزاق، عن الثوري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر قال: "إني لأحب أن اغتسل من خمس: من الحمام، والجنابة، والحجامة، والموسى، ويوم الجمعة"، قال: فذكرت ذلك لابراهيم^(١)، فقال: "ما كانوا يرون الغسل واجبا إلاّ غسل الجنابة، وكانوا يستحبون غسل الجمعة"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف، تقدم .
- ٢- الثوري: ثقة حافظ فقيه، تقدم .
- ٣- الأعمش: ثقة حافظ، تقدم .
- ٤- مجاهد: ثقة إمام، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يجب أن يغتسل من خمس: من ماء الحمام، ومن الجنابة، ومن الحجامة، وبعد الحلق بالموسى، وغسل يوم الجمعة وهو عنده مستحب.

دليله:

عن سمرة بن جندب^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: ((من توضأ يوم الجمعة فيها

(١) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة، من الخامسة، انظر: التقريب ٦٩/١.

(٢) مصنف عبدالرزاق ٢٩٧/١ الطهارة، باب: الحمام هل يغتسل منه.

(٣) هو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري حليف الأنصار، صحابي مشهور، له أحاديث، مات بالبصرة سنة ثمان

وخمسين، انظر: التقريب ٣٩٥/١، والتهذيب ٢١٣/٤ .

ونعمت^(١) ، ومن اغتسل فالغسل أفضل^(٢) .

وجه الدلالة:

أن المتوضئ قد أصاب السنة، والغسل أفضل من الوضوء، وهذا يدل على عدم وجوبه.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب غسل الجمعة الجمهور من الأحناف^(٣) ، والمالكية وهوسنة مؤكدة عندهم^(٤) ، والشافعية^(٥) ، والحنابلة^(٦) .

(١) فيها ونعمت: أي بالسنة أخذ ونعمت الخصلة، النهاية ٨٣/٥ .

(٢) الترمذي ٣٦٩/٢ الجمعة، باب: الوضوء يوم الجمعة، وقال: حديث حسن، والنسائي ٩٤/٣ الجمعة، باب:

الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة .

(٣) جاء في بدائع الصنائع ٢٦٩/١: ((فالمستحب يوم الجمعة لمن يحضر الجمعة أن يدهن، ويمس طيبا، ويلبس أحسن

ثيابه إن كان عنده ذلك، ويغتسل؛ لأن الجمعة من أعظم شعائر الإسلام، فيستحب أن يكون المقيم لها على

أحسن وصف))، وانظر: حاشية رد المحتار ١٦٥/٢ .

(٤) جاء في حاشية الدسوقي ٣٨٤/١: ((وسن لمريد صلاة الجمعة غسل متصل بالرواح ولو قبل الزوال، ولا يضر

يسر الفصل))، وانظر: المعونة ٣١٢/١، ومواهب الجليل ١٧٤/٢، والشرح الصغير على أقرب المسالك

٥٠٢/١ .

(٥) جاء في المجموع ٤٠٩/٤: ((مذهبا أنه سنة ليس بواجب يُعصى بتركه، بل له حكم سائر المندوبات))، وانظر:

معني المحتاج ٢٩٠/١ .

(٦) جاء في المعني ٣٤٥/٢: ((ويستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل ويلبس ثوبين نظيفين، ويتطيب))، وانظر:

الإنصاف ٤٠٧/٢، وحكي عن أحمد رواية أخرى أنه واجب، أي يجب على من تلزمه الجمعة، واستدل بحديث

عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل)) أخرجه

البخاري ٢٦٤/١ الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة، ومسلم ٥٨١/٢ الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة

على كل بالغ من الرجال، وأجاب الجمهور: على أن الأمر في هذا الحديث محمول على الندب؛ جمعا بين

الأحاديث، نيل الأوطار ٢٧٣/١ .

المطلب السابع:

٦١- استحباب الغسل في العيدين:

١- روى مالك، عن نافع: أن عبداً لله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو إلى الصلاة^(١).

٢- وروى ابن أبي شيبَةَ حدثنا عبداً لله بن نمير، قال حدثنا عبداً لله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يغتسل للعيدين^(٢).

٣- وروى عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع قال: مارأيت ابن عمر اغتسل للعيد قط، كان يبيت في المسجد ليلة الفطر، ثم يغدو منه إذا صلى الصبح، ولا يأتي منزله^(٣).

تعارض الأثر الثالث مع الأثرين الأولين:

الأثران الأولان يقولان بجواز الغسل، والأثر الثالث يقول بالمنع، وكلها مروية عن عبداً لله بن عمر.

توثيق الآثار المتعارضة:

١- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم.

٢- نافع: ثقة ثبت، تقدم.

٣- ابن أبي شيبَةَ: ثقة ثبت، تقدم.

٤- عبداً لله بن نمير: ثقة، تقدم.

٥- عبداً لله بن عمر: ثقة ثبت، تقدم.

٦- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم.

٧- معمر: ثقة ثبت، تقدم.

٨- أيوب: ثقة ثبت، تقدم.

(١) موطأ الإمام مالك ١/١٦٠ العيدين، باب: العمل في غسل العيدين والنداء فيهما، ومصنف عبدالرزاق ٣/٣٠٩

صلاة العيدين، باب: الاغتسال يوم العيد والاستذكار ٧/١٠، وشرح السنة ٤/٣٠٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبَةَ ١/٥٠٠ الصلاة، باب: الغسل يوم العيدين.

(٣) مصنف عبدالرزاق ٣/٣٠٩ صلاة العيدين، باب: الاغتسال يوم العيد.

الحكم على الآثار:

أسانيد هذه الآثار كلها صحيحة .

دفع التعارض:

قال الباجي^(١): "يحتمل أن يكون رواية أيوب في فعل عبد الله بن عمر عند اعتكافه، يدل على ذلك مبيته في المسجد؛ لأنه لم يكن يبيت في المسجد إلا عند اعتكافه، ويحمل رواية مالك على غير وقت اعتكافه، ثم قال: ولو تعارض الخبران تعارضاً لا يمكن الجمع بينهما لكانت رواية مالك أولى"^(٢) .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل في العيدين الفطر والأضحى قبل أن يذهب إلى الصلاة.

دليله:

١- عن ابن عباس قال: ((كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر، ويوم الأضحى))^(٣).

وجه الدلالة:

قول ابن عباس - رضي الله عنه - كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر والأضحى هذا فعل، وفعله ﷺ دليل على مشروعيه الغسل في الفطر والأضحى.

(١) هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي أبو الوليد القاضي، ولد سنة ثلاث وأربعمائة ورحل إلى الحجاز في طلب العلم، وإلى بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام يدرس الفقه، ويسمع الحديث، ثم إلى الشام وسمع من علمائها، وحاز الرئاسة بالأندلس فسمع منه وتفقه عليه خلق كثير، وكان الرؤساء يستعملونه في الرسل بينهم ويقبل جوائزهم وهم له على غاية البر والإكرام، وله مصنفات كثيرة منها: المنتقى، توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة، ودفن بالرباط على ضفة البحر، انظر: الديباج المذهب ٣٧٧/١، ومرآة الجنان ١٠٨/٣، ووفيات الأعيان ١٤٢/٢ .

(٢) انظر: المنتقى ٣١٦/١، وشرح الزرقاني على الموطأ ١١٣/٢ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ٤١٧/١ كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الاغتسال في العيدين، والحديث في إسناده جبارة وهو ضعيف، وقيل: كان لا يعتمد الكذب، وحجاج بن تميم ضعيف أيضاً، انظر: إرواء الغليل ١٧٥/١، أقول والحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال على أرجح الأقوال، تدريب الراوي ٢٩٨/١ .

٢- مارواه البيهقي عن طريق الشافعي عن زاذان قال: سأل رجل عليا- رضي الله عنه- عن الغسل، قال: " اغتسل كل يوم إن شئت، فقال: لا، الغسل الذي هو الغسل، قال: " يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم النحر، ويوم الفطر " (١).

وجه الدلالة:

ذكر الإمام علي ليوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم النحر، ويوم الفطر صريح في مشروعية الغسل في هذه الأيام.

٣- ولأنه يوم يجتمع فيه الناس للصلاة فاستحب الغسل فيه كيوم الجمعة (٢).

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على استحباب الغسل في العيدين الجمهور من الأحناف (٣)، والمالكية (٤)، والشافعية (٥)، والحنابلة (٦).

(١) السنن الكبرى ٢٧٨/٣ صلاة العيدين، باب: غسل العيدين، قال محمد ناصر الدين الألباني: وسنده صحيح، وهو أحسن ما يستدل به على استحباب الاغتسال للعيدين. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ١٧٦/١.

(٢) المجموع ٨/٥، والمغني ٢/٣٧٠.

(٣) جاء في الهداية ٨٥/١: ((ويستحب في يوم الفطر أن يطعم قبل الخروج إلى المصلى ويغتسل))، وانظر: شرح فتح القدير ٧١/١.

(٤) جاء في الفواكه الدواني ٢٨١/١: ((والغسل للعيدين حسن (أي مندوب) وليس بلازم))، وانظر: حاشية الدسوقي ٣٩٨/١، وأسئل المدارك ١/٣٣٥.

(٥) جاء في المجموع ١٠/٥: ((اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على استحباب غسل العيد لمن يحضر الصلاة ولمن لا يحضرها))، وانظر: مغني المحتاج ١/٣١٢.

(٦) جاء في المغني ٢/٣٧٠: ((ويستحب أن يتطهر بالغسل للعيد))، وانظر: كشف القناع ١/١٥١.

المطلب الثامن:

٦٢- استحباب الغسل بعد الحجامة:

روى عبدالرزاق، عن الثوري، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر قال: "إني لأحب أن أغتسل من خمس: من الحمام، والجنابة، والحجامة، والموسى، ويوم الجمعة" قال: فذكرت ذلك لابراهيم، فقال: "ما كانوا يرون غسلا واجبا إلا غسل الجنابة، وكانوا يستحبون غسل الجمعة"^(١).

توثيق الأثر:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف ، تقدم .
- ٢- الثوري: ثقة حافظ فقيه، تقدم .
- ٣- الأعمش: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٤- مجاهد: ثقة إمام في التفسير، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يجب أن يغتسل من ماء الحمام، ومن الجنابة، ومن الحجامة، وبعد الحلق بالموسى ويوم الجمعة.

دليله:

عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: ((يغسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، وغسل الميت، والحجامة))^(٢).

(١) مصنف عبدالرزاق ١٩٩/٣ باب: الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك .

(٢) أخرجه أبوداود ٩٦/١د ٩٦/١ الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة، وابن خزيمة في صحيحه ١٢٦/١ جماع أبواب غسل التطهير والاستحباب، باب: استحباب الاغتسال من الحجامة ومن غسل الميت، والحاكم في المستدرک ١٦٣/١ الطهارة، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٠٤/١ الطهارة، باب: الغسل من غسل الميت .

وجه الدلالة:

قول النبي ﷺ : يغسل من أربع: ومنها الحجامة، فالحديث يدل على مشروعية الغسل من هذه الأربع بصرف النظر عن كون بعضها واجبا، وبعضها مستحبا .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب الغسل بعد الحجامة الأحناف^(١) ، والشافعية^(٢) ، وفي رواية للحنابلة^(٣) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب الغسل بعد الحجامة المالكية^(٤) ، والحنابلة^(٥) .

(١) جاء في شرح فتح القدير ١/٦٦: ((ومن الاغسال المندوب الاغتسال لدخول مكة، والوقوف بمزدلفة، ودخول

مدينة النبي ﷺ ومن غسل الميت، وللحجامة...))، وانظر: حاشية ابن عابدين ١/١٧٠، وفتح باب العناية ١/٩٨ .

(٢) جاء في المجموع ٢/٢٢١: ((ومن المستحب الغسل من الحجامة))، وانظر: مغني المحتاج ١/٢٩١ .

(٣) جاء في الإنصاف ١/٢٥١: ((ومن الاغسال المستحبة الغسل للحجامة على احدى الروايتين)).

(٤) جاء في القوانين الفقهية ص ٢٧: ((والمستحب: الغسل للطواف والسعي بين الصفا والمروة وللوقوف بعرفة والمزدلفة، والغسل من دم الاستحاضة، والاعتسال من غسل الميت))، ويفهم من عدم ذكره عدم كونه مستحبا عندهم، انظر: الكافي في فقه أهل المدينة ١/١٢٦، وأسهل المدارك ١/١٠٩. وقد بحث في أغلب كتب المالكية فلم أجد من ذكر الغسل من الحجامة، وهذا في نظري.

(٥) جاء في كشف القناع ١/١٥٢: ((ولا يستحب الغسل لدخول طيبة (مدينة الرسول ﷺ) ولا للحجامة))

وهذا هو الصحيح من المذهب، انظر: الإنصاف ١/٢٥١ .

المطلب التاسع:

٦٣- استحباب الغسل من ماء الحمام^(١):

روى عبدالرزاق، عن الثوري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: "إني لأحب أن أغتسل من خمس: من الحمام، والجنابة، والحجامة، والموسى، ويوم الجمعة" قال: فذكرت ذلك لابراهيم، فقال: "ما كانوا يرون غسلا واجبا إلاّ غسل الجنابة، وكانوا يستحبون غسل الجمعة"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف ، تقدم .
- ٢- الثوري: ثقة حافظ فقيه، تقدم .
- ٣- الأعمش: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٤- مجاهد: ثقة إمام في التفسير، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يجب أن يغتسل من ماء الحمام، ومن الجنابة، ومن الحجامة، وبعد الحلق بالموسى ويوم الجمعة.

دليله:

هو ما ذكر ابن الحاج^(٣) حيث قال: إن ماء الحمام غير مصان عن الأيدي، والغالب أن يدخل يده فيه من لا يتحفظ من النجاسات مثل الصبي الصغير، والكبير الذي لا يعرف

(١) الحمام مشق من الحميم، والحميم: هو الماء الحار، والجمع: الحمامات، واستحم إذا اغتسل بالماء الحار، ثم صار كل اغتسال استحماما بأي مكان، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٤٥، والمصباح المنير ١/١٥٣ .

(٢) مصنف عبدالرزاق ٣/١٩٩ باب: الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك .

(٣) هو محمد بن محمد أبو عبد الله العبدري المعروف بابن الحاج، من عباد الله الصالحين، والعلماء العاملين، كان فقيها عارفاً، عنده مال، سمع بالمغرب من بعض شيوخه، وقدم القاهرة وسمع بها الحديث، وحدث بها، ==

ما يلزمه من الأحكام، فيصير الماء مضافاً فتسلبه الطهورية، أو أن ماء الحمام يوقد عليه بالنجاسات، والأقذار، فقد يصير الماء مضافاً من دخانها، فتسلبه الطهورية^(١).
ومن المعلوم أن مثل عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان كثير الاحتياط، والتوقي لدينه .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب الغسل من ماء الحمام الشافعي في القديم^(٢).

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب الغسل من ماء الحمام الأحناف^(٣)، والمالكية^(٤)، والحنابلة^(٥).

== وهو أحد المشايخ المشهورين بالزهد والخير والصلاح، صنف كتاباً سماه المدخل، توفي سنة سبع وثلاثين

وسبعمائة، الديباج المذهب ٣٢١/٢، والأعلام ٢٦٤/٧ .

(١) انظر: المدخل لابن الحاج ١٧٨/٢ .

(٢) جاء في المجموع ٢٢١/٢: ((ومن المستحب الغسل من الحمامة ودخول الحمام، نص عليها الشافعي في القديم)).

(٣) جاء في الفتاوى الهندية ١٣/١: ((أن ماء الحمام طاهر ما لم يعلم أن فيه شيئاً حتى لو خرج إنسان من الحمام وقد

أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلهما بعد الخروج وصلى حاز)).

(٤) جاء في البيان والتحصيل ٨١/١: ((وسئل مالك عن الرجل يدخل حوض الحمام وهو ملآن أتري ذلك يجزيه في

طهوره؟ قال: نعم...)).

(٥) جاء في المغني ٢٣٢/١: ((ويجزئه الغسل بماء الحمام))، ((وقال أحمد: لا بأس بالوضوء من ماء الحمام.... وقال:

ماء الحمام عندي طاهر، وهو بمنزلة الماء الجاري)) .

المطلب العاشر:

٦٤- جواز الاغتسال للجنابة والجمعة غسلا واحدا:

روى عبد الرزاق، عن فضيل بن عياض، عن ليث، عن نافع أن ابن عمر: كان يغتسل للجنابة والجمعة غسلا واحدا^(١).

توثيق الأثر:

- ١- عبد الرزاق: ثقة حافظ مصنف، تقدم.
- ٢- فضيل بن عياض بن مسعود التميمي أبو علي الزاهد المشهور، أصله من خراسان، سكن مكة، ثقة عابد إمام، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة^(٢).
- ٣- الليث بن سعد: ثقة ثبت فقيه، تقدم.
- ٤- نافع: ثقة حافظ فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل للجنابة والجمعة غسلا واحدا.

دليله:

قياس غسل الجنابة والجمعة على غسل الحيض والجنابة، يقول ابن قدامة: "إن غسل الجنابة والجمعة غسلا واحدا فاجتمعتا فأشبهها غسل الحيض والجنابة"^(٣).

(١) مصنف عبد الرزاق ٣/٢٠٠ الطهارة، باب: الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك، ومصنف ابن أبي شيبة ٤٣٩/١ الطهارة، باب: الرجل يغتسل للجنابة يوم الجمعة، وسنن البيهقي ١/٥٠٢ الطهارة، الاغتسال للجنابة والجمعة جميعا إذا نواهما معا.

(٢) التقريب ٢/١٥٨ (٥٤٤٨)، والتهذيب ٨/٢٥٦ (٥٦٤٧).

(٣) المغني ٢/٣٤٧.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز الاغتسال للجنابة والجمعة
غسلا واحدا الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

(١) جاء في حاشية رد المختار ١/١٦٩: ((ويكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتماعا مع جنابة كما لفرضي جنابة

وحيض)).

(٢) جاء في حاشية الدسوقي ١/١٣٣: ((أونوى المغتسل الجنابة والجمعة، أو نوى الجنابة وقصد بها النيابة عن

الجمعة حصل الغسل وترتب الثواب لكل منهما))، وانظر: شرح منح الجليل على مختصر خليل ١/٧٥.

(٣) جاء في المجموع ٢/٤٠٨: ((وأما إذا وجب عليه يوم الجمعة غسل جنابة فنوى الغسل عن الجنابة والجمعة معا

فالمنهـب صـحة غـسله لهما جميعا))، وانظر: مغني المحتاج ١/٢٩١.

(٤) جاء في المغني ٢/٣٤٧: ((فإن اغتسل للجمعة والجنابة غسلا واحدا ونواهما أجزأه)).

المبحث الثاني: في المسائل المتفرقة في الغسل، وما يلحق به،

وفيه ثلاثة عشر مطلباً:

المطلب الأول: مشروعية الاستتار بالغسل وهو من الدين.

المطلب الثاني: جواز نضح الماء في العينين في الوضوء الذي يسبق غسل الجنابة.

المطلب الثالث: جواز إدخال الأصبع في السرة عند الغسل من الجنابة.

المطلب الرابع: الغسل بعد طلوع فجر يوم الجمعة للجنابة مجزئ عن غسل الجمعة .

المطلب الخامس: جواز الغسل بقدر الصاعين من الماء، وعدم الاسراف فيه.

المطلب السادس: جواز التنشيف بالخرقة بعد الغسل.

المطلب السابع: المحرم لا يغسل رأسه إلا من احتلام .

المطلب الثامن: عدم الاغتسال من غسل الميت.

المطلب التاسع: المرأة التي تموت مع الرجال وليس معهم امرأة تغسلها تغمس في

الماء، أو ترمس ؟.

المطلب العاشر: جواز تطيب جسم من يموت محرماً، ولبسه المخيط .

المطلب الحادي عشر: استحباب طيب المسك للميت .

المطلب الثاني عشر: استحباب الدهن والطيب للجمعة .

المطلب الثالث عشر: استحباب التزين والتطيب يوم العيد .

المطلب الأول:

٧٠- مشروعية الاستتار بالغسل وهو من الدين :

كان عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - يختفي بغسله، فكان لا يدع أحدا ينظر إليه، وهو يغتسل، ويقول: إن ذلك من الدين^(١).
نقل ذلك عنه صاحب كشف الغمة عن جميع الأمة.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يختفي بغسله حيث لا يراه أحد، ويقول: إن التستر من الدين .
دليله:

١- عن يعلى بن أمية^(٢) أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يغتسل بالبراز^(٣)، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: ((إن الله عز وجل حيي ستر يحب الحياء والستر، فإذا اغتسل أحدكم فليستر))^(٤).

وجه الدلالة:

قول رسول الله ﷺ فإذا اغتسل أحدكم فليستر يدل على مشروعية التستر حال الاغتسال^(٥).

(١) كشف الغمة عن جميع الأمة ٥٩/١ .

(٢) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي حليف قريش، وهو يعلى بن منية صحابي مشهور، مات سنة بضع وأربعين، التقريب ٣٤٠/٢ (٧٨٦٨)، والتهذيب ٣٤٨/١١ (٨١٦٠) .

(٣) البراز: بالفتح اسم للفضاء الواسع، يريد الموضع المنكشف بغير سترة، النهاية ١١٨/١ .

(٤) رواه أبو داود ٢٥٧/٢، كتاب الحمام، باب: النهي عن التعري، والنسائي ٢٠٠/١، كتاب الغسل والتيمم، باب: الاستتار عند الاغتسال، قال الشوكاني: " رجال إسناده رجال الصحيح " . نيل الأوطار ٢٩٦/١ .

(٥) انظر: نيل الأوطار ٢٩٦/١ .

٢- عن ميمونة^(١) - رضي الله عنها - قالت: وضعت للنبي ﷺ ماء، وسترته، فاغتسل^(٢).

وجه الدلالة:

قولها وسترته فاغتسل نص صريح في مشروعية الاستتار عند الغسل.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على الاستتار بالغسل الجمهور من الأحناف^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

(١) هي ميمونة بنت الحارث الملالية، زوج النبي ﷺ، قيل: إسمها برة فسمها النبي ﷺ ميمونة، وتزوجها بسرف سنة سبع، وماتت بها ودفنت سنة إحدى وخمسين على الصحيح، التقريب ٦٦٠/٢ (٨٧٣١)، والتهذيب ٤٠٢/١٢ (٩٠٤٠).

(٢) البخاري ٩٢/١ الغسل، باب: التستر في الغسل عند الناس، ومسلم ٢٦٥/١ الحيض، باب: تستر المغتسل بثوب ونحوه.

(٣) جاء في حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ص ٦٨: ((ويستحب أن يغتسل بمكان لا يراه فيه أحد)).

(٤) جاء في أسهل المدارك ١١٥/١: ((من مكروهات الغسل أن يغتسل وهو كاشف العورة... فإن اغتسل عريانا فليضم؛ فإن الله تعالى أحق أن يستحيا منه)).

(٥) جاء في المجموع ٢١٤/٢: ((لا يجوز الغسل بحضرة الناس إلا مستور العورة، فإن كان خاليا جاز الغسل مكشوف العورة، والستر أفضل))، وانظر: مغني المحتاج ٧٦/١.

(٦) جاء في كشف القناع ١٥٩/١: ((ويحرم أن يغتسل عريانا بين الناس في حمام، أو غيره فإن ستره إنسان بثوب فلا بأس، أو اغتسل عريانا خاليا عن الناس فلا بأس، والتستر أفضل))، وانظر: المغني ٢٣١/١.

المطلب الثاني:

٦٥- جواز نضح الماء^(١) في العينين في الوضوء الذي يسبق غسل الجنابة:

- ١- عن مالك، عن نافع: " أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فأفرغ على يده اليمنى فغسلها، ثم غسل فرجه، ثم مضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ونضح في عينيه، ثم غسل يده اليمنى، ثم اليسرى، ثم غسل رأسه، ثم اغتسل وأفاض عليه الماء"^(٢).
- ٢- قال نافع: " ولم يكن عبدالله بن عمر ينضح في عينيه الماء إلا في غسل الجنابة، فأما الوضوء للصلاة فلا"^(٣).

توثيق الأثر:

- ١- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم.
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح، وجليل.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا اغتسل من الجنابة رش الماء داخل عينيه في الوضوء الذي يسبق الغسل، ثم عم بدنه بالماء.

دليله:

علل ابن قدامة لغسل داخل العينين عند ابن عمر قائلا: " إن غسل الجنابة أبلغ يعم جميع البدن، وتغسل فيه بواطن الشعور الكثيفة، وتحت الجفنين وداخل العينين من جملة البدن الممكن غسله"^(٤).

(١) نضح الماء في العينين: رش الماء فيهما، المصباح المنير ٢/٦٠٩.

(٢) موطأ الإمام مالك ١/٦٦ الطهارة، باب: العمل في غسل الجنابة.

(٣) مصنف عبدالرزاق ١/٢٥٩ الطهارة، باب: اغتسال الجنب.

(٤) المغني ١/١٠٧.

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز نضح الماء في العينين عند غسل الجنابة الحنابلة في رواية عن الإمام أحمد^(١).

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على نضح الماء في العينين عند غسل الجنابة الجمهور من الأحناف^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة في الصحيح من المذهب^(٥).

وهذه المسألة يكاد أن يتفرد بها عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -، يقول ابن عبد البر: "وأما فعل ابن عمر في نضحه الماء في عينيه إذا اغتسل من الجنابة فشئ لم يتابع عليه؛ لأن الذي عليه غسل ما ظهر لامابطن، وله أشياء شذ فيها حمله الورع عليها"^(٦).

(١) جاء في الإنصاف ١/١٥٥: ((غسل داخل العينين رواية عن أحمد، بشرط أمن الضرر))، وانظر: المغني

١٠٧/١.

(٢) جاء في تبين الحقائق ١/١٣: ((وباطن الفم والأنف يمكن غسله، فإنهما يغسلان عادة وعبادة نفلا في الوضوء،

وفرضا في الجنابة بخلاف باطن العينين فإنه يورث العمى في العينين))، وانظر: بدائع الصنائع ٤/١.

(٣) جاء في المنتقى للباقي ١/٩٥: ((روى عن مالك أنه قال: ليس العمل على حديث ابن عمر في نضح العينين،

يريد أنه لا يرى ذلك؛ نفلا يلحق بالسنن))، وانظر: الاستذكار ٣/٧٦.

(٤) جاء في المجموع ١/٤١٣: ((ولاتغسل العين؛ لأنه لم ينقل ذلك عن رسول الله ﷺ قولا، ولافعلا، فدل على

أنه ليس بمسنون؛ ولأن غسلها يؤدي إلى الضرر)).

(٥) جاء في المغني ١/١٠٧: ((والصحيح: أن هذا - نضح العينين - ليس بمسنون في وضوء، ولاغسل؛ لأن النبي ﷺ

لم يفعله، ولا أمر به، وفيه ضرر))، وجاء في الإنصاف ١/٢٥٧: ((والصحيح من المذهب لايجب، وعليه

الجمهور، بل لا يستحب)).

(٦) الاستذكار ٣/٧٦، والسنن الكبرى ١/٣٠٠.

المطلب الثالث:

٦٦- جواز إدخال الأصبع في السرة عند الغسل من الجنابة:

روى البيهقي، أخبرنا أبو الحسين بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا الحسن بن علي الفسوي، حدثنا عبيدالله بن عمر، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن نافع، عن ابن عمر قال: " كان إذا اغتسل من الجنابة نضح الماء في عينيه، وأدخل إصبعه في سرتة " (١) .

توثيق الأثر:

- ١- البيهقي: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٢- أبو الحسن: هو علي بن أحمد بن عبدان بن الفرخ بن سعيد الشيرازي، الشيخ المحدث الصدوق الثقة المشهور على الإسناد توفي بخرسان سنة خمس عشرة وأربعمائة (٢) .
- ٣- أحمد بن عبيد الصفار المحدث أبو بكر الحمصي الرعي، روى عنه ابن عبدان، وروى عن الحسن بن علي الفسوي مات سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة (٣) .
- ٤- الحسن بن علي بن الوليد أبو جعفر الفارسي الفسوي، سكن بغداد وحدث بها، وذكره الدارقطني فقال: لا بأس به، توفي سنة ست وتسعين ومائتين (٤) .
- ٥- عبيدالله بن عمر بن حفص، ثقة ثبت ، تقدم .
- ٦- معاذ بن هشام بن أبي عبدالله الدستوائي البصري، وقد سكن اليمن، صدوق ربما وهم، من التاسعة، مات سنة مائتين (٥) .
- ٧- هشام بن أبي عبدالله سنبر أبو بكر الدستوائي، ثقة ثبت، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة (٦) .

(١) السنن الكبرى ١/٣٠٠ الطهارة، باب: نضح الماء في العينين، وإدخال الأصبع في السرة .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/٣٩٧ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/٤٤١، و١٧/٣٩٨ .

(٤) تاريخ بغداد ٧/٣٧٢ .

(٥) التقريب ٢/١٩٣ (٦٧٦٦)، والتهذيب ١٠/١٧٩ (٧٠٥٩) .

(٦) المرجعين السابقين ٢/٢٦٧ (٧٣٢٥)، و١١/٤٠ (٧٦١٧) .

٨- قتادة بن دعامة: ثقة ثبت ، تقدم .

٩- نافع: ثقة ثبت فقيه ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا اغتسل من الجنابة تتبع

الأماكن المخفية منه، فيدخل أصبعه في سرتة؛ ليعم جسده بالغسل .

دليله:

١- قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾^(١) .

وجه الدلالة:

يقول الجصاص^(٢): " الآية عامة في إيجاب تطهير سائر ما يلحقه حكم التطهير من

البدن، فلا يجوز ترك شيء منه "^(٣) .

٢- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر

وأنقوا البشرة))^(٤) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ وأنقوا البشرة؛ لأن السرة بشرة فافتضى الخبر غسلها .

(١) سورة المائدة آية ٦ .

(٢) هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي الإمام الكبير الشأن المعروف بالجصاص، ورد بغداد في شببته ودرس الفقه على

أبي الحسن الكرخي، ولم يزل حتى انتهت إليه الرياسة، وله تصانيف كثيرة مشهورة منها أحكام، وشرح

مختصر الطحاوي، توفي سنة سبعين وثلاثمائة، انظر: الطبقات السنية ١/٤١٥، وكشف الظنون ٢/١٦٢٨ .

(٣) أحكام القرآن ٢/٤٥٨ .

(٤) رواه أبو داود ١/٦٩ الطهارة، باب: الغسل من الجنابة، ومدار الحديث على الحارث بن وحيه، قال أبو داود:

حديثه منكر، وهو ضعيف، والترمذي ١/١٧٨ الطهارة، باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، وقال: حديث

الحارث بن وحيه حديث غريب لانعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذلك، وقد روى عنه غير واحد من

الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار، وابن ماجة ١/١٩٦ الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على غسل السرة في غسل الجنابة الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

-
- (١) جاء في حاشية ابن عابدين ١٥٢/١: ((ويجب غسل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كأذن، وسرة، وشارب، وحاجب، ولحية، وشعر رأس؛ لما في -فاطهروا- من المبالغة))، وانظر: فتح باب العناية ٨٥/١.
- (٢) جاء في الفواكه الدواني ١٤٩/١: ((ويجب عليه أن يتابع عمق سرتة فيوصل الماء إليه، ويدلكه مع إمكان، وإلا كفى إيصال الماء إلى داخلها))، وانظر: الشرح الكبير للدردير ١٢٤/١.
- (٣) جاء في المجموع ٢١٥/٢: ((يجب إيصال الماء إلى غضون البدن من الرجل والمرأة، وداخل السرة، وباطن الأذنين والإبطيين، وما بين الإليتين، وأصابع الرجلين، وغيرها))، وانظر: مغني المحتاج ٧٣/١.
- (٤) جاء في كشاف القناع ١٥٣/١: ((ويتفقد أصول شعره وغضاريف أذنيه، وتحت حلقة، وإبطيه، وعمق سرتة، وحالبه، وبين إليته، وطىء ركبتيه؛ ليصل الماء إليها))، وانظر: شرح منتهى الإرادات ٨١/١، والحالبان: هما عرقان يكتنفان السرة.

المطلب الرابع:

٦٨- الغسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة للجنابة مجزئ عن غسل الجمعة:

عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة، فيجتزئ به من غسل الجمعة^(١).

توثيق الأثر:

١- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة، فيكتفي بهذا الغسل عن غسل الجمعة.

دليله:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: ((من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنه، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر))^(٢).

وجه الدلالة:

عموم الخبر من قوله ﷺ من اغتسل يوم الجمعة، يقول ابن قدامة: " إن اليوم من طلوع الفجر"^(٣)، والغسل الواقع بعد طلوع الفجر داخل في عموم الخبر.

(١) المحلى لابن حزم ٢/٢٩٠.

(٢) البخاري ١/٢٦٤ كتاب الجمعة، باب: فضل الجمعة، ومسلم ٢/٥٨٢ الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة.

(٣) المغني ٢/٣٤٧.

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على أن الغسل بعد طلوع الفجر من يوم الجمعة للجنابة مجزئ عن غسل الجمعة الجمهور من الأحناف^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - المالكية^(٤) وقالوا: إن غسل الجمعة يكون متصلاً بالرواح، أي الذهاب إلى الصلاة، وأبو يوسف من الحنفية^(٥).

-
- (١) جاء في بدائع الصنائع ٢٧٠/١: ((فأما إذا اغتسل يوم الجمعة وصلى به الجمعة فإنه ينال فضيلة الغسل))، واليوم من طلوع الفجر كما قال ابن قدامة في المغني ٣٤٧/٢ وجاء في شرح فتح القدير ٦٧/١: ((لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل))، قلت: إذا نال فضل الغسل بغسله قبل الصبح فأولى أن ينال فضله بغسله بعد طلوع الفجر، وانظر فتح باب العناية ١٠١/١ .
- (٢) جاء في المجموع ٤١٠/٤: ((لو اغتسل للجمعة بعد طلوع الفجر أجزأه عندنا))، وانظر: مغني المحتاج ٢٩١/١ .
- (٣) جاء في المغني ٣٤٧/٢: ((وقت الغسل بعد طلوع الفجر، فمن اغتسل بعد ذلك أجزأه وإن اغتسل قبله لم يجزئه))، وانظر: الإنصاف ٢٤٧/١ .
- (٤) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٨٤/١: ((وسن لمريد صلاة الجمعة غسل متصل بالرواح، أي الذهاب إلى الجامع ولو قبل الزوال، ولا يضر يسير الفصل))، وانظر: المنتقى للباقي ١٨٦/١، وشرح الموطأ للزرقاني ٣١٦/١ .
- (٥) جاء في بدائع الصنائع ٢٧٠/١: ((قال أبو يوسف: الغسل لصلاة الجمعة؛ لأنها مودة بشرائط ليست لغيرها فلها من الفضيلة ما ليس لغيرها))، فعلى هذا من اغتسل يوم الجمعة قبل صلاة الجمعة، ثم أحدث فتوضأ وصلى به الجمعة فعند أبي يوسف لا يصير مدركا لفضيلة الغسل، وانظر: شرح فتح القدير ٦٧/١ .

المطلب الخامس:

٦٩- جواز الغسل بقدر الصاعين^(١) من الماء:

كان عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- يغتسل بالصاعين من الماء^(٢) ، نقل ذلك عنه صاحب كشف الغمة عن جميع الأمة^(٣) .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- كان يغتسل بالصاعين من الماء مما يدل على عدم اسرافه للماء عند الغسل.

دليله:

لم أجد له دليلاً على تحديد ماء الغسل بالصاعين، وهذا التحديد حرص منه- بلاشك- على عدم الاسراف في الماء، والاقتصاد فيه^(٤) .

(١) الصاعين: مثني الصاع وهو مكيال يسع أربعة أمداد، المضباح المنير ١/٣٥١ .

(٢) كشف الغمة عن جميع الأمة ١/٥٨ .

(٣) هو عبدالوهاب بن أحمد بن علي الحنفي نسبة إلى محمد بن الحنفية الشعراني أبو محمد، من العلماء الزاهدين، ولد ببغداد بمصر سنة ٨٩٨هـ ونشأ فيها وكان مواظباً على السنة مبالغاً في الورع مؤثراً ذوي الفاقة على نفسه موزعاً أوقاته على العبادة ما بين تصنيف وإفادة، وصنف كتباً كثيرة منها: كشف الغمة عن جميع الأمة، ولواقح الأنوار في طبقات الأخيار، وغيرهما، توفي في القاهرة سنة ٩٧٣هـ، انظر: شذرات الذهب ٨/٣٧٢، والأعلام ٤/٣٣١ .

(٤) روى البخاري عن أنس- رضي الله عنه- قال: كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة

أمداد ١/٧٢، كتاب الوضوء، باب: الوضوء بالمد، ومسلم ١/٢٥٨، كتاب الحيض، باب: القدر المستحب من

الماء في غسل الجنابة، والصاع: مكيال يسع أربعة أمداد، فكان النبي ﷺ يغتسل به إلى خمسة أمداد، أي بزيادة مد على أربعة أمداد، ولعل هذا الحديث الفعلي لم يصل إلى ابن عمر وإلا لعمل بمقتضاه، فلما لم يصله اغتسل بما يراه كافياً في الغسل وهو الصاعان من الماء، والله أعلم .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على مقدار الغسل بالصاعين الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).
 فيكون عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قد تفرد بهذا التحديد عن الأئمة الأربعة - رحمهم الله -.

(١) جاء في المبسوط ٤٥/١: ((إن أدنى ما يكفي في الغسل الصاع، وفي الوضوء مد، ومن أسبغ دون ذلك أجزاءه وإن لم يكفه زاد عليه؛ لأن طباع الناس واحوالهم مختلفة))، وانظر: حاشية ابن عابدين ١٥٩/١ .
 (٢) جاء في المعونة ١٣٤/١: ((وليس في قدر ما تحصل معه الكفاية في الوضوء والغسل من الماء حد مضروب، وإنما هو موكول إلى حال المستعمل من رفقته وخوفه))، وانظر: أسهل المدارك ١١١/١ .
 (٣) جاء في المجموع ٥٠٤/١: ((ماء الوضوء والغسل غير مقدر، ولكن يستحب أن لا ينقص في الوضوء عن مد، ولا في الغسل عن صاع، والاسراف مكروه بالاتفاق))، وانظر: مغني المحتاج ٧٤/١ .
 (٤) المغني ٢٢٥/١: ((وإن زاد على المد في الوضوء، وعلى الصاع في الغسل جاز))، وانظر: كشاف القناع ١٥٦/١ .

المطلب السادس:

٧١-جواز التنشيف بالخرقة بعد الغسل:

قال البغوي^(١): " روى عن ابن عمر أنه كان يتجفف بالخرقة " ^(٢) .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يتجفف بالخرقة بعد الغسل.

دليله:

عن قيس بن سعد^(٣) قال: ((أتانا رسول الله ﷺ فوضعنا له ماء فاغتسل، ثم أتيناها بملحفة ورسية^(٤) فالتحف بها، فكأنني أنظر إلى أثر الورس على عكته^(٥)))، وفي لفظ ابن ماجة^(٦): ((فاشتمل بها))^(٧) .

وجه الدلالة:

التحافه ﷺ بالملحفة الوردية يدل على مشروعية التنشيف بعد الغسل .

(١) هو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الشافعي المفسر، يلقب بمحي الدين، وبركن الدين، تفقه على شيخ الشافعية القاضي حسين بن محمد المرزوقي، وكان البغوي سيذا إماما عالما علامة زاهدا قانعا بالسير، وبورك له في تصانيفه ورزق فيها بالقبول التام؛ لحسن قصده، وصدق نيته، ومنها شرح السنة، ومعالم التنزيل، والمصاييح، توفي بمرو مدينة من خراسان سنة عشرة وخمسمائة، ودفن بجانب شيخه القاضي، انظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٩، وفيات الأعيان ١٣٦/٢، والوافي بالوفيات ٢٦/١٣ .

(٢) شرح السنة ١٥/٢، ولم أقف على هذا الأثر في غير شرح السنة .

(٣) هو قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، صحابي جليل، مات سنة ستين تقريبا، انظر: التقريب ٣٢/٢ (٥٥٩٣)، والتهذيب ٣٤٣/٨ (٥٧٩٥) .

(٤) الورس: نبت أصفر يصبغ به، والوردية: المصبوغة به، النهاية ١٧٣/٥ .

(٥) العكنة: الطي في البطن من السمن، والجمع عكن، مثل: غرفة وغرف، القاموس ٢٥١/٤ .

(٦) هو محمد بن يزيد الربيعي القزويني أبو عبد الله ابن ماجة صاحب السنن، أحد الأئمة، حافظ صنف السنن والتفسير والتاريخ، ومات سنة ثلاث وسبعين ومائتين، انظر: التقريب ١٤٨/٢ (٦٤٢٨)، والتهذيب ٤٥٧/٩ (٦٧٠٤) .

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٤٢١/٣، وابن ماجة ١٥٨/١ الطهارة، باب: المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل .

بيان من وافقه:

وافق عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز التنشيف بالخرقة بعد الغسل
الجمهور من الأحناف^(١) ، والمالكية^(٢) ، والحنابلة^(٣) .

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز التنشيف بالخرقة بعد الغسل
الشافعية^(٤) ، وقالوا: يستحب تركه.

(١) جاء في المبسوط ٧٣/١: ((ولا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء والغسل))، وانظر: تبين الحقائق ٧/١ .

(٢) جاء في حاشية الدسوقي ١٠٤/١: ((ويجوز مسح الأعضاء بمنديل، أو منشفة خلافا للشافعية في استحبابهم

ترك ذلك المسح، وكرهتهم له))، وانظر: مواهب الجليل ٢٦٦/١ .

(٣) جاء في المغني ١٤١/١: ((ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل من بلل الوضوء، والغسل))، وانظر: شرح منتهى

الإرادات ٥٥/١ .

(٤) جاء في المجموع ٤٩٨/١: ((ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنه يستحب ترك التنشيف ...))، ((قال أصحابنا:

وسواء التنشيف في الوضوء والغسل)) .

المطلب السابع

٦٧- المحرم لا يغسل رأسه إلا من احتلام:

روى مالك، عن نافع: أن عبدالله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام^(١).

قال الباجي: "ظاهره أن غسله لدخول مكة، والوقوف بعرفة كان يختص بجسده دون رأسه"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- مالك: ثقة ثبت إمام، تقدم.
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح، وجليل.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا إذا احتلم، فيغتسل غسل الجنابة، ويعم بدنه، ورأسه بالغسل.

دليله:

كان عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - لا يغسل رأسه وهو محرم؛ سدا للذريعة، مظنة قتل هوام الرأس المجمع على تحريمه.

(١) موطأ الإمام مالك ٢/٢٦٥ الحج، باب: الغسل للاهلال.

(٢) المتقى ٢/١٩٥.

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(١) ، والمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، وقالوا: إنه لا بأس للمحرم أن يغتسل ويغسل رأسه .
 لقد تفرد عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - بعدم جواز غسل المحرم رأسه إلا من احتلام .
 قلت: لعله لم يصل إليه الحديث الصحيح^(٥) الذي رواه البخاري ومسلم في جواز غسل المحرم بدنه، ورأسه، وإلا كان أسرع الناس إلى العمل به؛ لحرصه الشديد على الاقتداء برسول الله ﷺ ومتابعته آثاره .

(١) جاء في المبسوط ٤/١٠١: ((ولا بأس للمحرم أن يغتسل، وإنما أورد هذا؛ لأن من الناس من كره ذلك ويقول:

إن الماء يقتل هوام الرأس، وليس كذلك، بل الماء لا يزيد إلا شعثا))، وانظر: شرح فتح القدير ٢/٤٤٣ .

(٢) جاء في المعونة ١/٥٣١: ((يجوز أن يغتسل المحرم تبردا؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك، وكذلك الصحابة، ويحرك

شعر رأسه بيده؛ ولأن الغسل ليس بطيب ولا زينة ولا إلقاء تفت))، وانظر: المدونة ١/٣٤٣، والكافي ٢/٣٣٥ .

(٣) جاء في المجموع ٧/٢٦٠: ((للمحرم أن يغتسل في الحمام، وغيره، وينغمس في الماء وله إزالة الوسخ عن نفسه

ولا كراهة في ذلك على المذهب))، وانظر: مغني المحتاج ١/٥٢١ .

(٤) جاء في المغني ٣/٢٩٩: ((ولا بأس أن يغسل المحرم رأسه وبدنه برفق))، وانظر: كشف القناع ٢/٤٢٤ .

(٥) روى البخاري بسنده أن عبدالله بن عباس، والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء، فقال عبدالله بن عباس: يغسل

المحرم رأسه، وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه، فأرسلني عبدالله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري، فوجدته

يغتسل بين القرنين يُسْتَر بثوب، فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبدالله بن حنين أرسلني إليك

عبدالله بن العباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على

الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه: أصيب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه

فأقبل بهما وأدبر، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل. صحيح البخاري ٢/٥٦٩ الحج، باب: الاغتسال للمحرم،

ومسلم ٢/٨٦٤ الحج، باب: جواز غسل المحرم بدنه ورأسه، وهذا الذي استدل به الجمهور على الجواز .

المطلب الثامن:

٧٢- عدم الاغتسال من غسل الميت المؤمن:

- ١- روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عمر: "أغتسل من غسل الميت؟" قال: "لا" (١).
- ٢- روى عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير قال: سألت ابن عمر أغتسل من الميت؟ قال: "أمؤمن هو؟" قلت: أرجو، قال: "فتمسح من المؤمن ولا تغتسل منه" (٢)؟

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة مصنف، تقدم.
- ٢- أبو الأحوص سلام بن سليم: ثقة متقن، تقدم.
- ٣- عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين (٣).
- ٤- سعيد بن جبير: ثقة ثبت، تقدم.
- ٥- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم.
- ٦- الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة إحدى وستين ومائة (٤).
- ٧- أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، صدوق، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة (٥).

الحكم على الأثرين: إسناد الأثرين، حسن؛ لوجود صدوقين في كليهما.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢٦٧/٣ الجنائز، باب: من قال ليس على غاسل الميت غسل.

(٢) مصنف عبدالرزاق ٤٠٦/٣ الجنائز، باب: من غسل ميتا اغتسل أو توضأ، ولعل قول ابن عمر- رضي الله عنهما-

"فتمسح من المؤمن" يقصد به الوضوء؛ لأنه هو القائل: "إذا غسلت الميت فأصابك منه أذى فاغتسل وإلا إنما يكفيك الوضوء"، انظر: ص ١٤٨ من هذا البحث.

(٣) التقريب ٦٧٥/١ (٤٦٠٨)، والتهذيب ١٧٧/٧ (٤٧٥٤).

(٤) التقريب ٣٧١/١ (٢٤٥٢)، والتهذيب ١٠١/٤ (٢٥٣٨).

(٥) المرجعين السابقين ١٣٢/٢ (٦٣١٠)، و ٣٨٠/٩ (٦٥٨٠).

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يرى غسلنا على من غسل الميت المؤمن؛ إنما يمسح منه فقط؛ لأن الميت المؤمن ليس بنجس.
دليله:

١- عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ ((ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهرا وليس بنجس، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم))^(١).
وجه الدلالة: إن ميتكم يموت طاهرا وليس بنجس، صريح في عدم نجاسته.
٢- عن مالك، عن عبدا لله بن أبي بكر^(٢) أن أسماء بنت عميس^(٣) غسلت أبا بكر الصديق حين توفي، ثم خرجت، فسألت من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة، وإن هذا يوم شديد البرد، فهل عليّ من غسل؟ فقالوا: لا^(٤).

وجه الدلالة:

قولها هل عليّ من غسل، فقالوا: لا، قال الشوكاني: "هو من القرائن الصارفة عن الوجوب، فإنه يبعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين واجبا من الواجبات الشرعية"^(٥).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٨٦/١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه،

ووافقه الذهبي، وحسنه ابن حجر، تلخيص الحبير ٢٠٨/١، والدراري المضية ٧٧/١، والبيهقي في السنن

الكبرى ٥١٤/١ الطهارة، باب: الغسل من غسل الميت، والدارقطني ٧٠/٢ الجنائز، باب: المسلم ليس بنجس.

(٢) عبدا لله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثقة، من الخامسة، مات سنة خمس

وثلاثين وهو ابن سبعين سنة، انظر: التقريب ٤٨١/١ (٣٢٥٠)، والتهذيب ١٤٧/٥ (٣٣٤٧).

(٣) هي أسماء بنت عميس، صحابية جلييلة، تزوجها جعفر بن أبي طالب، ثم أبو بكر، ثم علي، وولدت لهم، وهي

أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين، ماتت بعد علي، انظر: التقريب ٦٢٩/٢ (٨٥٧٧)، والتهذيب

٣٤٩/١٢ (٨٨٨٥).

(٤) موطأ الإمام مالك ١٩٤/١ الجنائز، باب: غسل الميت، والحديث له شواهد في السنن الكبرى ٢٥٧/٥، وحسنه

عبدالقادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول ٣٣٨/٧، وانظر: كتاب القبس في شرح موطأ مالك

٤٣٩/٢.

(٥) نيل الأوطار ٢٨١/١.

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(١) ، والمالكية^(٢) ،
والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، وقالوا باستحباب الغسل من غسل الميت، وهذه المسألة
تفرد بها عبدا لله بن عمر .
ومن أهل العلم من ذهب إلى وجوب الغسل على من غسل الميت^(٥) .

القاعدة الأصولية:

تقييد المطلق: الأثر الأول مطلق في عدم الغسل من غسل الميت سواء كان مسلما،
أو كافرا، والأثر الثاني قيد عدم الغسل في غسل الميت المؤمن فقط.

(١) جاء في فتح القدير ١١٢/٢: ((ويندب الغسل من غسل الميت))، وانظر: فتح باب العناية ٩٨/١ .

(٢) جاء في حاشية الدسوقي ٣٨٣/١: ((وندب اغتسال غاسله (الميت) بعد فراغه))، وانظر: مواهب
الجليل ٢٢٣/٢ .

(٣) جاء في المجموع ١٤٠/٥: ((ويستحب لمن غسل ميتا أن يغتسل))، وانظر: مغني المحتاج ٢٩١/١ .

(٤) جاء في الإنصاف ٢٤٨/١: ((الصحيح من المذهب استحباب الغسل من غسل الميت))، وانظر: المغني ٢١١/١ .

(٥) علي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وسعيد بن المسيب، وابن سيرين، والزهري، واستدلوا بحديث أبي هريرة عن

النبي ﷺ أنه قال: ((من غسل ميتا فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ)) رواه الترمذي ٣١٩/٣ الجنائز، باب: ما
جاء في الغسل من غسل الميت، وحسنه، وذهب الأئمة الأربعة إلى استحباب الغسل، واستدلوا بنفس حديث
أبي هريرة وحملوا الأمر فيه على الندب؛ لحديث ابن عباس: ((ليس عليكم في غسل ميتكم غسل ...)) الخ،
وحديث أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر أنها غسلت أبا بكر حين توفي، ثم خرجت، فسألت من حضر من
المهاجرين، هل عليّ من غسل؟ فقالوا: لا، قال الشوكاني: " هو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون
وجوبه "، واستدل من ذهب إلى عدم استحباب الاغتسال من غسل الميت بحديث ابن عباس، وحديث أسماء
بنت عميس المذكورين، وأجابوا عن حديث أبي هريرة: بأنه ضعيف، قال الرافعي: " لم يصحح علماء الحديث
في هذا الباب شيئا مرفوعا "، وقال الذهلي: " لا أعلم فيه حديثا ثابتا، ولو ثبت للزمن استعماله "، انظر كلا
من: نيل الأوطار ٢٨٠/١، وتحفة الأحوذى ٧١/٤، والدراري المضئية ٧٦/١، والقبس شرح الموطأ ٤٣٨/٢ .

المطلب التاسع:

٧٣- المرأة التي تموت مع الرجال ليس معهم امرأة تغمس في الماء، أو ترمس^(١):

روى ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون، عن سعيد، عن مطر، عن نافع، عن ابن عمر في المرأة تموت مع الرجال قال: "تغمس في الماء"^(٢).
وفي رواية البيهقي قال: "ترمس في ثيابها"^(٣).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة ثبت، تقدم.
- ٢- يزيد بن هارون: ثقة متقن عابد، تقدم.
- ٣- سعيد بن إياس الجري أبو مسعود البصري، ثقة، من الخامسة اختلط قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين ومائة^(٤).
- ٤- مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمى الخراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، من السادسة، مات سنة خمس وعشرين ومائة^(٥).
- ٥- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر ضعيف؛ لأن يزيد بن هارون روى عن سعيد بن إياس بعد اختلاطه^(٦).

(١) ارتمس في الماء: إذا انغمس فيه حتى يغيب رأسه وجميع جسده فيه. اللسان ٣١٣/٥، باب: الرأء فصل الميم مع السين.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٥٥/٢ الجنائز، باب: ماقالوا: في الرجل يموت مع النساء وليس معهن رجل، والمرأة تموت مع الرجال وليس معهم امرأة.

(٣) السنن الكبرى ٢٥٩/٥ الجنائز، باب: المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة.

(٤) التقريب ٣٤٨/١ (٢٢٨٠)، والتهذيب ٥/٤ (٢٣٦٦).

(٥) التقريب ١٨٧/٢ (٦٧٢١)، والتهذيب ١٥٣/١٠ (٧٠٠٩).

(٦) التهذيب ٧/٤.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - قال في المرأة التي تموت بين الرجال ولم يوجد هناك امرأة تغسلها: أنها تُغمس في الماء، أو تُرمس في ثيابها.

دليله:

لتعذر غسلها شرعاً؛ بسبب اللمس والنظر، والغسل واجب، ولم توجد امرأة تغسلها، وغسل الرجال لها محرم، فللضرورة تغمس في الماء، وهذا كاف .

بيان من خالفه:

خالف عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وقالوا: إنها تيمم، وعلى هذا يكون عبداً لله بن عمر قد تفرد بهذه المسألة عن الأمة حيث قال: "إن المرأة تغمس بالماء".

(١) جاء في البحر الرائق ١٨٨/٢: ((وإذا ماتت المرأة في السفر بين الرجال يمحمها ذو رحم محرم منها، وإن لم يكن لف الأجنبي على يديه خرقة ثم يمحمها، وكذا إذا مات رجل بين النساء))، وانظر: بدائع الصنائع ٣٠٤/٢، وشرح فتح القدير ٢١٢/٢ .

(٢) جاء في الاستذكار ٢٠٣/٨: ((إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها، ولا من ذوي المحرم أحد يلي ذلك منها، ولا زوج يلي ذلك منها يممت، فمسح بوجهها وكفيها من الصعيد))، ((وقال مالك: وإذا هلك الرجل وليس معه أحد إلا نساء يممنه))، وانظر: مواهب الجليل ٢١٢/٢، وحاشية الدسوقي ٤١٠/١ .

(٣) جاء في المجموع ١١٥/٥: ((إذا مات رجل وليس هناك إلا امرأة أجنبية، أو امرأة وليس هناك إلا رجل أجنبي ففيه ثلاثة أوجه، أحصحها عند الجمهور: يم ولا يغسل))، ((وقيل: يجب غسله من فوق ثوب، وقيل: لا يغسل ولا يم، بل يدفن لحاله))، وانظر: روضة الطالبين ١٠٥/٢ .

(٤) جاء في المغني ٥٢٣/٢: ((أما إن مات رجل بين نسوة أجنبيات، أو امرأة بين رجال أجنبيات، أو مات ختنى مشكل فإنه يمم))، وانظر: كشف القناع ٩٠/٢ .

المطلب العاشر:

٧٤- جواز تطيب جسم من يموت محرماً، ولبسه المخيط:

ذهب عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - إلى جواز تطيب جسم المحرم، ولبسه المخيط إذا مات.

نقل ذلك عنه البغوي^(١)، وابن قدامة^(٢)، والنووي^(٣).

فقه العلم من النقل:

دل النقل على أن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يرى أن المحرم يبطل إحرامه وينقطع حكمه بالموت، ويصنع به ما يصنع بسائر الموتى من جواز تطيب جسمه بالطيب، ولبسه المخيط.

دليله:

١- عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له))^(٤).

وجه الدلالة:

قول رسول الله ﷺ: ((انقطع عنه عمله إلا من ثلاث))، فينقطع حكم الإحرام بالموت؛ لأن الإحرام ليس من هذه الثلاثة المذكورة^(٥).

٢- قياس الإحرام على الصلاة والصيام؛ لأن كل واحد منهما عبادة شرعية تبطل بالموت، فكذلك الإحرام^(٦).

(١) شرح السنة ٣٢٣/٥.

(٢) المغني ٥٣٧/٢.

(٣) المجموع ١٦٣/٥.

(٤) أخرجه مسلم ١٢٥٥/٣ الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ٥٣/٢.

(٦) المغني ٥٣٧/٢.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز تطيب جسم من يموت محرماً، ولبسه المخيط الأحناف^(١)، والمالكية^(٢).

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، وقالوا: إن المحرم لا يقرب طيباً ويكفن في ثوبه، ولا يغطي رأسه ولا رجلاه.

(١) جاء في المبسوط ٥٢/٢: ((ويصنع بالمحرم ما يصنع بالحلال، يعني يخمر رأسه ووجهه بالكفن عندنا))، وانظر: بدائع الصنائع ٣٠٢/١، وحاشية ابن عابدين ١٩٧/٢.

(٢) جاء في حاشية الدسوقي ٤١٧/١: ((وندى حنوط داخل كل لفافة وعلى قطن يلصق بمنافذه والكافور فيه، ومساحده (أماكن سجوده) وحواسه ومراقه (مارق من بدنه) وإن كان الميت محرماً))، وانظر: التاج والإكليل لختصر خليل ٢٢٦/٢، مطبوع بهامش مواهب الجليل.

(٣) جاء في المجموع ١٦٣/٥: ((ذكرنا أن مذهبنا تحريم تطيبه، وإلباسه مخيطاً، وستر رأسه))، وانظر: روضة الطالبين ١٠٧/٢.

(٤) جاء في المغني ٥٣٧/٢: ((والمحرم يغسل بماء وسدر، ولا يقرب طيباً، ويكفن في ثوبه، ولا يغطي رأسه ولا رجلاه))، وانظر: كشف القناع ٩٨/٢. واستدل هؤلاء بما في الصحيحين من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه ﷺ قال في محرم مات: ((غسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تمنطوه ولا تخمروا رأسه؛ فإنه بيعت يوم القيامة ملياً))، أخرجه البخاري ٣٨٥/٢ الجنائز، باب: الكفن في ثوبين، ومسلم ٨٦٥/٢ الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، وأجاب عن هذا الحديث القائلون بالجواز: بأن هذه القصة واقعة عين لا عموم لها، فتختص بصاحبه.

المطلب الحادي عشر:

٧٥- استحباب طيب المسك للميت:

- ١- روى عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يطيب الميت بالمسك يذّر عليه^(١) ذرورا^(٢).
- ٢- عن عبدالرزاق، عن معمر، عن اسماعيل بن أمية، عن نافع قال: كان ابن عمر يتبع مغابن الميت^(٣) ومرافقه بالمسك^(٤).

توثيق الأثرين:

- ١- عبدالرزاق: ثقة ثبت مصنف، تقدم.
- ٢- معمر: ثقة ثبت، تقدم.
- ٣- أيوب: ثقة ثبت، تقدم.
- ٤- نافع: ثقة ثبت، تقدم.
- ٥- اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن أمية الأموي، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة^(٥).

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح.

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يطيب الميت بالمسك، ويتبع مغابن ومعاطف جلد الميت به.

(١) يذّر عليه: يفرقه عليه، مختار الصحاح ص ٢٢١.

(٢) مصنف عبدالرزاق ٤١٤/٣ الجنائز، باب: الخناط.

(٣) مغابن الميت: معاطف الجلد منه، النهاية ٣٤١/٣.

(٤) مصنف عبدالرزاق ٤١٤/٣ الجنائز، باب: الخناط.

(٥) التقريب ٩١/١ (٤٢٦)، والتهذيب ٢٥٦/١ (٤٦٥).

دليله:

عن أبي وائل^(١) قال: " كان عند علي مسك، فأوصى أن يحنط به^(٢) ، قال: وقال علي: وهو فضل حنوط رسول الله ﷺ " ^(٣) .

وجه الدلالة:

قوله- رضي الله عنه- هو فضل حنوط رسول الله ﷺ هذا يدل على أن الرسول ﷺ حنط بالمسك، وأوصى علي- رضي الله عنه- أن يحنط به أيضا، وهذا دليل على استحباب المسك، ومشروعيته للميت .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- على استحباب طيب المسك للميت الجمهور من الأحناف^(٤) ، والمالكية^(٥) ، والشافعية^(٦) ، والحنابلة^(٧) .

^(١) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز وله مائة سنة، التقريب ٤٢١/١ .

^(٢) الحنوط: نوع من الطيب من كافور، أو مسك، أو عنبر .

^(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٤٦١/٢ الجنائز، باب: في المسك والحنوط من رخص فيه، والسنن الكبرى ٤٠٥/٣ الجنائز، باب: الكافور والمسك للحنوط، والحاكم في المستدرک ٣٦١/١ الجنائز، باب: المسك طيب الطيب، وقال النووي: إسناده حسن .

^(٤) جاء في شرح فتح القدير ١١٠/٢: ((ويجعل الميت في أكفانه ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته، والكافور على مساحده؛ لأن الطيب سنة، ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس))، وانظر: بدائع الصنائع ٣٠٨/١، والبحر الرائق ١٨٦/٢ .

^(٥) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ٥٥١/١: ((وندب حنوط من كافور أو فيه كافور، أو غيره يذّر داخل كل لفافة من الكفن))، وقال مالك: " لا بأس بالمسك والعنبر في الحنوط "، انظر: الاستذكار ٢٢٧/٨، وحاشية الدسوقي ٤١٧/١ .

^(٦) جاء في المجموع ١٥٦/٥: ((واستحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور؛ لأنه يقويه ويشده، ويستحب أن يحنط رأسه ولحيته بالكافور كما يفعل الحي إذا تطيب، فإن حنط بالمسك فلا بأس))، وانظر: مغني المحتاج ٣٣٩/١ .

^(٧) جاء في المغني ٤٦٨/٢: ((ويتبع بالطيب من المسك والكافور مواضع السجود؛ لأنها أعضاء شريفة، ويفعل به كما يفعل بالعروس))، وانظر: الإنصاف ٥١١/٢، وكشاف القناع ١٠٦/٢ .

المطلب الثاني عشر:

٧٦- استحباب الدهن والطيب للجمعة:

روى مالك، عن نافع عن ابن عمر: أنه كان لا يروح إلى الجمعة إلا ادهن وتطيب إلا أن يكون حراماً^(١)، (أي محرماً بحج، أو عمرة).

توثيق الأثر:

١- مالك: ثقة ثبت فقيه إمام، تقدم.

٢- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر جليل وصحيح.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يجب أن يتدهن ويتطيب إذا أراد الذهاب إلى الجمعة إلا إذا كان محرماً فإنه في هذه الحالة لا يمَس طيباً ولا دهناً.

دليله:

عن سلمان الفارسي^(٢) - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: ((لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمَس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى))^(٣).

(١) موطأ الإمام مالك ١١١/١ كتاب الجمعة، باب: الهيئة، وتخطي الرقاب، ومصنف عبدالرزاق ١٩٨/٣ الطهارة، باب: الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك.

(٢) هو أبو عبد الله ويقال: له سلمان الخير، أصله من أصبهان، أول مشاهده الخندق، مات سنة أربع وثلاثين، انظر: التقريب ٢٦٥/١ (٢٤٨٤)، والتهذيب ١٢٤/٤ (٢٥٧٠).

(٣) أخرجه البخاري ٢٦٥/١ الجمعة، باب: الدهن للجمعة، ومسلم ٥٨٢/٢ الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة.

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته يدل على استحباب الطيب والدهن ومشروعيتهما.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على استحباب الدهن، والطيب للجمعة الجمهور من الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

(١) جاء في بدائع الصنائع ٢٦٩/١: ((فالمستحب في يوم الجمعة لمن يحضر الجمعة أن يدهن، ويمس طيباً، ويلبس ثيابه إن كان عنده ذلك))، وانظر: حاشية رد المحتار ١٦٥/٢ .

(٢) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ٥٠٤/١: ((وندب لمريد صلاة الجمعة تحسين هيئته وجميل ثيابه، وتطيب لغير نساء))، وانظر: المنتقى ١٨٦/١، والشرح الكبير ٣٥١/١ .

(٣) جاء في المجموع ٤١١/٤: ((ويستحب مع الاغتسال للجمعة أن يتنظف بإزالة أظفار، وشعر، وأن يتطيب، ويدهن، ويتسوك، ويلبس أحسن ثيابه))، وانظر: مغني المحتاج ٢٩١/١ .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٠٧/٢: ((ويستحب أن يغتسل للجمعة في يومها، ويتنظف، ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه))، وانظر: المغني ٣٤٥/٢ .

المطلب الثالث عشر:

٧٧- استحباب التزين والتطيب يوم العيد:

قال نافع: " كان ابن عمر يغتسل في يوم العيد كغسله من الجنابة، ثم يمس من الطيب إن كان عنده، ويلبس أحسن ثيابه، ثم يخرج حتى يأتي المصلى فإذا صلى الإمام رجع"^(١).
توثيق الأثر: ١- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- كان يغتسل يوم العيد كما كان يغتسل يوم الجمعة، ويتطيب بطيب إذا كان عنده، ويلبس أحسن ثيابه، ثم يذهب إلى المصلى، فإذا صلى رجع.

دليله:

١- عن ابن عمر- رضي الله عنهما- قال: " وجد عمر حلة^(٢) من استبرق^(٣) تباع في السوق، فأخذها، فأتى بها رسول الله ﷺ فقال: يارسول الله اتبع هذه فتحمل بها للعيد والوفد، فقال: ((إنما هذه لباس من لاخلاق له^(٤)))^(٥).

وجه الدلالة:

يقول الشوكاني^(٦): " وجه الاستدلال على مشروعية التحمل للعيد تقريره ﷺ لعمر على أصل التحمل للعيد، وقصر إنكاره على من لبس تلك الحلة؛ لكونها حريرا"^(٧).

(١) شرح السنة للبعوي ٤/٣٠٢ ولم أقف على هذا الأثر في غير شرح السنة.

(٢) الحلة: إزار ورداء ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين من جنس واحد، المصباح المنير ١/١٤٨.

(٣) الاستبرق: هو غليظ الدياج، المصباح ١/١٤.

(٤) الخلاق: هو النصب، المصباح ١/١٨٠، لكنه المراد هنا: من لاخير فيه، أو لا رغبة له في الخير.

(٥) أخرجه البخاري ٢/٢٨٧ العيدين، باب: في العيدين، والتحمل فيه، ومسلم ٣/١٦٣٨ اللباس والزينة، باب:

تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحري.

(٦) هو محمد بن علي بن محمد بن عبدا لله الشوكاني، ولد سنة ١١٧٢هـ في بلدة هجرة شوكان، ونشأ بصنعاء

وتربى في حجر أبيه على العفاف والطهارة، وأخذ في طلب العلم وسماع العلماء الأعلام، فحفظ القرآن والفقه

وعلمو البلاغة وآداب البحث والمناظرة إلى أن صار إماما يشار إليه، ورأسا يرحل إليه وتوفي سنة ١٢٥٠هـ،

انظر: البدر الطالع ٢/٢١٤، والأعلام ٧/١٩٠.

(٧) نيل الأوطار ٣/٣٢٣.

وقال ابن قدامة: وهذا يدل على أن التجمل عندهم في هذه المواضع كان مشهوراً^(١).
 ٢- عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ ((يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين، فاغتسلوا، ومن عنده طيب فلا يضره أن يمس منه))^(٢).
وجه الدلالة:

قوله ﷺ ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه، يقول القاضي عبدالوهاب البغدادي^(٣): "علله رسول الله ﷺ بأنه عيد، فكان كل عيد كذلك"^(٤).

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- على استحباب الزينة والطيب يوم العيد الجمهور من الأحناف^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

(١) المغني ٢/٣٧٠.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه ١/٥٠٣ الطهارة، باب: الاغتسال للأعياد، وأخرجه الطبراني في الأوسط والصغير ورجاله ثقات، نقلا عن مجمع الزوائد ٢/١٧٦.

(٣) هو أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن أمير العرب مالك بن طوق التغلبي البغدادي العراقي المالكي، ولد ببغداد سنة ٣٦٢هـ، ونشأ في دار علم وفقه وأدب، وفضل، وأخذ العلم عن العلماء، فصار عالماً فقيهاً متفنناً باهراً أديباً، وكان حسن النظر، جيد العبارة، من أعيان علماء الإسلام، وكان أحد أركان المذهب المالكي الذين أسسوا المذهب، وأصلوا له، فهو أحد أئمة المالكية ومصنفيهم، وإليه انتهت رئاسة المذهب، وله مصنفات كثيرة منها: المعونة، توفي سنة ٤٢٢هـ، انظر: تاريخ بغداد ١١/٣١، وسير أعلام النبلاء ١٧/٤٢٩، والديباج المذهب ٢/٢٦، وشذرات الذهب ٣/٢٢٣، ومراة الجنان ٣/٤١.

(٤) المعونة على مذهب عالم المدينة ١/٣٢١.

(٥) جاء في الهداية ١/٨٥-٨٦: ((ويستحب في يوم الفطر أن يطعم قبل الخروج إلى المصلى ويغتسل ويستاك

ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه))، ((ويستحب في يوم الأضحى أن يغتسل ويتطيب)) انظر: فتح القدير ٢/٧١.

(٦) جاء في حاشية الدسوقي ١/٣٩٨: ((وندب إحياء ليلته، وغسل وبعد الصبح، وتطيب، وتزين وإن تغير

مصلى))، ((مالك يستحب الزينة والتطيب في كل عيد)) وانظر: مواهب الجليل والتاج والإكليل ٢/١٩٤.

(٧) جاء في المجموع ٥/١٠: ((اتفقوا على استحباب التطيب والتنظيف بإزالة الشعور، وتقليم الأظفار، وإزالة الرائحة الكريهة من بدنه، وثوبه))، وانظر: روضة الطالبين ٢/٧٦.

(٨) جاء في المغني ٢/٣٧٠: ((ويستحب أن يتنظف، ويلبس أحسن ما يجد، ويتطيب، ويتسوك))، وانظر: كشف

الفصل السابع: في التيمم

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين.
- المطلب الثاني: يجوز التيمم في قصر السفر وطويله .
- المطلب الثالث: من كان في سفر وحضرته الصلاة والماء منه على غلوة، أو غلوتين تيمم وصلى، ولا يعدل إليه .
- المطلب الرابع: المسافر الذي يتيمم في أول الوقت إذا لم يجد ماء يصلي ولا يعيد الصلاة وإن وجد الماء في آخر الوقت .
- المطلب الخامس: التيمم لكل فريضة وإن لم يحدث .
- المطلب السادس: إن المستحب هو ائتمام التيمم بالمتوضئ .
- المطلب السابع: الرجل الذي يعزب عن الماء يجوز له أن يجامع زوجته مع الكراهة.

المطلب الأول:

٧٨- التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين:

١- روى عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر: أنه كان إذا تيمم ضرب يديه ضربة على التراب، ثم مسح وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى، ثم مسح بهما يديه إلى المرفقين، ولا ينفض^(١) يديه من التراب^(٢).

٢- عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: "التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة للكفين إلى المرفقين"^(٣).

توثيق الأثرين:

١- عبدالرزاق: ثقة حافظ، تقدم.

٢- معمر: ثقة ثبت، تقدم.

٣- الزهري: ثقة ثبت، تقدم.

٤- سالم: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

٥- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح.

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا تيمم ضرب يديه ضربتين على التراب، ضربة يمسح بها وجهه، وضربة أخرى يمسح بها يديه إلى المرفقين، ويقول: "التيمم ضربتان".

(١) لا ينفض يديه: لا يحرك يديه ليزول عنهما الغبار، المصباح المنير ٢/٦١٨.

(٢) مصنف عبدالرزاق ١/٢١١ التيمم، باب: كم التيمم من ضربة، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٤٥ التيمم، باب: في

التيمم كيف هو؟ والموطأ ١/٧٣ الطهارة، باب: العمل في التيمم.

(٣) سنن الدارقطني ١/١٨٠ الطهارة، باب: التيمم.

دليله:

عن جابر عن النبي ﷺ قال: ((التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين))^(١).

وجه الدلالة:

قول رسول الله ﷺ ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين فيه دليل صريح على أن التيمم ضربتان .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على أن التيمم ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، الأحناف^(٢)، والشافعية^(٣).

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - المالكية^(٤) وقالوا: الضربة الأولى فرض والثانية سنة، وقال الحنابلة^(٥): إن السنة في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين، وإن تيمم بضربتين جاز .

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ١٧٩/١ الطهارة، باب: أحكام التيمم، وقال: صحيح الإسناد، وقال النهي:

صحيح. انظر: نصب الرأية ١/١٥١، والدارقطني ١/١٨١ الطهارة، باب: التيمم، وقال: رجاله كلهم ثقات .

(٢) جاء في بدائع الصنائع ١/٤٥: ((وأما ركن التيمم فقد اختلف فيه، قال أصحابنا: هو ضربتان، ضربة للوجه،

وضربة لليدين إلى المرفقين))، وانظر: الهداية ١/٣٢، وفتح القدير ١/١٢٥ .

(٣) جاء في مغني المحتاج ١/٩٩: ((الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقة ونحوها))، وانظر:

المجموع ٢/٢٢٨، وروضة الطالبين ١/١١٢ .

(٤) جاء في أسهل المدارك ١/١٢٩: ((إن أكمل صفة التيمم يكون بضربتين الأولى فرض من فرائض التيمم والثانية

سنة))، وفي حاشية الدسوقي ١/١٥٨: ((وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية اليدين فقط.... ولو تركها وفعل

الوجه واليدين معا بالضربة الأولى أجزاء))، وانظر: مواهب الجليل ١/٣٥٦ .

(٥) جاء في المغني ١/٢٤٤: ((المسنون عند أحمد: التيمم بضربة واحدة، فإن تيمم بضربتين جاز))، وفي

الإنصاف ١/٣٠١: ((والصحيح من المذهب: أن المسنون والواجب ضربة واحدة، وعليه جمهور الأصحاب))،

وانظر: كشف القناع ١/١٧٨ .

المطلب الثاني:

٧٩- يجوز التيمم في قصر السفر، وطويله:

ذكر ابن المنذر، حدثنا يحيى بن محمد، حدثنا أبو الربيع، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه أقبل من أرضه التي بالجرف^(١)، حتى إذا كان مربد النعم^(٢)، حضرت صلاة العصر، فتميم، وإنه لينظر إلى بيوت المدينة^(٣).

توثيق الأثر:

- ١- ابن المنذر: ثقة حافظ، تقدم.
- ٢- يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، لقبه حيكان، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات شهيدا سنة سبع وستين ومائتين^(٤).
- ٣- سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني البصري، نزيل بغداد، ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين^(٥).
- ٤- حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو اسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين ومائة^(٦).
- ٥- أيوب: ثقة ثبت، تقدم.
- ٦- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح.

(١) الجرف: هو اسم موضع قريب من المدينة، وأصله مما تحرفه السيول من الأودية، النهاية ٢٦٢/١ .
 (٢) مربد النعم: الموضع الذي تحبس فيه الإبل، والغنم، النهاية ١٨٢/٢ .
 (٣) الأوسط لابن المنذر ٣٤/٢، ورواه مالك في الموطأ ٧٣/١ الطهارة، باب: العمل في التيمم، والدارقطني ١٨٦/١ الطهارة، باب: في بيان الموضع الذي يجوز التيمم فيه وقدره من البلد، وذكره البخاري تعليقا ١٠٩/١ باب: التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة .
 (٤) التقريب ٣١٤/٢ (٧٦٦٩)، والتهذيب ٢٤٠/١١ (٧٩٦٢) .
 (٥) التقريب ٣٨٥/١ (٢٥٦٤)، والتهذيب ١٧١/٤ (٢٦٥١) .
 (٦) التقريب ٢٣٨/١ (١٥٠٣)، والتهذيب ٩/٣ (١٥٧٣) .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما-خرج من أرضه التي بالجرف- وهو مكان قريب من المدينة- فحضرته الصلاة، فتيّم وصلى وهو ينظر إلى بيوت المدينة.

دليله:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (١).

وجه الدلالة:

قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ الآية تدل بمطلقها على اباحة التيمم في كل سفر (٢). قال الشافعي: "ظاهر القرآن أن كل من سافر سفراً قريباً، أو بعيداً يتيمم" (٣). إذا لم يجد الماء .

بيان من وافقه:

وافق عبداً لله بن عمر-رضي الله عنهما-على جواز التيمم في مطلق السفر من غير تحديد الجمهور من الحنفية (٤)، والمالكية (٥)، والشافعية (٦)، والحنابلة (٧).

(١) سورة المائدة آية (٦) .

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٢٣٤/١ .

(٣) الأم للشافعي ٤٥/١ الطهارة، باب: جماع التيمم للمقيم والمسافر، والأوسط لابن المنذر ٣٤/٢ .

(٤) جاء في البحر الرائق ١/١٤٧: ((قليل السفر وكثيره سواء في التيمم، والصلاة على الدابة خارج المصر)) .

(٥) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٤٧: ((يتيمم ذو مرض، وذو سفر أبيض وإن لم تقصر فيه الصلاة))، وانظر: الشرح الصغير على أقرب المسالك ١/١٧٥ .

(٦) جاء في المجموع ٢/٣٣٥: ((القصير كالطويل بلا خلاف، وهذا هو المنهّب، والدليل عليه إطلاق السفر في القرآن، قال الشافعي: ولم تحده الصحابة-رضي الله عنهم-بشيء، وحدوا سفر القصر)) .

(٧) جاء في المغني ١/٢٣٣: ((ويتيمم في قصير السفر، وطويله، يباح له التيمم فيهما جميعاً))، وانظر: كشف القناع ١/١٦٢ .

المطلب الثالث:

٨٠- من كان في سفر وحضرته الصلاة، والماء منه على غلوة^(١)،

أوغلوتين تيمم، وصلى ولا يعدل إلى الماء :

روى البيهقي، أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه، أخبرنا أبو محمد بن حيان الأصفهاني، حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن، حدثنا أبو عامر، حدثنا الوليد يعني ابن مسلم قال: قيل لأبي عمرو يعني الأوزاعي: حضرت الصلاة والماء حائز على الطريق أوجب أن أعدل إليه؟ قال: حدثني موسى بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يكون في السفر فتحضره الصلاة والماء منه على غلوة، أو غلوتين، ونحو ذلك، ثم لا يعدل إليه^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- البيهقي: ثقة حافظ، تقدم.
- ٢- أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث التميمي: محدث فقيه، تقدم^(٣).
- ٣- عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد المعروف بأبي الشيخ، الإمام الحافظ الصادق، أحد عباد الله الصالحين، ثقة ثبت، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة^(٤).
- ٤- إبراهيم بن محمد بن الحسن بن متويه الأصبهاني، إمام جامع الأصبهاني، كان من العباد والسادة، وكان حافظاً حجة من معادن الصدق، مات سنة اثنتين وثلاثمائة^(٥).
- ٥- عبد الملك بن عمرو بن القيسي، أبو عامر العقدي، ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع، وأخمس ومائتين^(٦).
- ٦- الوليد بن مسلم: ثقة، تقدم.

(١) الغلوة: الغاية وهي رمية سهم، ويقال: هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة، المصباح المنير ٤٥٢/٢.

(٢) السنن الكبرى ٣٩٧/١ جماع التيمم، باب: ما روى في طلب الماء وحد الطلب، والأوسط لابن المنذر ٣٥/٢.

(٣) في صفحة رقم ١٩٣ من هذا البحث.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٦، وتذكرة الحفاظ ٩٤٥/٣، والنجوم الزاهرة ١٣٦/٤.

(٥) الإكمال لابن ماكولا ١١/١١١، سير أعلام النبلاء ١٤٢/١٤، والوافي بالوفيات ١٢٥/٦.

(٦) التقريب ٦١٧/١ (٤٢١٣)، والتهذيب ٣٥٨/٦ (٤٣٥١).

- ٧- عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ومائة (١) .
- ٨- موسى بن يسار الأردني، مقبول، تقدم (٢) .
- ٩- نافع: ثقة ثبت فقيه ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يكون في السفر فتحضره الصلاة ويكون الماء منه على بعد غلوة، أو غلوتين، أو نحو ذلك، فيتيمم ويصلي، ولا يذهب إلى الماء .

دليله:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٣) .

وجه الدلالة:

رفع الحرج؛ لأنه فاقد الماء حكماً، وهو من وجد الماء لكنه بعيد عنه .

(١) تقدمت ترجمته في ص ١٩٠ .

(٢) المرجعين السابقين ٢/٢٣٠ (٧٠٥١)، و ١٠/٣٣٧ (٧٣٤٥) .

(٣) سورة الحج آية (٧٨) .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(١)، قالوا: يجب طلب الماء قدر غلوة، والمالكية^(٢) قالوا: يلزم طلب الماء إن كان أقل من ميلين^(٣)، والشافعية^(٤) قالوا: يلزم الطلب بقدر رمية سهم، والحنابلة^(٥) قالوا: يلزم الطلب بقدر ميل، وبذلك يكون ابن عمر قد تفرد بهذه المسألة.

(١) جاء في حاشية رد المحتار ٢٤٦/١: ((يجب طلب الماء ولو برسوله قدر غلوة، يمينا ويسارا من كل جانب، وهي

ثلاثمائة خطوة إلى أربعمائة، وقيل: قدر رمية سهم))، وانظر: فتح القدير ١٢٢/١ .

(٢) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٥٣/١: ((ولزم طلب الماء لكل صلاة إن علم وجوده في ذلك

المكان، أو ظنه، أو شك فيه، طلبا لا يشق به، وهو أقل من ميلين))، وانظر: الشرح الصغير على أقرب المسالك

١٨٨/١ .

(٣) الميل: بالكسر عند العرب مقدار مدى البصر من الأرض، وعند القدماء من الهيئة ثلاثة آلاف ذراع، وعند

المحدثين أربعة آلاف ذراع، والخلاف لفظي؛ لأنهم اتفقوا على أن مقداره ست وتسعون ألف إصبع، المصباح

المنير ٥٨٨/٢، ومختار الصحاح ص ٦٤١ .

(٤) جاء في مغني المحتاج ٨٨/١: ((ونظر حواله إن كان مستو من الأرض قدر غلوة سهم)) أي غاية رمية، وهذا

يسمى حد الغوث، وانظر: المجموع ٢٧٢/٢ .

(٥) جاء في الإنصاف ٢٧٤/١: ((ومن عدم الماء لزمه طلبه في رحله وما قرب منه)) ومن يسعى عن يمينه،

وشماله، وأمامه، ووراءه إلى ما قرب منه، وإن رأى خضرة، أو شيئا يدل على الماء قصده فاستبرأه، وإن رأى

نشزا، أو حائطا قصده واستبان ما عنده، فإن لم يجد فهو عادم له. وقيل: قدره: ميل، وقيل: فرسخ، وقيل: مد

بصره . وانظر: المقنع ٧٠/١ .

المطلب الرابع:

٨١-المسافر الذي يتيمم في أول الوقت إذا لم يجد الماء ويصلي فإنه لا يعيد

الصلاة وإن وجد الماء في آخر الوقت:

١-قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر: " أنه أقبل من الجُرف^(١) حتى إذا كان بالمربد^(٢) تيمم، فمسح وجهه ويديه وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة"^(٣).

توثيق الأثر:

- ١-الشافعي: ثقة ثبت إمام ، تقدم .
- ٢-سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، من رؤوس الطبقة الثامنة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة^(٤).
- ٣-محمد بن عجلان المدني، صدوق، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة^(٥).
- ٤-نافع: ثقة ثبت فقيه ، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- كان إذا تيمم، ثم صلى ووجد الماء بعد الصلاة فإنه لا يعيدها .

(١) الجرف: تقدم ذكر معناه في ص ٢٥٥ .

(٢) المربد: تقدم ذكر معناه في ص ٢٥٥ .

(٣) الأم للشافعي ٤٥/١-٤٦-٤٧ جماع التيمم للمقيم والمسافر، ومصنف عبد الرزاق ٢٢٩/١ التيمم، باب: بدء التيمم.

(٤) التقريب ٣٠٣/١ (٢٧٠٠)، وطبقات ابن سعد ٤٩٧/٥، والنفقات لابن حبان ٤٠٥/٦ .

(٥) التقريب ١١٢/٢ (٦١٥٦)، والتهذيب ٢٩٤/٩ (٦٤٢٥) .

دليله:

١- عن أبي سعيد الخدري^(١) - رضي الله عنه - قال: خرج رجلان في سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يعد: ((أصبت السنة وأجزأتك صلاتك))، وقال للآخر: ((لك الأجر مرتين))^(٢).

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((أصبت السنة وأجزأتك صلاتك)) أي وافقت الحكم المشروع، وهذا تصويب لاجتهاده، والإجزاء عبارة عن كون الفعل مُسقطا للإعادة^(٣).

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على أن المسافر إذا تيمم أول الوقت وصلى فإنه لا يعيد الصلاة وإن وجد الماء في آخر الوقت الجمهور من الأحناف^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

(١) هو سعيد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري، له ولأبيه صحبة، استصغر يوم أحد، ثم شهد مابعدهما، مات سنة ثلاث وستين، انظر: التقريب ٢٨٩/١ (٢٢٦٠).

(٢) رواه أبو داود في سننه ٩٤/١ الطهارة، باب: في التيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت، والنسائي ٢١٣/١ التيمم، باب: التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة، والحاكم ١٧٩/١ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين،

وقال الذهبي: على شرطهما، وصححه الألباني، انظر: تحفة الأشراف ٩٠/٨.

(٣) انظر: نيل الأوطار ٣١٢/١، وتلخيص الحبير ٢٤٣/١.

(٤) جاء في المبسوط ١١٠/١: ((وإن وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة والسلام لم تلزمه الإعادة))، وانظر: بدائع الصنائع ٥٩/١-٦٠.

(٥) جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١٩٠/١: ((وإن كل من أمر بالتيمم إذا تيمم وصلى فلا إعادة عليه؛ لأنه فعل ما أمر به))، وانظر: حاشية الدسوقي ١٥٩/١.

(٦) جاء في المجموع ٣٣٨/٢: ((ذكرنا أن مذهبنا أنه لا إعادة سواء وجد الماء في الوقت، أو بعده حتى لو وجده

عقب السلام فلا إعادة))، وانظر: مغني المحتاج ١٠٢/١.

(٧) جاء في المغني ٢٤٣/١: ((إن العادم للماء في السفر إذا صلى بالتيمم، ثم وجد الماء بعد خروج الوقت فلا إعادة عليه، وإن وجده في الوقت لم يلزمه أيضا إعادة))، وانظر: كشف القناع ١٦٨/١.

المطلب الخامس:

٨٢- التيمم لكل فريضة وإن لم يُحْدِثُ:

روى البيهقي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو بكر ابن اسحاق الفقيه، أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا الحسن بن عيسى، حدثنا ابن المبارك، أخبرنا عبد الوارث، عن عامر يعني الأحول، عن نافع، عن ابن عمر قال: "تيمم لكل صلاة وإن لم تحْدِثْ" (١).

توثيق الأثر:

- ١- البيهقي: ثقة حافظ، تقدم.
- ٢- أبو عبد الله الحافظ: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، إمام ثقة، تقدم.
- ٣- أبو بكر أحمد بن اسحاق الفقيه الإمام العلامة المفتي المحدث، ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين، جمع وصنف وبرع في الفقه، وتميز في علم الحديث، مات سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة (٢).
- ٤- عبد الله بن محمد بن ناجية بن نجية البربري ثم البغدادي، ثقة ثبت إمام حجة بصير بهذا الشأن له مسند كبير، توفي سنة إحدى وثلاثمائة (٣).
- ٥- الحسن بن عيسى بن ماسر جَسُّ، أبو علي النيسابوري، ثقة، من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين (٤).
- ٦- عبد الله بن المبارك المروزي، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة (٥).
- ٧- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، أبو عبيدة التنوري البصري، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة (٦).

(١) السنن الكبرى ١/٣٧٩، جامع أبواب التيمم، باب: التيمم لكل فريضة، والدارقطني ١/١٨٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/٤٨٣، والعبر ٢/٢٥٨، والوفاء في الوفيات ٦/٢٣٩، ومرآة الجنان ٢/٣٣٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٠٤/١٠٤، والتنظيم ٦/١٢٥، وسير أعلام النبلاء ١٤/١٦٤.

(٤) التقريب ١/٢٠٨ (١٢٧٩)، والتهذيب ٢/٢٨٤ (١٣٤٦).

(٥) التقريب ١/٥٢٧ (٣٥٨١)، والتهذيب ٥/٣٣٨ (٣٦٨٧).

(٦) المرجعين السابقين ١/٦٢٥ (٤٢٦٥)، و٦/٣٨٦ (٤٤٠٢).

٨- عامر بن عبد الواحد الأحول البصري، صدوق يخطي، من السادسة، وهو عامر

الأحول^(١).

٩- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

قال البيهقي: إسناده صحيح^(٢).

وقد روي عن علي، وعن عمرو بن العاص، وعن ابن عباس.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- يرى أن من كان فرضه التيمم

أن يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث؛ ولذا قال: "تيمم لكل صلاة وإن لم تحدث".

دليله:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ

مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا

صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

قال النووي: "قوله تعالى ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ اقتضى وجوب الطهارة عند كل

صلاة، فدللت السنة على جواز صلوات بوضوء وبقي التيمم على مقتضاه"^(٤)، وهو تكرار

الطلب عند دخول وقت كل صلاة^(٥).

(١) التقريب ٤٦٣/١ (٣١١٤)، والتهذيب ٧٠/٥ (٣٢٠٩).

(٢) السنن الكبرى ٣٧٩/١.

(٣) سورة المائدة آية (٦).

(٤) المجموع ٣٢٤/٢.

(٥) انظر: المعونة ١/١٤٩، وبداية المجتهد ١/١٣٩.

٢- عن ابن عباس قال: " من السنة أن لا يصلى بالتيتم إلا صلاة واحدة، ثم يتيمم للصلاة الأخرى " (١) .

وجه الدلالة:

السنة في قول الصحابي تنصرف إلى سنة النبي ﷺ (٢) .

٣- ولأن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يبيح الصلاة، فلم يستبح به إلا أقل ما يمكن فيه (٣)، وهي الفريضة الواحدة .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على أن التيمم لكل فريضة من غير حدث المالكية (٤) ، والشافعية (٥) .

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - الأحناف (٦) وقالوا: يجوز أن يصلي التيمم ماشاء من الفرائض والنوافل بتيمم واحد، والحنابلة (٧) قالوا: يجوز الجمع بين الصلاتين وقضاء الفوائت مع فريضة في وقتها.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١/٣٨٠-٣٨١ باب: التيمم لكل فريضة، والدارقطني ١/١٨٥، ومصنف عبد الرزاق ١/٢١٥ التيمم، باب: كم يصلي بتيمم واحد .

(٢) انظر: المجموع ٢/٣٢٢، وتلخيص الخبير ١/٢٤١ .

(٣) المعونة على مذهب عالم المدينة ١/١٤٩ .

(٤) جاء في الموطأ ١/٧٢: ((سئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت، ثم حضرت صلاة أخرى، أيتمم لها أم يكفيه تيممه ذلك؟ فقال: بل يتيمم لكل صلاة؛ لأن عليه أن يتغى الماء لكل صلاة، فمن ابتغى الماء فلم يجده فإنه يتيمم))، وجاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك ١/١٨٧: ((ولا يصح فرض آخر بتيمم واحد وإن قصدا معا بتيمم فالثاني باطل))، وانظر: الشرح الكبير على مختصر خليل ١/١٥٢ .

(٥) جاء في المجموع ٢/٣٢٢: ((مذهبنا أنه لا يجوز الجمع بين فريضتين بتيمم سواء كانتا في وقت، أو وقتين قضاء، أو أداء))، وانظر: مغني المحتاج ١/٩٨ .

(٦) جاء في فتح القدير ١/١٣٧: ((ويصلي بتيممه ماشاء من الفرائض والنوافل في وقت واحد، وأوقات متعددة ما لم يجد الماء، أو يحدث))، وانظر: تبين الحقائق ١/٤٢ .

(٧) جاء في المغني ١/٢٦٢: ((وإذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقتها، وصلى به فوائت إن كانت عليه، والتطوع إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى))، وجاء في الإنصاف ١/٢٩١: ((وإن نوى فرضا فله فعله والجمع بين الصلاتين، وقضاء الفوائت)) .

المطلب السادس:

٨٣- إن المستحب هو ائتمام المتيمم بالتوضئ:

روى البيهقي أخبرنا أبو عبد الله، أخبرنا أبو بكر، أخبرنا عبد الله، حدثنا اسحاق، حدثنا ابن وهب، حدثنا معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن نافع قال: "أصاب ابن عمر جنابة في سفر فتيمم، فأمرني فصلت به، وكنت متوضئاً" (١).
قال البيهقي: "هذا محمول على الاستحباب" (٢).

توثيق الأثر:

- ١- البيهقي: ثقة ثبت، تقدم .
- ٢- أبو عبد الله: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، إمام حافظ، تقدم .
- ٣- أبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي، مسند وقته، ثقة فاضل، توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة (٣) .
- ٤- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن بامويه، الإمام المحدث الصالح المشهور بالأصبهاني نزيل نيسابور، مات سنة تسع وأربعمائة (٤) .
- ٥- اسحاق بن إبراهيم الفقيه النيسابوري، كان صالحاً من العلماء العاملين، مات سنة خمس وسبعين ومائتين (٥) .
- ٦- ابن وهب: ثقة حافظ، تقدم .
- ٧- معاوية بن صالح بن حذير الحضرمي، أبو عمرو الحمصي، قاضي الأندلس، صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة (٦) .

(١) السنن الكبرى ٣٩٩/١ الطهارة، باب: المتيمم يوم المتوضئين، وكراهة ذلك، والأوسط لابن المنذر ٦٨/٢ .

(٢) السنن الكبرى ٣٩٩/١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٧٨/١٨، وشذرات الذهب ٣٧٩/٣-٣٨٠، والعبر ٣/١٣٥ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣٩/١٧، وتذكرة الحفاظ ١٠٤٩/٣، وشذرات الذهب ٣/١٨٨ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩/١٣، وطبقات الخنابلة ١/١٠٨، والمنتظم ٥/٩٦ .

(٦) التقريب ٢/١٩٦ (٦٧٨٦)، والتهذيب ١٠/١٩٠ (٧٠٧٩) .

٨- العلاء بن الحارث بن عبدالوارث الحضرمي، أبو وهب الدمشقي، صدوق فقيه لكن رمي بالقدر، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة^(١).

٩- نافع: ثقة ثبت فقيه، تقدم.

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن.

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - أصابته جنابة وهو في سفر فتيمة وأمر مولاه نافعا أن يصلي به ويؤمه، وصلى هو مؤتما به؛ لأن نافعا كان متوضئا.

دليله:

١- عن عمرو بن العاص قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل، فأشفقت أن اغتسل فأهلك، فتيمة، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك لرسول الله فقال: ((يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟))، فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢)، فضحك رسول الله ﷺ، ولم يقل شيئا^(٣).

وجه الدلالة:

فضحك، ولم يقل شيئا دليل على جواز ائتمام المتوضئ بالميم.

٢- قول الباجي: لأن من حكم الإمام أن يكون حاله مساويا لحال من خلفه وأفضل، والميم غير لاحق بفضيلة المتوضئ^(٤).

(١) التقريب ٧٦١/٢ (٥٢٤٦)، والتهذيب ١٥٢/٨ (٥٤٤٨).

(٢) سورة النساء آية ٢٩.

(٣) ذكره البخاري تعليقا ١١٣/١ التيمم، باب: إذا خاف الجنب على نفسه المرض، أو الموت، أو خاف العطش

تيمم، وأبو داود ٩٣/١ الطهارة، باب: إذا خاف الجنب البرد أيتيمم؟ والحاكم ١٧٧/١ وقال: صحيح على

شرط الشيخين، وواقفه الذهبي.

(٤) انظر: ١١١/١، وهذا دليل على كون ائتمام المتوضئ بالميم خلاف الأفضل مع جوازه.

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على جواز اتمام المتوضىء بالمتيمم الجمهور من الأحناف^(١) ، والمالكية في المشهور من المذهب^(٢) ، وقالوا: إن اتمام المتوضىء بالمتيمم خلاف الأفضل، وأما الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) فقالوا بجواز اتمام المتوضىء بالمتيمم .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - محمد بن الحسن الشيباني الحنفي^(٥) وقال: لا يؤم المتيمم المتوضىئين^(٦) .

(١) جاء في المبسوط ١/١١١: ((ويؤم المتيمم المتوضىئين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف))، وانظر: البحر الرائق ١/١٧٢ .

(٢) جاء في المنتقى للباحي ١/١١١: ((إن الأفضل أن يؤم المتوضىئين متوضىء هذا المشهور من مذهب مالك))، وسئل مالك عن رجل تيمم أيوم أصحابه وهم على وضوء؟ فقال: يؤمهم غيره أحب إليّ، ولو أمهم هو لم أر بذلك بأساً))، وانظر: الموطأ ١/٧٢ .

(٣) جاء في المجموع ٢/٣١٢: ((يجوز صلاة المتوضىء خلف المتيمم)) .

(٤) جاء في المغني ٢/٢٢٥: ((ويصح اتمام المتوضىء بالمتيمم؛ لأن عمرو بن العاص صلى بأصحابه متيمما فلم ينكره النبي ﷺ))، وانظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى ١/٣٤٥ .

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أصله من قرية بدمشق يقال لها: حَرَسْتَان، ونشأ بالكوفة، صحب أبا حنيفة وعنه أخذ الفقه، ثم عن أبي يوسف، وله كتب عديدة، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة فيمن نشره، وولي قضاء الرقة والريّ، ومات سنة تسع وثمانين ومائة، انظر: سير أعلام النبلاء ٩/١٣٤، وتاج التراجم ص ٢٠٦ .

(٦) جاء في كتاب الأصل ١/١٠٥ و١٢٦: ((قال محمد: لا أرى أن يؤم المتيمم المتوضىئين على حال، ولا يجزيهم ذلك)) .

المطلب السابع

٨٤- الرجل الذي يَعْرُبُ^(١) عن الماء يجوز له أن يجامع زوجته مع الكراهة:

روى عبدالرزاق، عن الثوري وداود بن قيس، عن محمد بن عجلان، عن أبي العوام قال: كنت جالسا عند ابن عمر، فجاءه رجل، فقال: إني أعْرُبُ في إبلي أفجامع إذا لم أجد الماء؟ قال ابن عمر: "أما أنا فلم أكن أفعل ذلك، فإن فعلت ذلك، فاتق الله واغتسل إذا وجدت الماء"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٢- الثوري: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٣- داود بن قيس الفراع الدباغ، أبو سليمان القرشي المدني، ثقة فاضل، من الخامسة، مات في خلافة أبي جعفر^(٣) .
- ٤- محمد بن عجلان: صدوق ، تقدم .
- ٥- شيبان بن زهير بن شقيق بن ثور السدوسي، أبو العوام، ثقة قديم من أصحاب قتادة صالح الحديث^(٤) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر حسن .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يكره لمن لم يجد الماء أن يجامع زوجته، وأن من جامع دون واجد للماء عليه أن يغتسل إذا وجد الماء .

(١) عَرَبَ يَعْرُبُ: بَعُدَ وَغَاب وَخَفِيَ، المصباح المنير ٢/٤٠٧ ، ومختار الصحاح ص ٤٢٩ .

(٢) مصنف عبدالرزاق ١/٢٤٠ التيمم، باب: الرجل يعزب عن الماء .

(٣) التقريب ١/٢٨٢ (١٨١٣)، والتهذيب ٣/١٧٨ (١٨٨٧) .

(٤) كتاب الجرح والتعديل ٤/٣٥٥، والتاريخ الكبير ٤/٢٥٤ .

دليله:

المعقول: إنه إذا جامع زوجته وهو عادم للماء فقد فوت على نفسه طهارة كان يمكن بقاؤها (١) .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على كراهة وطء العازب عن الماء زوجته المالكية على المعتمد من المذهب (٢) ، والحنابلة في رواية مرجوحة (٣) .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف (٤) ، والشافعية (٥) ، والحنابلة (٦) على الصحيح من المذهب وقالوا: إنه يجوز للمسافر العادم للماء والعازب عن الماء أن يطأ زوجته .

القاعدة الأصولية:

فاتق الله واغتسل إذا وجدت الماء، لفظ (اغتسل) فيه أمر، والأمر يفيد الوجوب.

(١) إن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - حيث منع ذلك على نفسه وأحازه لمن استفتاه فإن ذلك يتمشي مع أصول مذهبه؛ لأنه كان كثير الاحتياط والتوقي لدينه .

(٢) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٦١: ((ومنع أي كره على المعتمد جماع مغتسل كذلك ولو عادم ماء؛ لأنه ينتقل من تيمم الأصغر للأكبر إلا لطول ينشأ عنه ضرر فيجوز الجماع))، وانظر: الفواكه الدواني ١/١٥٨ .

(٣) جاء في المغني ١/٢٧٦: ((ويكره للعادم [الماء] جماع زوجته؛ لأنه يفوت على نفسه طهارة ممكنا بقاؤها))، وانظر: الإنصاف ١/٢٦٣ .

(٤) جاء في المبسوط ١/١١٧: ((وللمسافر أن يطأ جاريته وإن علم أنه لا يجد الماء))، وانظر: بدائع الصنائع ١/٤٥، والبحر الرائق ١/١٤٧ .

(٥) جاء في المجموع ٢/٢٢٧: ((قال الشافعي في الأم، والأصحاب: يجوز للمسافر والمعزب في الإبل أن يجمع زوجته وإن كان عادمًا للماء، ويغسل فرجه ويقيم))، وانظر: مغني المحتاج ١/١٠٨ .

(٦) جاء في الإنصاف ١/٢٦٣: ((ولا يكره لعادم الماء وطء زوجته على الصحيح من المذهب))، وانظر: كشف القناع ١/١٦١ .

الفصل الثامن: في النجاسة

وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: نجاسة بول الحيوان الذي يؤكل لحمه .
- المطلب الثاني: وجوب الغسل من المذي .
- المطلب الثالث: نجاسة المني ووجوب غسله من الثوب .
- المطلب الرابع: جواز الانتفاع بالزيت، أو السمن إذا وقعت فيهما فأرة .
- المطلب الخامس: طهارة عرق الجنب والحائض، وطهارة لباسهما .
- المطلب السادس: العفو عن يسير الدم .
- المطلب السابع: كراهة أكل البيضة الخارجة من دجاجة ميتة .
- المطلب الثامن: جواز تطهير النجاسة بكل مزيل قالع لها غير الماء .

المطلب الأول:

٨٥- بول الحيوان الذي يؤكل لحمه نجس:

روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة، عن شعبة، عن عمارة بن أبي حفصة قال: سمعت أبا مجلز يقول: قلت لابن عمر: بعثت جملي فبال، فأصابني بوله، قال: "اغسله"، قلت: إنما كان أنتضح^(١) كذا وكذا يعني يقلله، قال: "اغسله"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٢- أبو أسامة: حماد بن أسامة، ثقة ثبت ، تقدم .
- ٣- شعبة: ثقة حافظ متقن ، تقدم .
- ٤- عمارة بن أبي حفصة بن نابت، ثقة، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة^(٣) .
- ٥- أبو مجلز: هو لاحق بن حميد، ثقة، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يرى نجاسة بول البعير؛ ولذا لما أصاب أبا مجلز بول بعيره أمره عبداً لله بن عمر أن يغسله، قال أبو مجلز: إنما كان يكفي أن أرشه كذا وكذا، فقال له: اغسله .

(١) نضحت الثوب: هو البلب بالماء والرش، المصباح المنير ٦٠٩/٢ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٠٩/١ باب: في بول البعير والشاة يصيب الثوب، والسنن الكبرى ٤١٢/٣ باب: نجاسة

الأبوال والأرواث وما خرج من مخرج حي، والمجلى لابن حزم ٢٣٩/١ .

(٣) التقريب ٧٠٩/١ (٤٨٥٩)، والتهذيب ٣٥٠/٧ (٥٠٢١) .

دليله:

١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: مر النبي ﷺ على قبرين فقال: ((إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما هذا فكان لا يستتره من البول، وأما هذا فكان يمشي بالنميمة، ثم دعا بعسيب^(١) رطب فشقه باثنين، ثم غرس على هذا واحد، وعلى هذا واحد وقال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا))^(٢).

وجه الدلالة:

قال الخطابي^(٣): "فيه دليل على أن الأبول كلها نجسة مجتنبية من مأكول اللحم، وغير مأكوله؛ لورود اللفظ به مطلقا على سبيل الشمول والعموم"^(٤).

٢- الدليل النظري لأبي جعفر الطحاوي^(٥)، قال: "نظر فإذا لحوم بني آدم قد أجمع أنها لحوم طاهرة وأن أبوالهم حرام نجسة، فكانت أبوالهم محكوما لها بحكم دمائهم اتفاقا لا بحكم لحومهم، كذا أبوال الإبل يحكم لها بحكم دمائها لا بحكم لحومها، فيثبت بذلك أن أبوال الإبل نجسة"^(٦).

(١) العسيب: الجريد والخصن من النخل، النهاية ٢٣٤/٣.

(٢) أخرجه البخاري ٧٥/١ الوضوء، باب: ماجاء في غسل البول، ومسلم ٢٤٠/١ الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، وأبو داود ١٩/١ الطهارة، باب: الاستبراء من البول، والترمذي ١٠٢/١ الطهارة، باب: ماجاء في التشديد في البول.

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان، فقيه محدث من أهل بُسْت - من بلاد كابل - من نسل زيد بن الخطاب - أخي عمر بن الخطاب - له معالم السنن في شرح سنن أبي داود، وبيان إعجاز القرآن، وغيرهما، توفي في بَست في رباط سنة ٣٨٨هـ، انظر: الوفيات ١٦٦/١، والأعلام ٣٠٤/٢.

(٤) معالم السنن للخطابي مع سنن أبي داود ٢٦/١، وانظر: نيل الأوطار ٦٤/١.

(٥) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك أبو جعفر الطحاوي، كان ثقة نبيلاً فقيهاً إماماً، صحب المزني وتفقه على عليه، ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب وتفقه على أبي جعفر أحمد بن عمران، وله كتاب أحكام القرآن، ومعاني الآثار، وبيان مشكل الآثار، ولد سنة تسع وعشرين، وقيل: تسع وثلاثين ومائتين، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، انظر: تاج التراجم ص ٢١، والمنتظم ٢٥٠/٦، وفيات الأعيان ٧١/١.

(٦) شرح معاني الآثار ١٠٩/١ - ١١٠.

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على نجاسة بول الحيوانات التي يؤكل لحمها المالكية^(١) إذا كان هذا الحيوان يتغذى بنجس فيتنجس بوله تبعا لغذائه، والشافعية^(٢) قالوا بنجاسة بول الحيوانات كلها مطلقا.

بيان من خالفه:

خالف عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(٣) وقالوا بتقسيم النجاسات إلى مغلظة ومخففة، فالمغلظة إذا كان مقدار النجاسة منها قدر الدرهم فمادونه جازت الصلاة معها وإلا فلا، والمخففة جازت الصلاة معها ما لم تبلغ النجاسة ربع الثوب الذي يصلي فيه، والمالكية^(٤) قالوا بطهارة بول الحيوانات التي يؤكل لحمها إن لم يتغذى بشئ نجس، والحنابلة^(٥) قالوا بطهارة بول الحيوانات المأكولة اللحم مطلقا .

(١) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١/١: ((المتغذي من الحيوانات بنجس أكلا، أو شربا فضلها نجسة))، وانظر: مواهب الجليل ٩٤/١ .

(٢) جاء في المجموع ٥٥٥/٢: ((وبول الحيوانات مأكولها وغير مأكولها نجسة عندنا))، وانظر: مغني المحتاج ٧٩/١ .

(٣) جاء في اللباب في شرح الكتاب ٥٥/١: ((ومن أصابه من النجاسة المغلظة كالدم والبول من غير مأكول اللحم والغائط والخمر مقدار الدرهم فما دونه جازت الصلاة معه، وإن أصابته نجاسة مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلاة معه ما لم يبلغ ربع الثوب))، وانظر: فتح القدير ٢٠٢/١ - ٢٠٤ .

(٤) جاء في حاشية الدسوقي ٥١/١: ((والطاهر بول وعذرة من مباح أكله إلا المتغذي منه بنجس))، ويستحب غسل ثوب ونحوه منه عند مالك مراعاة للخلاف، وانظر: مواهب الجليل ٩٤/١ .

(٥) جاء في المغني ٨٨/٢: ((وبول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر))، وانظر: الإنصاف ٣٣٩/١، وكشاف القناع

المطلب الثاني:

٨٦- وجوب الغسل من المذي:

روى ابن أبي شيبة حدثنا ابن عليّة، عن ابن عون، عن محمد قال: ذكروا عند ابن عمر البلة^(١) والمذي وبعض ما يجد الرجل فقال: "إنكم لتذكرون شيئاً ما أجده، ولو وجدته لاغتسلت"^(٢).

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٢- ابن عليّة: اسماعيل بن إبراهيم، ثقة حافظ ، تقدم .
- ٣- ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح^(٣) .
- ٤- محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة^(٤) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على وجوب الغسل من المذي حيث إن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: لو وجدته لاغتسلت منه .

دليله:

لعل ابن عمر - رضي الله عنهما - يرى وجوب الغسل من المذي قياساً على المني بجامع النجاسة في كل .

(١) البَلَّةُ: الندى، والبَلَّةُ بالكسر التداوؤُ، المصباح المنير ٦١/١ ، ومختار الصحاح ص ٦٤ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٨٨/١ الطهارة، باب: المني والمذي والودي .

(٣) التقريب ٥٢٠/١ (٣٥٢٩)، والتهذيب ٣٠٧/٥ (٣٦٣٤) .

(٤) المرجعين السابقين ٨٥/٢ (٥٩٦٦)، و ١٨٤/٩ (٦٢٢١) .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر = رضي الله عنهما = الجمهور من الأحناف^(١) ، والمالكية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، ولم يروا غسلًا من المذي، إنما يكفي غسل الذكر مع الوضوء، وبهذا تكون هذه المسألة مما تفرد بها ابن عمر ، والأئمة الأربعة، استدلوا بحديث صحيح^(٥) عن علي = رضي الله عنه = .

(١) جاء في المبسوط ٦٧/١-٦٩: ((وفي المذي الوضوء.... ويخرج المذي يوجب الوضوء دون الاغتسال))، وانظر: بدائع الصنائع ٢٥/١ .

(٢) جاء في الفواكه الدواني ١٠٨/١: ((الوضوء يجب لما يخرج من أحد المخرجين من بول، أو غائط، أو ريح، أو لما يخرج من الذكر من مذي مع غسل الذكر كله منه))، وانظر: حاشية الدسوقي ١١٦/١ .

(٣) جاء في المجموع ١٥٤/٢: ((ولا يجب الغسل من المذي وهو الماء الذي يخرج بأدنى شهوة))، وانظر: مغني المحتاج ٧٩/١ .

(٤) جاء في كشف القناع ١٩٣/١: ((ويُغسلُ الذكرُ والأنثيان من المذي))، وانظر: الإنصاف ٣٣٠/١، وشرح منتهى الإرادات ٩٨/١ .

(٥) عن علي - رضي الله عنه - قال: كنت رجلاً مذاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ ، فسأله فقال: ((فيه الوضوء))، وفي رواية مسلم: ((يغسل ذكره ويتوضأ))، البخاري ٦٥/١ الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر، ومسلم ٢٤٧/١ الحيض، باب: المذي . ولعل ابن عمر لم يصله هذا الحديث وإلا لما ترك السهل إلى الصعب، أعني تركه الوضوء في المذي وإيجابه الغسل على نفسه حيث قال: لو وجدته لاغتسلت منه، والله أعلم .

المطلب الثالث:

٨٧-نجاسة المني، ووجوب غسله من الثوب:

- ١-روى عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: "إذا علمت أن قد احتلمت في ثوبك ولم تدر أين هو فاغسل الثوب كله" (١) .
- ٢-وروى ابن أبي شيبه حدثنا عبدة بن سليمان، عن سعيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: "إن خفي عليه مكانه (المني) وعلم أنه قد أصابه غسل الثوب كله" (٢) .

توثيق الأثرين:

- ١-عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف ، تقدم .
- ٢-معمر: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٣-أيوب: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٤-نافع: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٥-ابن أبي شيبه: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٦-عبدة بن سليمان: ثقة ثبت، تقدم .
- ٧-سعيد بن أبي عروبة: ثقة حافظ ، تقدم .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على نجاسة المني، وأنه إذا أصاب الثوب يجب غسله وإن لم تدر مكانه يجب أن تغسل الثوب كله .

(١) مصنف عبدالرزاق ٣٦٩/١ باب: المني يصيب الثوب ولا يعرف مكانه .

(٢) مصنف ابن أبي شيبه ٨١/١ باب: في الرجل يجنب في الثوب فطلبه فلم يجده .

دليله:

عن عائشة-رضي الله عنها-قالت: ((كان رسول الله ﷺ يغسل المني، ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب، وأنا أنظر إلى أثر الغسل))^(١).

وجه الدلالة:

قول عائشة كان رسول الله ﷺ يغسل المني، وهذا الغسل يدل على نجاسة المني^(٢)، وعلى وجوب غسل الثوب منه .

بيان من وافقه:

وافق عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما-على نجاسة المني ووجوب غسله مطلقا المالكية^(٣)، والأحناف^(٤) أوجبوا غسله إن كان رطبا، أما إن كان يابساً أجزأ فيه الفرك، والحنابلة في رواية^(٥).

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما-الشافعية مطلقا^(٦)، والحنابلة في المذهب عندهم^(٧)، وقالوا بطهارة المني، واستحباب غسله من البدن والثوب .

(١) البخاري ٧٨/١ الوضوء، باب: غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة، ومسلم ٢٣٨/١ الطهارة، باب: حكم المني .

(٢) انظر: نيل الأوطار ٦٩/١، وسبل السلام ٦٥/١ .

(٣) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٦/١: ((ومن النجس مني ومذي وودي ولو من مباح الأكل؛

لاستقذاره))، والنجس يجب غسله وازالته من الثوب والبدن، وانظر: المعونة ١٦٨/١، ومواهب الجليل ١٠٤/١ .

(٤) جاء في شرح فتح القدير ١٩٦/١: ((والمني نجس يجب غسله إن كان رطبا فإذا جف على الثوب أجزأ فيه

الفرك))، وانظر: الهداية ٣٥/١، وبدائع الصنائع ٦٠/١ .

(٥) جاء في المغني ٩٢/١: ((عن أبي عبد الله-رحمه الله- في رواية أنه كالدّم أي نجس))، والنجس يجب غسله

وازالته، وانظر: الإنصاف ٣٤٠/١ .

(٦) جاء في المجموع ٥٦٠-٥٦١: ((فمني الآدمي طاهر عندنا هذا هو الصواب المنصوص للشافعي، وبه قطع

جماهير الأصحاب، وإذا حكمنا بطهارة المني استحباب غسله من البدن والثوب))، وانظر: مغني المحتاج ٨٠/١ .

(٧) جاء في الإنصاف ٣٤٠/١: ((ومني الآدمي طاهر هذا المذهب مطلقا وعليه جماهير الأصحاب لا يجب فيه فرك

ولاغسل))، وانظر: المغني ٩٢/١، وكشاف القناع ١٩٤/١ .

المطلب الرابع:

٨٨-جواز الانتفاع بالزيت، أو السمن إذا وقعت فيهما فأرة

في السراج^(١) وادهان الأدم^(٢) :

١- روى عبدالرزاق، عن معمر والثوري، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أيّ فأرة وقعت في زيت عشرون رطلا^(٣) فقال ابن عمر: "استسرجوا به، وادهنوا به الأدم"^(٤).

٢- وروى ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر قال: حدثنا ابن عليه، عن أيوب، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد أن جرأ^(٥) لآل ابن عمر فيه عشرون فرقا^(٦) من سمن، أوزيادة وقعت فيه فأرة فماتت، فأمرهم ابن عمر أن يستصبحوا به^(٧).

توثيق الأثرين:

- ١- عبدالرزاق: ثقة حافظ مصنف ، تقدم .
- ٢- معمر: ثقة ثبت فاضل ، تقدم .
- ٣- الثوري: ثقة حافظ فقيه ، تقدم .
- ٤- أيوب: ثقة ثبت حجة ، تقدم .
- ٥- نافع: ثقة ثبت فقيه ، تقدم .
- ٦- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٧- أبو بكر بن عياش: ثقة عابد ، تقدم .
- ٨- ابن عليه: اسماعيل بن إبراهيم: ثقة حافظ ، تقدم .

(١) السراج: المصباح . انظر: المصباح المنير ١/٢٧٢ .

(٢) الأديم: الجلد المدبوغ . المصباح المنير ١/٩ .

(٣) الرطل: معيار يوزن به، وهو بالبغدادي إثنتا عشرة أوقية، المصباح المنير ١/٢٣٠ .

(٤) مصنف عبدالرزاق ١/٨٦ باب: الفأرة تموت في الودك .

(٥) الجرة بالفتح إناء معروف والجمع جرار ، المصباح المنير ١/٩٦ .

(٦) الفرّق: مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا ، المصباح المنير ٢/٤٧١، ومختار الصحاح ص ٥٠٠ .

(٧) مصنف ابن أبي شيبة ٥/١٢٧ الأطعمة، باب: ماقلوا في الفأرة تقع في السمن .

٩- صفة بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية زوج ابن عمر: ثقة ، تقدمت .

الحكم على الأثرين:

إسناد الأثرين صحيح .

فقه العلم من الأثرين:

دل الأثران على أنه إذا وقعت الفأرة في الزيت، أو السمن فإنه ينجس ولكن يمكن الانتفاع به، ولذا أمر عبد الله بن عمر أن يستسرج به، أو يدهن به الأدم .

دليله:

١- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فلا تقربوه))^(١) .

وجه الدلالة:

قال الإمام البغوي: " في الحديث دليل على أن غير الماء من المائعات إذا وقعت فيها نجاسة ينجس قل ذلك المائع أو أكثر " ^(٢) .

٢- عن ابن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن والودك ^(٣) قال: ((اطرحوا ما حولها إن كان جامدا، وإن كان مائعا فانتفعوا به ولا تأكلوا))^(٤) .

(١) البخاري ٥٨٦/٦ الذبائح والصيد، باب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد، أو الذائب، وأبو داود ٢٢٠/٢ .

الأطعمة، باب: في الفأرة تقع في السمن، والترمذي ٢٢٥/٤ الأطعمة، باب: ما جاء في الفأرة تموت في السمن .

(٢) شرح السنة ٢٥٨/١١ .

(٣) الودك بفتحين: دسم اللحم والشحم وهو ما يتحلب من ذلك، المصباح المنير ٦٥٣/٢، ومختار الصحاح ص ٧١٥ .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٩١/٤ باب: الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك، وابن حبان في صحيحه

٤٨٢/٢ ذكر الإخبار عما يعمل المرء عند وقوع الفأرة في آنيته .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما - على نجاسة الزيت، أو السمن إذا وقعت الفأرة فيه، وجواز الانتفاع به في غير الأكل الأحناف^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

- (١) جاء في المبسوط ٩٥/١: ((وإن ماتت فأرة في سمن فإن كان جامدا يرمى بها وما حولها ويؤكل ما بقي، وإن كان ذائبا لم يؤكل منه شيء.... ثم الذائب لا بأس بالانتفاع به سوى الأكل من حيث الاستصباح ودبغ الجلد به))، وانظر: شرح فتح القدير ١٠٠/١ .
- (٢) جاء في الفواكه الدواني ٤٠٢/١: ((وما ماتت فيه فأرة من سمن، أوزيت، أو غسل ذائب طرح ولم يؤكل، وإن كان جامدا طرحت وما حولها وأكل ما بقي))، وجاء في المعونة ٧٠٧/٢: ((ولا بأس أن يستصبح بالزيت وشبهه في غير المساجد وليتخفظ منه)) .
- (٣) جاء في المجموع ٣٦/٩: ((إذا وقعت فأرة ميتة، أو غيرها من النجاسات في سمن، أوزيت، أودبس (عصارة الرطب) أو عجين، أو طبيخ، أو غير ذلك قال أصحابنا: حكمه إن كان مائعا نجسته، وإن كان جامدا ألقيت النجاسة وما حولها وبقي الباقي طاهرا...))، ((وإن المذهب الصحيح جواز الاستصباح بالدهن النجس))، وانظر: مغني المحتاج ٨٦/١، ٣٠٥/٩ .
- (٤) جاء في المغني ٦٠٨/٨: ((وإذا وقعت النجاسة في مائع كالدهن وما أشبهه نجس واستصبح به إن أحب ولم يحل أكله ولائمه))، وانظر: شرح منتهى الإرادات ١٠٤/١، وكشاف القناع ١٩٤/١ .

المطلب الخامس:

٨٩- طهارة عرق الجنب والحائض، وطهارة لباسهما:

- ١- روى مالك، عن نافع: " أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يعرق في الثوب وهو جنب، ثم يصلي فيه " (١) .
- ٢- روى عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي سعيد، عن ابن المسيب قال: سئل ابن عمر أيصلى في الثوب الذي جامع فيه؟ فقال ابن عمر: " قد جامع في ثوبي الذي عليّ البارحة وأنا أصلي فيه " (٢) .
- ٣- روى ابن أبي شيبة حدثنا الثقفى، عن عبيدا لله بن عمر، عن نافع أن نساء عبدا لله بن عمر، وامهات أولاده كن يحضن فإذا طهرن لم يغسلن ثيابهن التي كن يلبسن في حيضتهن، وكان ابن عمر يقول: " إن رأيتن دما فاغسلنه " (٣) .

توثيق الآثار:

- ١- مالك: إمام دار الهجرة مشهور، تقدم .
- ٢- نافع: ثقة ثبت فقيه ، تقدم .
- ٣- عبدالرزاق: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٤- الثوري: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٥- أبو سعيد: هو محمد بن موسى شيخ فقيه مأمون، تقدم .
- ٦- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب: ثقة ثبت ، تقدم .
- ٧- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٨- عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلب الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومائة (٤) .
- ٩- عبيدا لله بن عمر بن حفص: ثقة ثبت ، تقدم .

(١) الموطأ ٧١/١ الطهارة، باب: جامع غسل الجنابة .

(٢) مصنف عبدالرزاق ٣٦٦/١ الصلاة، باب: الصلاة في الثوب الذي جامع فيه ويعرق فيه الجنب .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٩١/١ الطهارة، باب: في المرأة يصيب ثيابها من دم حيضتها.

(٤) التقريب ٦٢٦/١ (٤٢٧٥)، والتهذيب ٣٩٢/٦ (٤٤١٢) .

الحكم على الآثار:

إسناد الأثر الأول صحيح وجليل، وإسناد الأثر الثاني صحيح، وإسناد الأثر الثالث

صحيح .

فقه العلم من الآثار:

دلت هذه الآثار على طهارة عرق الجنب والحائض، وعلى طهارة الثوب الذي يلبسه سواء كان أثناء الجماع وقبل الغسل، أو أثناء الحيض؛ لأن عبداً لله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يجامع في ثوبه ويعرق فيه وهو جنب ويصلي فيه من غير أن يغسله، وكان نساؤه وأمهات أولاده إذا طهرن من حيضتهن لا يغسلن ثيابهن إلا أن يكون فيها دم فيغسلنها .

دليله:

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال: فأنخست^(١) منه فاغتسلت، ثم جئت، فقال: ((أين كنت يا أبا هريرة؟)) قال: كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة، فقال: ((سبحان الله إن المؤمن لا ينجس!!))^(٢) .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((إن المؤمن لا ينجس)) هذا يتناول جسمه وعرقه .

٢- عن عائشة رضي الله عنها - قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أناوله الخمرة^(٣) من المسجد، فقلت: إني حائض، فقال: ((تناوليها فإن الحيضة ليست في يدك))^(٤) .

(١) انخست: تأخر واختفى، المصباح المنير ١/١٨٢ .

(٢) البخاري ١/٩٣ الغسل، باب: عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس .

(٣) الخمرة: هي السجادة وهي ما يضع عليه المرء جزء وجهه في سجوده من حصير، المصباح المنير ١/١٨٢ .

(٤) مسلم ١/٢٤٥ الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، وطهارة سورها والالتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه .

وجه الدلالة:

قوله ﷺ ((تناوليها فإن الحيضة ليست في يدك)) يدل على طهارة جسم الحائض، وعرقها من جسمها .

٣- عن أم سلمة قالت: بينما أنا مضطجعة مع رسول الله ﷺ في الخميلة^(١) إذ حضت فانسللت^(٢) فأخذت ثياب حيضتي، فقال لي رسول الله ﷺ: ((أنفستِ؟)) قلت: نعم، فدعاني فاضطجعت معه في الخميلة^(٣) .

وجه الدلالة:

قول أم سلمة فدعاني فاضطجعت معه في الخميلة، هذا يدل على طهارة ثوب الحائض إذا لم يصبه دم حيث اضطجعت مع رسول الله ﷺ في لحاف واحد وخميلة واحدة وهي في ثياب حيضتها .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على طهارة عرق الجنب والحائض، وعلى طهارة لباسهما الجمهور من الأحناف^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧) .

(١) الخميلة: هي القطيفة وكل ثوب له حمل من أي شيء كان، وقيل: هي الأسود من الثياب، النهاية ٨١/٢.

(٢) انسللت: ذهب في خفية وتأن وتدرج، المرجع السابق ٣٩٢/٢ .

(٣) البخاري ٩٨/١ الحيض، باب: من سمي النفاس حيضا، ومسلم ٢٤٣/١ الحيض، باب: الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد .

(٤) جاء في المبسوط ٧٠/١: ((وإذا عرق الجنب، أو الحائض في ثوب لم يضره.... لأنه ليس على بدن الإنسان

الجنب والحائض نجاسة عينية فهو وأعضاء الحدث سواء)) .

(٥) جاء في بداية المجتهد ١١٢/١: ((دلت السنة أنه ليس من جسم الحائض شيء نجس إلا موضع الدم)) ومن باب

أولى جسم الجنب، وعرقه من جسمه .

(٦) جاء في المجموع ١٦٢/٢: ((قال أصحابنا وغيرهم: أعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم طاهر)) .

(٧) جاء في المغني ٢١٢/١: ((الحائض والجنب.... إذا غمسوا أيديهم في الماء فهو طاهر)) يفهم منه طهارة أبدانهم

، وانظر: شرح منتهى الإرادات ١٠١/١ .

المطلب السادس:

٩٠- العفو عن يسير الدم:

روى ابن أبي شيبة حدثنا عبد الوهاب، عن التيمي، عن بكر قال: " رأيت ابن عمر عصر بثره ^(١) في وجهه فخرج شئ من دم فحكه بين أصبعيه، ثم صلى ولم يتوضأ ^(٢) .

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد: ثقة ، تقدم .
- ٣- سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين وهو ابن سبع وتسعين ^(٣) .
- ٤- بكر بن عبد الله المزني: ثقة ثبت جليل، تقدم .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر صحيح .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على العفو عن يسير الدم؛ لأن عبد الله بن عمر لما عصر بثره وجهه خرج شئ من دمه فحكه بين أصبعيه وصلى ولم يتوضأ .

دليله:

١- قال تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُحْيِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ^(٤) .

(١) بثر الجلد: خرج به خراج صغير أي تنقط يقال: بثر وجهه بفتح التاء وضمها وكسرهما، المصباح المنير ١/٣٦، ومختار الصحاح ص ٤٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١/١٢٨ باب: من كان يرخص في قطرة دم، ومصنف عبدالرزاق ١/١٤٥ الطهارة، باب: الوضوء من الدم .

(٣) التقريب ١/٣٨٧ (٢٥٨٣)، والتهذيب ٤/١٨١ (٢٦٧٠) .

(٤) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

وجه الدلالة:

يقول الجصاص: " يدل على أن المحرم من الدم ما كان مسفوحا" (١) ؛ لأن الله تعالى شرط في تحريمه أن يكون مسفوحا وهو كناية عن الكثير الجاري (٢) .

٢- عن مجاهد قال: قالت عائشة: ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم بَلَّتْه بريقها فقصعته (٣) بظفرها (٤) .

وجه الدلالة:

لفظها بِلَّتْه بريقها فقصعته، يدل على الفرق بين القليل والكثير (٥) ، قال البيهقي: هذا في الدم اليسير الذي يكون معفوا عنه، وأما الكثير منه فصح عنها (أي عائشة) أنها كانت تغسله (٦) .

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على العفو عن يسير الدم الجمهور من الأحناف (٧) ، والمالكية (٨) ، والحنابلة (٩) .

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٢٨/٣ .

(٢) انظر: تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ٤٢٧/١ .

(٣) القصع: الدلك والحت والحك والقرص، النهاية ٧٢/٤ .

(٤) البخارى ١٠١/١ الحيض، باب: هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه، وأبو داود ٩٨/١ الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها .

(٥) تحفة الأحوذى ٤٢٧/١ .

(٦) نقلا عن عمدة القارئ ٢٨٠/٣ .

(٧) جاء في شرح فتح القدير ٢٠٢/١: ((وقد درهم وما دونه من النجس المغلظ كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة معه وإن زاد لم تجز))، وانظر: الهداية ٤٤/١ .

(٨) جاء في مواهب الجليل ١٤٦/١: ((وعفي ما دون درهم من دم مطلقا)) أي يعفى عما كان دون الدرهم من الدم مطلقا سواء كان دم حيض، أو ميتة، أو خنزير، أو غير ذلك ، وانظر: المعونة ١٦٦/١، وحاشية الدسوقي ٧٢/١ .

(٩) جاء في الروض المربع ٣٣/١: ((ويعفى عن يسير دم نجس ولو حيضا، أو نفاسا، أو استحاضة))، وانظر:

الإنصاف ٣٢٥/١، وشرح منتهى الإرادات ١٠٢/١ .

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الشافعية^(١) وقالوا بوجوب غسل دم الحيض قليله وكثيره، وبالغفو عن دم القمل والبراغيث ونحوهما في الثوب والبدن^(٢).

(١) جاء في الأم ٥٥/١: ((إذا كان الدم لمعة مجتمعاً وإن كانت أقل من موضع دينار، أو فلس وجب عليه غسله؛ لأن النبي ﷺ أمر بغسل دم الحيض، وأقل ما يكون دم الحيض في المعقول لمعة))، وانظر: المجموع ١٦٤/١ . واستدل بحديث أسماء بنت أبي بكر قالت: سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع؟، فقال رسول الله ﷺ: ((إذا أصاب ثوب إحدانا من الحيضة فلتقْرِصْه، ثم لتَنْصَحْه بماء، ثم لتصلي فيه)) البخاري ١٠٠/١ الحيض، باب: غسل دم الحيض.

(٢) جاء في المجموع ٥٦٤/٢: ((وأما دم القمل والبراغيث والقراد والبق ونحوهما مما ليس له نفس سائلة فنحسه عندنا كغيرها من الدماء لكن يعفى عنها في الثوب والبدن؛ للحاجة))، وانظر: فتح العلام بشرح مرشد الأنام في الفقه على مذهب السادة الشافعية ٤/٢ .

المطلب السابع:

٩١- كراهة^(١) أكل البيضة الخارجة من دجاجة ميتة :

روى البيهقي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس هو الأصم، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا أبو النضر، حدثنا أبو خيثمة، حدثنا عطاء بن السائب، عن كثير بن جهمان قال: يا أبا عبد الرحمن يعني ابن عمر، مررت على دجاجة ميتة فوطئت عليها فخرجت من استها^(٢) بيضة آكلها؟ قال: " لا " ^(٣) .

توثيق الأثر:

- ١- البيهقي: أحمد بن الحسين ، ثقة حافظ ثبت ، تقدم .
- ٢- أبو عبد الله الحافظ: محمد بن عبد الله بن محمد، ثقة حافظ، تقدم .
- ٣- أبو العباس محمد بن يعقوب، ثقة إمام صدوق، تقدم .
- ٤- الحسن بن مكرم الإمام الثقة، أبو علي البغدادي البزاز، توفي في شهر رمضان سنة أربع وسبعين ومائتين ^(٤) .
- ٥- هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي، أبو النضر مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وسبعون ^(٥) .
- ٦- زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي، ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين ^(٦) .
- ٧- عطاء بن السائب، أبو محمد الثقفي صدوق اختلط، تقدم ^(٧) .

(١) الكراهة هنا: يقصد بها التحريم .

(٢) الإست: يراد بها بها حلقة الدبر ، المصباح المنير ١/٢٦٦ .

(٣) السنن الكبرى ٧/١٠ جماع أبواب ما لا يحل أكله، باب: ما يحل من الجبن وما لا يحل .

(٤) سير أعلام النلاء ١٣/١٩٢، وتاريخ بغداد ٧/٤٣٢ .

(٥) التقريب ٢/٢٦١ (٧٢٨٢)، والتهذيب ١١/١٨ (٧٥٧٥) .

(٦) المرجعين السابقين ١/٣١٥ (٢٠٤٧)، و ٣/٣ (٢١٢٦) .

(٧) تقدمت ترجمته في ص ٢٣٩ .

٨- كثير بن جهمان السلمي، أو الأسلمي، أبو جعفر، مقبول، من الثالثة^(١).

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر ضعيف^(٢).

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- كان لا يجوز أكل البيضة التي تخرج من الدجاجة الميتة، ولذا عندما استفتاه كثير بن جهمان عن أكلها قال: لا. دليله:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

إن البيضة جزء من الدجاجة^(٤)، والدجاجة ميتة، والميتة حرام.

بيام من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على عدم جواز أكل البيضة التي تخرج من دجاجة ميتة المالكية^(٥).

(١) التقريب ٣٧/٢ (٥٦٢٤)، والتهذيب ٣٥٨/٨ (٥٨٢٧).

(٢) لأن في سنده عطاء بن السائب وقد اختلط، يقول ابن حجر: جميع من سمع من عطاء سمع منه في الاختلاط إلا شعبة والثوري، انظر: تهذيب التهذيب ١٧٩/٧.

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣.

(٤) المغني ٧٥/١.

(٥) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١٤/٢: ((وأما بيض الدجاجة المذكاة فإنه يؤكل ولو لم يتم))، ((وأما الدجاجة فيؤكل ما في بطنها إذا ذكيت تم خلقه أم لا)) يفهم من هذين النصين أن غير المذكاة لا يؤكل بيضها، وانظر: مواهب الجليل ٢٢٨/١، والفواكه الدواني ٣٩٩/١.

بيان من خالفه:

خالف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من الأحناف^(١) وقالوا بجواز أكلها مطلقا، والشافعية^(٢) قالوا: إن كان قشر البيضة صلبا فهي طاهرة يجوز أكلها، وإن كان قشرها لينا ينجس فلا يجوز أكلها، وكذا الحنابلة^(٣).

(١) جاء في المبسوط ٢٨/٢٤: ((لومات دجاجة فوجد في بطنها بيضة فلا بأس بأكل البيضة عندنا)) .

(٢) جاء في المجموع ٣٠٤/١: ((وأما البيض في جوف الدجاجة الميتة فإن لم يصلب قشره فهو نجس، وإن تصلب قشره لم ينجس كما لو وقعت بيضة في شيء نجس))، وانظر: مغني المحتاج ٨٣/١ .

(٣) جاء في المغني ٧٥/١: ((وإن ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة قد صلب قشرها فهي طاهرة))، وانظر: شرح

منتهى الإرادات ٢٨/١ .

المطلب الثامن:

٩٢- جواز تطهير النجاسة بأي مزيل قالع لها من غير الماء :

روى ابن أبي شيبة حدثنا وكيع، عن حسين بن جعفر قال: حدثني سليط بن عبد الله بن يسار قال: "رأيت ابن عمر رأى في ثوبه دما فبزق عليه، ثم دلّكه بريقه (١) (٢)".

توثيق الأثر:

- ١- ابن أبي شيبة: ثقة حافظ ، تقدم .
- ٢- وكيع: ثقة حافظ عابد ، تقدم .
- ٣- حسين بن منصور بن جعفر بن عبد الله السلمى، أبو علي النيسابوري، ثقة فقيه، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٣) .
- ٤- سليط بن عبد الله بن يسار، أخو أيوب، مجهول، من الثالثة (٤) .

الحكم على الأثر:

إسناد الأثر ضعيف؛ لوجود مجهول فيه .

فقه العلم من الأثر:

دل الأثر على أن عبد الله بن عمر يرى تطهير النجاسة بأي مزيل يقلع هذه النجاسة من غير الماء، ولذا بزق على محل دم في ثوبه ودلّكه بريقه .

دليله:

١- قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ ﴾ (٥) .

(١) الريق: ماء الفم، المصباح المنير ١/٢٤٨ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١/١٨٠ الطهارة، باب: في الرجل يرى في ثوبه الدم فيغسله .

(٣) التقريب ١/٢١٩ (١٣٥٧)، والتهذيب ٢/٣٣٤ (١٤٢٣) .

(٤) المرجعين السابقين ١/٣٨٠ (٢٥٣٠)، و٤/١٤٨ (٢٦١٧) .

(٥) سورة المائدة آية ٦ .

وجه الدلالة:

إن الله تعالى لا يريد أن يجعل علينا حرجا في الدين، ويريد أن يطهرنا، والتطهير إزالة القدر، ويحصل بكل مزيل في الجملة، إنما يختلف باختلاف الأشياء^(١).

٢- عن مجاهد قال: قالت عائشة-رضي الله عنها-: ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد فيه تحيض، فإن أصابه شيء من دم بلبته بريقها، ثم قصعته بظفرها^(٢).

وجه الدلالة:

قولها بلبته بريقها، ثم قصعته بظفرها، هذا يدل على جواز إزالة الدم بالريق، وعلى أن النجاسة ترفع بأي مزيل، ولا يشترط الماء^(٣).

بيان من وافقه:

وافق عبدا لله بن عمر- رضي الله عنهما- على جواز تطهير النجاسة بأي مزيل قالع لها من غير الماء الحنفية^(٤)، والحنابلة في رواية^(٥).

(١) كمسح الصقيل، وذلك النعل بالأرض، لكن لما كان الماء هو الغالب العام في ذلك خصه الله تعالى بالذكر قال تعالى: ﴿وَيُنزَلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ سورة الأنفال آية ١١، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ سورة الفرقان آية ٤٨، ويوجد من السوائل الصناعية في هذا الزمان ما هو أفعال وأنظف من الماء في إزالة النجاسات، والله أعلم. انظر: هامش المغني لابن قدامة ١٠/١.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة رقم ٢٨٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٩٩/١.

(٤) جاء في شرح فتح القدير ١٩٢/١: ((ويجوز تطهيرها (النجاسة) بالماء وبكل مائع طاهر يمكن إزالتها به كالخل وماء الورد ونحوه مما إذا عصر انعصر))، وانظر: تبين الحقائق ٧٠/١.

(٥) جاء في المغني ٩/١: ((يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر مزيل للعين والخل، وماء الورد ونحوهما))، وانظر: الإنصاف ٣٠٩/١.

بيان من خالفه:

خالف عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - الجمهور من المالكية^(١)، والشافعية^(٢)،
والحنابلة في المذهب^(٣)، ومحمد، وزفر^(٤) من الحنفية^(٥)، وقالوا: إن تطهير النجاسات
لا يكون إلا بالماء المطلق الطاهر.

(١) جاء في المعونة ١/١٦٩: ((لا يجوز إزالة النجاسة بمائع سوى الماء المطلق عن الثياب والأبدان))، وانظر:

مواهب الجليل ١/٤٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٣.

(٢) جاء في المجموع ١/١٤٢: ((قد ذكرنا أن إزالة النجاسة لا تجوز عندنا وعند الجمهور إلا بالماء فلا تجوز بخل
ولامائع آخر))، وانظر: مغني المحتاج ١/١٧.

(٣) جاء في الإنصاف ١/٣٠٩: ((لا يجوز إزالتها (النجاسة) بغير الماء)) وهذا المذهب مطلقا وعليه معظم

الأصحاب، انظر: المغني ١/٩، وشرح منتهى الإرادات ١/٩٧.

(٤) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، أحد أصحاب الإمام أبي حنيفة، وعين من أعيان الأئمة الأعلام،

سارت الركبان بذكره، وتعطرت الأكوان بنشره، وشهد له بأوحدية زمانه سائر نظرائه وأقرانه، تكرر ذكره في

((الهداية)) و((الخلاصة)) وغيرهما من كتب المذهب، وكان الإمام الأعظم يفضلته ويحمله ويقول: هو أقيس

أصحابي، قال في خطبة نكاحه: هذا زفر بن الهذيل إمام من أئمة المسلمين، وعلم من أعلامهم في شرفه،

وحسبه، وعلمه، وكانت ولادته سنة عشر ومائة، وكانت وفاته بالبصرة سنة ثمان وخمسين ومائة، انظر:

الطبقات السننية في تراجم الحنفية ٣/٢٥٤، وتاج التراجم ص ١٠٢.

(٥) جاء في كشف الحقائق ١/٣١: ((قال محمد وزفر: غير الماء ليس مطهر))، وانظر: اللباب في الجمع بين السنة

والكتاب ١/٩٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين، وبعد فهذا جهد المقل، وسعي المبتدئ حاولت فيه دراسة موضوع هام يحتاج إلى جهود كبيرة عن صحابي جليل له استقلاله الشخصي الفقهي، فلاقيت فيه عناء ومشقة؛ لقلة بضاعتي، وقصر باعي وقد حاولت قدر الإمكان أن أجنب ما كتبت الخطأ فلعلي أدركت ما اجتهد فيه فما كان صوابا فمن الله، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان والله وشريعته بريئان منه، والله الموفق.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث المتواضع بتوفيق من الله مايلي:

١- كان خطة عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- في استمداد الأحكام الرجوع إلى كتاب الله تعالى.

٢- فإن لم يجد في كتاب الله رجوع إلى سنة رسوله ﷺ .

٣- فإن لم يجد فيهما أخذ باجتهادات كبار الصحابة- رضي الله عنهم- إن اتفقوا، أما إن اختلفوا اختار من بين آرائهم ما يراه صوابا .

٤- فإن لم يجد في اجتهادات كبار الصحابة شيئا استعمل قياس النظر بالنظر .

ومن ذلك قياسه- رضي الله عنه- تطهير المحاجم بالمسح بالحصى دون غسل على تطهير القبل والدبر بالمسح بالحصى في الاستنجاء^(١) .

كان عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- مجتهدا مطلقا، ومن خلال هذا البحث اتضح أنه اتفق معه الأئمة الأربعة، أو أحدهم في نحو سبع وسبعين مسألة، وتفرد بخمس عشرة مسألة.

تفرد بأن الأولى عدم التطهر بماء البحر.

وتفرد بأنه لا يجوز أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة الجنب، أو الحائض.

وتفرد بتحريم الشرب في إناء مضرب بفضة، أو مفضض.

وتفرد بكراهة الوضوء بآنية الصفر، أو النحاس.

وتفرد بتحريم اتخاذ النبيذ في الدباء والمزفت والحتمم والنقير والجر .

(١) انظر: المحلى لابن حزم ١٠٧/١ .

وتفرد بجواز غسل الرجلين سبعا سبعا .
وتفرد بأنه لا يصح السعي بين الصفا والمروة إلا مع الطهارة .
وتفرد بجواز المسح على الجوربين مطلقا .
وتفرد بجواز نضح الماء في العينين في الوضوء الذي يسبق غسل الجنابة .
وتفرد بأن المحرم لا يغسل رأسه إلا من احتلام .
وتفرد بجواز تحديد الغسل بالصاعين من الماء .
وتفرد بعدم الاغتسال من غسل الميت المؤمن، ويتمسح منه .
وتفرد بأن المرأة التي تموت مع الرجال ليس معهم امرأة تغمس في الماء .
وتفرد بأنه من كان في سفر وحضرته الصلاة والماء منه على غلوة، أو غلوتين تيمم
وصلّى ولا يعدل إلى الماء .
وتفرد بوجوب الغسل من المذي .
هذا ما تفرد به من المسائل ذكرتها مختصرا، وأما ما اتفق به معه الأئمة الأربعة، أو
أحدهم فإن هذا وغيره يتضح جليا- إن شاء الله تعالى- لقارئ هذا البحث .
وبعد فهذا ما تيسر لي جمعه وترتيبه وأسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن
ينفعني به والمسلمين آمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات القرآنية الشريفة .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية المطهرة.
- ٣- فهرس الآثار .
- ٤- فهرس الأعلام .
- ٥- فهرس لمطالب البحث الذي اتفق فيها الأئمة الأربعة
أو أحدهم مع عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما-.
- ٦- فهرس للمسائل التي تفرد بها ابن عمر- رضي الله
عنهما-.
- ٧- فهرس للقواعد الأصولية المستنبطة من الآثار .
- ٨- فهرس لمصادر البحث ومراجعته .
- ٩- فهرس لمحتويات البحث .

فهرس الآيات القرآنية

١- سورة البقرة

الصفحة	رقمها	الآية
٢٨٨	١٧٣	إنما حرم عليكم الميتة والدم...
٢٣	٢٨٤	وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه...

سورة آل عمران

٢٧	٩٢	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
----	----	-------------------------------------

سورة النساء

٢٦٦	٢٩	ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما
٢٣	٤١	فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد
١٤٢	٤٣	أولامستم النساء فلم تجدوا ماء...

سورة المائدة

٨٦، ٨٣	٣	حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
ج	٣	اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي...
١٨٣، ١٢٥، ١١٤	٦	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة...
٢٦٣، ٢٥٦، ١٩٤		
٢٢٩	٦	وإن كنتم جنبا فاطهروا
٢٩٠	٦	ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
ج	١٥-١٦	قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين...

سورة الأنعام

٢٨٤	١٤٥	قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرما...
-----	-----	------------------------------------

الصفحة	رقمها	الآية
٥٤	١٤٥	أولحم خنزير

سورة الأنفال

٧٠،٦٥	١١	وينزل عليكم من السماء ماء... ١١
-------	----	---------------------------------

سورة الحج

٢٥٨	٧٨	ماجعل عليكم في الدين من حرج... ٧٨
-----	----	-----------------------------------

سورة الفرقان

٧٣،٧٠،٦٥	٤٨	وأنزّلنا من السماء ماء طهورا ٤٨
----------	----	---------------------------------

سورة الأحزاب

٣٣	٢١	لقد كان لكم في رسول الله أسوة... ٢١
----	----	-------------------------------------

سورة يس

٨٧	٧٩-٧٨	وضرب لنا مثلا ونسي خلقه... ٧٩-٧٨
----	-------	----------------------------------

سورة الفتح

ج	٢٨	هو الذي أرسل رسوله بالهدى... ٢٨
---	----	---------------------------------

سورة الذاريات

هـ	٥٦	وماخلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ٥٦
----	----	------------------------------------

سورة الحديد

٢٣	١٦	ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم... ١٦
----	----	--

سورة المطففين

٢٣	١	ويل للمطففين ١
----	---	----------------

٢٣	٦	يوم يقوم الناس لرب العالمين ٦
----	---	-------------------------------

فهرس الأحاديث النبوية المطهرة

أ

رقم الصفحة	الحديث
٢٣٥	أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعنا له ماء...
١٦٧	أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال...
١٢١	الأذنان من الرأس
١٨	أرى عبدا لله رجلا صالحا
٢٦١	أصبت السنة وأجزأتك صلاتك...
٩٥	أكنتم تكرهون الحجامة للصائم....
٢٨٢	أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أناوله الخمرة...
٢٤٠	أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر...
١٥٣	أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل عرقا أولحما...
١٣٥	أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ...
١٨١	أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله
٤	أن النبي صلى الله عليه وسلم عرضه يوم أحد...
٥٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عام خبير...
٢٢٤	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يغتسل...
٢٨٢	أين كنت يا أباهريرة.....
٤٢	إبدأ بمن تعول واليد العليا...
١٧٩	إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه....
٥١	إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث...
٢٤٤	إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله....
٢٧٩	إذا وقعت الفأرة في السمن...
٥٦	إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم

رقم الصفحة	الحديث
١٩	إن عبداً لله رجل صالح
١٣٢	إنما ذلك عرق وليست بالحیضة....
٥٩	إنها ليست بنجس، إنها من الطوافین علیکم....
٢٧٢	إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير....
١٠٣	إنی رأیت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصفر لحيته...

ب

٢٨٣	بينما أنا مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم...
-----	---

ت

٢٢٩	تحت كل شعرة جنابة
١٨٧	توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوريين...
٢٥٤	التيمن ضربتان ضربة للوجه...

خ

١٠١	خالقوا المشركين أحفوا الشوارب....
١٩١	خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه...

ذ

٦١	ذبحنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا...
١٦٥	ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون...
٧٩	الذي يشرب في آنية الفضة...

ر

رقم الصفحة	الحديث
٢٠٤	رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل
١٤٥	رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غط...
١٢٣	رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ لأذنيه ماء
١٦٢	رخص للجنب إذا أكل أو شرب...
١٦٤	رقيت يوماً على بيت حفصة فرأيت....

س

١١٩	سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلبل...
٢٧٩	سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفأرة تقع...
١١٩	سئل عبداً لله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم...

غ

١٠٤	غيروا هذا بشيء واجتنبوا....
-----	-----------------------------

ف

٩٨	الفطرة خمس الختان والاستحداد....
----	----------------------------------

ق

١٠٨	قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي لحرمة...
١٦٩	قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت

ك

١٥٢	كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء...
١٥٠	كان أصحاب رسول الله ينتظرون العشاء....
٦٦	كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان....

رقم الصفحة	الحديث
٢٥	كان الرجل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى... ..
١٦٢	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب.... ..
١٦٢	كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً فأراد أن يأكل... ..
٧٨	كان حذيفة في المدائن فاستسقى فأتاه.... ..
١٥٩	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبهه عن القرآن.... ..
٢١٥	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الفطر... ..
٢٧٧	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل المني ثم يخرج.... ..
٢٤٧	كان عند علي مسك فأوصى أن يحنط به.... ..
١٢٩	كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها... ..
٨٣	كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته... ..
١٠٨	كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأطيب ما أقدر عليه... ..
٦٧	كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم في إناء.... ..

ل

أ	لا يشكر الله من لا يشكر الناس.... ..
٢٤٨	لا يغتسل رجل يوم الجمعة.... ..
٩٢	لولا أن أشق على أمتي.... ..
٢٤٠	ليس عليكم في غسل ميتكم.... ..

م

أ	من أتى إليكم معروفا فكافتوه... ..
٢٣١	من اغتسل يوم الجمعة.... ..
١٧٤	من توضأ على طهر.... ..
٩٨	من توضأ يوم الجمعة.... ..
٣٢	من كذب علي متعمداً فليتبوأ.... ..

ن

- ٢٥ نعم الرجل عبدا لله لو كان يصلي بالليل
- ١٩٧ نهى أن يستنجد بروث
- ٨٩ نهى أن يتبذ في الدباء والمزفت
- ١٦٥ نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة....

و

- ٢٥٠ وجد عمر حلة من استبرق تباع في السوق.....
- ٢٣٦ وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء وسترته....
- ١٥٥ الوضوء من كل دم سائل
- ٢٠٧ ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك

ي

- ٢٦٦ ياعمرو صليت بأصحابك....
- ٢٥١ يامعشر المسلمين إن هذا اليوم.....
- ٢١٧ يغسل من أربع من الجنابة.....

فهرس الآثار

أ

رقم الصفحة	القائل	الأثر
٢٨	ميمون بن مهران	أتى ابن عمر ببضعة وعشرون ألفاً
٧٦	نافع	أتى بقدح مفضض ليشرب منه
١٧٣	عبيدا لله بن عبد الله بن عمر	أرأيت توضأ ابن عمر لكل صلاة
٢٦٥	==	أصاب ابن عمر جنابة في سفر ...
١٦	عطاء بن يعقوب	أقرضت ابن عمر ألفي درهم...
٣٩	ميمون بن مهران	أن ابن عمر تعلم سورة البقرة
١٧٣	نافع	أن ابن عمر كان يتوضأ لكل صلاة
٢٧٨	صفية بنت أبي عبيد	أن جراً لآل ابن عمر فيه عشرون
٤٧	لاحق بن حميد	أن رجلاً سأل ابن عمر عن أعور
٤٥	نافع	أن رجلاً سأل ابن عمر عن مسألة ...
٢٠	ميمون بن مهران	أن رجلاً من بني عبد الله بن عمر استكساه...
١٢٥	==	أن عبد الله بن عمر بال في السوق ...
٢٢٦-٢٢٨	==	أن عبد الله بن عمر كان إذا اغتسل....
٢٣٧	==	أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه ...
٢٨١	==	أن عبد الله بن عمر كان يعرق
٢٨	سعيد بن أبي هلال	أن عبد الله بن عمر نزل الجحفة
٢٨١	==	أن نساء ابن عمر وأمها أولاده
٢٥٥	نافع	أنه أقبل من أرضه التي بالجرف....
٢٦٠	==	أنه أقبل من الجرف حتى إذا ...
١٧٩	===	أنه قدم على عمر بفتح دمشق

رقم الصفحة	القائل	الأثر
١١٢	نافع	أنه كان إذا توضأ خلل لحيته
٢٥٣	سالم	أنه كان إذا تيمم ضرب يديه
٣٣	نافع	أنه كان في طريق مكة ...
٣٣	= =	أنه كان في طريق مكة
٢٤٨	نافع	أنه كان لا يروح إلى الجمعة إلا ادهن
٢٤٦	نافع	أنه كان يطيب الميت بالمسك
٢١٤	نافع	أنه كان يغتسل للعديد
٥٣	نافع	أنه كان يكره سؤر الحمار
٥٦	نافع	أنه كان يكره سؤر الحمار والكلب
٢٥٧	==	أنه كان يكون في السفر فتحضره الصلاة ...
١٢٩	===	أنه مسح وجهه بثوبه
٢٧٨	==	أي فأرة وقعت في زيت
٥٠	عبد الله بن عمر	إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل
١٣٤	=====	إذا رعف الرجل في الصلاة
٢٧٦	==	إذا علمت أن قد احتلمت في ثوبك ...
١٤٨	===	إذا غسلت الميت فأصابعك منه أذى
١٣٩	===	إذا مس أحدكم ذكره فقد
٢٠	عبد الله بن عمر	إلبس مالا يزيدريك فيه السفهاء....
١٧٨	=====	إمسح على الخفين ما لم تخلعهما
١٨	عبد الله بن مسعود	إن أملك شباب قريش لنفسه....
١١٦	نافع	إن ابن عمر كان يمسح رأسه....
٢٧٦	==	إن خفي عليه مكان المني وعلم
٣١	عبد الله بن عمر	إنما كان مثلنا في هذه الفتنة
٥٨	عبد الله بن عمر	إنما هي من أهل البيت

رقم الصفحة	القائل	الأثر
١٣٩	===	إنني لم أنس ولكن قد
١٦	عبد الله بن عمر	إنه كان خطب إليّ ابنتي
٦١	نافع	إنه كان لا يرى بأسا بسؤر الفرس
٢٧	عبد الله بن عمر	إنني أعرف الذي تقولون
٢٦٨	أبوالعوام	إنني أعزب في إيلبي أفأجامع
٢١٩، ٢١٧	===	إنني لأحب أن اغتسل من خمس ...
٤٠	عبد الله بن عمر	إنني لقيت أصحابي على أمر وإنني
١٨٣	===	إنني لمولع بغسل قدميّ فلاتقتدوا بي
٢١٦	زاذان	اغتسل كل يوم إن شئت
٢٣٩	سعيد بن جبير	اغتسل من غسل الميت

ب

٢٩	عبد الله بن عمر	بلغني أن القضاة ثلاثة ...
٣٠	===	بعث إليّ عليّ بن أبي طالب

ت

٤٥	مجاهد بن جبر	ترك الناس أن يقتلوا بابن عمر
١٩٠	نافع	توضأ وكفه معصوبة
٦٤	عبد الله بن عمر	التيمم أحب إليّ من
٢٦٢	===	التيمم لكل صلاة وإن لم يحدث

ج

١٥	زيد بن أسلم	جعل رجل يسب ابن عمر
٣٢	عامر بن شراحيل	جالست ابن عمر سنة فما سمعت ...

الأثر	القائل	رقم الصفحة
ح		
حدثني من سمع ابن عمر قرأ ويل ...	القاسم	٢٣
د		
دخلت على ابن عمر فقومت	ميمون بن مهران	٢٢
دعوت رجلا وأنا جالس بجنب	عبدالله بن عبدالله بن عمر ١٠٦	
ذ		
ذكروا عند ابن عمر البلة والمذي ...	محمد بن سيرين	٢٤٧
ر		
رأيت ابن عمر عند عبيد بن عمير يقص ...	يوسف بن ماهك	٢٤
رأيت إزار ابن عمر فوق العرقوبين ...	جميل بن زيد الطائي	٩
رأيت ابن عمر أكل من لحم جزور	يحيى بن قيس	١٥٢
رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل	مروان الأصغر	١٦٤
رأيت ابن عمر رأى في ثوبه دما فبزق	عبدالله بن يسار	٢٩٠
رأيت ابن عمر عصر بثرة في وجهه ...	بكر بن عبدالله المزني	٢٨٤
رأيت ابن عمر في السعي بين الصفا والمروة ...	البراء بن عازب	١٢
رأيت ابن عمر قد جز شاربه	حبيب بن أبي مزروق	٩٧
رأيت ابن عمر يتزرر إلى أنصاف ساقيه	موسى بن دهقان	٩
رأيت ابن عمر يحفي شاربه	عثمان الحاطبي	٩٧
رأيت ابن عمر يصفر لحيته بالخلوق ...	نافع	١٠٣
رأيت ابن عمر يمسح عليهما يعني	عطاء بن أبي رباح	١٨١
رأيت سالم بن عبدالله وقف	يحيى بن عمير	١١
رأيت شعر ابن عمر يضرب منكبيه ...	هشام بن عروة	١٢

رقم الصفحة	القائل	الأثر
١٦٧	عبد الله بن دينار	رأيت عبد الله بن عمر يبول قائما
٢٠	قرعة بن يحيى	رأيت على ابن عمر ثيابا خشنه....
١٠	عبيد بن جريح	رأيتك تلبس هذه النعال....
٤٧	عبد الله بن عمر	رفع إلى عمر عبدا استكره....

س

٢٣٩	سعيد بن جبير	سألت ابن عمر أغتسل من الميت ...
٨٨	سعيد بن جبير	سألت ابن عمر عن نبيذ الجر....
٢٨١	سعيد بن المسيب	سئل ابن عمر أيصلى في الثوب الذي....
٤٦	عروة ابن الزبير	سئل ابن عمر عن شيء فقال لاعلم....
٢٠١	نافع	سئل عن رجل استيقظ من....

ص

١٦	مجاهد بن جبر	صحبت ابن عمر وأنا أريد أن أخدمه
----	--------------	---------------------------------

ع

٤٣	عبد الله بن عمر	العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة.....
----	-----------------	---------------------------------

ف

٢٣	عبد الله بن عبيد	فجعل ابن عمر ييكي حتى لثقت....
٢٤٢	نافع	في المرأة تموت مع الرجال....

ق

١٤٢	عبد الله بن عمر	قبلة الرجل امراته وجسها بيده ...
٢٣٩	سعيد بن جبير	قلت لابن عمر أغتسل من غسل الميت ...
٢٧١	أبو مجلز	قلت لابن عمر بعثت جملي فبال....

رقم الصفحة	القائل	الأثر
٣٠	خالد بن سمير	قيل لابن عمر لو أقمت للناس ...

ك

٤٧	سعيد بن المسيب	كان أشبه ولد عمر بعمر عبداً لله....
١٦١	نافع	كان إذا أراد أن يأكل أو ينام.....
١٦١	==	كان إذا أراد أن ينام أو يطعم.....
٢٠٦	==	كان إذا دنى من مكة بات بذي طوى....
١٣٢	==	كان إذا رجع انصرف فتوضأ....
١٩٣	==	كان إذا مسح رأسه رفع القلنسوة...
٨	مالك	كان إمام الناس عندنا بعد زيد....
٤٦	نافع	كان ابن عباس وابن عمر يجلسان.....
٢٦	==	كان ابن عمر إذا فاتته صلاة....
٢٣	==	كان ابن عمر إذا قرأ آية....
٢٦	==	كان ابن عمر لا يصوم في السفر.....
١٥٨	==	كان ابن عمر لا يقرأ القرآن إلا طاهراً
٨	قيل	كان ابن عمر من أحلاس المسجد
٣٣	نافع	كان ابن عمر يتبع آثار النبي ﷺ
٢٤٦	==	كان ابن عمر يتبع مغابن الميت....
٧٢	==	كان ابن عمر يتوضأ بالحميم
٢٥	واسع بن حيان	كان ابن عمر يجب أن يستقبل....
٢٦	نافع	كان ابن عمر يحبي الليل صلاة....
١٢	==	كان ابن عمر يدهن في اليوم....
١٣، ١٢	==	كان ابن عمر يصفر لحيته....
١٠	==	كان ابن عمر يعتم ويرخيها....

رقم الصفحة	القائل	الأثر
٢٥٠	نافع	كان ابن عمر يغتسل في يوم العيد ...
٢٢١	==	كان ابن عمر يغتسل للجنابة والجمعة....
١٢٧	==	كان ابن عمر يغسل قدميه
١٢١	==	كان ابن عمر يمسح أذنيه ويقول....
٢٢٤	==	كان عبدا لله بن عمر يخنفي بغسله....
٢٣٣	==	كان عبدا لله بن عمر يغتسل بالصاعين
٢٥	سالم بن عبدا لله	كان عبدا لله لا ينام من الليل ...
٣٣	نافع	كان في طريق مكة يقول
١٥٠	==	كان لا يرى على من نام قاعدا
٨٠	==	كان لا يشرب في قدح من صفر
١٧١، ١٦٩	==	كان لا يقضي شيئا من المناسك....
١٩٣	==	كان لا يمسح على العمامة
١٧٨	==	كان لا يوقت في المسح على الخفين ...
١٠	==	كان له خاتم يخنم به الكتب
١٢٣	==	كان يأخذ الماء بأصبعيه
١٠٠	==	كان يأخذ مافوق القبضة
١١٤	===	كان يبيل أصول شعر لحيته
٢٣٥	==	كان يتجفف بالخرقة
٩٤	==	كان يحتجم وهو صائم ثم تركها
١١٨	==	كان يدخل يديه في الوضوء فيمسح
٩٢	==	كان يستاك إذا أراد أن يروح....
١٠٣	==	كان يصفر لحيته .
٢٣١	==	كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم
٢٠٨، ٢٠٣	==	كان يغتسل لأحرامه قبل أن يحرم

رقم الصفحة	القائل	الأثر
٢١٤	نافع	كان يغتسل يوم الفطر قبل أن
٢٥٣	==	كان يقول التيمم ضربتان
٣٣	==	كان يقول ولأن أفطر في السفر
٨٠	==	كان يكره أن يتوضأ في النحاس
١٨٦	أبو الجلاس	كان يمسح على جوربيه ونعليه ...
١١٨	نافع	كان يمسح مقدم رأسه مرة
١١٦	===	كان يمسح يافوخه مرة
١٥٠	==	كان ينام جالسا ثم يصلي ولا يتوضأ
١٥٨	==	كانا يقرآن أجزاءهما من القرآن
٨٥	عبد الله بن دينار	كره أن يدهن في عظم فيل
٣١	عبد الله بن عمر	كففت يدي فلم أقدم
٣٣	مجاهد بن جبر	كنا مع ابن عمر في سفر فمر بمكان
١٥	== ==	كنت أسافر مع عبد الله بن عمر
٤١	أبو جعفر المنصور	كيف أخذتم قول ابن عمر

ل

١٠٦	عبد الله بن عمر	لأن أصبح مطليا بقطران أحب
١٠٦	=====	لا آمر به ولا أنهي عنه
٦٨	=====	لابأس أن يتوضأ الرجل
٦٦	=====	لابأس بفضل المرأة ما لم تكن
٤٥	الزهري	لا تعدلن برأى ابن عمر فإنه
٤٣	عبد الله بن عمر	لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى
٤٢	=====	لقد بايعت رسول الله ﷺ
١١	يحيى بن عمير	لكأنه قميص عبد الله بن عمر

الأثر	القائل	رقم الصفحة
لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ ...	أبو جعفر محمد بن علي	٣٢
لما حضرتني هذه الآية ((لن تنالوا البر))....	عبد الله بن عمر	٢٧
لو نظرت إلى ابن عمر إذا اتبع أثر....	نافع	٣٣
لواجتمعت على الأمة إلا رجلين...	====	٤٢
لوشهدت لأحد أنه من أهل الجنة...	سعيد بن المسيب	١٩

م

ما خدعنا أحد بالله إلا انخدعنا	عبد الله ابن عمر	٢٨
ما قرأ ابن عمر هاتين الآتين قط	نافع	٢٣
ما ملأت بطني طعاما منذ أربعين....	عبد الله بن عمر	٢١
ما ناقة أضلت فصيلتها في فلاة	زيد بن أسلم	٤٧
ما هكذا كنا ما شبعنا منذ أسلمت....	ابن عمر	٢١
مات ابن عمر يوم وما من الدنيا....	سعيد بن المسيب	١٩
مارأيت أحدا إلا قد مالت به ...	جابر	١٨
مارأيت أحدا كان أشد اتقاء....	اسحاق بن سعيد	٣٢
مارأيت أروع من ابن عمر ...	طاؤس بن كيسان، وميمون بن مهران	١٩
مارأيت ابن عمر أراد أن يرمي الجمار...	نافع	٢١٠
مارأيت ابن عمر اغتسل للعيد	==	٢١٤
مارأيت مصليا مثل ابن عمر	طاؤس	٢٥
ماسمعت ابن عمر ذكر النبي ﷺ	عاصم بن محمد	٢٠
ما كان أحد يتبع آثار النبي ﷺ	عائشة	٣٣
ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد	===	٢٩١، ٢٨٥
مالعن ابن عمر خادما ...	سالم بن عبد الله	١٥
مامات ابن عمر حتى أعتق ألف ...	نافع	٢٨

رقم الصفحة	القائل	الأثر
١٨٦	نافع	المسح على الجورين كالمسح.....
٢٦٤	ابن عباس	من السنة أن لا يصلي بالتيمة....
٢٠٦، ٢٠٣	ابن عمر	من السنة أن يغتسل إذا أراد أن....
١٩٠	===	من كان له جرح معصوب عليه....
٤١	=====	من كان مستنأ فليستن بمن....
١٤٥	==	من نام مضطجعا وجب عليه.....
٦٩	==	من نسي مسح رأسه فليمسح.....

ن

٦	نافع	الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم....
٨٨	ابن عمر	نهى عن الحنتم ونهى عن الدباء....

و

٢٦	نافع	ولأن أفطر في السفر فأخذ برخصة الله... ..
٢٢٤	==	ولم يكن عبدا لله بن عمر ينضح في عينيه... ..

ي

٢٨٧	كثير بن جهمان	يا أبا عبد الرحمن مررت على دجاجة....
٤٢	ابن عمر	يا ابن آدم صاحب الدنيا بيدك....
٣٤	عبدا لله بن عمر	يا بني إن أنا مت فادفني....
٨٥	عبدا لله بن دينار	يكره أن يدهن في مدهن....

فهرس الأعلام المترجم لهم

رقم الصفحة

العلم

أ

٨٩	أبان بن أبي عياش البصري
٦٩	إبراهيم بن عبد الله بن محمد
٨٦	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى
٢٥٧	إبراهيم بن محمد بن الحسن
١٠٦	إبراهيم بن محمد بن المنتشر
٦٩	إبراهيم بن موسى بن يزيد
٢١٢	إبراهيم بن يزيد بن قيس
٦٤	أبوبكر بن عياش بن سالم
١٧٤	أبو غطفان الهذلي
٢٦٢	أحمد بن اسحاق الفقيه
٧٦	أحمد بن الحسين بن علي - البيهقي -
١٧٤	أحمد بن خالد بن موسى
١٨٦	أحمد بن الصباح النهشلي
٢٢٦	أحمد بن عبيد الصفار
٢٢٩	أحمد بن علي أبوبكر - الجصاص -
٢٦٥	أحمد بن علي بن عبد الله - الشيرازي -
٤	أحمد بن علي بن محمد - العسقلاني -
١٩٣	أحمد بن محمد بن الحارث
٢٧٢	أحمد بن محمد بن سلامة - أبو جعفر الطحاوي -
١١٦	أسامة بن زيد الليثي
٦١	أسماء بنت أبي بكر الصديق

رقم الصفحة	العلم
٢٤٠	أسماء بنت عميس
٥٤	أنس بن مالك بن النضر
٧٢	أيوب بن أبي تميمة كيسان
٢٦٥	اسحاق بن إبراهيم الفقيه
٣٢	اسحاق بن سعيد بن عمرو
٢٤٦	اسماعيل بن أمية بن عمرو
٥٠	اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم - ابن عليّة-
٧٦	اسماعيل بن محمد بن اسماعيل

ب

١٢	البراء بن عازب بن الحارث
١٤٠	بسرة بنت صفوان بن نوفل
٢٠٤	بكر بن عبد الله المزني

ث

٩٥	ثابت بن أسلم البناني
١٣٥	ثوبان بن يجدد الهاشمي

ج

١٠٤	جابر بن عبد الله بن عمرو
٩٨	جعفر بن برقان الكلابي
٩	جميل بن زيد الطائي

ح

١٧٨	الحارث بن أبي أسامة - أبو محمد -
٩٨	حبيب بن أبي مرزوق

رقم الصفحة	العلم
٥٣	حجاج بن أرطاة بن ثوري
٣٤	الحجاج بن يوسف الثقفي
٧٨	حذيفة بن اليمان
٨٦	حسان بن محمد بن أحمد
٧٧	الحسن بن علي بن عفان
٢٢٦	الحسن بن علي بن الوليد-أبو جعفر-
٢٦٢	الحسن بن عيسى بن ماسرجس
٨٦	الحسن بن محمد بن الصباح-الزعفراني-
٢٨٧	الحسن بن مكرم البنزاز
١٩٤	الحسين بن اسماعيل بن سعيد
٢٣٥	الحسين بن مسعود بن محمد-البيغوي-
٢٩٠	الحسين بن منصور بن جعفر
٥٣	حفص بن غياث بن طلق
٣	حفصة بنت عمر بن الخطاب
١٢٩	الحكم بن عتيبة أبو محمد
٢١٠	حماد بن أسامة القرشي
٢٥٥	حماد بن زيد بن أدهم
٢٧٢	حمد بن محمد بن إبراهيم-الخطابي-
٢٠٤	حميد بن أبي حميد الطويل

خ

٣٠	خالد بن سمير السدوسي
٧٧	خصيف بن عبدالرحمن الجزري

د

٢٦٨ داود بن قيس الفراع الدباغ

ر

٨٥ الربيع بن سليمان بن عبد الجبار

١٧٨ روح بن عبادة بن العلاء

ز

٨٩ زاذان أبو عمر الكندي

٢٩٢ زفر بن الهذيل البصري

٢٨٧ زهير بن حرب بن شداد

١٥ زيد بن أسلم العدوي

٨ زيد بن ثابت بن الضحاك

٣ زينب بنت مظعون

س

١١ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

٢٠١ سعيد بن أبي عروبة مهران

٢٨ سعيد بن أبي هلال الليثي

٢٤٢ سعيد بن إياس الجريري

١٩ سعيد بن المسيب بن حزن

٨٩ سعيد بن جبير الأسدي

٢٦١ سعيد بن مالك بن سنان

١٩٤ سعيد بن يحيى بن سعيد

٢١ سفيان بن دينار المكي

رقم الصفحة	العلم
٢٣٩	سفيان بن سعيد-الثوري-
٢٦٠	سفيان بن عيينة
٥٨	سلام بن سليم الحنفي
٢٤٨	سلمان الفارسي-أبو عبد الله-
١٥٨	سلمة بن كهيل الحضرمي
٢٩٠	سليط بن عبد الله بن يسار
١٧٣	سليمان بن الأشعث-أبوداود-
٢١٥	سليمان بن خلف-الباجي-
٢٥٥	سليمان بن داود العتكي
٧٧	سليمان بن شعيب-الكسائي
٢٨٤	سليمان بن طرخان التيمي
٥٨	سماك بن حرب بن أوس
٢١٢	سمرة بن جندب بن هلال
٢٠٣	سهل بن يوسف الأنماطي

ش

٦٤	شعبة بن الحجاج بن الورد
٢٤٧	شقيق بن سلمة الأسدي
٢٦٨	شيبان بن زهير بن شقيق

ص

١٠	صفية بنت أبي عبيد مسعود الثقفي
----	--------------------------------

ض

١٢٧	ضرار بن صرد التيمي
-----	--------------------

ط

١٩

طاؤس بن كيسان اليماني

ع

١٥

عاصم بن عمر بن الخطاب

٢٤

عاصم بن محمد العمري

٥٠

عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام

٣٢

عامر بن شراحيل أبو عمرو - الشعبي -

٢٦٣

عامر بن عبد الواحد الأحول

١٥٢

عائذ بن حبيب أبو محمد - الكوفي -

٢٤٠

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو

١٣٧

عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

عبد الله بن أحمد بن موسى

٩٤

عبد الله بن إدريس بن يزيد

١٧٨

عبد الله الحسين بن الحسن

٨٦

عبد الله بن دينار العدوي

١١٩

عبد الله بن زيد بن عاصم

٢١

عبد الله بن صفوان بن أمية

١٠٧

عبد الله بن عبد الله بن عمر

١٧٣

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل - الدارمي -

٢٣

عبد الله بن عبيد بن عمير

٨٣

عبد الله بن عكيم الجهني

١٤٨

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم

٢٧٤

عبد الله بن عون بن أرطبان

رقم الصفحة	العلم
٨٨	عبدالله بن كثير الداري
٢٦٢	عبدالله بن المبارك المروزي
٥٠	عبدالله بن محمد بن أبي شيبة
٢٥٧	عبدالله بن محمد بن جعفر-أبو الشيخ-
٤١	عبدالله بن محمد بن علي-أبو جعفر المنصور-
٢٦٢	عبدالله بن محمد بن ناجية
٧٧	عبدالله بن نمير-أبو هشام-
٢٦٥	عبدالله بن يوسف بن أحمد
٧٨	عبدالرحمن الأنصاري-ابن أبي ليلى-
١٠٧	عبدالرحمن بن جوشن
٧٠	عبدالرحمن زياد بن أنعم الإفريقي
٥٦	عبدالرحمن بن صخر الدوسي-أبو هريرة-
٢٥٨	عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو-الأوزاعي-
٥٣	عبدالرحيم بن سليمان الكناني
٦٨	عبدالرزاق بن همام بن نافع-الصنعاني-
٤٢	عبدالعزيز بن مروان بن الحكم
٨٠	عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج
٢٥٧	عبدالملك بن عمرو بن قيس
٣٥	عبدالملك بن مروان بن الحكم
٢٦٢	عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان
٢٣٣	عبدالوهاب بن أحمد بن علي الحنفي
٢٨١	عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت
٢٥١	عبدالوهاب بن علي بن نصر-القاضي البغدادي-
٢٠٣	عبدان الأهوازي

رقم الصفحة	العلم
٩٧	عبدة بن سليمان الكلابي
٥٣	عبيدا لله بن عبدا لله بن عمر - شقيق سالم -
٦٩	عبيدا لله بن عبدا الكريم بن يزيد - أبوزرعة -
٧٧	عبيدا لله بن عمر بن حفص بن عاصم
١٠	عبيد بن جريح التيمي
٢٤	عبيد بن عمير بن قتادة
٩٧	عثمان بن إبراهيم الحاطي
١٠٤	عثمان بن عامر بن عمرو - أبوقحافة -
٣	عثمان بن مظعون
٢٦	عروة بن الزبير بن العوام
١٨١	عطاء بن أبي رباح القرشي
٢٣٩	عطاء بن السائب
١٦	عطاء بن يعقوب المدني
٦٤	عقبة بن صهبان الأزدي
١٧٩	عقبة بن عامر الجهني
١٨٦	عقبة بن يسار الشامي
١٤٦	علي بن أبي بكر - المرغيناني -
١٠٧	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
٢٢٦	علي بن أحمد بن عبدا - أبوالحسن -
٢٠١	علي بن ثابت بن عمرو بن أخطب
١٩٣	علي بن عمر بن أحمد - الدارقطني -
١٢٧	علي بن غراب الفزاري
٧٦	علي بن محمد بن عبدا لله بن بشران
٧٧	علي بن محمد المصري - أبوالحسن -

رقم الصفحة	العلم
٧٧	علي بن معبد بن شداد
١٠٠	علي بن هاشم بن اليزيد الكوفي
١٦٢	عمار بن ياسر بن عامر
٢٧١	عمارة بن أبي حفصة بن نابت
١٢٧	عمر بن محمد بن صهبان الأسلمي
٨٩	عمرو بن مرة بن عبد الله
١٣٥	عويمر بن زيد بن قيس
٢٦٦	العلاء بن الحارث بن عبدالوارث
١٥٥	علاء الدين أبي بكر الكاساني
١٠٦	عينة بن عبدالرحمن بن جوشن

ف

٢٢١	فضيل بن عياض بن مسعود
-----	-----------------------

ق

٢٣	القاسم بن أبي بزة
٣٩	القاسم بن سلام الهروي-أبو عبيد-
٦٤	قتادة بن دعامة بن قتادة
٢٠	قزعة بن يحيى البصري
٢٣٥	قيس بن سعد بن عبادة

ك

٥٩	كبشة بنت كعب بن مالك
٢٨٨	كثير بن جهمان السلمى
٩٧	كثير بن هشام الكلابي

ل

٤٧	لاحق بن حميد بن سعيد
١١٢	الليث بن سعد بن عبد الرحمن

م

٦٨	مالك بن أنس بن مالك
١٥	مجاهد بن جبر أبو الحجاج
١٠٣	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
٨٥	محمد بن إدريس بن العباس - الشافعي -
١٧٤	محمد بن اسحاق بن يسار
٤	محمد بن اسماعيل بن إبراهيم - البخاري -
٢٦٧	محمد بن الحسن الشيباني
٢٠٣	محمد بن المثنى بن عبيد
١٠٦	محمد بن المنتشر بن الأجدع
٢٧٤	محمد بن سيرين الأنصاري
١٣٠	محمد بن عبدا لله بن محمد - ابن العربي -
٨٦	محمد بن عبدا لله بن محمد - الحاكم -
٢٦٠	محمد بن عجلان المدني
٣٢	محمد بن علي أبو جعفر - الباقر -
٢٥٠	محمد بن علي الشوكاني
١١٢	محمد بن فضيل بن غزوان
٢١٩	محمد بن محمد - أبو عبدا لله ابن الحاج -
٢٣٩	محمد بن مسلم بن تدرس
٤٥	محمد بن مسلم بن شهاب - الزهري -

رقم الصفحة	العلم
٨٥	محمد بن موسى بن الفضل - الصيرفي -
١٧٤	محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ
٢٢٥	محمد بن يزيد الرّيعي - ابن ماجة -
٨٥	محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري
١٦٤	مروان الأصغر - أبو خليفة -
٢٤٢	مطر بن طهمان الوراق
٢٢٦	معاذ بن بن هشام بن أبي عبد الله
٢٦٥	معاوية بن صالح بن حدير
٧٢	معمر بن راشد الأزدي
١١٧	المغيرة بن شعبة الثقفي
١٦١	منصور بن المعتمر بن عبد الله
٧٧	موسى بن أعين الجزري
١١٩	موسى بن اسماعيل المنقري
٩	موسى بن دهقان
١٩٠	موسى بن يسار الأردني
٨٦	مؤمل بن الحسن بن عيسى
١٩	ميمون بن مهران
٢٤٥	ميمونة بنت الحارث الهلالية

ن

٦

نافع أبو عبد الله المدني

هـ

٢٢٦

هشام بن أبي عبد الله سنبر

١٧٨

هشام بن حسان الأزدي

١٢

هشام بن عروة بن الزبير

رقم الصفحة	العلم
١٩٠	هشام بن الغاز بن ربيعة
٢٨٧	هشام بن القاسم بن مسلم

و

٢٥	واسع بن حبان بن منقذ
٦٤	وكيع بن الجراح بن مريح
٦٩	الوليد بن مسلم القرشي
١١٩	وهيب بن خالد بن عجلان

ي

١٩٣	يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي
١٨٦	يحيى بن أبي حية الكلبي
١٤٥	يحيى بن حسان التنيسي
١٩٠	يحيى بن حمزة بن واقد
١١٨	يحيى بن سعيد بن قيس
٤٠	يحيى بن شرف النووي
٦٩	يحيى بن عبدالرحمن الكناني
١١	يحيى بن عمير المدني
٢٥٥	يحيى بن محمد الذهلي
١٨٦	يحيى بن مسلم البصري
٩٤	يزيد بن رومان المدني
٢٠١	يزيد بن هارون بن زاذان
٢٠٢	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب-أبويوسف-
٢٣٤	يعلى بن أمية بن أبي عبيدة
٦٦	يوسف بن عبدا لله بن محمد-ابن عبدالبر-
٢٤	يوسف بن ماهك بن مهران

رقم الصفحة	المسألة
٥٠	١- إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا
٥٣	٢- نجاسة سؤر الحمار
٥٦	٣- نجاسة سؤر الكلب
٥٨	٤- طهارة سؤر السنور
٦١	٥- طهارة سؤر الفرس
٦٦	٦- جواز التطهر بفضل ظهور المرأة
٦٩	٧- جواز التطهر بالماء المستعمل
٧٢	٨- جواز الوضوء بالماء الحار
٨٣	٩- كراهة استعمال الأواني المأخوذة من جلود الميتة
٨٥	١٠- كراهة الادهان من إناء مأخوذ من عظام الفيل
٩٢	١١- جواز استياك الصائم بعد الزوال
٩٤	١٢- جواز احتجام الصائم ما لم يضعف
٩٧	١٣- إحقاء الشارب
١٠٠	١٤- وجوب إعفاء اللحي وجواز أخذ ماجاوز القبضة من حج أو عمرة
١٠٣	١٥- استحباب خضاب الشيب بصفرة أو حمرة دون السواد
١٠٦	١٦- جواز الطيب عند الإحرام
١١٢	١٧- تخليل اللحية في الوضوء
١١٤	١٨- وجوب غسل ما استرسل من اللحية
١١٦	١٩- جواز مسح بعض الرأس
١١٨	٢٠- لايسن تكرار مسح الرأس في الوضوء
١٢١	٢١- الأذنان من الرأس
١٢٣	٢٢- أخذ ماء جديد للأذنين
١٢٥	٢٣- جواز تفريق الوضوء

رقم الصفحة	المسألة
١٢٩	٢٤-جواز تنشيف أعضاء الوضوء
١٣٢	٢٥-نقض الوضوء من الرعاف
١٣٤	٢٦-نقض الوضوء من القيء
١٣٧	٢٧-الدود الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء إذا كثر
١٣٩	٢٨-وجوب الوضوء بمس الذكر
١٤٢	٢٩-نقض الوضوء بقبلة المرأة ولمسها
١٤٥	٣٠-نقض الوضوء بنوم المضطجع
١٤٨	٣١-وجوب الوضوء من غسل الميت إلا أن يصيبه منه أذى فيغتسل
١٥٠	٣٢-عدم نقض الوضوء بنوم القاعد
١٥٢	٣٣-عدم نقض الوضوء من أكل لحم الجزور
١٥٥	٣٤-ظهور القيح والصدید على الجرح لاينقض الوضوء إذا لم يسلم
١٥٨	٣٥-لايقرأ الجنب القرآن الكريم
١٦١	٣٦-استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم أو الأكل أو الشرب قبل أن يغتسل
١٦٤	٣٧-جواز استقبال، أو استدبار القبلة في التخلي مع وجود الحاجز
١٦٧	٣٨-جواز البول قائما
١٦٩	٣٩-لايصح الطواف إلا مع الطهارة
١٧٣	٤٠-جواز تجديد الوضوء للمتوضئ لكل صلاة
١٧٨	٤١-ليس في المسح على الخفين وقت معين ما لم يخلعهما
١٨١	٤٢-مشروعية مسح باطن الخفين مع ظهورهما
١٨٣	٤٣-فضل غسل الرجلين على مسحهما في الخفين
١٩٠	٤٤-جواز المسح على العصائب والجباثر من غير نزعها
١٩٣	٤٥-عدم جواز المسح على العمامة أو القلنسوة
١٩٧	٤٦-موضع الاستجمار بعد الانقاء طاهر
٢٠١	٤٧-من استيقظ من نومه فوجد بللا وجب عليه الغسل

رقم الصفحة	المسألة
٢٠٣	٤٨- من السنة الاغتسال للإحرام
٢٠٦	٤٩- من السنة الاغتسال لدخول مكة
٢٠٨	٥٠- استحباب الغسل لوقوف عرفة
٢١٠	٥١- استحباب الغسل عند رمي الجمار
٢١٢	٥٢- استحباب الغسل للجمعة
٢١٤	٥٣- استحباب الغسل في العيدين
٢١٧	٥٤- استحباب الغسل بعد الحجامة
٢١٩	٥٥- استحباب الغسل من ماء الحمام
٢٢١	٥٦- جواز الاغتسال للجنابة والجمعة غسلا واحدا
٢٢٨	٥٧- جواز ادخال الأصبع في السرة عند الغسل من الجنابة
٢٣١	٥٨- الغسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة للجنابة مجزئ عن غسل الجمعة
٢٢٤	٥٩- مشروعية الاستتار بالغسل وهو من الدين
٢٣٥	٦٠- جواز التنشف بالخرقة بعد الغسل
٢٤٤	٦١- جواز تطيب جسم من يموت محرما ولبسه المخيط
٢٤٦	٦٢- استحباب طيب المسك للميم
٢٤٨	٦٣- استحباب الدهن والطيب للجمعة
٢٥٠	٦٤- استحباب التزين والتطيب يوم العيد
٢٥٣	٦٥- التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين
٢٥٥	٦٦- يجوز التيمم في قصر السفر وطويله
	٦٧- المسافر الذي يتيمم في أول الوقت إذا لم يجد الماء وصلى فإنه لا يعيد الصلاة وإن وجد الماء في آخر الوقت
٢٦٠	
٢٦٢	٦٨- التيمم لكل فريضة وإن لم يحدث
٢٦٥	٦٩- إن المستحب هو اتمام التيمم بالمتوضئ
٢٦٨	٧٠- الرجل الذي يعزب عن الماء يجوز أن يجامع زوجته مع الكراهة

رقم الصفحة	المسألة
٢٧١	٧١- بول الحيوان الذي يؤكل لحمه نجس
٢٧٦	٧٢- نجاسة المني ووجوب غسله من الثوب
	٧٣- جواز الانتفاع بالزيت أو السمن إذا وقعت فيهما فأرة
٢٧٨	في السراج وادهان الأدم
٢٨١	٧٤- طهارة عرق الجنب والحائض وطهارة لباسهما
٢٨٤	٧٥- العفو عن يسير الدم
٢٨٧	٧٦- كراهة أكل البيضة الخارجة من دجاجة ميتة
٢٩٠	٧٧- جواز تطهير النجاسة بأي مزيل قالع لها من غير الماء

فهرس المسائل التي تفرد بها ابن عمر-رضي الله عنهما-

رقم الصفحة	المسألة
٦٤	١-الأولى عدم التطهر بماء البحر
٦٨	٢-لايجوز أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة الجنب، أو الحائض
٧٦	٣-تحريم الشرب في الإناء المصبب بفضة، أو المفضض
٨٠	٤-كراهة الوضوء بآنية الصفر، أو النحاس
٨٨	٥-تحريم اتخاذ النبيذ في الدباء والمزفت والحنتم والنقير والجر
١٢٧	٦-جواز غسل الرجلين سبعا سبعا
١٧١	٧-لايصح السعي بين الصفا والمروة إلا مع الطهارة
١٨٦	٨-جواز المسح على الجوربين مطلقا
٢٢٦	٩-جواز نضح الماء في العينين في الوضوء الذي يسبق غسل الجنابة
٢٣٧	١٠-المحرم لا يغسل راسه إلا من احتلام
٢٣٣	١١- جواز الغسل بقدر الصاعين من الماء
٢٣٩	١٢-عدم الاغتسال من غسل الميت المؤمن
	١٣-المرأة التي تموت مع الرجال ليس معهم امرأة تغمس في الماء
٢٤٢	عن ابن عمر في المرأة تموت مع الرجال قال: تغمس في الماء
	١٤-من كان في سفر وحضرته الصلاة والماء منه على مسافة غلوة
٢٥٧	أو غلوتين تيمم وصلى ولا يعدل إلى الماء
٢٧٤	١٥-وجوب الغسل من المذي

فهرس القواعد الأصولية المستنبطة من الآثار

رقم الصفحة	القاعدة
٥٢	١- مفهوم المخالفة
	٢- لفظ (يكره) يدل على التحريم عند عبدا لله بن عمر
٥٥	إلا إذا اقترن بقرينة تصرفه إلى معنى آخر
٥٧	٣- أل في لفظ (الكلب) للاستغراق
٦٠	٤- الدلالة الإلتزامية
٦٢	٥- لا يرى بأسا تدل على الجواز
٦٧	٦- أل في لفظ (المرأة) للاستغراق
٧١	٧- لفظ (من) عام
١٠٢	٨- السنة إما قول، أو فعل، أو تقرير
١٤٤	٩- قياس أولى
١٤٧	١٠- (من) من صيغ العموم
٢٤١، ١٦٠	١١- تقييد المطلق
١٧٥	١٢- (كل) من صيغ العموم
١٨٨	١٣- جواز القياس في العبادات
٢٦٩	١٤- لفظ (اغتسل) فيه أمر، والأمر يفيد الوجوب

قائمة المصادر والمراجع

- ١- إبانة الأحكام شرح بلوغ المرام، لعلوي عباس المالكي، وحسين سليمان النوري، ط/ بدون، الناشر: مطابع شركة الشمري بالقاهرة .
- ٢- الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٣- الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر، للدكتور/سيد محمد موسى توانا، اشراف فضيلة الشيخ/ مصطفى محمد عبدخالق، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب الحديثة.
- ٤- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق د/ فؤاد عبدالمنعم، ط/ الأولى ١٤٠١هـ من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر .
- ٥- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لمحمد بن وهب بن دقيق العيد، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٧هـ)، ط/ الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، الناشر: مكتبة عاطف القاهرة .
- ٧- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أبي علي بن محمد الآمدي، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٨- أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص ٣٧٠هـ، ضبط وتخرىج عبدالسلام محمد بن علي شاهين، ط/ الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٩- أحكام القرآن، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) جمع: أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية .
- ١٠- أحكام القرآن، لمحمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط/ بدون، الناشر: دار المعرفة بيروت .
- ١١- أحكام القرآن، لعماد الدين بن محمد الطبري المعروف بالكيان الهراس (ت ٥٠٤هـ) ط/ الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٢- إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، ط/ بدون، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاؤه مصر .

- ١٣- الاختيار لتعليق المختار، للإمام عبدالله بن محمود بن مودود الموصلبي الحنفي، ط/ الثانية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، الناشر: دار المعرفة بيروت .
- ١٤- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، ط/ بدون، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة الرياض.
- ١٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم المسمى تفسير السعدي، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١هـ) ط/ بدون، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ١٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، اشراف/ محمد زهير الشاويش، ط/ الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، الناشر: المكتب الإسلامي.
- ١٧- الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما نظمته الموطأ من معاني الرأي والآثار، لأبي عمرو يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (ت ٤٦٣هـ) وثق أصوله وخرج نصوصه د/ عبدالمعطي أمين قلعجي، ط/ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار قتيبة للطباعة والنشر دمشق
- ١٨- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لأبي عمرو يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق د/ عبدالله مرحول السوالمة، ط/ الأولى ١٩٨٥م، الناشر: دار ابن تيمية الرياض.
- ١٩- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ليوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ)، مطبوع مع الإصابة.
- ٢٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعلي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٢١- أسهل المدارك شرح عرشاد السالك في فقه الإمام مالك، لأبي بكر حسن الكشناوي، ط/ الثانية، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه مصر .
- ٢٢- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ط/ الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٣- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٢٤- أصول الفقه، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، ط/ بدون، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

- ٢٥- أصول الفقه، للإمام محمد أبوزهرة، ط/بدون، الناشر: دار الفكر العربي بيروت.
- ٢٦- أصول الفقه الإسلامي، للدكتور/بدران أبو العينين بدران، ط/ بدون، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- ٢٧- أصول الفقه الإسلامي، للدكتور/محمد مصطفى شلبي، ط/الرابعة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، الناشر: الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت .
- ٢٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، ط/ الثانية ١٤٠٠هـ ١٩٧٩م، الناشر: بدون .
- ٢٩- إعلاء السنن، لظفر أحمد العثماني (ت ١٣٩٤هـ) ط/بدون، الناشر: دار القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي باكستان .
- ٣٠- الأعلام قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، ط/ الثانية ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، الناشر: دار العلم للملايين بيروت .
- ٣١- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مراجعة وتعليق/طه عبدالرؤف سعد، ط/ بدون .
- ٣٢- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بابن القيم (ت ٧٥١هـ) تحقيق/ محمد حامد الفقي، ط/بدون، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ٣٣- الإقناع في الفقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ) حققه وعلق عليه خضر محمد خضر، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ، الناشر: دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت .
- ٣٤- الإقناع، لأبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي (ت ٩٦٨هـ) تصحيح وتعليق عبداللطيف محمد موسى السبكي، ط/بدون، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
- ٣٥- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) تحقيق/عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: محمد أمين دمج بيروت .

٣٦-الإمام بأحاديث الأحكام، للإمام محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد(ت٧٠٢هـ) راجعه وعلق عليه/محمد سعيد المولوددي، ط/الثانية١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، الناشر: دار ابن القيم الدمام .

٣٧-الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يبدو في فقهه، لعبدالرزاق قاسم الضفار، ط/الأولى١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، الناشر: جامعة بغداد العراق.

٣٨-الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ط/ الثانية١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر .

٣٩-الانتصار في المسائل الكبار، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني(ت٥١٠هـ) تحقيق د/سليمان بن عبدالله الضمير، ط/الأولى١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الناشر: مكتبة العبيكان الرياض .

٤٠-الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للإمام أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، صححه وحققه محمد حامد الفقي، ط/ الأولى١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت .

٤١-أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للشيخ قاسم القونوي(ت٩٧٨هـ) تحقيق د/أحمد عبدالرزاق الكبيسي، ط/ الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الناشر: دار الوفاء للنشر والتوزيع جدة .

٤٢-أوجز المسالك إلى موطأ مالك، لمحمد زكريا الكاندهلوي، ط/الثانية١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، الناشر: دار الفكر بيروت، والمكتبة الإمدادية مكة المكرمة.

٤٣-الأوسط في السنن والاحجام والاختلاف، لمحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ) تحقيق د/أبوحماد صغير أحمد حنيف، الناشر: دار طيبة الرياض .

٤٤-الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، لأبي العباس نجم الدين بن الرفعة (ت٧١٠هـ) تحقيق د/محمد أحمد الحارج، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى .

ب

٤٥-الباعث الحثيث، للإمام أحمد شاكر، ط/بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

٤٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، ط/ بدون، الناشر: المكتبة الماجدية باكستان .

٤٧- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) ط/ بدون، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت .

٤٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت .

٤٨- بدائع الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، عني بتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية، ط/ بدون، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت .

٤٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام ابن رشد القرطبي، تحقيق/أبو الزهراء حازم القاضي، ضبط أصوله/أسامة حسن، وخرج حديثه/ياسر إمام، ط/ بدون، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة الرياض .

٥٠- البداية والنهاية، للحافظ اسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ) تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، الناشر: دار الحديث القاهرة .

٥١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ط/ الأولى ١٣٤٨هـ، الناشر: عبدالله باسندوة التاجر، مصر .

٥٢- بذل الجهود في حل ألفاظ أبي داود، لأحمد السهارنفوري، ط/ بدون، الناشر: مطبعة دار البيان، القاهرة .

٥٣- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبدالله بن يوسف (ت ٤٧٨هـ) تحقيق د/ عبدالعظيم الديب، ط/ الأولى ١٣٩٩هـ طبع على نفقة أمير دولة قطر .

٥٤- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة بيروت .

٥٥- بلوغ الأماني في أسرار الفتح الرباني، لأحمد عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي، مطبوع مع الفتح الرباني .

٥٦-البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، تصحيح المولوي محمد بن عمر الشهير بناصر الإسلام، ط/الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٠م، الناشر: دار الفكر العربي بيروت .

٥٧-البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ) تحقيق محمد جمحي وآخرون، ط/ بدون، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت .

ت

٥٩-تاج التراجم في من صنف من الحنفية، لزين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) ط/ الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، تحقيق/إبراهيم صالح، الناشر: دار المأمون للتراث.
٦٠-التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن يوسف المواق (ت ٨٩٧هـ) مطبوع مع مواهب الجليل .

٦١-تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لعمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، تحقيق وتعليق د/عبدالمعطي أمين قلعجي، ط/الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

٦٢-تاريخ التشريع الإسلامي، للشيخ محمد الخضري بك، ط/ التاسعة ١٣٩٠هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

٦٣-تاريخ الثقات، لأحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، تحقيق د/عبدالمعطي قلعجي ط/ الأولى، بدون تاريخ الطبع، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

٦٤-تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد علي السائس، ط/ بدون، الناشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر .

٦٥-تاريخ الفقه الإسلامي، للدكتور/ محمد يوسف موسى، ط/ الثانية ١٩٦٤م، الناشر: دار المعرفة القاهرة .

٦٦-تاريخ الفقه الإسلامي في عهد النبوة والصحابة والتابعين، للدكتور/ محمد أنيس عبادة، ط/ الثانية ١٤٠٠هـ، الناشر: دار الفكر بيروت .

- ٦٧- التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري، ط/بدون، عام ١٤٠٦هـ، الناشر: دار الباز مكة المكرمة .
- ٦٨- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ط/بدون، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت .
- ٦٩- تاريخ مدينة دمشق، لعلي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر، تحقيق/ محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٧٠- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لعثمان بن علي الزيلعي الحنفي، ط/ الثانية، بدون تاريخ الطبع، الناشر: دار المعرفة بيروت .
- ٧١- تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، لعبدالعزیز حمد آل مبارك الأحسائي، شرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي، ط/ الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت .
- ٧٢- تحفة الأحوذی بشرح جامع الترمذی، لمحمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، ط/ الثانية ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م، الناشر: مطبعة المدني القاهرة .
- ٧٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف الزكي عبدالرحمن المزي (ت ٧٤٤هـ) ومعه النكت الظراف على الأطراف تعليقات لابن حجر، تحقيق/ عبدالصمد شرف الدين، وزهير الشاويش، ط/ الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م، الناشر: الدار القيمة الهندي، والمكتب الإسلامي بيروت .
- ٧٤- تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) ط/ الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٧٥- تخریج الأحادیث النبویة الواردة في مدونة الإمام مالك، للدكتور/ طاهر محمد الدرديري، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ٧٦- تدريب الراوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق/ عبدالوهاب عبداللطيف، ط/ الثانية ١٣٩٩هـ، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.
- ٧٧- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط/ بدون، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الهند ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

- ٧٨- الترغيب والترهيب، لأبي محمد زكي الدين عبدالعظيم المنذري (ت ٦٥٦هـ) تحقيق/محمد محي الدين عبدالحميد، ط/ الثانية ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، الناشر: دار الفكر بيروت.
- ٧٩- تصنيف آيات القرآن الكريم، لمحمد محمود اسماعيل، ط/ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار اللواء الرياض .
- ٨٠- تعارض الأدلة الشرعية، للسيد محمد باقر الصدر، ط/ الأولى ١٩٧٥م، الناشر: دار الكتاب اللبناني بيروت .
- ٨١- التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، مطبوع مع سنن الدارقطني.
- ٨٢- تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، تصحيح وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ الأولى ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية القاهرة .
- ٨٣- تفسير القرآن العظيم، لاسماعيل بن كثير القرشي، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٨٤- تفسير غريب القرآن، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢١٣هـ) تحقيق/ السيد أحمد صقر، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٨٥- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر، دراسة وتحقيق/مصطفى عبدالقادر عطا، ط/ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٨٦- التقريب والتيسير، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع تدريب الراوي
- ٨٧- تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد عبدالغني البغدادي، تحقيق د/عبدالقيوم عبدرب النبي، ط/ الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م، الناشر: مركز إحياء التراث الإسلامي مكة.
- ٨٨- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط/ الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة.
- ٨٩- التلخيص على المستدرک، لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي، مطبوع مع المستدرک على الصحيحين .

٩٠- التمهيد في أصول الفقه، لمحفوظ بن أحمد بن الحسين الكلوذاني الحنبلي (ت ٥١٠هـ) تحقيق د/ مفيد محمد أبوعمشة، د/ محمد علي إبراهيم، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

٩١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق/ محمد التائب السعيد، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م .

٩٢- تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ط/ بدون، الناشر: دار الندوة الجديدة بيروت .

٩٣- تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي، تحقيق د/ محمد عايش عبدالعال شبير، ط/ الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، الناشر: بدون.

٩٤- تهذيب الآثار، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

٩٥- تهذيب الأسماء واللغات، ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

٩٦- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق وتعليق/ مصطفى عبدالقادر عطا، ط/ الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

٩٧- تهذيب السنن، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم، مطبوع مع عون المعبود .

٩٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحاج يوسف المزي، تقديم عبدالعزيز رباح أحمد يوسف، الناشر: دار مأمون للتراث دمشق .

٩٩- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، ومحمد علي النجار، ط/ بدون، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر.

١٠٠- تهذيب تاريخ دمشق، لعلي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر، هذبه ورتبه/ عبدالقادر بدران، ط/ الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، الناشر: دار المسيرة بيروت .

١٠١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي، ط/ بدون، الناشر: المكتبة العلمية المدينة المنورة .

١٠٢- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن اسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ الأولى ١٣٦٦هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت .

١٠٣- تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحسيني، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

ج

١٠٤- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمحمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق/ عبدالقادر الأرناؤط، ط/ الأولى ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، الناشر: مكتبة دار البيان .

١٠٥- جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط/ الثانية ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م، الناشر: شركة مطبعة ومكتبة مصطفى الباني الحلبي مصر .

١٠٦- الجامع الصحيح المسند من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المسمى (صحيح البخاري) لمحمد بن اسماعيل البخاري، ط/ الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٣م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٠٧- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ط/ الثانية، بدون تاريخ الطبع، الناشر: دار الكتب المصرية .

١٠٨- الجرح والتعديل، للإمام الحافظ شيخ الإسلام الرازي، ط/ الأولى ١٣٧٢هـ ١٩٥٢م، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند .

١٠٩- جمهرة نسب قريش وأخبارها، لأبي عبد الله الزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ) ط/ في آخر شعبان ١٣٨١هـ الناشر: مطبعة المدني القاهرة .

١١٠- جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار، لمحمد يحيى بهران الصعدي (ت ٩٥٧هـ) مطبوع بهامش البحر الزخار .

١١١- جواهر الإكليل بشرح مختصر الشيخ خليل، لصالح بن عبدالسميع الآبي الأزهري، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .

- ١١٢- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي، تحقيق د/عبدالفتاح بن محمد الحلوة، ط/بدون، الناشر: دار العلوم الرياض .
- ١١٣- الجوهر النقي، لعلاء الدين علي بن عثمان بن التركماني (ت ٧٤٥هـ) مطبوع السنن الكبرى .

ح

- ١١٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن عرفة الدسوقي، ط/بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ١١٥- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، ط/الثانية ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر .
- ١١٦- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن محمد قاسم العصامي (ت ١٣١٢هـ) ط/الرابعة ١٤١٠هـ، الناشر: بدون .
- ١١٧- حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن نور الدين السندي الحنفي (ت ١١٨٣هـ) مطبوع مع سنن النسائي .
- ١١٨- حاشية الطحطاوي على الدر المختار، لأحمد الطحطاوي الحنفي، ط/بدون، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ١١٩- حاشية العدوي على الخرشي، للشيخ علي الصعيدي العدوي، مطبوع بهامش الخرشي .
- ١٢٠- حاشية العدوي على شرح أبي الحسن علي رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للشيخ علي الصعيدي العدوي، ط/بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ١٢١- حاشية المغربي على نهاية المحتاج، لأحمد بن عبدالرزاق المعروف بالمغربي (ت ١٠٩٦هـ) مطبوع مع نهاية المحتاج .
- ١٢٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط/بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٢٣- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لمحمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧هـ) تحقيق/ ياسين أحمد إبراهيم دراكة، ط/ بدون، الناشر: مؤسسة الرسالة دار الأرقم عمان .

١٢٤- حياة الصحابة، لمحمد يوسف الكاندهلوي، تحقيق وتعليق الشيخ/ نايف العباس ومحمد علي دولة، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: دار القلم دمشق ودار المنارة جدة.

خ

١٢٥- الخرشني على مختصر سيدي خليل، لمحمد بن عبد الله بن علي الخرشني المالكي، ط/ بدون، الناشر: دار صادر بيروت .

١٢٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي، ط/ بدون، الناشر: دار صادر بيروت .

١٢٧- خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد اسماعيل السلفي، ط/ بدون، الناشر: دار الرشد للنشر والطباعة الرياض .

١٢٨- خلاصة تهذيب الكمال، لأحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري (ت ٩٢٣هـ) ط/ الثانية ١٣٩١هـ-١٩٧١م، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بيروت .

١٢٩- الخلافيات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق/ مشهور بن حسن آل سلمان، ط/ الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الناشر: دار الصميعي الرياض.

د

١٣٠- الدر المختار بشرح تنوير الأبصار، لمحمد علاء الدين بن علي الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ) مطبوع مع حاشية رد المختار .

١٣١- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ط/ الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار الفكر للطباعة بيروت .

١٣٢- الدراري المضيئة شرح الدرر البهية، لمحمد بن علي الشوكاني، ط/ بدون، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر .

- ١٣٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق، ط/بدون، الناشر: دار الكتب الحديثة القاهرة .
- ١٣٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، ط/ بدون، تحقيق د/محمد الأحمد أبوالنور، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

ذ

- ١٣٥- الذخيرة، لأبي العباس أحمد بن إدريس عبدالرحمن المشهور بالقراقي، ط/بدون، الناشر: مطبعة كلية الشريعة الجامعة الأزهرية .

ر

- ١٣٦- رجال حول الرسول، لخالد محمد خالد، ط/ بدون، الناشر: دار ثابت للنشر والتوزيع، القاهرة .
- ١٣٧- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، لأبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن الشافعي، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٣٨- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح/أحمد محمد شاكر، ط/بدون، الناشر: بدون .
- ١٣٩- الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر المقنع، لمنصور بن يونس البهوتي، ط/ السادسة، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
- ١٤٠- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام يحيى بن شرف النووي، اشراف زهير الشاويش، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر .
- ١٤١- روضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، ط/ الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٤٢- الروضة الندية شرح الدرر البهية، لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي القنوجي، تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، ط/ بدون، الناشر: الشؤون الإسلامية بدولة قطر .

ز

١٤٣- زاد المحتاج بشرح المنهاج، لعبدالله بن الشيخ حسن الكوهجي، تحقيق/
عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، ط/الأولى بدون تاريخ الطبع، الناشر: الشؤون الدينية بدولة
قطر

١٤٤- زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن القيم، ط/
الثانية ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، الناشر: دار الفكر .

س

١٤٥- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، لمحمد بن اسماعيل
الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق/ حازم علي بهجت القاضي، ط/بدون، المكتبة
التجارية الباز مكة المكرمة .

١٤٦- السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم، لأبي الطيب صديق بن
حسن خان، تحقيق/ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، ط/بدون، الناشر: وزارة الأوقاف
والشؤون الدينية قطر .

١٤٧- السنة قبل التدوين، للدكتور/محمد بن عجاج الخطيب، ط/الأولى ١٣٨٣هـ-
١٩٦٣م، الناشر: مكتبة رهبة القاهرة .

١٤٨- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥هـ) تحقيق/
صدقي محمد جميل، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .

١٤٩- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق وترقيم وتبويب/
محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .

١٥٠- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح، لمحمد بن عيسى بن سورة
(ت ٢٩٧هـ) تحقيق وتعليق/أحمد محمد شاكر، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٥١- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) تحقيق وتصحيح/
عبدالله هاشم اليماني المدني، ط/ الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار المحاسن للطباعة .

١٥٢- سنن الدارمي، لعبدالله بن عبدالله بن الفضل الدرامي
(ت ٢٥٥هـ) ط/ بدون، الناشر: دار إحياء السنة النبوية .

١٥٣- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط/ الأولى ١٤١٦هـ
١٩٩٦م، الناشر: دار الفكر بيروت .

١٥٤- سنن النسائي، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ) ط/
الأولى ١٣٤٨هـ-١٩٣٠م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .

١٥٥- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور بن شعبة الخرساني (ت ٢٢٧هـ)
تحقيق وتعليق/ حبيب الرحمن الأعظمي، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: دار الكتب
العلمية بيروت.

١٥٦- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق/
جماعة من العلماء، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت .

١٥٧- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق/
محمود إبراهيم زايد، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

ش

١٥٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، ط/ بدون،
الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر .

١٥٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحمي بن العماد الحنبلي
ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .

١٦٠- شرح الزرقاني على مختصر خليل، للعلامة محمد الزرقاني، ط/ بدون، الناشر:
دار الفكر بيروت .

١٦١- شرح الزرقاني على موطأ مالك، تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء ١٣٩٨هـ
ط/ بدون، الناشر: دار المعرفة بيروت .

١٦٢- شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لمحمد بن عبد الله الزركشي المصري
الحنبلي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق/ عبد الله بن عبد الرحمن آل الجبرين، ط/ الأولى ١٤١٠هـ .

١٦٣- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ) تحقيق
وتعليق وتخریج/ شعيب الأرنؤوط، ط/ بدون، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت .

- ١٦٤- شرح السيوطي على سنن النسائي، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت ٩١١هـ) مطبوع مع سنن النسائي.
- ١٦٥- الشرح الصغير على أقرب المسالك، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، ط/ بدون، الناشر: دار المعارف بمصر .
- ١٦٦- شرح العناية على الهداية، لمحمد بن محمود البابر تي (ت ٧٨٦هـ) مطبوع مع شرح فتح القدير .
- ١٦٧- الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبوع مع حاشية الدسوقي.
- ١٦٨- الشرح الكبير على متن المقنع، لمحمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ) مطبوع مع المغني .
- ١٦٩- شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز النجار (ت ٩٧٢هـ) تحقيق د/ محمد الزحيلي، ود/ نزيه حماد، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى .
- ١٧٠- الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط/ الثانية ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، الناشر: مؤسسة آسام للنشر الرياض.
- ١٧١- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي مطبوع مع صحيح مسلم .
- ١٧٢- شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم الطوفي، تحقيق د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.
- ١٧٣- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ط/ الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٧٤- شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) ط/ بدون، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
- ١٧٥- شرح منح الجليل على مختصر خليل، للشيخ محمد عيش، ط/ بدون، الناشر: مكتبة النجاح طرابلس .

١٧٦- شرح نور الأنوار على المنار، للشيخ أحمد المعروف بملاحيون بن أبي سعيد (ت ١١١٣هـ) مطبوع مع كشف الأسرار شرح المصنف على المنار .

ص

١٧٧- الصحاح، لاسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق وتصحيح وترقيم/ محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، الناشر: دار العلم للملايين .

١٧٨- صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين الفارسي، ط/ الأولى ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، الناشر: محمد عبدالمحسن الكتبي المدينة المنورة.

١٧٩- صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن اسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ) تحقيق وتعليق د/ مصطفى الأعظمي، ط/ الأولى، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت .

١٨٠- صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط/ الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع .

١٨١- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق وتصحيح وترقيم/ محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٨٢- صفوة الصفوة، لجمال الدين أبي الفرج الجوزي، تحقيق وتعليق/ محمود فاخوري، وخرج أحاديثه محمد رواس قلعجي، ط/ الثانية، الناشر: دار المعرفة للطباعة بيروت.

ض

١٨٣- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي، حققه ووثقه د/ عبدالمعطي أمين قلعجي، ط/ الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٨٤- الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن بن عمر الدارقطني، حققه وعلق عليه السيد/صبحي البدري السامرائي، ط/ الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت .

١٨٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، ط/ بدون، الناشر: مكتبة القدس القاهرة .

١٨٦- الضوء المنير على التفسير، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، جمع علي الحمد ومحمد الصالح، ط/ بدون، الناشر: مؤسسة النور للطباعة الرياض.

١٨٧- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، للشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، ط/ الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الناشر: دار القلم بيروت.

ط

١٨٨- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٨٩- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ط/ بدون، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

١٩٠- الطبقات السنوية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة .

١٩١- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبه، صححه وعلق عليه د/ عبدالعليم خان، ط/ الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الهند .

١٩٢- طبقات الشافعية، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي، تحقيق/ عبدالله الجبوري ط/ بدون، الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر الرياض .

١٩٣- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن تقي الدين السبكي، ط/ الثانية، بدون ذكر تاريخ الطبع، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

١٩٤- طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق الشيرازي، تصحيح ومراجعة/ خليل الميس، ط/ بدون، الناشر: دار القلم بيروت .

١٩٥- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، ط/ بدون، الناشر: دار الطباعة والنشر بيروت .

١٩٦- طبقات المفسرين، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

١٩٧- طرح التثريب في شرح التثريب، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) ط/ بدون، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة .

١٩٨- طريق الرشيد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد، لعبد اللطيف بن إبراهيم آل عبد اللطيف، من مطبوعات الجامعة الإسلامية ١٤٠٣ هـ .

ع

١٩٩- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، لمحمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، ط/ بدون، الناشر: مكتبة المعارف بيروت .

٢٠٠- العبر في خبر من غير، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق/ أبوهاجر محمد بن بسيوني زغلول، ط/ الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
٢٠١- العدة شرح العمدة، لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم، ط/ بدون، الناشر: المكتبة العلمية الجديدة .

٢٠٢- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسن الفراء (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق وتعليق د/ أحمد بن علي سير المباركي، ط/ الأولى ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت .

٢٠٣- علل الحديث ومعرفة الرجال، لعلي بن عبد الله المدني، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، ط/ الأولى ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م، الناشر: دار الوعي حلب .

٢٠٤- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) تصحيح وتعليق شركة من العلماء، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت.

٢٠٥- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ ، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق الشيخ/ محب الدين الخطيب، ط/ الخامسة ١٤٠٨ هـ، الناشر: مكتبة السنة القاهرة .

٢٠٦- عون المعبود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط/ الثانية ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م، الناشر: دار الفكر بيروت .

غ

- ٢٠٧- غريب الحديث، لأبي سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨هـ) تحقيق/ عبدالكريم العريبي، وخرج أحاديثه/ عبدالقيوم عبدرب النبي، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى.
- ٢٠٨- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ) ط/ الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٠٩- غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي اسحاق الجويني الأثري، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت .

ف

- ٢١٠- الفائق في غريب الحديث، لمحمد بن عمر الزمخشري (ت٥٨٣هـ) تحقيق/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الثانية، الناشر: عيسى البابي الحلبي .
- ٢١١- الفتاوى البزازية وهي المسماة بالجامع الوجيز، لمحمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز (ت٨٢٧هـ) مطبوع بهامش الفتاوى الهندية .
- ٢١٢- الفتاوى الهندية المسمى بالفتاوى العالمكيرية، للإمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، ط/ الثالثة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٢١٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم وتبويب/ محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ٢١٤- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد، لأحمد بن عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي، ط/ الثانية بدون ذكر تاريخ الطبع، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٢١٥- فتح العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي، مطبوع مع المجموع .
- ٢١٦- فتح العلام بشرح مرشد الأنام في الفقه على مذهب السادة الشافعية، للسيد محمد عبد الله الجرداني، إشراف محمد الحجار، ط/ بدون، الناشر: مكتبة الشباب المسلم حلب.
- ٢١٧- فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدئ، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام (ت٦٨١هـ) ط/ الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر .

- ٢١٨-فتح الوهاب شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لمحمد بن أحمد الشنقيطي، ط/ الأولى ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٢١٩-فتح باب العناية شرح كتاب النقاية، للشيخ علي القارئ الهروي (ت ١٠١٤هـ) تحقيق/ عبدالفتاح أبوغدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- ٢٢٠-الفروع، لأبي عبد الله محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ) مراجعة/ عبدالستار أحمد فراج، ط/ الثالثة ١٤٠٢هـ الناشر: عالم الكتب بيروت .
- ٢٢١-فضائل الصحابة، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د/ فاروق حمادة، ط/ الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر: دار الثقافة الدار البيضاء المغرب.
- ٢٢٢-فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، لفضل الله الجيلاني، ط/ بدون، الناشر: المكتبة الإسلامية .
- ٢٢٣-الفقه الإسلامي وأدلته، للدكتور/ وهبة الزحيلي، ط/ الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر: دار الفكر دمشق .
- ٢٢٤-فقه الإمام أبي ثور، لسعدي حسين علي جبر، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٢٢٥-فقه السنة، لسيد سابق، ط/ الخامسة ١٣٩١هـ-١٩٧١م، الناشر: دار البيان الكويت .
- ٢٢٦-الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي، تصحيح وتعليق/ محمد بدرالدين أبوفراس الغساني، الناشر: دار المعرفة للطباعة بيروت.
- ٢٢٧-الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي (ت ١١٢٥هـ) ط/ بدون، الناشر: المكتبة التجارية مصر.

ق

- ٢٢٨-القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ط/ الثانية ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر.
- ٢٢٩-القبس في شرح موطأ مالك، لمحمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق د/ محمد عبد الله ولدكريم، ط/ الأولى ١٩٩٢م، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت.

- ٢٣٠- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، لأبي الحسن علاء الدين بن اللحام، تحقيق/ محمد حامد الفقي، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٣١- القوانين الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جزئ الغرناطي المالكي، طبعة جديدة التاريخ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .

ك

- ٢٣٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٣٣- الكافي في فقه أهل المدينة، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٣٤- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٢٣٥- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٢٣٦- كتاب الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ) تحقيق /أبو الوفاء، ط/ بدون الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٣٧- كتاب الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، تصحيح وتعليق/ أبو الوفاء الأفغاني ط/ الأولى، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند.
- ٢٣٨- كتاب الإيضاح، لعامر بن علي الشماخي، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٣٩- كتاب الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان، ط/ بدون، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند.
- ٢٤٠- كتاب نسب قريش، لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري (ت ٢٣٦هـ) عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه لأول مرة ليفي بروفينسال، ط/ الثالثة، الناشر: دار المعارف القاهرة .

- ٢٤١- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) ط / بدون، ١٣٩٤هـ الناشر: مطبعة الحكومة مكة المكرمة .
- ٢٤٢- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) ط / الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٧م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٤٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط / بدون، الناشر: دار الفكر بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- ٢٤٤- كشف الغمة عن جميع الأمة، لأبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، ط / الأخيرة ١٣٧٠هـ-١٩٥١م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر .
- ٢٤٥- كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر محمد بن الحسيني الحصري، ط / الثانية، التاريخ: بدون، الناشر: دار المعرفة بيروت .
- ٢٤٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المنقي بن حسام الدين، ضبط وتصحيح الشيخ / حسن زروق والشيخ / صفوة السقا، ط / الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي حلب .
- ٢٤٧- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق / جبرائيل سليمان جبور، ط / بدون، الناشر: محمد أمين دمج وشركاؤه بيروت .
- ٢٤٨- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال الشافعي، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار العلم للطباعة والنشر القاهرة ١٤٠١هـ .

ل

- ٢٤٩- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، لأبي محمد علي بن زكريا المنبجي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق د / محمد فضل عبدالعزيز المراد، ط / الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار الشروق جدة .
- ٢٥٠- اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني الغنيمي الحنفي، تحقيق وتعليق / محمد محي الدين عبد الحميد، ط / الرابعة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، الناشر:

٢٥١- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط/ الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، الناشر: دار صادر بيروت .

٢٥٢- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط/ الثانية ١٣٩٠هـ-١٩٧١م، الناشر: مؤسسة الأعلی للمطبوعات بيروت .

م

٢٥٣- مباحث في علوم القرآن، للدكتور/ صبحي الصالح، ط/ الثامنة ١٩٧٤م، الناشر: دار العلم للملايين بيروت .

٢٥٤- المبدع شرح المقنع، لأبي اسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ) ط/ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت.

٢٥٥- المبسوط، للإمام شمس الدين السرخسي، ط/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الناشر: دار المعرفة بيروت .

٢٥٦- المجلى في تحقيق أحاديث المحلى، لعلي رضا بن عبدا لله بن علي رضا، ط/ الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، الناشر: دار المأمون للتراث دمشق .

٢٥٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ط/ الثالثة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، الناشر: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر بيروت .

٢٥٨- مجمل اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٩هـ) دراسة وتحقيق / زهير عبدالمحسن سلطان، ط/ الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٥٩- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، ط/ بدون، الناشر: زكريا علي يوسف مطبعة الإمام .

٢٦٠- مجموعة الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، أشرف على الطباعة والإخراج المكتب العلمي السعودي بالمغرب.

٢٦١- المحلى، لعلي بن أحمد سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) تصحيح حسن زيدان طلبة، ط/ بدون، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، الناشر: مكتبة الجمهورية العربية مصر .

٢٦٢- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، ط/ بدون، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

- ٢٦٣- مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١هـ) تحقيق/
أبو الوفاء الأفغاني، ط/ بدون، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية حيدرآباد الهند .
- ٢٦٤- مختصر المزني، لأسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ) مطبوع مع الأم .
- ٢٦٥- مختصر خلافيات البيهقي، لأحمد بن فرج اللحمي الأشبيلي الشافعي
(ت ٦٩٩هـ) تحقيق د/ ذياب عبدالكريم ذياب عقل، ط/ الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م،
الناشر: مكتبة الرشد للنشر الرياض .
- ٢٦٦- المدخل، لمحمد بن محمد العبدري الشهير بابن الحاج (ت ٧٣٧هـ) ط/ الثانية
١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٢٦٧- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، للدكتور/ عبدالكريم زيدان، ط/ الخامسة
١٣٩٦هـ، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٢٦٨- المدخل للفقهاء الإسلاميين تاريخه ومصادره ونظرياته العامة، لمحمد سلامة
مذكور، ط/ الرابعة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، الناشر: دار النهضة العربية القاهرة .
- ٢٦٩- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبغي، ط/ جديدة بالأفست بدون
تاريخ الطبع، الناشر: دار صادر بيروت .
- ٢٧٠- المذاهب الفقهية، لإبراهيم دسوقي الشهاوي، ط/ بدون، الناشر: شركة
الطباعة الفنية المتحدة القاهرة .
- ٢٧١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعبدالله بن
أسعد اليافعي المدني، تحقيق/ عبدالله الجبوري، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، الناشر:
مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٢٧٢- مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي علي بن الحسين بن علي المسعودي
(ت ٣٤٦هـ)، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، الناشر: دار الكتاب اللبناني بيروت .
- ٢٧٣- مسائل أحمد بن حنبل، برواية اسحاق بن إبراهيم بن هاني، تحقيق/ زهير
الشاويش، ط/ الأولى ١٤٠٠هـ، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت .
- ٢٧٤- مسائل الإمام أحمد، لأبي داود سليمان بن الأشعث، ط/ بدون، الناشر: دار
المعرفة بيروت .

- ٢٧٥- مسائل الإمام أحمد، برواية ابنه عبد الله، تحقيق/ زهير الشاويش، ط/ الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت .
- ٢٧٦- المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعي من دون إخوانه من الأئمة، للإمام الحافظ ابن كثير، تحقيق د/ إبراهيم بن علي صدقجي، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة .
- ٢٧٧- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث، لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ط/ بدون، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت .
- ٢٧٨- المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط/ بدون، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي القاهرة .
- ٢٧٩- المسند، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ) تحقيق وتعليق/ حبيب الرحمن الأعظمي، ط/ بدون، الناشر: عالم الكتب .
- ٢٨٠- مسند الشافعي، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) مطبوع مع كتاب الأم للشافعي.
- ٢٨١- مسند عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - تحقيق/ أحمد راتب عرموس، ط/ الثالثة ١٤٠١هـ-١٩٨١م، الناشر: دار النفائس بيروت .
- ٢٨٢- مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ط/ الأولى ١٣٣٣هـ الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند .
- ٢٨٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ط/ الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٨٤- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) تحقيق وتخریج وتعليق/ حبيب الرحمن الأعظمي، ط/ الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت .
- ٢٨٥- المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي (ت ٢٣٥هـ) ضبط وتصحيح وترقيم وتبويب/ محمد عبدالسلام شاهين، ط/ الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .

- ٢٨٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للإمام أحمد بن علي بن حجر، ط/ بدون، تحقيق الأستاذ/ حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٢٨٧- معارف السنن شرح سنن الترمذي، لمحمد يوسف بن السيد محمد زكريا الحسيني، ط/ بدون، الناشر: بدون .
- ٢٨٨- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لأبي زيد عبدالرحمن الأنصاري الدباغ (ت٦٩٦هـ)، أكمله وعلق عليه/ أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، تصحيح وتعليق/ إبراهيم شيوخ، ط/ بدون، الناشر: مكتبة الخانجي مصر .
- ٢٨٩- معالم الدين وملاذ المجتهدين، لأبي منصور جمال الدين الحسن بن زيد الدين العاملي تعليق وتحقيق/ عبدالحسين محمد بن علي البقال، ط/ بدون، الناشر: مطبعة الآداب في النجف .
- ٢٩٠- معالم السنن شرح أبي داود، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨هـ) مطبوع مع سنن أبي داود .
- ٢٩١- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، ط/ بدون، الناشر: دار إحياء التراث العربي .
- ٢٩٢- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط/ بدون، الناشر: مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٢٩٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه/ ليف من المستشرقين، ونشره د/أ.ي. ونيسنك ود/ي. ب منسج، الناشر: مطبعة بريل مدينة ليدسنة .
- ٢٩٤- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بهامش المصحف الشريف، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الناشر: دار الحديث القاهرة.
- ٢٩٥- المعجم الوسيط، إخراج مجموعة من العلماء، إشراف/ عبدالسلام هارون، ط/ بدون، الناشر: المكتبة العلمية طهران .
- ٢٩٦- معجم فقه السلف عترة وصحابة وتابعين، لمحمد بن المنتصر الكتاني، ط/ بدون، الناشر:

٢٩٧- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، توثيق وتخرّيج وتعليق د/ عبدالمعطي أمين قلججي، ط/ الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان .

٢٩٨- معونة أولي النهى شرح المنتهى، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز الشهير بابن النجار، تحقيق د/عبدالمملك بن دهيش، ط/الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، الناشر: دارخضر بيروت.

٢٩٩- المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبدالوهاب البغدادي(ت٤٢٢هـ) تحقيق ودراسة/حميش عبدالحق، ط/ بدون، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة.

٣٠٠- المغني، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة(ت٦٢٠هـ) تعليق وتخرّيج/ محمد رشيد رضا، ط/ الثانية، الناشر: مكتبة ابن تيمية للطباعة والنشر القاهرة.

٣٠١- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .

٣٠٢- المغني في أصول الفقه، لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي(ت٦٩١هـ) تحقيق د/مظهر بقا، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة.

٣٠٣- المغني في الضعفاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وعلق عليه/ نور الدين العتري، ط/ الأولى ١٣٩١هـ-١٩٧١م، الناشر: دار المعارف سورية.

٣٠٤- المغني في الأنباء عن غريب المذهب والأسماء، لعماد الدين اسماعيل بن أبي البركات (ت٦٥٥هـ) تحقيق د/مصطفى عبدالحافظ سالم، الناشر: المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز مكة المكرمة .

٣٠٥- المقدمات الممهّدة لبيان ماقتضته المدونة من الأحكام، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد(ت٥٢٠هـ) مطبوع مع المدونة .

٣٠٦- المقنع، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، ط/الثانية، التاريخ: بدون، الناشر: المطبعة السلفية .

٣٠٧- منار السبيل في شرح الدليل، لإبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، الناشر: مكتبة المعارف الرياض .

- ٣٠٨- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، ط/
الأولى ١٣٥٨هـ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند.
- ٣٠٩- المنتقى، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي (ت ٤٩٤هـ) ط/
الأولى ١٣٣٢هـ الناشر: مطبعة السعادة مصر .
- ٣١٠- منح الجليل شرح مختصر خليل، للشيخ محمد عيش، ط/
الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٣١١- منهاج الطالبين، لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، مطبوع مع
مغني المحتاج .
- ٣١٢- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي اليمن عبدالرحمن بن
محمد العليمي، تحقيق/ محمد محي الدين عبدالحميد، ط/ الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر:
عالم الكتب بيروت .
- ٣١٣- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، لمحمود محمد خطاب السبكي،
ط/ الأولى ١٣٥١هـ الناشر: مطبعة الاستقامة مصر .
- ٣١٤- المهذب في فقه الإمام الشافعي، لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ط/
بدون، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه مصر .
- ٣١٥- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي،
حققه ونشره/ محمد عبدالرزاق حمزة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- ٣١٦- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد بن عبدالرحمن المعروف
بالخطاب (ت ٩٥٤هـ) ط/ الثانية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، الناشر: مكتبة النجاح ليبيا .
- ٣١٧- موسوعة الفقه الإسلامي، إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
القاهرة، ط/ بدون .
- ٣١٨- الموسوعة الفقهية، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت،
ط/ الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار السلاسل الكويت .
- ٣١٩- موسوعة فقه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما-، للدكتور/محمد رواس
قلعة جي، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، الناشر: دار النفائس بيروت .

- ٣٢٠- موسوعة فقه علي بن أبي طالب، للدكتور/ محمد رواس قلعة جي، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، الناشر: دار الفكر دمشق .
- ٣٢١- موسوعة فقه عمر بن الخطاب، للدكتور/ محمد رواس قلعة جي، ط/ الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، الناشر: مكتبة الفلاح الكويت .
- ٣٢٢- الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تصحيح وترقيم وتخريج/ محمد فؤاد عبدالباقي، ط/ الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، الناشر: دار الحديث القاهرة .
- ٣٢٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق/ علي محمد الجاوي، ط/ الأولى ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

ن

- ٣٢٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ط/ مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- ٣٢٥- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) ط/ الثانية ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، الناشر: المكتبة الإسلامية .
- ٣٢٦- نكت الهماء في نكت العمياء، لخليل بن أبيك الصفدي، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر العربي بيروت .
- ٣٢٧- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي (ت ١٠٠٤هـ) ط/ الأخيرة ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م، الناشر: دار الفكر بيروت .
- ٣٢٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي، توزيع/ دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة .
- ٣٢٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) ط/ الأخيرة، الناشر: مطبعة البابي الحلبي وأولاده مصر .

٣٣٠- نيل المآرب بشرح دليل الطالب، لعبد القادر بن عمر الشيباني، ط/ بدون، الناشر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده مصر .

هـ

٣٣١- الهداية شرح بداية المبتدئ، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، ط/ الأخيرة، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر .

٣٣٢- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين في كشف الظنون، لاسماعيل باشا، ط/ بدون، الناشر: دار الفكر بيروت .

و

٣٣٣- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، اعتناء/ دوروتيا كرافولسكي، ط/ بدون، الناشر: دار النشر فرانز شتايز بقيتادن .

٣٣٤- الوسيط في المذهب، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) دراسة وتحقيق د/ علي محي الدين علي القره داغي، ط/ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، من إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية دولة قطر .

٣٣٥- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن علي الشهرير بابن قنفذ، تحقيق/ عادل نويهض، ط/ الثانية، التاريخ: بدون، الناشر: دار الآفاق الجديدة بيروت .

٣٣٦- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق د/ حسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .

فهرس محتويات البحث

الصفحة

الموضوع

المقدمة: تشتمل على خطة البحث، وبواعث اختيار الموضوع

والمنهج الذي اتبعته في كتابة البحث .

١ التمهيد: في ترجمة عبدا لله بن عمر - رضي الله عنهما -.

٢ المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، وإسلامه، وهجرته

٣ المطلب الأول: في اسمه ونسبه

٤ المطلب الثاني: في ولادته

٥ المطلب الثالث: في إسلامه وهجرته

٧ المبحث الثاني: في حياته - رضي الله عنه - ومتعلقاتها

٨ المطلب الأول: في حياته - رضي الله عنه -

٩ المطلب الثاني: في لباسه

١٢ المطلب الثالث: في حليته وحسن مظهره

١٤ المطلب الرابع: في تطيبه

١٥ المطلب الخامس: في حسن تعامله

١٧ المبحث الثالث: في ورعه، وتقواه، ووفاته - رضي الله عنه -

١٨ المطلب الأول: في الشهادة له بالورع والتقوى

٢٠ المطلب الثاني: في زهده وتقشفه

٢٣ المطلب الثالث: في كثرة بكائه من خشية الله تعالى

٢٥ المطلب الرابع: في صلاته وصيامه

٢٧ المطلب الخامس: في تصدقه، وعدم حرصه على المال

٢٩ المطلب السادس: في تركه القضاء ورفضه الإمارة والخلافة

٣١ المطلب السابع: توقيه الفتنة وعدم الخوض فيها

٣٢ المطلب الثامن: إقلاله التحديث عن رسول الله ﷺ

الصفحة	الموضوع
٣٣	المطلب التاسع: في تمسكه بالسنن وحرصه على الآثار
٣٤	المطلب العاشر: في وفاته
	المبحث الرابع: في القيمة العلمية لفقهاءه وتأثره بفقهاءه مع
٣٧	الاستقلال الفقهي له
٣٨	المطلب الأول: القيمة العلمية لفقهاءه ابن عمر - رضي الله عنهما -
٤٤	المطلب الثاني: هو أحد المكثرين من الفتوى من الصحابة
٤٧	المطلب الثالث: تأثره بفقهاءه مع الاستقلال الفقهي له
٤٨	الفصل الأول: في الماء وفيه مبحثان
٤٩	المبحث الأول: أنواع الماء من حيث طهارته
٥٠	المطلب الأول: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا
٥٣	المطلب الثاني: نجاسة سؤر الحمار
٥٦	المطلب الثالث: نجاسة سؤر الكلب
٥٨	المطلب الرابع: طهارة سؤر السنور
٦١	المطلب الخامس: طهارة سؤر الفرس
٦٣	المبحث الثاني: أنواع الماء من حيث تطهيره
٦٤	المطلب الأول: الأولى عدم التطهر بماء البحر
٦٦	المطلب الثاني: جواز التطهر بفضل المرأة
٦٨	المطلب الثالث: لا يجوز أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة الجنب....
٦٩	المطلب الرابع: جواز التطهر بالماء المستعمل
٧٢	المطلب الخامس: جواز الوضوء بالماء الحار
٧٤	الفصل الثاني: في الآنية، وفيه مبحثان
٧٥	المبحث الأول: اتخاذ الآنية المضيبة بفضة، أو المفضضة
٧٦	المطلب الأول: تحريم الشرب في الإناء المضبب بفضة، أو المفضض
٨٠	المطلب الثاني: كراهة الوضوء بآنية الصفر والنحاس

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني: اتخاذ الآنية من الأشياء النجسة والآنية المنهي
٨٢	عن الانتباز فيها
٨٣	المطلب الأول: كراهة استعمال الأواني المأخوذة من جلود الميتة
٨٥	المطلب الثاني: كراهة الأدهان من إناء مأخوذ من عظام الفيل
٨٨	المطلب الثالث: تحريم اتخاذ النيذ في الدباء والمزفت والحنتم والنقير.....
٩١	الفصل الثالث: في السواك والحجامة وسنن الفطرة وفيه ثلاثة مباحث:
٩٢	المبحث الأول: في السواك
٩٢	المطلب الأول: جواز استياك الصائم بعد الزوال
٩٤	المبحث الثاني: في الحجامة
٩٤	المطلب الأول: جواز احتجام الصائم ما لم يضعف
٩٧	المبحث الثالث: في سنن الفطرة
٩٧	المطلب الأول: إحقاء الشارب
١٠٠	المطلب الثاني: وجوب إعفاء اللحي وجواز أخذ ما جاوز القبضة...
١٠٣	المطلب الثالث: استحباب خضاب الشيب بصفرة، أو حمرة دون السواد
١٠٦	المطلب الرابع: جواز الطيب عند الإحرام
١١٠	الفصل الرابع: في الوضوء، وفيه ثلاثة مباحث
١١١	المبحث الأول: في أعمال الوضوء (فروضه ووجباته ومستحباته)
١١٢	المطلب الأول: تحليل اللحية في الوضوء
١١٤	المطلب الثاني: وجوب غسل ما استرسل من اللحية
١١٦	المطلب الثالث: جواز مسح بعض الرأس
١١٨	المطلب الرابع: لايسن تكرار مسح الرأس في الوضوء
١٢١	المطلب الخامس: الأذنان من الرأس
١٢٣	المطلب السادس: أخذ ماء جديد للأذنين
١٢٥	المطلب السابع: جواز تفريق الوضوء

الصفحة	الموضوع
١٢٧	المطلب الثامن: جواز غسل القدمين سبعا سبعا
١٢٩	المطلب التاسع: جواز تنشيف أعضاء الوضوء
١٣١	المبحث الثاني: في نواقض الوضوء
١٣٢	المطلب الأول: نقض الوضوء من الرعاف
١٣٤	المطلب الثاني: نقض الوضوء من القيء
١٣٧	المطلب الثالث: الدود الخارج من غير السيلين ينقض الوضوء إذا كثرت
١٣٩	المطلب الرابع: وجوب الوضوء بمس الذكر
١٤٢	المطلب الخامس: نقض الوضوء بقبلة المرأة ولمسها
١٤٥	المطلب السادس: نقض الوضوء بنوم المضطجع
١٤٨	المطلب السابع: وجوب الوضوء من غسل الميت.....
١٥٠	المطلب الثامن: عدم نقض الوضوء بنوم القاعد
١٥٢	المطلب التاسع: عدم نقض الوضوء من أكل لحم الجوزور
١٥٥	المطلب العاشر: ظهور القيح والصدید علی الجرح لاينقض الوضوء إذا لم يسلم
١٥٧	المبحث الثالث: في المسائل المتفرقة، وفيه سبعة مطالب
١٥٨	المطلب الأول: لايقراً الجنب القرآن الكريم
١٦١	المطلب الثاني: استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم، أو الأكل أو الشرب قبل أن يغتسل
١٦٤	المطلب الثالث: جواز استقبال، أو استدبار القبلة في التحلي.....
١٦٧	المطلب الرابع: جواز البول قائما
١٦٩	المطلب الخامس: لايصح الطواف إلا مع الطهارة
١٧١	المطلب السادس: لايصح السعي بين الصفا والمروة إلا مع الطهارة
١٧٣	المطلب السابع: استحباب تجديد الوضوء للمتوضئ لكل صلاة

الصفحة	الموضوع
	الفصل الخامس: في المسح على الخفين والجورين والجبائر
١٧٦	والاستطابة، وفيه أربعة مباحث
١٧٧	المبحث الأول: في المسح على الخفين
١٧٨	المطلب الأول: ليس في المسح على الخفين وقت معين ما لم يخلعهما
١٨١	المطلب الثاني: مشروعية مسح باطن الخفين مع ظهورهما
١٨٣	المطلب الثالث: فضل غسل الرجلين على مسحهما في الخفين
١٨٥	المبحث الثاني: في الجورين:
١٨٦	المطلب الأول: جواز المسح على الجورين
١٨٩	المبحث الثالث: في الجبائر والعصائب
١٩٠	المطلب الأول: جواز المسح على العصائب والجبائر من غير نزعهما
١٩٣	المطلب الثاني: عدم جواز المسح على العمامة، أو القلنسوة
١٩٦	المبحث الرابع: في الاستطابة:
١٩٧	المطلب الأول: موضع الاستجمار بعد الانقاء طاهر
١٩٩	الفصل السادس: في الغسل، وفيه مبحثان:
٢٠٠	المبحث الأول: في أسباب الغسل
٢٠١	المطلب الأول: من استيقظ من نومه فوجد بللا وجب عليه الغسل
٢٠٣	المطلب الثاني: من السنة الاغتسال للإحرام
٢٠٦	المطلب الثالث: من السنة الاغتسال لدخول مكة
٢٠٨	المطلب الرابع: استحباب الغسل لوقوف عرفة
٢١٠	المطلب الخامس: استحباب الغسل عند رمي الجمار
٢١٢	المطلب السادس: استحباب الغسل للجمعة
٢١٤	المطلب السابع: استحباب الغسل في العيدين
٢١٧	المطلب الثامن: استحباب الغسل بعد الحجامة
٢١٩	المطلب التاسع: استحباب الغسل من ماء الحمام

الصفحة	الموضوع
٢٢١	المطلب العاشر: جواز الاغتسال للجنابة والجمعة غسلا واحدا
٢٢٣	المبحث الثاني: في المسائل المتفرقة في الغسل وما يلحق به
٢٢٤	المطلب الأول: مشروعية الاستتار بالغسل وهو من الدين
	المطلب الثاني: جواز نضح الماء في العينين في الوضوء الذي
٢٢٦	يسبق غسل الجنابة
٢٢٨	المطلب الثالث: جواز إدخال الأصبع في السرة عند الغسل من الجنابة
	المطلب الرابع: الغسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة للجنابة
٢٣١	مجزئ عن غسل الجمعة
٢٣٣	المطلب الخامس: جواز الغسل بقدر الصاعين من الماء
٢٣٥	المطلب السادس: جواز التنشيف بالخرقة بعد الغسل
٢٣٧	المطلب السابع: المحرم لا يغسل رأسه إلا من احتلام
٢٣٩	المطلب الثامن: عدم الاغتسال من غسل الميت المؤمن
٢٤٢	المطلب التاسع: المرأة التي تموت مع الرجال ليس معهم امرأة تغمس في الماء
٢٤٤	المطلب العاشر: جواز تطيب جسم من يموت محرما ولبسه المخيط
٢٤٦	المطلب الحادي عشر: استحباب طيب المسك للميت
٢٤٨	المطلب الثاني عشر: استحباب الدهن والطيب للجمعة
٢٥٠	المطلب الثالث عشر: استحباب التزين والتطيب يوم العيد
٢٥٢	الفصل السابع: في التيمم، وفيه سبعة مطالب
٢٥٣	المطلب الأول: التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين
٢٥٥	المطلب الثاني: يجوز التيمم في قصر السفر وطويله
	المطلب الثالث: من كان في سفر وحضرته الصلاة والماء منه
٢٥٧	على غلوة، أو غلوتين تيمم وصلى ولا يعدل إلى الماء
	المطلب الرابع: المسافر الذي يتيمم في أول الوقت إذا لم يجد الماء
٢٦٠	ويصلي فغنه لا يعيد الصلاة وإن وجد الماء في آخر الوقت

الصفحة	الموضوع
٢٦٢	المطلب الخامس: التيمم لكل فريضة وإن لم يحدث
٢٦٥	المطلب السادس: إن المستحب هو ائتمام التيمم بالمتوضئ
٢٦٨	المطلب السابع: الرجل الذي يعزب عن الماء يجوز له أن يجمع زوجته مع الكراهة
٢٧٠	الفصل الثامن: في النجاسة، وفيه ثمانية مطالب
٢٧١	المطلب الأول: بول الحيوان الذي يؤكل لحمه نجس
٢٧٤	المطلب الثاني: وجوب الغسل من المذي
٢٧٦	المطلب الثالث: نجاسة المني ووجوب غسله من الثوب
٢٧٨	المطلب الرابع: جواز الانتفاع بالزيت، أو السمن إذا وقعت فيهما فأرة في السراج وادهان الأدم
٢٨١	المطلب الخامس: طهارة عرق الجنب والحائض وطهارة لباسهما
٢٨٤	المطلب السادس: العفو عن يسير الدم
٢٨٧	المطلب السابع: كراهة أكل البيضة الخارجة من دجاجة ميتة
٢٩٠	المطلب الثامن: جواز تطهير النجاسة بأي مزيل قالع لها من غير الماء
٢٩٣	الخاتمة
٢٩٦	فهرس الآيات القرآنية الشريفة
٢٩٨	فهرس الأحاديث النبوية المطهرة
٣٠٣	فهرس الآثار
٣١٣	فهرس الأعلام
٣٢٥	فهرس المطالب التي اتفق فيها الأئمة الأربعة مع عبدا لله بن عمر
٣٢٩	فهرس المسائل التي تفرد بها ابن عمر -رضي الله عنهما-.
٣٣٠	فهرس القواعد الأصولية المستنبطة من الآثار
٣٣١	فهرس مصادر البحث ومراجعته
٣٦٢	فهرس محتويات البحث